

الملف العربي فجاء القرن العشرون

الجزء الخامس

د. سليمان المدني

المنازة

حقوق الطبع محفوظة

الطبعة الأولى

١٩٩٨م - ١٤١٩هـ

المنارة

للإنتاج الإعلامي والفني

بيروت : الحمراء - ص.ب ٥٧٢٠ / ١١٣

دمشق : ص.ب ٧٨٧ - هاتف : ٢٢١٢٩٦٧ -

فاكس : ٢٢٣٤٣٣٦ - ١١ - ٩٦٣

مقدمة

بعد الهزيمة النكراء التي ألت بالدول العربية في حربها الأولى مع الصهاينة عام ١٩٤٨ وضياح فلسطين وتشريد أهلها في العديد من الدول العربية، بدأت حالة الغليان الشعبي في معظم الدول العربية أدت في نهايتها إلى حدوث تغيرات جوهرية في القيادات وفي أنظمة الحكم كما سنرى في هذا الجزء من ملفنا العربي.

ويمكن القول بأن فترة الخمسينات والستينات من القرن العشرين شهدت العديد من الثورات والإنقلابات العسكرية وكانت بداية لوجود نظام الحكم الجمهوري، مما أدى بدوره إلى صراع عربي عربي بين الأنظمة الجديدة والأنظمة الملكية التقليدية التي بقيت محافظة على تواجدتها ولكن بصعوبة بالغة.

وكان هذا بدوره خدمة للعدو الصهيوني الذي راح يستغل الخلافات العربية ويعمل على تعميق جذورها وعلى إشعال نار الحروب والفتن فيما بينها، بينما هو يقوم ببناء جيشه وفقاً لأحدث التقنيات العسكرية التي كانت معروفة آنذاك استعداداً لقفزته القادمة.

كما استطاع العدو الصهيوني أن يغذي أنظمة الحكم الجمهوري الجديد بالعديد من الفلسفات العقائدية المستحدثة عن طريق الإتحاد السوفيتي الذي اعتبره معظم القادة العرب صديقاً وفاقاً وتناسوا أنه كان أول دولة في العالم

تعترف بوجود إسرائيل كدولة مستقلة. كما تناسوا أيضاً بأن الثورة البلشفية بالأصل هي ثورة يهودية بكل أبعادها.

وفي فترة الستينات أوضح موشي دايان وزير الدفاع الصهيوني آنذاك بأنه عندما احتج على بريجينيف رئيس الحزب الشيوعي بسبب تقديمه السلاح للعرب بأن بريجينيف أجابه بأننا نقدم السلاح للدول التقدمية في الوطن العربي لتتمكن به من القضاء على الأنظمة الرجعية. وليس القضاء على إسرائيل.

كما أوضح له الاستراتيجية الخفية وراء ذلك وقال: «إن إقامة مجتمعات اشتراكية ديمقراطية تحل محل الدول الرجعية في الوطن العربي، هي الطريق الأول لإقامة الصلح مع إسرائيل».

وقد تجلت لنا هذه الاستراتيجية جلية واضحة عندما رأينا منذ منتصف السبعينات وحتى الآن أن أول الدول العربية التي أقامت الصلح مع إسرائيل هي كبرى الدول العربية الثورية والتقدمية، ثم تلتها منظمة فتح رائدة الفكر الثوري والكفاح المسلح. أما الدول التي كانت رجعية حسب المفاهيم التي أدخلوها في عقولنا فقد أقامت الصلح مع إسرائيل بوقت متأخر نسبياً، وبشكل لا يمكن لنا إدانتها به.

نستنتج من كل هذا أن مرحلة الانقلابات العسكرية التي تخيلها بعض العرب السذج بأنها فترة من النهضة والوعي الثوري لم تكن إلا مرحلة أخرى من مراحل الضياع العربي كما سنرى. هذا إذا ما استثنينا الحركات الانقلابية التي قامت ضد القوات الإستعمارية ذات الوصاية على بعض الدول العربية كالعراق ومصر ليبيا.

سوريا ما بعد الاستقلال

رئاسة القوتلي الثانية

من البديهي أن يكون الوجود البريطاني ومن ثم الفرنسي في سورية قد جعل الشعب السوري جهة واحدة ضد الإستعمار الخارجي. حيث كان الشعب يتغاضى في كثير من الأحيان عن أخطاء قاداته حتى لا يتعد عن الهدف الأساسي وهو تحرير البلاد. أما وقد أصبحت البلاد حرة مستقلة ويحكمها أبنائها، فقد آن للشعب الذي عانى الكثير من الظلم والإضطهاد أن يتنفس شيئاً من هواء الحرية التي حلم بها.

لكن ما حدث كان عكس ذلك تماماً. فما أن تولى السيد شكري القوتلي رئاسة الجمهورية في السابع عشر من آب عام ١٩٤٨ حتى بدأ يتعرض لكثير من الإنتقادات. سواء من بعض السياسيين المخضرمين أو من الأحزاب التي كانت حديثة العهد آنذاك كمكتب البعث العربي والحزب الشيوعي السوري، إضافة لتذمر شعبي واسع مما دفع برئيس الوزراء جميل مردم إلى تقديم استقالة وزارته في ٢١ آب ١٩٤٨ ليعود بتشكيلة جديدة بعد يومين.

وخلال هذه الفترة، اعتقل السيد ميشيل عفلق رئيس حزب البعث العربي لإصداره بياناً سياسياً، يحمل فيه على وزارة السيد جميل مردم، ويدعو إلى حل البرلمان، ولم يكن لحزب البعث في هذا التاريخ نواب في المجلس النيابي، بل كان

نشاط الحزب قائماً بين طلاب المدارس الثانوية، وطلاب الجامعة، وكان من أبرز أهداف هذا الحزب هو توحيد الأمة العربية في دولة واحدة.

وخلال صيف عام ١٩٤٨ عقدت دورة استثنائية للمجلس النيابي، شغل فيها المجلس بالمشادات العنيفة بين أعضائه، إذ كانوا يتبادلون الكلمات والركل والصفع أحياناً، كما رفض حزب الشعب الإشتراك في لجان المجلس.

وفي ١٨ تشرين الأول عمدت الوزارة إلى تعطيل مجلس النواب.

وأخذ بعض الوزراء يستقيلون، فاستقال السادة لطفي الحفار، وصبري العسلي وميخائيل اليان، وهم من الحزب الوطني (الذي انشق عن الكتلة الوطنية) كما استقال السيد وهي الحريري وزير المالية، ثم السيد سعيد الغزي.

وقد زاد الطين بلة كما يقولون تلك الهزيمة التي لحقت بالدول العربية في حربها الأولى مع إسرائيل حيث ثار الشعب وانتشرت المظاهرات والإضرابات، وقد امتد الإضراب حتى نهاية تشرين الثاني ١٩٤٨ وكاد أن يشل النشاط الاقتصادي في جميع أنحاء البلاد.

وفي ١ كانون الأول ١٩٤٨ استقالت وزارة السيد جميل مردم بعد اضطرابات شديدة، وإثر تبادل القنابل بين رجال الشرطة، وأفراد الشعب، في دمشق، مما أدى إلى سقوط قتيلين وخمسين جريحاً.

وكانت هذه الأسباب كافية لقيام الشعب بتأييد أي محاولة ومهما كان مصدرها لإنقاذ البلاد. وهذا ما حدث عندما قام أول انقلاب عسكري في تاريخ سوريا الحديث.

انقلاب حسني الزعيم

وفي ٣ كانون الأول ١٩٤٨ أمر الزعيم حسني الزعيم الجيش أن يتدخل لإعادة الهدوء إلى البلاد وكانت هذه الفوضى هي فرصة الزعيم حسني الزعيم، للوثوب إلى كرسي الحكم فيما بعد، ولم يكن حسني الزعيم خيراً من السياسيين الحاكمين، ولكن السياسيين الذين غرقوا في المقاصد، وأضلتهم المطالع عن سلوك الطريق السليمة في الحكم، هم الذين مهدوا السبيل لاندحار الديمقراطية، وبروز الديكتاتورية، ولما يمض على استقلال البلاد ثلاث سنوات.

وفي ١٦ كانون الأول ١٩٤٨ تألفت وزارة جديدة برئاسة السيد خالد العظم، وهو من كبار الإقطاعيين الرأسمالين في سورية، ورجل دولة، ويتميز بالرونة السياسية، ولا يخلو من انتهازية تشوه مساره، يحسن التعاون مع من يعرف أنهم يخدمون مصالحه، كما يحسن مخاطبة الآخرين كل حسب مطامعهم، إذا كانت هذه المطامع تتلاقى مع مطامعه. وهو كأكثر سياسي تلك الفترة لا ينطلق في الحكم من مبادئ رئيسية شعبية تقدمية، إن مثل هؤلاء لم يكن لهم وجود، سوى فئة من الشيوعيين وأخرى من البعثيين.

وفي ٢٠ كانون الأول عقد مجلس النواب جلسة منح فيها الثقة لحكومة السيد خالد العظم، بأغلبية ٧٣ صوتاً ضد ٣٥ صوتاً.

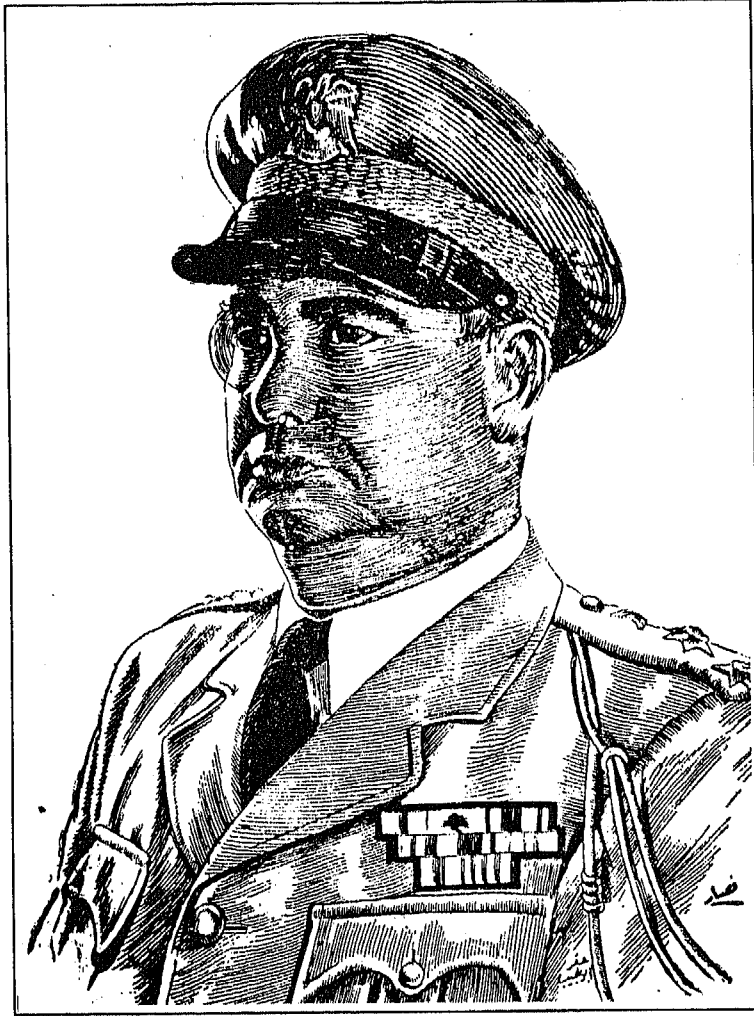
ووعد السيد العظم في بيانه، أنه سوف يعمل على ازدهار الإقتصاد المتزدي، ويحاول إيجاد دعم لليرة السورية المتدهورة، وسوف يكون همه الأول إنقاذ فلسطين من براثن الصهيونية.

والحقيقة أن البلاد تنفست الصعداء، فلولا وزارة العظم، لكانت تردّت منذ ذلك الوقت في الحكم الدكتاتوري.

وبرزت على السطح اختلاسات لأموال ضخمة، في القوات المسلحة، وحوكم بعض المسؤولين من الضباط، منهم المقدم فؤاد مردم بك، وهو ابن أخي السيد جميل مردم بك، وقد ذهب لشراء كمية من الأسلحة من إيطاليا، وحملت الأسلحة سفينة سارت بها إلى إسرائيل، وأفرغتها في أحد موانئها.

وفي ٥ شباط ١٩٤٩ وقع السيد العظم اتفاقية مالية مع فرنسا، ربطت بها الليرة السورية بالفرنك الفرنسي، لدعمها والحفاظ على قوتها الشرائية المتدهورة. وفي أواخر شباط ١٩٤٩ عقدت وزارة العظم اتفاقية مع التابلاين، وهي الشركة التي مددت خطوط أنابيب البترول من السعودية، عبر سورية، إلى طرابلس وصيدا في لبنان، لنقل البترول إلى دول الغرب، على أن تتقاضى سورية سبعة آلاف دولار سنوياً، كرسم مرور و(١٤) ألف دولار كرسم حماية للخطوط، وقد زيدت هذه المبالغ فيما بعد.

وفكر السيد العظم في بادئ الأمر أن يوضح للنواب، أنه لا مفرّ من المسير مع إحدى الكتلتين الغربية أو الشرقية، وأوضح أن سورية لا تستطيع أن تبقى معزولة عن دول العالم.



الزعيم حسني الزعيم

واستنكر النواب الشعبيون خطة الحكومة، وهاجموا كلتا الإتفاقيتين، الإتفاقية مع فرنسا حول الليرة السورية، واتفاقية التابلاين، وكان للبعثيين أثر كبير في دعم الشعبين في إثارة الطلاب ضد الإتفاقية الفرنسية، وضد اتفاقية التابلاين

التي سموها استعماراً أميركياً، وكذلك انضم الأخوان المسلمون إلى الشعبين في رفض الإتفاقيتين، وانتشر الإضراب في المدن السورية كلها، ونتيجة الضغط الشعبي على المجلس، رفض النواب التصديق على الإتفاقيتين المذكورتين.

وفي ٦ أيار استقال السيد عادل العظمة، وزير الداخلية، ليحل محله السيد محسن البرازي بالإضافة إلى وزارة المعارف، ولعلّ هذه الإستقالة التي دُفع إليها السيد عادل العظمة دفعاً، كانت تمهيداً لزوال الحكم النيابي، ليحل محله حكم فردي استبدادي.

وبدأت الوزارة العظمية تتعثر في مسيرتها، وحين انتقدت إحدى الصحف اتفاقية التابلين أغلقتها الدولة.

وارتكبت الدولة خطأ فاحشاً، حين طلبت في أواسط آذار قيام هدنة بين سورية وإسرائيل، وذهب مندوبوا سورية إلى جزيرة رودس، للتفاوض مع الوفد الإسرائيلي، بواسطة مبعوث الأمم المتحدة السيد رالف بنش، فقامت في سورية احتجاجات صارخة على الدول، التي وافقت على إرسال وفدها إلى رودس (جزيرة العار) وكان المفروض في هذه الوزارة أن تعدّ العدة للقتال، وأن تُوحّد مساعيها العسكرية، وخططها القتالية، مع دول الجبهة: مصر والأردن وسائر الدول العربية الأخرى، ولكن روح الهزيمة كانت تسيطر سيطرة تامة على أكثرية رجال السياسة والحكم.

وبرز تدخل الجيش واضحاً حين فرضت الأحكام العرفية، وبدأ شكل من تحرش الجناح العسكري بالسياسيين يبدو واضحاً، حين أمسكت الشرطة اثنين من راكبي الدراجات النارية العسكرية، وقد ألقيا قنابل يدوية، قرب منزل

السيد صبري العسلي، وقد تدخلت الشرطة العسكرية فأنقذت المعتدين بقوة السلاح.

وحذر السيد رشدي الكيخيا أعضاء مجلس النواب، من مغبة تدخل الجيش في شؤون السياسة، وأن هذا التدخل قد عاد بأسوأ العواقب على القطر العراقي الشقيق، إذ قُتل عدد من الساسة العراقيين.

ولم يفلح السياسيون في حكم البلاد حكماً ديمقراطياً نظيفاً، وخاب أمل الشعب في حكامه السياسيين، الذين لم يلتفتوا إلا إلى مصالحهم الخاصة، بفظاظة وغلظة واستهتار، وساءت الحالة الاقتصادية في الداخل، وساءت سمعة البلاد في الخارج.

وراح الناس يتساءلون عن كيفية إنقاذ البلاد من الفوضى والاستغلال والانتهازية، وصار بعض ضعيفي الوطنية يطعنون في الحكم الوطني طعناً أليماً، يدل على ضحالة إيمانهم وبحرية قومهم.

إنهاء الحكم الديمقراطي

كان الناس في داخل البلاد يتوقعون حدوث انقلاب، فقد أصبحت الفوضى لا تطاق، ولما يمض على الاستقلال سوى ثلاث سنوات وستة عشر يوماً.

وفي الساعة الثالثة من صباح الأربعاء ٣٠ آذار ١٩٤٩ وقع الانقلاب العسكري، يقوده قائد الجيش السوري الزعيم حسني الزعيم، الذي جاء إلى قيادة الجيش بسبب غياب بعض الحكام، فلم يمض وقت على وجوده في هذه

القيادة، حتى أجهز على الحكم النيابي، واعتقل رئيس الجمهورية السيد شكري القوتلي، واعتقل كذلك رئيس وبعض أعضاء مجلس الوزراء.

كيف حدث الانقلاب..؟

قبل الانقلاب العسكري بأيام، هاجم النائبان فيصل العسلي رئيس الحزب التعاوني الاشتراكي وأحمد الشرباتي هاجما الجيش في إحدى جلسات المجلس النيابي، فبلغ ذلك قائد الجيش الزعيم حسني الزعيم، فجمع عدداً من ضباطه، وأبلغهم أن الجيش قد أهين، ولا بد من الدفاع عن شرف الجيش، وطرحته فكرة الانقلاب، فطلب الزعيم قائد الجيش أن تعدّ مذكرة احتجاجية، وترسل إلى القصر الجمهوري، ثم يكون التصرف على ضوء ما سيفعله رئيس الجمهورية، رداً على هذا الإحتجاج، فوافق الجميع على الفكرة، وحمل العقيد بهيج كلاس مذكرة الإحتجاج إلى رئيس الجمهورية.

ولم يبد رئيس الجمهورية اهتماماً للمذكرة، وقال: إن ضباط الجيش يتصرفون كمخاترة القرى، إذ يحرقون العرائض، فلما نصح العقيد بهيج كلاس رئيس الجمهورية أن يولي المذكرة الإهتمام اللائق، لم يجد الرئيس مبرراً لهذا الإهتمام، وقال: إن الأحوال ليست من السوء بحيث تستدعي اهتماماً غير عادي.

إنه الغرور والاستهتار، فلو أن رئيس الجمهورية كان مدركاً ومقدراً للمسؤولية التي القيت على عاتقه، لما ترك الأمور تصل إلى هذا الحد من الفوضى، ولما مكن رجلاً انتهازياً مغروراً من أن يصل إلى قيادة القوة العسكرية،

وهو يعلم أن الزعيم حسني الزعيم لا يصلح لمثل هذا المنصب، فمنصب قيادة الجيش يحتاج إلى عقل صائب ونظر ثاقب، ولم يكن الزعيم يتمتع حتى بأحدهما.

في التاسع والعشرين من آذار أمر الزعيم حسني الزعيم بقطع طرق المواصلات المؤدية إلى دمشق، وبعد منتصف ليل الثلاثين، تحرك نحو العاصمة، واعتقل رئيس الجمهورية، ورئيس مجلس الوزراء، والسيد خالد العظم، ونقلوا إلى المستشفى، واعتقل محافظ دمشق، ومدير الشرطة العام، ووجيه الحفار صاحب جريدة الإنشاء.

وكان الزعيم قد أرسى اعتماده مبدئياً على السيد أكرم الحوراني، كما دعا إليه صبيحة يوم الانقلاب السياسيين السادة، معروف الدواليبي، والأمير عادل أرسلان، ورئيس مجلس النواب السيد فارس الخوري، للتعاون معهم على تأليف وزارة مدنية.

وأخذ الزعيم يدير شؤون الجمهورية، وقد كلف الأمراء العامين في الوزارات بإدارة شؤون وزاراتهم.

وفي ١ نيسان ١٩٤٩ أيد سبعون نائباً الحركة الانقلابية، وامتنع الباقون عن التصويت، دون أن يدافع نائب واحد عن الحكم السابق.

وفي ٣ نيسان حلّ الزعيم المجلس النيابي، وأعلن بأن مجلساً جديداً سينتخب، كما عين السيد حسني البرازي، محافظاً لحلب ونائب الحاكم فيها، كما عين المقدم أديب الشيشكلي مديراً عاماً للشرطة والأمن العام، وحسن جبارة الذي

كان معتقلاً أطلق سراحه وعينه مستشاراً لوزارتي المالية والإقتصاد الوطني، كما عين السيد أكرم الحوراني مستشاراً في وزارة الدفاع الوطني.

وكان الزعيم في ٢ نيسان ١٩٤٩ قد أصدر مرسوماً تشريعياً ألغى به الرقابة على الصحف، ولكنه أصدر في نفس التاريخ مرسوماً تشريعياً آخر، حولت قيادة الجيش بموجبه إلغاء امتياز كل جريدة يومية أو مجلة أو نشرة موقوتة إذا نشر فيها ما يؤدي إلى الإخلال بالمصلحة العامة، أو بأمن البلاد، أو بالعلاقات الخارجية.

وفي ٧ نيسان ١٩٤٩ أعلن الزعيم استقالتي الرئيس السيد شكري القوتلي ورئيس الوزارة السيد خالد العظم، وكانت الاستقالتين قد سلمتا إلى الزعيم منذ يوم الانقلاب.

وفي ٧ نيسان ١٩٤٩ أعلن الزعيم خطته وتتلخص في إشراك النساء المتعلمات في الانتخاب، وتوزيع الأراضي المهملة على الفلاحين، وتخفيض عدد أعضاء المجلس النيابي، وتحديث أسلحة الجيش.

وبعد أيام صدر مرسوم بربط قوات الدرك بوزارة الدفاع.

والغريب أن بعض العلماء كالأستاذ محمد كرد علي، والعلامة السيد فارس الخوري، قد رحبوا بالحكم الديكتاتوري الاستبدادي، ولعل مبعث ذلك التأييد يأس الناس من صلاح الحكام السابقين، فقد قال العلامة محمد كرد علي: (لقد تولى الجيش وبدأ ينظف سراي الحكومة القذرة بطرد أولئك الذين ليست الجمهورية في حاجة إليهم، وهم الدجالون والموظفون المرتشون وغير الأكفاء،

إن الزعيم وضع حداً للاستبداد (سامحه الله) وقد منع تحلل الجمهورية السورية) كما قال السيد فارس الخوري: إن الانقلاب قد كفل للرجال الخيرين عنصراً من الاستقرار الدائم، طالما تاقوا إليه، يقوم على مبادئ العدالة، والعمل الطيب، مع الدعم الشعبي للحكومة، والأمل يملأ فؤادي أن الزعيم سيتقدم بحزم وسلام حتى يقيم حياة دستورية، وحكماً جمهورياً، يتفق وإرادة الأمة.

وكان حزب البعث متحفظاً في تأييده فقد قال السيد ميشيل عفلق رئيس الحزب: إن نظام حكم الزعيم عصر جديد، ويجب تشكيل حكومة مؤقتة، ومحاكمة المسؤولين عن فضائح الحكم الماضي.

وتعاون الحزب الوطني مع الزعيم، جاء ذلك على لسان السيد صبري العسلي وزير الداخلية السابق، حتى حزب الشعب الذي كان عليه أن يكون أكثر تمسكاً بالحكم الديمقراطي النيابي، أعلن في جريدة الشعب «هنالك كل دليل على أن سورية قد دخلت عهداً جديداً، أوجده الزعيم حسني الزعيم، وإذا كان قُدر للعرب أن يتمتعوا ثانية بالسيادة والجد، فلسوف يحتل الزعيم مكاناً بارزاً في صفحات التاريخ» هذا ما جاء في جريدة الشعب عدد ٢٥ نيسان ١٩٤٩.

وفي ٢١ نيسان ١٩٤٩ قام الزعيم بزيارة لمصر، التقى بالملك فاروق، ولقي الزعيم ترحيباً عظيماً.

وفي ٢٣ نيسان اعترفت مصر بحكومة الانقلاب، وكانت العراق قد اعترفت بحكومة الزعيم في ١٧ نيسان ١٩٤٩، وبعد أيام اعترفت تركيا.

وفي ٢٧ نيسان اعترفت بحكومة الزعيم الدول الغربية الثلاث، الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وفرنسا.

وساءت العلاقات بين سورية وبين الأردن، وكذلك ساءت العلاقات بين سورية وبين لبنان.

وقام الزعيم بإصلاحات داخلية بسيطة، فقد أمر بإقامة مكتب مظالم، يتلقى شكاوى الناس، وتألّفت لجنة تحقيق للنظر في قضايا سوء استعمال السلطة، واستغلال النفوذ، والثراء غير المشروع، فيما يتعلق بالموظفين فقط، وجرى التحقيق في اتهامات أسندت إلى السيد أحمد الشرباتي، وصودرت أملاك الرئيس شكري القوتلي، وابنه حسان، وقد اتهما بسوء استغلال الوظيفة.

وكان الزعيم قد أعلن في ١٧ نيسان ١٩٤٩ عن تشكيل حكومة، تولى فيها الزعيم الرئاسة، ووزارتي الداخلية والدفاع الوطني.

وخلال هذه الفترة عني الزعيم بالجيش، فارتفع عدد أفرادهِ من خمسة آلاف إلى سبعة وعشرين ألف رجل.

واستطاع الزعيم أن يصدر القانون المدني الذي يعمل به اليوم، وألغى الوقف، فقد أصبح الوقف منهباً للقادرين والمتسلطين.

واستطاع الغرب تمرير اتفاقيتي التابلاين، وشركة نفط العراق اللتين رفضتا من قبل الأوساط الوطنية.

واضطهد الزعيم الحزب الشيوعي وقمع الشيوعيين بشدة، ولم يعبأ بالمبادئ السياسية، ولم يقيم لها وزناً وعطلت بعض الصحف، ومنع الطلاب والموظفون من ممارسة حقهم السياسي.

وضع دستور جديد

وفي أواخر تموز ١٩٤٩ أنجزت اللجنة المكلفة بوضع دستور جديد عملها، وكان مؤلفاً من مئة وخمس وعشرين مادة. وكان الزعيم قد أمر أن ينتخب رئيس الجمهورية من قبل الشعب مباشرة، فأعلنت فترة خمسة أيام بين ١٥-٢٠ حزيران ١٩٤٩ ليتقدم من يرغب في ترشيح نفسه لمنصب رئيس الجمهورية وجرى الاقتراع بعد أيام ففاز الزعيم برئاسة الجمهورية بالأغلبية المطلقة.

واتخذ الزعيم بعد فوزه برئاسة الجمهورية لقب (مشير).

ثم غرق وقد أصبح رئيساً للجمهورية في غرور العظمة، فأصبح الحاكم بأمره، ولم يكن يملك العقل الذي يتحمل أن يكون حاكماً وسلطاناً، فكان يخيل إليه أنه كنبليون أو كقيصر، وأوصى على صنع عصا المشيرية بمبلغ قدره خمسة آلاف دولار، وكان يضع على عينيه (مونوكلاً) تشبهاً بأمراء الغرب، الواقع أنه كان يمثل الضعف الفكري والغرور والتعالي الفارغ كما كان زقاً خمر فلا يكاد يصحو ليلاً.

وكان كثير التقلب ولا يستقر على رأي.

ولعل حادثة انطوان سعادة زعيم السوريين القوميين تعطينا صورة عن سلوكه وتردده، وما هو أسوأ من التردد، قد لا يكون المرء في صف السوريين القوميين،

وقد لا يقرهم على نهجهم السياسي وتفكيرهم العقائدي، ولكن الإنسان مهما كان رأيه ومنهجه الفكري يكره الغدر، فبعد أن استقبل الزعيم حسني الزعيم السيد انطوان سعادة، منحه حق اللجوء السياسي، وقدم إليه مسدسه هدية، ليضمن إلى أنه أصبح في حماية رئيس الجمهورية السورية.

وحدثت مشكلة بين سورية ولبنان، وأثر اغتيال المدعو كامل حسين، من قبل العقيد أكرم طيارة الموفد إلى لبنان لهذا الغرض، من قبل الزعيم حسني الزعيم، وتفاقت الأزمة حتى ظن الناس في البلدين الشقيقين أن الحرب واقعة بين سورية ولبنان، ثم سويت المشكلة وأطلق سراح أكرم طيارة الذي كانت قد أوقفته الحكومة اللبنانية.

واستطاع رئيس الوزراء السيد محسن البرازي أن ينظم حملات صحفية على انطون سعادة وحزبه، وأوغر صدر حسني الزعيم عليه وعلى حزبه.

وفي صباح ٦ تموز طلب إلى انطوان سعادة أن يقابل رئيس الجمهورية، فتمت المقابلة في الساعة العاشرة مساء فلما دخل بهو القصر تلقاه محسن البرازي وقال له: «بينك وبين لبنان حساب روح صفيه» وقد كان مدير الأمن العام اللبناني ينتظر في غرفة من الغرف المطلة على البهو، حين دعي لاستلام انطون سعادة، حيث حوكم وأعدم في اليوم التالي.

ولقد استهجن الناس في سورية هذا الغدر، بصرف النظر عن معتقداتهم ومبادئهم، فلقد طعنت التقاليد العربية في الصميم، وهذا يأباه العربي مهما اختلفت آراؤه وميوله.

سورية في حيرة بين كتلتي القاهرة، والعراق

كانت سورية مضطربة بين أن تبرم اتفاقية شبه وحدوية مع العراق، أم تنضم إلى كتلة القاهرة السعودية، وفي ٩ نيسان ١٩٤٩ كادت أن تبرم اتفاقية عسكرية دفاعية بين سورية والعراق، غير أن الوفد العراقي تلكأ في خطواته لتحقيق هذا الاتفاق، ففادت الفرصة.

وفي ١٦ نيسان ١٩٤٩ سافر وفد سوري إلى القاهرة، فسارعت مصر إلى إرسال عبد الرحمن عزام إلى سورية.

وفي ١٨ نيسان ١٩٤٩ كان الزعيم قد قرر الانضمام إلى المعسكر المصري السعودي.

وعالمياً اتجه الزعيم نحو الغرب، فمتن علاقاته بإنكلترا وخطب ودة أميركا، ورحب بمشروع مارشال.

وفي ١٢ نيسان ١٩٤٩ بدأت مفاوضات لعقد هدنة دائمة بين سورية والصهاينة وحددت منطقة قرب بحيرة الحولة والأراضي التي تحتلها إسرائيل بجوارها كمنطقة منزوعة السلاح.

وفي ٢٠ تموز ١٩٤٩ تم التوقيع على اتفاقية الهدنة بين سورية والصهاينة.

الانقلاب الثاني

ومصرع الزعيم ورئيس وزرائه

في الساعة الثالثة بعد منتصف ليل ١٣-١٤ آب زحفت فرقة من الجيش إلى دمشق مؤلفة من ثلاث فصائل ذهبت الأولى نحو دار الزعيم فاعتقلته وأخرى إلى دار رئيس الوزراء محسن البرازي واعتقلته أيضاً، والثالثة مضت نحو دار إبراهيم الحسيني قائد الشرطة العسكرية واعتقلته.

وفي الساعة العاشرة من ١٤ آب ١٩٤٩ أذاع الزعيم الحناوي بياناً يدعو فيه الشعب للإخلاء إلى السكينة، واستدعى عدداً كبيراً من السياسيين، وألف لجنة قوامها السادة: هاشم الأتاسي، فارس الخوري، رشدي الكيخيا، الدكتور ناظم القدسي، أكرم الحوراني، ورأت هذه اللجنة وجوب العودة إلى حياة المدنية النيابية فوراً.

وكان الزعيم الحناوي قد أذاع عدة بيانات، اتهم فيها الزعيم بتبديد ثروة البلاد، ومخالفة قوانينها، ومصادرة حرية أبنائها، وإشاعة الفوضى والبلبلة في سورية، وقد تضمن أحد هذه البيانات قول الزعيم الحناوي (إن المجلس الحربي الأعلى، وجد الزعيم حسني الزعيم خلال محاكمة عادلة جرت له ولرئيس وزرائه، وجد المجلس أنهما مجرمان فننفذ فيهما حكم الإعدام).

وقد تحدث العقيد بهيج كلاس أحد ضباط الجيش البارزين إلى الصحفيين فقال: «إن الرجل الذي أعلنه قائداً للانقلاب الأول مهد الطريق من أجل اعتلائه سدة رئاسة الجمهورية، فقد فكرنا ملياً في تسليم مقاليد الدولة إلى رجال السياسة المتصارعين، لذلك قام الضباط بعد أن عيل صبرهم من سوء سياسة القائد بحركة جديدة لصالح الأمة، أن الجيش سيوقف تدخله في السياسة حال وصول الساسة إلى اتفاق على إدارة البلاد.

وفي ١٥ آب أي بعد يوم واحد على الانقلاب سلم الحناوي السلطة للسيد هاشم الأتاسي. وشكل السيد هاشم الأتاسي الوزارة في ١٤ آب ١٩٤٩ أي في اليوم التالي لانقلاب الحناوي:

وأعلن العقيد سامي الحناوي أن مهمته قد انتهت، وأنه قد عاد إلى الجيش للقيام بمهامه العسكرية.

وقام رئيس الوزراء بمهام رئيس الدولة وراح يسعى لإعادة الحياة الدستورية إلى البلاد، كانت وزارته تضم أعضاء من حزب الشعب والمستقلين والوطنيين وحزب البعث.

وحدد يوم ١٥ تشرين الثاني موعداً لإجراء الانتخابات للجمعية التأسيسية التي ستقوم مقام مجلس النواب مؤقتاً، وتقدم جماعة من العلماء باقتراح أن يتعهد المنتخبون بالدفاع عن فكرة أن يكون دين الدولة هو الإسلام.

وفي ٨ تشرين الأول نشر الحزب الوطني بياناً، أعلن فيه أنه سوف يؤيد اتحاداً يقوم مع العراق الشقيق، لتكون الحكومة المنبثقة عن هذا الاتحاد قوية أمام دولة الصهاينة.

وأخذت الحكومة المؤقتة تعد للانتخابات التي ستجري في موعدها المحدد، وهو ١٥ تشرين الثاني ١٩٤٩ وسيقوم المجلس التأسيسي المنبثق عن هذه الانتخابات بوضع دستور دائم جديد، وشعر الوطنيون أن الحكومة ليست حيادية في استعداداتها الانتخابية، وتقدموا باتهامات حول هذا الأمر.

كما أصدر حزب الشعب بياناً تضمن برنامجاً انتخابي، وأبرز ما جاء فيه أن الحزب يدعو إلى إلغاء جوازات السفر بين الأقطار العربية، وتوحيد الجيوش العربية، وإنشاء مصرف مشترك.

وبرزت رابطة العلماء تدعو إلى اشتراكية إسلامية، وكان على رأس هذه الجماعة السيدان مصطفى السباعي ومحمد المبارك.

الجمعية التأسيسية

وفي ١٢ كانون الأول اجتمعت الجمعية التأسيسية، وقد فاز حزب الشعب بـ (٤٧) مقعداً وهو عدد مقاعد الجمعية التأسيسية، وفاز المستقلون مع بعض الوطنيين بأربعين مقعداً، والجهة الاشتراكية الإسلامية بأربعة مقاعد، وحزب البعث بثلاثة مقاعد، وحجزت تسعة لنواب العشائر.

وكان الأمير عبد الإله قد زار دمشق في ٥ تشرين الأول ١٩٤٩ لتحريك المساعي لأجل الوحدة السورية العراقية، وجرت أحاديث ومداولات حول

الإتحاد أو الوحدة، لكنها ظلت في حقائب رجال السياسة، ولم يدع إليها الشعب بشكل جدي، ولم تبحث مسألة الإتحاد أو الوحدة بشكل يدل على الإهتمام السليم من المناورات السياسية.

وانتخب السيد رشدي الكيخيا رئيساً للجمعية التأسيسية، كما انتخب السيد هاشم الأتاسي رئيساً للجمهورية بأغلبية ٨٩ صوتاً ضد ١٩ صوتاً.

بروز الجيش كعنصر فعال في السياسة السورية.

كانت ثلاث قوى تتبارى نحو انتزاع السلطة، في هذه الفترة من نهاية ١٩٤٩ وأوائل ١٩٥٠ فالجماعة الأولى هي الجماعة السياسية التي تتمثل بجماعة الحزب الوطني، ورجال السياسة الذين ناضلوا للحصول على الاستقلال، وهذه الجماعة قد دب فيها الاضطراب وشيء من التمزق، وأما الجماعة الثانية فهي حزب الشعب الذي استطاع أن يحصل على عدد كبير من مقاعد الجمعية التأسيسية، ولكنه على الرغم من أنه حديث التكوين، فقد كان يشبه في كثير من النواحي نظيره الحزب الوطني، وقد كان يفضل الحزب الوطني بوجود من يسمونهم بالرعييل الأول من السياسيين المخنكين. أما الجماعة الثالثة فهي الجيش الذي شعر بما له من تأثير في مجرى الأحداث السياسية، وأدرك بعض ضباطه حتى الصغار منهم أن باستطاعة ضابط كحسني الزعيم أن يطيح بالدولة وبالسياسيين، ويقر ما يشاء ويحقق ما يريد.

انقلاب الشيشكلي الأول

في الساعة الأولى من صباح ١٩ كانون الأول ١٩٤٩ قاد الشيشكلي حركة ضد الزعيم سامي الحناوي، وأطاح به، وأمر باعتقاله واعتقال السيد أسعد طلس الأمين العام لوزارة الخارجية والذي كان زوج شقيقة قريب الزعيم الحناوي، وأذاع بلاغاً جاء فيه مايلي:

إن الجيش يعتبر هذه الحركة واجبة للمحافظة على سلامة البلاد، لأن الحناوي وطلس، وبعض الزعماء السياسيين الآخرين كانوا يتآمرون مع عناصر أجنبية.

وأحيط رئيس الجمهورية بما تم ولم يجد في ذلك تحدياً للجمهورية ونظمها، بل كلف السيد خالد العظم بتأليف الوزارة، فلم يفلح في مساعيه، وفي ٢٤ كانون الأول ١٩٤٩ كلف الرئيس الأتاسي الدكتور ناظم القدسي بتأليف الوزارة، فألف وزارة لم تعمر سوى ٢٤ ساعة لأن الجيش أصر على تولي السيد أكرم الحوراني وزارة الدفاع، فلم يتم التفاهم على ذلك.

ثم جرت محاولة من قبل السيد خالد العظم لتأليف وزارة، يقبلها حزب الشعب، ويرضى عنها الجيش، وبهذا يكتب لها البقاء بعض الوقت.

وفي ٤ كانون الثاني ١٩٥٠ تقدم السيد خالد العظم بمنهاجه الوزاري، وكان المنهاج يشير إلى التمسك بالجمهورية، دون أن يشير إلى ما يدل على أنه يهتم بأمر تحقيق وحدة ما، مع أي قطر من الأقطار العربية، أو ما يشبه ذلك.

وحمل حزب البعث حملة شعواء على الوزارة العظمية، ونعتها بالتواطؤ مع الغرب، ومع الملوك العرب، وأنها تحول دون تحقيق الوحدة العربية، وتعمل على إفساد كل محاولة لتحقيقها، وبعد جدال ومناقشات حادة نالت الوزارة الثقة بأغلبية ٩٢ صوتاً ضد ٩ أصوات.

وفي ٧ كانون الثاني ١٩٥٠ أدى رئيس الجمهورية القسم أمام الجمعية التأسيسية.

وخلال هذا الشهر قام أديب الشيشكلي بزيارة القاهرة والسعودية، وعقد اتفاقات تجارية وحصل على قرض من السعودية مقداره ٦ ملايين دولار.

وفي شباط استقال أكرم الحوراني من وزارة الدفاع دون أن تقبل استقالته بعد أن كان قد ألف حزباً جديداً هو حزب الإشتراكي العربي، في ٥ كانون الأول ١٩٤٩، مع سامي طيارة وخليل كلاس.

وفي ٧ أيار ١٩٥٠ تقدم السيد خالد العظم باستقالته.

وفي ٢٨ أيار ١٩٥٠ قبلت استقالة السيد خالد العظم، وكلف الدكتور ناظم القدسي بتشكيل وزارة جديدة.

وفي ٤ حزيران ١٩٥٠ تقدم القدسي بوزارته إلى الجمعية التأسيسية.

وحين نستعرض أسماء الوزراء نجد أغلبهم من حزب الشعب، وقد مثل الجيش اللواء فوزي سلو، فهو من العسكريين، وقد تمثل نفوذ الجيش حين اختص بوزارة الدفاع بوضوح دون التواء.

وفي ٤ حزيران ١٩٥٠ نالت الوزارة الثقة بأغلبية (٧٨): صوتاً، ضد صوتين وغاب عن الجلسة عدد كبير من النواب، واستكف سبعة نواب عن التصويت.

وكانت هيمنة الجيش على الوزارة بارزة، فالدكتور القدسي رجل هادئ ووديع، وربما كان أقرب إلى الضعف منه إلى القوة.

ووقعت حادثة ليس من السهل أن يقع مثلها في تلك الأيام.

ففي ليلة ٢٧ حزيران والوزارة ما تزال حديثة العهد، أقيمت قبلة على مجلس النواب، وتركزت أثراً سنياً في الرأي العام وفي الأوساط الشعبية.

وكان الزعيم حسني الزعيم قد ألغى مقاعد العشائر التسعة، واستمرت الهيئة الحاكمة تسير على هذا النهج مما أحق العشائر الضاربة في البوادي السورية، وقد آلم العشائر أن يكون للأقليات من يمثلهم في الجمعية التأسيسية، بينما حرم من هذا التمثيل سكان البادية من العرب الأصليين.

وضع الدستور الجديد

منذ أوائل عام ١٩٥٠ تألفت لجنة منبثقة عن الجمعية التأسيسية برئاسة الدكتور ناظم القدسي، لوضع مشروع دستور جديد تحكم البلاد بموجبه حكماً دستورياً سليماً.

وفي ١٥ نيسان ١٩٥٠ تقدمت هذه اللجنة إلى الجمعية التأسيسية بمشروع الدستور، وهو يتألف من ١٧٧ مادة.

وفي ٢٢ تموز بدأت الجمعية مناقشة مواد الدستور، التي اختصرت مواده فجعلتها (١٦٦) مادة، وثار الجدل حول مادة تتعلق بالإسلام ديناً للدولة، وأثيرت اعتراضات عنيفة في الجمعية، وفي الأوساط المسيحية والإسلامية، التي ترى في هذه المادة ما يثير النزعات الدينية.

واحتدم الجدل، وكان متوقعاً، فقد انبرى النائب السيد مصطفى السباعي (عن الأخوان المسلمين) وكان يعبر عن رأي جماعة العلماء أيضاً فقال: إن أية محاولة للسير بسورية نحو العلمانية والإلحاد والمادية تشكل خطراً على حاضر العرب ومستقبلهم، وخطب العلماء في المساجد خطب الجمعة، وفيها دعوا إلى الوقوف بجانب المادة التي تشير إلى أن دين الدولة هو الإسلام.

ووقف الشيوعيون وحزب البعث ضد تحديد دين الدولة، بدعوى أن علمنة الدولة هو خير أسلوب لمسيرة دولة فيها طوائف عديدة، وأديان متعددة.

ووقف حزب الشعب من هذه القضية موقفاً لم يكن واضحاً الوضوح كله، (كما وقف الأخوان المسلمين وجماعة العلماء)، وحاول بكل ما أوتي من حذق سياسي أن تمر الأزمة، دون أن تسبب اختلالاً في الحكم والدولة، فهو يدعو إلى

التقدمية ولكن بتحفظ، ويدعو إلى الأخذ بتعاليم الدين وأخلاقية التراث العربي، دون أن ينخرط في وضع مادة يعدها الآخرون من أبناء الأديان الأخرى ماسة بهم.

وفي ٢٢ نيسان ١٩٥٠ لم تجدد الدولة مفراً من حظر المناقشات حول هذا الموضوع في الصحف والنشرات، ريثما يعالج الموضوع في الجمعية التأسيسية بأسلوب برلماني سليم.

وفي ٢٢ تموز ١٩٥٠ عقدت الجمعية التأسيسية جلسة لمناقشة مواد الدستور الجديد، وتغيب (٣٢) نائباً هرباً من خلفيات إقرار المادة المتعلقة بدين الدولة، فيما إذا قد أقرت، واحتدم الجدل بين الفريقين، كل منهم يستشهد بالتاريخ ويلجأ إلى ما يثبت صحة نظريته.

واستمر النقاش أسبوعاً، ثم أقرت المادة المتعلقة بدين الدولة، كما كانت قد وضعت في دستور عام ١٩٣٠ وهي كمايلي (دين رئيس الجمهورية الإسلام) وذكر في المادة الثالثة: إن الفقه الإسلامي هو المصدر الرئيسي للتشريع، وأن الأحوال الشخصية للطوائف الدينية مصنوعة ومرعية، كما جاء في مقدمة الدستور ولما كانت غالبية الشعب تدين بالإسلام فإن الدولة تعلن استمساكها بالإسلام وبمثله العليا.

وجاء في المادة ٢٢ من الدستور اشارة إلى تحديد حيازة الأراضي تصرفاً أو استثماراً دون أن يكون له مفعول رجعي.

وجرى نقاش حاد حول إطلاق يد الجيش في بعض النشاطات الحكومية وانتقد بعضهم سيطرة الجيش على الشرطة والدرك برغم أنهما من شؤون وزارة الداخلية، وطلب آخرون أن تنحصر مهمة الجيش في الدفاع عن البلاد ضد أعدائهما المعتدين، كالصهاينة والإمبريالية.

وفي (٥) أيلول ١٩٥٠ أقرت الجمعية التأسيسية الدستور الجديد بـ (١٠٥) أصوات ضد ست أصوات.

وقد حرص الدستور الجديد على حق المواطن في العدالة والحرية الشخصية فقد جاء في إحدى مواد «إن الحريات العامة هي أسمى ما تتمثل فيه معاني الشخصية والكرامة الإنسانية» وأبانت مادة أخرى «إن الدستور قد وضع لتحرير المواطنين من ويلات الفقر والمرض والجهل بإقامة نظام اقتصادي واجتماعي صالح، يحقق العدالة الاجتماعية ويحمي العامل والفلاح، ويؤمن الضعيف والخائف ويوصل كل مواطن إلى خيرات الوطن».

وجاء في إحدى المواد أيضاً «أن سورية جزء من الأمة العربية».

كما تضمن الدستور مواد تعد مقدمة فقد حددت الملكية، وكفلت حرية الرأي وحرية الصحافة وحرية الإقامة والإجتماع واللجوء، وتعين الحد الأعلى لحيازة الأراضي بحسب المناطق على أن لا يكون له مفعول رجعي، وتوزيع أراضي الدولة على الفلاحين، وجاء في إحدى المواد «إن العمل حق لجميع المواطنين وواجب يمليه الشرف».

وأبانت إحدى المواد «أن لكل مواطن الحق في أن تكلفه الدولة، وتكفل أسرته، في حالات، الطوارئ والمرض والعجز واليتم والشيخوخة والبطالة غير المعتمدة» ولكنها في الواقع لم تعمل جدياً لتحقيق ما جاء في هذه المادة، سوى بعض الأعمال الدعائية الفارغة التي تتخذها بعض الحكومات لتكون مسكناً ومهدناً مؤقتاً للشعب. وجعل تعليم الدين إلزامياً في المدارس الرسمية والخاصة في المراحل الابتدائية والإعدادية والثانوية

وبعد تصديق الدستور الجديد استقال السيد ناظم القدسي مع وزارته فكلفه رئيس الجمهورية السيد الأتاسي بتأليف وزارة جديدة، وقبيل تأليف الوزارة الجديدة طرح اقتراح لتحويل الجمعية التأسيسية إلى مجلس نواب، وتمت الموافقة على ذلك في جلسة صاخبة.

وفي (٨) أيلول ١٩٥٠ تقدم السيد القدسي بوزارته الجديدة إلى المجلس النيابي.

وكان البيان الوزاري خالياً من ذكر فلسطين، الأمر الذي حمل فئات من النواب أن ترى في برنامج الوزارة نقصاً يستحق التنبيه واللوم.

وهوجت وزارة القدسي منذ يومها الأول من الأحزاب الأخرى، فهزمتها السيد عصام الحايري ممثل الحزب السوري القومي، والكتلة الجمهورية، والسيد مصطفى السباعي ممثل الجماعة الاشتراكية الإسلامية، ولكن الوزارة نالت الثقة بأغلبية ضئيلة.

وفي ٢٧ أيلول ١٩٥٠ اعتقل النائب السيد منير العجلاني بتهمة التآمر مع الملك عبد الله لتحقيق مشروع (سورية الكبرى) والسيد العجلاني ذكي، ويستطيع أن يقفز على حبال السياسة، بما يكفل مصلحته.

واعتقل جماعة آخرون، بينهم السيد أحمد الشرباتي وزير الدفاع الأسبق، بتهمة التآمر على اغتيال العقيد الشيشكلي، كما نسبت إلى هذه الجماعة ومعهم الدكتور أمين رويحة والسيد جلال السيد تهمة اغتيال الصحفي البريطاني الكولونيل سترلينغ في دمشق، وإلقاء قنابل على الكنيس اليهودي، ومحاولة نسف وكالة غوث اللاجئين، ومفوضية الولايات المتحدة الأمريكية، كما أضيفت إلى السيد أمين رويحة تهمة محاولة اغتيال الملك عبد الله، وتسلم أموال من دولة أجنبية، يعتقد أنها المملكة العربية السعودية.

وفي تشرين الأول ١٩٥٠ استقال السيد حسن الحكيم من الوزارة.

وفي تشرين الثاني ١٩٥٠ قام رئيس الوزراء السيد القدسي برحلة إلى البلاد العربية مصطحباً السيد فوزي سنو وزير الدفاع، وكانت رسلته تظاهرة سياسية يريد بها أن يظهر أن الحكومة في سورية ندعو إلى الوحدة، وتأخذ بالمبدأ الواحدوي.

وفي هذه الفترة أرادت الدول الغربية الكبرى أن تبسط نفوها السياسي على المنطقة العربية، لتحملها على مقاومة الشيوعية، وتسوية المسألة الفلسطينية، معتبرة إياها قضية لاجئين.

وبدأ تدخل العسكريين يبرز بوضوح، حتى أن النائب السيد حسني البرازي قال صراحة: ما دام الجيش يتدخل في شئون الدولة من وراء ستار فالأفضل أن يكون التدخل علناً، وذلك بأن يتسلم الجيش حكم البلاد، وانصبت الإتهامات على البرازي في الجلسة التي نوقشت فيها الموازنة، واتهم بالعمالة والخيانة من قبل بعض النواب ومن قبل رئيس الوزراء بالذات.

وفي (١٠) كانون الثاني ١٩٥١ اضطرت قيادة الجيش عن طريق قيادة الشرطة العسكرية إلى الطلب من جمع أفرادها التقيد بواجباتهم وعدم التدخل في الشؤون المدنية.

غير أن أصابع الجيش كانت تلعب من وراء الستار وبدأت، بعض المقالات تظهر في الصحف وهي تدعو صراحة أو تلميحاً إلى استلام الجيش زمام الحكم كي تنجو البلاد من الفوضى.

وفي ٨ آذار ١٩٥١ اجتمعت وزارة الدكتور ناظم القدسي للنظر في بعض المشروعات.

وفي آذار ١٩٥١ اجتمعت الوزارة ودرست أمر تقديم استقالتها.

وفي آذار ١٩٥١ تقدم القدسي باستقالة وزارته.

وتوالت الاجتماعات بين العسكريين وبين المدنيين وكان رأي رئيس الأركان العامة الزعيم أنور بنود ألا يتدخل الجيش في السياسة، وكان العقيد أديب الشيشكلي محور المقابلات ومرجع العسكريين والمدنيين على السواء في هذه الأزمات من أزمات الحكم.

ورُشح السيد أكرم الحوراني لتأليف الوزارة وكان يلقي الدعم من بعض الشعبين كالدكتور معروف الدواليبي، والدكتور عبد الوهاب حومد غير أن الجناح الآخر من حزب الشعب كان يرفض التعاون مع الحوراني لأنه يعتبر مرشح الجيش، وكان على رأس الفئة الثانية السيد أحمد قنبر المعروف بتمسكه بآرائه وصراحته.

وكلف الدكتور ناظم القدسي بتأليف وزارة جديدة استمرت يوماً واحداً فتم تكليف خالد العظم بتأليفها مجدداً فقام بتأليفها في ٢٧ آذار عام ١٩٥١.

وبعد ذلك بدأ التمهيد لظهور أديب الشيشكلي على المسرح السياسي بترقيعه إلى رتبة زعيم (عميد) وذلك في أيار ١٩٥١ وعين رئيساً للأركان العامة أما الزعيم أنور بنود الذي كان رئيساً للأركان فقد عين ملحقاً عسكرياً في تركيا.

ونالت وزارة السيد خالد العظم الثقة بـ (٥٢) صوتاً وامتناع (٤٢) ونجح التجمع المؤلف من الكتلة الجمهورية يمثلها السيد عبد الباقي نظام الدين، والحزب الاشتراكي العربي يمثلها سامي طيارة وبعض المستقلين، وصوت حزب البعث والجهة الاشتراكية الإسلامية لصالح السيد خالد العظم واستمر الوضع السيء في سورية إذ تعرضت البلاد لعدوان إسرائيلي فوجد السياسيون أنفسهم على اختلاف مبادئهم مضطرين على أن يكونوا صفاً واحداً أمام الخطر الإسرائيلي الداهم.

وفجأة تقدم السيد سامي طيارة ممثل الحزب الاشتراكي العربي في الوزارة باستقالته، وكان السيد رشدي الكيخيا قد استقال من رئاسة المجلس النيابي، فانتخب النواب الدكتور معروف الدواليبي رئيساً للمجلس.

ولم تستطع وزارة السيد خالد العظم أن تتقدم بموازنة الدولة إلى المجلس رغم إلحاح رئيس الجمهورية، وفي ١٣ تموز ١٩٥١ قدمت الوزارة استقالتها.

وراح رئيس الجمهورية يتصل بالسياسيين واستمرت الأزمة (١٧) يوماً.

وكان الرئيس قد اتصل في ٦ آب ١٩٥١ بالسيد حسن الحكيم، وكلفه بتأليف الوزارة.

وكان الرجل هواه مع الغرب، لا لمبدأ معين يعتنقه، ولكنه يعتقد بأن الغرب أجدى لسورية فهو يعتقد أن الغرب سيعتمد على تركيا وإسرائيل للدفاع عن الشرق الأوسط، وتأمين مصالح الغرب، وسوف ينال هذان البلدان المساعدة من الغرب، وبخاصة أمريكا، في حين تكون سورية مغضوباً عليها، فلا تحصل على أية فائدة أو عون، فالقضية عند السيد حسن الحكيم ليست قضية مبدأ، أو أن الغرب تكوين استعماري مجرم يجب الوقوف دون دسائسه ومخططاته، كلا، بل المسألة لديه أن يكون في الطرف القوي الدسم، فلا مبدأ ولا يحزنون، وعلى هذا الأساس وفي (٩) آب ١٩٥١ ألف السيد حسن الحكيم وزارته.

وكما يقال... تجري الرياح بما لا تشتهي السفن. فقد وقعت مشادة بين رئيس الوزراء وبين وزير خارجيته، السيد فيضي الأتاسي، الذي كان يتمسك بالحياد بين الكتلتين الدولتين.

ففي ٢٣ تشرين أول ١٩٥١ ألقى وزير الخارجية السيد فيضي الأتاسي بياناً في مجلس النواب، عرض فيه دخول سورية في مشروع الدفاع عن الشرق الأوسط الغربي، فغضب رئيس الوزراء لهذا البيان، وهدد بتقديم استقالته، إذا لم يسحب وزير الخارجية بيانه، وقرر المجلس للخلاص من هذا المأزق أن يؤجل مناقشة البيان.

عقب ذلك بأيام استقال السيد رشاد برمدا وزير الداخلية، فقد وضع مشروعاً لربط الدرك بوزارة الداخلية، الأمر الذي عارضه وزير الدفاع الزعيم فوزي سلو، وبدا أن الوزارة على شفا الإستقالة، ثم زاد الطين بلة استقالة السيد محمد المبارك وزير الزراعة.

وفي ١٠ تشرين الثاني قدم السيد حسن الحكيم استقالة وزارته.

وكلف رئيس الجمهورية السيد هاشم الأتاسي العضو البارز في حزب الشعب وهو السيد زكي الخطيب بتشكيل الوزارة، وبعد محاولة مريرة تقدم بوزارته، ثم ما لبث أن قدم اعتذاره، وطلب رئيس الجمهورية من الدكتور معروف الدواليبي أن يؤلف الوزارة.

وفي ٢٣ تشرين الثاني ١٩٥١ اعتذر الدكتور الدواليبي عن تأليف الوزارة، فقد وجد ضغط الجيش وأثره في الوضع السياسي لا يدافع، وأن الجيش متمسك بوزارة الدفاع الوطني، على أن تبقى مؤسسة الدرك مرتبطة بوزارة الدفاع الوطني لا بوزارة الداخلية.

وكلف رئيس الجمهورية السيد سعيد حيدر بتأليف الوزارة، فاعتذر لنفس السبب وهو أن الجيش لن يتخلى عن وزارة الدفاع لوزير مدني، وكذلك قضية إلحاق الدرك بوزارة الداخلية.

وكلف رئيس الجمهورية السيد عبد الباقي نظام الدين، وهو عضو الكتلة الجمهورية، بتأليف الوزارة وبعد مساعٍ مريرة اعتذر عن المهمة.

وإثر اعتذار السيد عبد الباقي نظام الدين، كلف السيد رئيس الجمهورية الدكتور السيد معروف الدواليبي بتشكيل وزارة جديدة.

وفي ٢٨ تشرين الثاني ١٩٥١ ألف الدكتور معروف الدواليبي وزارة، كان أكثر أعضائها من حزب الشعب، وتقدم بها إلى رئيس الجمهورية، وفي الليل وقع انقلاب الزعيم أديب الشيشكلي، الذي أطاح بالوزارة، ولم يكد الوزراء يستلمون مناصبهم. وكان سبب ذلك أن الدكتور الدواليبي قد احتفظ لنفسه بوزارة الدفاع الوطني، بالإضافة إلى رئاسة مجلس الوزراء، وكان ينوي أن يبعد الجيش عن الميدان السياسي، وكاد ينجح في ذلك لولا أن الزعيم أديب الشيشكلي عاجله بانقلابه.

وعلى كل حال فإن الدكتور الدواليبي اعتقل وسجن، ولكنه لم يتقدم باستقالته إلا في ١/٣/١٩٥٤ أي بعد الإطاحة بالشيشكلي وحكمه.

انقلاب الشيشكلي الثاني

في صباح ٢٩ تشرين الثاني ١٩٥١ أذاع الزعيم أديب الشيشكلي البلاغ رقم (١) وهذا نصه: «تحيط رئاسة الأركان العامة الشعب السوري علماً أنّ الجيش قد استلم زمام الأمن في البلاد، وترجو أن يخلد الجميع إلى الهدوء والسكينة، وتسهيل مهمة الجيش، ومتابعة أعمالهم دون قلق أو اضطراب، كما وتنذر من تسوّل له نفسه الاخلال بالأمن بأشدّ الإجراءات».

كان الزعيم أديب الشيشكلي من أولئك الذين يطمحون إلى الحكم.

وهو مواليد حماة ١٩٠٩ وأفكاره كانت تلتقي مع مبادئ الحزب السوري القومي، بصدد سورية الطبيعية، ولقد اختلف مع الزعيم حسني الزعيم فعينه الأخير ملحقاً عسكرياً في المملكة العربية السعودية، ولعلّ اختلافه معه كان بسبب غدر الزعيم حسني الزعيم برئيس القوميين السوريين السيد انطون سعادة، ثم اشترك بالإنقلاب الذي قام به الزعيم سامي الحناوي ضد الزعيم حسني الزعيم، ثم عمل على الإطاحة بالزعيم الحناوي.

ومنذ آب ١٩٤٩ كان الشيشكلي الحاكم الحقيقي لسورية، يعضده سياسياً السيد أكرم الحوراني الذي قضى فترة طويلة من شبابه وهو بارز في الحزب السوري القومي، حتى أنه كان رئيساً تنفيذية حماه.

وكان الزعيم أديب الشيشكلي قد قام بزيارة للمملكة العربية السعودية، كما قدمنا، وعاد بقرض قيمته ستة ملايين دولار.

وأخذ الشيشكلي يدير أعمال الدولة، وقد اعتقل الدكتور معروف الدواليبي رئيس الوزراء الأخير، وقرر وقف الحياة النيابية في البلاد، واعتقل بعض وزراء الدواليبي.

ولبث الدكتور الدواليبي ووزرائه في السجن أياماً، وطلب الزعيم الشيشكلي منه أن يستقيل مع أعضاء وزارته، فرفض وآثر البقاء في السجن على أن يستقيل مرغماً، وحاول رئيس الجمهورية السيد الأتاسي أن يحل المجلس النيابي لإجراء انتخابات جديدة فلم يفلح.

ونشب عدااء شديد بين الشيشكلي وحزب الشعب، وبذلت محاولة لتأليف وزارة جديدة يرئسها، السيد حامد الخوجة، ولكن هذه المحاولة لم يكتب لها النجاح.

وفي ١ كانون الأول ١٩٥١ استقال رئيس الجمهورية السيد هاشم الأتاسي.

وفي ٢ كانون الأول ١٩٥١ صدر الأمر العسكري رقم (١) التالي:

إن المجلس العسكري الأعلى:

بناء على استقالة فخامة رئيس الجمهورية السورية، وعدم وجود حكومة في البلاد تتولى شؤونها يأمر بمايلي:

١ - يتولى رئيس الأركان العامة، رئيس المجلس العسكري الأعلى مهام رئاسة الدولة، ويتمتع بكافة الصلاحيات الممنوحة للسلطة التنفيذية.

٢ - تصدر المراسيم اعتباراً من ٢ كانون الأول ١٩٥١ عن رئيس الأركان العامة رئيس المجلس العسكري الأعلى.

٣ - ينشر هذا الأمر العسكري ويبلغ من يلزم لتنفيذ أحكامه.

دمشق في ١٩٥١/١٢/٢

وفي يوم ١٩٥١/١٢/٢ صدر المرسوم التالي:

نظراً إلى عجز مجلس النواب القائم عن تحمل مسؤوليات توجيه الحكم، وحيث أن الأوضاع السياسية التي تواجهها البلاد توجب الرجوع إلى الشعب، الذي هو صاحب السيادة، لاستفتاءه في من يختارهم لتحمل المسؤوليات يرسم مايلي:

١ - يحل مجلس النواب اعتباراً من الثاني من كانون الأول ١٩٥١.

٢ - ينشر هذا المرسوم ويبلغ من يلزم.

١٩٥١/١٢/٢ رئيس المجلس العسكري الأعلى

التوقيع: أديب الشيشكلي

وفي ٣ كانون الأول ١٩٥١ تولى الزعيم فوزي سلو مهام رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء ووزارة الدفاع الوطني بموجب الأمر العسكري رقم ٢، وكُلّف الأمناء العاملون بإدارة الأعمال الوزارية، كل في وزارته، وصدر هذا الأمر عن الزعيم الشيشكلي باعتباره رئيساً للمجلس العسكري الأعلى.

وأيد الناس حكم الشيشكلي، أملاً في أن ينقذهم من الفوضى، وحرصاً على استقلال البلاد من أن تطيح به الفتن والمؤامرات.

وأجرى الشيشكلي بعض الإصلاحات الطفيفة، وسرح عدداً من الموظفين، وبرز الحكم العسكري برزواً ظاهراً وعرفت سجون سورية منذ حكم الشيشكلي التعذيب والإرهاب، وأهمل القانون، وتنوسيت العدالة، وقامت حملة على اليساريين خدمة للإمبريالية، ومنع نشاط الأحزاب، وكلف الموظفون جميعاً بحلف يمين الإخلاص للحكم القائم والتعهد بعدم الاشتراك في النشاطات السياسية، ومن لم يؤد اليمين سرح من وظيفته، أو ذهب به إلى وظيفة أخرى تافهة عقاباً له.

وفي ٦ نيسان ١٩٥٢ منع نشاط حزب البعث، والحزب الاشتراكي العربي، واعتمد في حل الأحزاب على قانون الجمعيات العثمانية، وعلى قرارات المفوض السامي الفرنسي.

ومنعت المظاهرات وبخاصة في حلب، وانبرت جريدة البعث للدفاع عن هذا الحق، واعتبر منع المظاهرات منطوقاً رجعياً، استعمله المستعمرون لكبح تحركات الطلاب ومظاهراتهم، وأضافت الصحيفة: في عددها الصادر في ٢٥ كانون

الثاني ١٩٥٢ (إن الإشتراك في المظاهرات يمنح الطلاب إحساساً بمشاكل البلاد).

وفي ٢٩ كانون الثاني ١٩٥٢ صدر مرسوم تشريعي يمنع الأساتذة من الإشتراك في السياسة، والإضطرابات والمظاهرات.

وشددت الرقابة على الصحافة، كما غُطل العدد الكبير منها.

ولأجل كسب شعبي مفتعل قام الشيشكلي بعدة أعمال، منها أنه ألزم التجار باتخاذ دفاتر ليسجلوا فيها أرباحهم الحقيقية، ولتكون ضريبة الدخل على أساس هذه الأرباح، ولم ينجح هذا التدبير، فالتجار يعرفون كيف يدبرون أنفسهم، ولديهم الأساليب التي تكفل لهم ذلك، وكذلك قدمت الدولة تسهيلات مصرفية للفلاحين وقروضاً لمساعدتهم.

وإلى جانب ذلك قامت الدولة بتنفيذ المشاريع النافعة، التي كانت نائمة في خزائن مجلس النواب السابق، مثل مشروعات الري، وتخفيف مستنقعات الغاب، والعناية بمرفأ اللاذقية.

وكانت أراضي أملاك الدولة في عام ١٩٥٢ تؤلف (٢٣٪) من مساحة سورية، فعمدت حكومة الشيشكلي إلى هذه الأراضي، فنظمت طرق توزيعها على بعض الفلاحين، وبعض المتنفعين.

وعملاً بالمرسوم رقم ٩٦ تاريخ ٣٠ كانون الثاني ١٩٥٢ تم تنظيم أملاك الدولة.

وفي ٦ كانون الثاني صدر مرسوم برقم ٤٧ يصلح نظام الموظفين، وزيد التعويض العائلي.

وفي ٢٨ أيار ١٩٥٢ زيدت عائدات شركة التبلاين التي تدفعها لسورية.

وفي ٨ حزيران ١٩٥٢ تقرر تأليف وزارة مدنية تم تشكيلها في اليوم التالي برئاسة فوزي سلو.

والوزارة كما تبدو لا تخلو من الكفاءات الطيبة، وإن كان أكثرهم لم يحتل منصباً وزارياً من قبل. وأشيع خلال أوائل تموز ١٩٥٣ أن الزعيم سلو قد ساءت صحته، فعين الزعيم أديب الشيشكلي في منصب نائب رئيس الوزراء، فعين بدوره أعظم مؤيديه، وهو المقدم إبراهيم الحسيني مديراً للشرطة، وأصبحت مقاليد الأمور في سورية بيد الدكتور الجديد الزعيم أديب الشيشكلي، لا ينازعه في ذلك منازع.

الشيشكلي رئيساً للجمهورية

وفي ١١ تموز ١٩٥٣ استولى الزعيم أديب الشيشكلي على الحكم وانتخب رئيساً للجمهورية السورية.

وفي ١٩ تموز ١٩٥٣ ألف رئيس الجمهورية وزارة برئاسته.

وفي ٢٤ تموز ١٩٥٣ افتتح في حلب احتفالاً بولادة حزب جديد باسم (حركة التحرير العربي) وهو حزب الدولة وبرئاسة السيد رئيس الجمهورية.

وجاء في بيان الحزب الجديد أن الأمة العربية أمة واحدة، في وطن واحد يمتد من جبال طوروس شمالاً إلى بحر العرب وجبال الحبشة جنوباً، ومن الخليج العربي شرقاً إلى المحيط غرباً، وأعلنت الدولة أن الخدمة العسكرية الإلزامية واجب على جميع المواطنين.

ولم تكن للحزب الجديد مكانة في الأوساط الشعبية العريضة. بل كان حزباً مصطنعاً وقد وصفه السيد ميشيل عفلق رئيس حزب البعث بقوله: إنها - أي الحركة - رمادٌ ذُرَّ في عيون العرب لاكتساب الشعبية وفرض الدكتاتورية.

وهكذا استطاع الزعيم أديب الشيشكلي أن ينتزع الحكم، بسلسلة من الخطوات والمناورات المدروسة جيداً.

ولم يمض عام على السيد أديب الشيشكلي في رئاسة الجمهورية حتى امتلأت السجون بالمعتقلين، وأبعد عدد من كبار الضباط والموظفين عن أعمالهم، وأذيع بأن مؤامرات تحاك ضد الحكم، واعتقل كذلك السادة أكرم الحوراني وميشيل عفلق وصلاح الدين البيطار الذين استطاعوا أن يهربوا من معتقلاتهم في أوائل كانون الثاني ١٩٥٣.

وفي ٢٨ آذار ١٩٥٣ كان قد صدر مرسوم بإنشاء المصرف المركزي، بتوصية من الدكتور (شاخت) الخبير الألماني في الشؤون المالية، الذي كان قد زار سورية في كانون الأول ١٩٥٢، وعمل على تنظيم الوضع المصرفي في البلاد، وقدم عدة توصيات نافعة في الشؤون المالية.

ولم يستطع الشيشكلي استمالة الحزبين الوطني والشعبي رغم مساعيه الجادة في هذا السبيل.

وفي ١٩ حزيران ١٩٥٣ كانت حركة التحرير (الحزب الذي صنعه الشيشكلي) قد أقامت مهرجاناً عظيماً حضره عدد كبير جداً من أبناء سورية، ومن طلابها، وتواجدوا جمعياً في دمشق وكان يوماً حافلاً بالنشاط السياسي والدعائي.

وكان السيد الشيشكلي قد أعلن في أواخر حزيران ١٩٥٣ أن استفتاء على دستور جديد وانتخاب رئيس الجمهورية سيتم في ١٠ تموز ١٩٥٣.

وكان الشيشكلي هو المرشح الوحيد لرئاسة الجمهورية ولم يتقدم أحد آخر لترشيح نفسه لهذا المنصب.

ومما جاء في الدستور الجديد، زيادة صلاحيات رئيس الجمهورية، وصار رئيس الجمهورية ينتخب من قبل الشعب كله انتخاباً عاماً وسرياً مباشراً، لا عن طريق المجلس النيابي كما كان سابقاً، وهو الذي يسمي الوزراء، ويقبلهم، ويقبل استقالتهم، أي كما هو الحال في النظام الرئاسي في الولايات المتحدة الأمريكية، وكان الوزراء في الدستور السابق مسؤولين أمام المجلس النيابي أما في الدستور الجديد فهم مسؤولون أمام رئيس الجمهورية دون سواه.

وفي الدستور الجديد يجوز للمجلس النيابي أن يحل نفسه ولا يستطيع رئيس الجمهورية أن يحلّ المجلس أو يعطله.

ولم يرض عدد كبير من المثقفين ورجال الفكر عن الدستور الجديد، لأن الذين وضعوه ليسوا من النواب وربما كانوا قد تأثروا إلى حدّ كبير برغبات وآراء السيد أديب الشيشكلي، فصنعوا دستوراً يعطي الحاكم صلاحيات لم ينلها حاكم في العصر الحديث.

وقبل الموافقة على الدستور بنتيجة الإستفتاء، قدمت هيئة من السياسيين بياناً إلى رئيس الجمهورية، تحتج فيه على هذا الدستور، وتظهر نقصه وأخطائه، ومن هؤلاء الساسة: السادة: رشدي الكيخيا، هاشم الأتاسي، سلطان الأطرش، حسني البرازي، إحسان الجابري، أكرم الحوراني، ميشيل عفلق، صلاح الدين البيطار، والثلاثة الآخرون كانوا في المنفى بإيطاليا.

واستطاع الشيشكلي أن يستميل إليه السيد فيصل العسلي، رئيس الحزب التعاوني الاشتراكي فأيد هذا الحزب الدستور الجديد.

وفي ١٠ تموز ١٩٥٣ جرى الاستفتاء على الدستور، وانتخاب رئيس الجمهورية فوافق الناخبون على الدستور، وانتخب الشيشكلي رئيساً للجمهورية، بأكثرية ساحقة.

وصدر قرار بدمج منصب رئيس مجلس الوزراء بمنصب رئيس الجمهورية.

وفي ١٩ تموز تألفت الوزارة يرئسها السيد رئيس الجمهورية كما قدمنا.

وفي ٢٠ تموز ١٩٥٣ أعلن أن الانتخابات ستجري في النصف الأول من تشرين الأول.

وفي ٣٠ تموز ١٩٥٣ صدر قانون الانتخابات الجديد وكان أبرز ما فيه هو حق المرأة في الترشيح للمجلس النيابي.

المجلس النيابي الجديد

وفي ١٢ أيلول ١٩٥٣ حدد موعد الانتخابات لمجلس نيابي جديد وهو ٩ تشرين الأول ١٩٥٣ وراحت الأحزاب والجماعات تستعد لخوض الانتخابات.

وفي أيلول من ١٩٥٣ اندمج حزبا البعث العربي والاشتراكي العربي وكونا: حزب البعث العربي الاشتراكي.

ونشطت حركة التحرير العربي وهي تجمع بصورة حزب صنعه الشيشكلي ليعمل لحسابه، واجازت الحكومة لهذا الحزب خلال

الانتخابات، وانسحب السيد فيصل العسلي وأعضاء حزبه من قوائم الترشيح، وكان ضغط أجهزة الدولة بارزاً خلال الأعمال الانتخابية.

كانت أعمال الانتخابات زائفة، كما كان تدخل رجال الدرك وشرطة الأمن بارزاً، حتى أن بعض رجال الدرك والشرطة كانوا يملون على الناخب الأسماء التي يريدونها، وكان المفروض أن يكون الانتخاب نظيفاً، فقد مرت على البلاد تجارب قاسية، خلال الحكم الإستعماري، ولكن الآمال لم تتحقق في هؤلاء الحكام.

وبنتيجة هذا الإقتراع المزيف فارت حركة التحرير بـ (٧٢) مقعداً من (٨٢) مقعداً وهو عدد مقاعد المجلس النيابي، وفاز الحزب السوري القومي بمقعد واحد وفاز المستقلون بتسعة مقاعد وأخذت الأحزاب تبذل نشاطاً في معارضة هذا الحكم.

وفي ٥ تشرين الثاني ١٩٥٣ عقد اجتماع في حمص ضمّ حزب البعث العربي الاشتراكي، والحزب السوري القومي، والحزب الشيوعي، والأخوان المسلمون، لتأليف جبهة معارضة.

وانتخب الدكتور مأمون الكزبري رئيساً للمجلس النيابي، وهو من كبار مؤيدي الشيشكلي، ومن السياسيين الذين يعبدون المنصب، ولا عيب في الطمّوح، ولكن العيب في أن تكون الطريق إلى المصالح غير صحيحة.

وكان أكثر المتعاونين مع الدكتاتور الشيشكلي من هؤلاء السياسيين النفعيين وقد تجمع منهم خلق كثير خلال حكمه القصير.

وفي ١٥ كانون الأول ١٩٥٣ عقد الحزب الوطني مؤتمره في حمص، حاملاً لواء المعارضة للحكم القائم وكان نشاط حزب البعث في صفوف الطلاب واضحاً وملموساً وجريئاً.

وتفاقمت المظاهرات عقب اضطراب حدث بعد تمثيلية في كلية حلب الأمريكية في ١٢/٤/١٩٥٣ وقامت مظاهرات طلابية وشعبية ضخمة كادت تدك الحكم الدكتاتوري، ولكن الشيشكلي عمد إلى تدابير استطاع بها أن يعيد الهدوء إلى البلاد، ولكنه الهدوء الذي يسبق العاصفة.

وخلال حدة المظاهرات التي كانت قائمة في حلب ودمشق أعلنت الأحكام العرفية وذلك بموجب المادة (٩٢) من الدستور الجديد لعام ١٩٥٣ والتي تنص على أنه يحق لرئيس الجمهورية عند الضرورة إعلان حالة الطوارئ لمدة لا تتجاوز الشهر شريطة إعلام مجلس النواب بذلك فوراً وللمجلس حق تمديده.

وفي مطلع كانون الثاني ١٩٥٤ قامت في أكثر المدن في سورية إضرابات ومظاهرات طلابية وشعبية، وعمد الشيشكلي إلى القوة فملاً المعتقلات بالمواطنين.

وفي جبل العرب اعتقل منصور الأطرش ابن سلطان باشا الأطرش فقامت اضطرابات وحصل ما يشبه التمرد، إذ هاجم بعض الاخوة الدروز السجن الذي اعتقل فيه الموقوفون، وحاولوا إطلاق سراحهم بالقوة، مما أدى إلى الإشتباك مع قوات الحكومة.

وفي ٢٧ كانون الثاني ١٩٥٤ أمر الشيشكلي بعض الفرق بالزحف على الجبل ومكافحة التمرد، ونشبت معارك سقط فيها عدد كبير من القتلى والجرحى، وقد أحصى عدد القتلى من المواطنين الدروز فزادوا على المئة قتيل.

وقد تأثر المواطنون الدروز من هذه العملية الدموية التي كان يجب تفاديها بالأساليب السياسية المعروفة.

وتم اعتقال كبار السياسيين وأمر هاشم الأتاسي بالإقامة الجبرية في منزله، وفرضت الأحكام العرفية، وعين الزعيم شوكت شقير نائباً للحاكم العرفي في سورية.

ولا شك في أن الشيشكلي قد بذل غاية جهده ليقى في كرسي الحكم أطول مدة ممكنة، وحاول مراراً أن يتعاون مع السياسيين، ولكن السياسيين الذين عرفوا جيداً ماذا يعني الحكم الدكتاتوري لم يتعاونوا معه سوى رجل واحد من أفذاذ السياسيين هو العلامة السيد فارس الخوري. ولعل العلامة كان يرجو أن يحقق الدماء وأن يعيد إلى الأمة وحدتها وحريتها فسلك سبيل المسالمة عسى أن تكون هذه السبيل أجدى وأنفع من العنف والتمرد.

وفي ٤ شباط ١٩٥٤ قالت جريدة التايمز اللندنية «إن السهولة التي قمعت بها قلاقل الأسبوع الماضي في سورية تظهر أن حركة التحرير العربي — وهي الآن الحزب الوحيد المرخص في سورية والتي يقودها الزعيم الشيشكلي — لا تزال تمسك بحزم بمقاليده الأمور».

وساد الهدوء في بعض مرافق الدولة وبدا مثل ذلك الهدوء في الأوساط الشعبية ولكنه هدوء خداع كالذي يسبق العاصفة.

الاطاعة بالشيشكلي

في يوم الخميس ٢٥ شباط ١٩٥٤ قطعت إذاعة حلب برامجها، لإذاعة بيان النقيب مصطفى حمدون من موقع حلب، الذي ناشد قطعات الجيش في مختلف المحافظات للإنضمام إلى حركته التي تهدف إلى إقالة رئيس الجمهورية «الشيشكلي» وتسليم البلاد إلى حكومتها الدستورية. أعلنت بعد ذلك انضمام قطعات الشمال (الرقّة، دير الزور، الحسكة) ثم أعلن «حمدون» انفصال القيادة العسكرية للشمال عن قيادة دمشق. وفي الساعة العاشرة مساءً أعلنت إذاعة حلب انضمام قطعات حمص وحماه ودرعا واللاذقية إلى الحركة، فأعلن تشكيل القيادة «الشمالية والشرقية والغربية والوسطى»، التي وجهت إنذاراً إلى الشيشكلي لمغادرة البلاد فوراً.

في دمشق جمع الشيشكلي ضباطه (شوكت شقير رئيس الأركان ، النقيب عبد الحق شحادة آمر الشرطة العسكرية، النقيب حسين حده آمر المدرعات، والملازم برهان أدهم) وبحث معهم موضوع الإنذار، فأكدوا له تصميمهم على مقاومة هذه الحركة واسقاطها بالقوة، بينما أشار، شوكت شقير بأنه مؤيد للشيشكلي، لكنه مدرك حجم الدماء التي سوف تسفك إذا واجهت وحدات الجيش السوري بعضها، وأكد بأنه ماعدا قطعات محددة في دمشق فإن جميع قطعات الجيش أيدت الحركة، وأنها تتحرك لتطويق دمشق، ونصح بتنفيذ

الإنذار حقناً لدماء أخوة السلاح. ثارت نائرة عبد الحق شحادة وحسين حده اللذان أعلننا التصميم على مقاومة الحركة بالقوة.

كان الشيشكلي أثناء اجتماعه بالضباط قد كلف عبد الرحمن الهندي وزير الزراعة للاتصال بالحكومة اللبنانية لقبوله كلاجئ سياسي ثم اتخذ ترتيبات مغادرته لسورية، سطر الشيشكلي كتاب استقالته وسلمه للزعيم شوكت شقير، الذي اشتبه باشتراكه في الحركة وغادر دمشق ومعه: أحمد عسه وصالح الشيشكلي وقدرى القلعجي وعبد الرحمن الهندي، بينما أسرع «شوكت شقير» للإفراج عن المعتقلين السياسيين ونصحهم بالتوجه إلى حمص حتى لا يعيدهم عبد الحق شحادة وحسين حده إلى السجن.

اجتمع حسين حده مع عبد الحق شحادة وأعلنوا العصيان على الحركة، وباركا استلام الدكتور مأمون الكزبري رئيس مجلس النواب، لرئاسة الجمهورية بحكم الدستور، اجتمع مجلس النواب وتليت في الجلسة استقالة الشيشكلي، فاعتبر الدكتور مأمون الكزبري رئيساً للجمهورية بالوكالة، وانتخب السيد «سعيد اسحق» رئيساً لمجلس النواب خلفاً للكزبري.

أنذر العقيد «محمود شوكت» أمر منطقة حمص، النواب بحل البرلمان، وأنذر الكزبري بالاستقالة ومغادرة البلاد فوراً، وعندما سمعت جماهير دمشق هذا الإنذار توجهت المظاهرات إلى المجلس النيابي وأجبرت النواب على مغادرته، بينما استقال الدكتور الكزبري من رئاسة الجمهورية، وغادر البلاد يوم السبت ٢٧/٢/١٩٥٤، فكان أول رئيس في تاريخ سورية يتسلم منصبه لمدة ٢٤ ساعة فقط.

بعد وصول المعتقلين السياسيين إلى حمص توجهوا إلى منزل السيد هاشم الأتاسي وعقدوا اجتماعا ضم ممثلين عن مختلف الأحزاب السياسية في سورية، واتفقوا على تشكيل وزارة وطنية لضبط الأمور في دمشق، وقطع الطريق على عودة الشيشكلي إلى الحكم.

وفي ٢٧/٢/١٩٥٤ توجه الزعيم شوكت شقير رئيس الأركان إلى حمص واجتمع مع السيد هاشم الأتاسي واطلع على مقررات الأحزاب والهيئات. فوافق عليها، وتعهد بإعادة الجيش إلى ثكناته تمهيدا لعودة الحياة الدستورية إلى البلاد، وبموجب مقررات حمص أسندت رئاسة الجمهورية إلى السيد هاشم الأتاسي لاستكمال مدته الدستورية، ودعي البرلمان القديم للغاية ذاتها. بينا اتفق على تكليف السيد «صبري العسلي» بتشكيل حكومة ائتلافية جديدة وصدرت مراسيم تأليفها في مطلع اذار ١٩٥٤.

هيمن حزب الشعب على الحقائق الرئيسية في الوزارة (الخارجية، الداخلية، الدفاع) بسبب تأييده للسيد «صبري العسلي» بتشكيل الحكومة، ولإدراك الحزب بأن البلاد قادمة على الإنتخابات، وللداخلية والدفاع دور مركزي في ترجيح كفة حزب الشعب، وضمان سيطرته على البرلمان. قررت حكومة العسلي عدم الإعتراف بما صدر من قوانين ومراسيم تشريعية في الفترة «غير الشرعية» التي حكم بها الشيشكلي، وأصدرت قانونا «الجزاء والعقاب» ففضى بمطالبة الوزراء في عهد الشيشكلي بإعادة ماقبضوه من رواتب، لكن المحاكم المختصة أوقفت مفعوله ثم الغي عام ١٩٥٧.

دعي مجلس النواب للإنعقاد لاستكمال مدته الدستورية (٥١ مقعداً لحزب الشعب) فمنح الثقة لحكومة «صبري العسلي» الائتلافية.

كان في مقدمة قرارات الحكومة تحديد يوم ٢٠ اب ١٩٥٤ موعداً للإنتخابات بموجب قانون الإنتخابات الذي وضعه الشعب في عهد الحناوي.

شعر حزب البعث العربي الاشتراكي الذي كان ضباطه الأداة الرئيسية التي أطاحت بالشيشكلي، أن إجراء انتخابات في البلاد في ظل الحكومة الراهنة سوف يعيد العجلة إلى الوراء، بعد تجربتين انتخابيتين عرفتهما البلاد: الأولى في عهد الحزب الوطني (١٩٤٧)، و الثانية في عهد سامي الحناوي حيث سيطر حزب البعث ١٩٤٩، فقرر التصدي لوزارة العسلي والمطالبة بتأليف وزارة حيادية تشرف على تحضير البلاد للإنتخابات. وأكدت صحيفة البعث في مقال افتتاحي هذا الموقف بقولها: «إننا نطالب الحكومة أن تتنحى عن الحكم وأن توفر على البلاد تجارب جديدة أليمة وعهوداً مظلمة إذ لم يعد مأمولاً في ظل الحكومة الراهنة أن تجري الإنتخابات حرة نزيهة.. إننا نسأل فخامة الرئيس أن يجنب البلاد من الوقوع في تجربة إنتخابية أليمة تحضر لها الحكومة الراهنة ينتج عنها عهد أسود يجعل البلاد عرضة للإضرابات والقلقل والنضال السليبي المرير.»

وهدد حزب البعث العربي الاشتراكي بمقاطعة الإنتخابات القادمة، وبدأ عقد المهرجانات الشعبية بين أوساط الطلاب والعمال التي انتهت بمظاهرات حاشدة تطالب السيد «صبري العسلي» بالاستقالة.

ازدادت المعارضة الشعبية للحكومة، خاصة بعد نجاح الإتصالات التي جرت بين حزب البعث العربي الاشتراكي، وكتلة السيد خالد العظم لتأليف لجنة

وطنية، طالبت بإجراء إصلاحات في البلاد، والوقوف ضد الإستعمار ونادت بحرية الإنتخابات وبإدخال الغرفة السرية للإقتراع، في إطار هذه المعارضة المتزايدة قدمت الحكومة مشروع قانون المطبوعات الجديد الذي يفرض رقابة حكومية على المطبوعات ويمنح وزير الداخلية (علي بوظو- حزب الشعب) صلاحيات واسعة في تعطيل الصحف المعارضة. فصوت المجلس النيابي على هذا المشروع وأقره.

عندئذ تزايدت المعارضة الشعبية والسياسية للحكومة، فاستقالت وزارة السيد صبري العسلي في ١٩ حزيران ١٩٥٤، فكلف رئيس الجمهورية السيد «سعيد الغزي» (مستقل) بتشكيل وزارة حيادية من خارج مجلس النواب للإشراف على الإنتخابات، وصدرت مراسيم تشكيل هذه الوزارة في ٢٥ حزيران ١٩٥٤، وبعد تشكيل الوزارة فوجئت الأوساط السياسية في سورية بمحدثين:

الأول: قرار حزب الشعب مقاطعة الإنتخابات على الرغم من تدخلات رئيس الجمهورية لثنيه عن القرار، لكن الحزب صمم على قراره، وقطع حملته الإنتخابية قبل موعد الإنتخابات بأسبوع واحد، وفوجيء المرشحون بصدور قرار وزير الداخلية بتأجيل الإنتخابات من ٢٠ آب إلى أيلول ١٩٥٤، بسبب إضراب القضاة المفاجيء.. كما فوجئوا بقرار حزب الشعب بالإشتراك مجددا في الإنتخابات.

الثاني: فوجئت دمشق بعودة السيد «شكري القوتلي» إليها بعد غياب في مصر دام خمس سنوات، وبدأ يخطب بين الناس داعياً إلى جمع الكلمة وتناسي

الضغائن ومواجهة الأخطار صفاً واحداً، فانتعش رجال الحزب الوطني والتف حولهم بعض المستقلين أمثال منير العجلاني، ورجال الدين أمثال الكتاني وجنك، ومجموعة من كبار ضباط الجيش وفي مقدمتهم رئيس الأركان شوكت شقير.

ساعد القوتلي في موقفه، دعم الثورة المصرية له، بعد النجاحات التي حققها رجال هذه الثورة في مفاوضاتهم مع البريطانيين لضمان الجلاء عن السويس. ووقوفهم بحزم ضد بريطانيا والهاشميين الطامعين بعرش سورية.

كانت المعركة الإنتخابية طاحنة والمنافسة شديدة بين حزب الشعب والحزب الوطني اللذين استقطبا رجال الدين، وحزب الإخوان المسلمين وكتلة العشائر. فوقفوا جميعاً ضد ائتلاف حزب البعث والحزب الشيوعي والكتلة الديمقراطية (خالد العظم).

جرت الإنتخابات النيابية في موعدها عبر الغرفة السرية التي أدخلت في عملية الإنتخابات للمرة الأولى وكادت الإنتخابات تسير في أحسن صورها لولا محاولة واحدة قام بها أنصار القوتلي في محاولة لتفجير منزل السيد «خالد العظم» لكن القنبلة انفجرت بحاملها قبل وصولها إلى الهدف.

كانت نتائج الإنتخابات مفاجئة:- فاز حزب البعث بـ ١٨ مقعداً، وفاز السيد خالد بكداش عن الحزب الشيوعي، وفازت الكتلة الديمقراطية (العظم) بـ ٣٨ مقعداً في هذا المجلس.

قبل افتتاح المجلس النيابي الجديد، جرت إتصالات بين النواب لتشكيل كتل وتجمعات بهدف الفوز في منصب وزاري والتأثير على مجرى مناقشات المجلس.

استقبلت سوريا برلماناً جديداً لبدء عهد جديد، لم يكن متجانساً، جمع كل الألوان السياسية، وأعاد للأذهان صوراً ماضية حول سطوة الحزبين التقليديين على مقدرات البلاد، بالتفاهم مع فئات وتكتلات أخرى جاء بعضها على يمين هذين الحزبين، ومع ذلك فاز البعثيون والشيوعيين بـ ١٩ مقعداً، وفازت الكتلة الديمقراطية بـ ٣٨ مقعداً، كانوا في مجموعهم يشكلون معارضة حقيقية تؤخذ بعين الاعتبار، إلا إنها لا تمكن أصحابها من الإمساك بزمام السلطتين التنفيذية والتشريعية لتحقيق الإصلاحات الجذرية التي وعدوا الشعب بها، لكنها حدثت من حرية المناورة التي تمتع بها الحزبان التقليديان في تسيير أمور البلاد، ونبهت إلى تعاظم القاعدة الجماهيرية لأحزاب اليسار في البلاد.

لبنان الكبير

نظراً للعلاقة الوطيدة بين كل من سوريا ولبنان ولمدى العلاقات المترابطة بينهما فإن الإستعمار بشتى أشكاله كان يتحين الفرص للإيقاع بينهما في كل زمن ومناسبة. ولنعد بالذاكرة إلى تلك الأيام التي استعدت فيها الجيوش العربية لدخول سوريا ولبنان حيث بدت للناس الملهوفين في لبنان بارقة أمل جميل عندما احتل الجنرال اللنبي في شهر أيلول عام ١٩١٨ فلسطين ممهداً السبيل لاحتلال لبنان وسورية وعندما بدأ اللنبي هجومه من قاعدته في مصر. كانت الجيوش العربية بأمره فيصل ابن الحسين تعاونه عن طريق شرقي الأردن. وفي اليوم السابع من شهر تشرين الأول أنزل الأسطول الإفرنسي فرقة من الجنود في مدينة بيروت وعلى صخرة نهر الكلب حيث سجلت أخبار أمم قديمة في اجتياحها لبنان وعبورها نهر الكلب، ترك الإنكليز والفرنسيون نقشاً تخليداً للذكرى احتلالها لبنان وسورية. وقبل أن ينصرم شهر تشرين الأول كان فيصل قد دخل دمشق مع الجيوش الإنكليزية. كذلك وقعت تركيا على شروط الهدنة التي بموجبها سرحت على الفور جميع جيوشها.

وتابعت جيوش الحلفاء زحفها حتى جبال طوروس. وفي مؤتمر سان ريمو (في إيطاليا) الذي عقد في شهر نيسان ١٩٢٠ أعطيت فرنسا، باعتبارها من ورثاء السلطنة العثمانية المنحلة، الإنتداب على كل من لبنان وسورية، وأعطيت

كذلك إنكلترا الإنتداب على فلسطين والعراق. وبعد أربعة أشهر وقعت تركيا على معاهدة الصلح المعروفة بمعاهدة سيفر والتي تنص على تنازل تركيا نهائياً عن المقاطعات التي وقعت تحت الإنتداب الإفرنسي والإنكليزي.

وبعد سنتين وقع في لندن على صك الإنتداب الذي وضع العلاقات الإفرنسية اللبنانية على صعيد دولي رسمي تحت رعاية عصبة الأمم. وفي هذه الأثناء توترت العلاقات بين فرنسا وبين فيصل في دمشق ووقعت الحرب بينهما. وفي ٢٤ تموز سنة ١٩٢٠ التحم الجيش الإفرنسي في معركة بالجيش السوري في ميسلون أسفرت عن دخول الإفرنسيين مدينة دمشق. وبذلك ثبتت فرنسا قدمها في سورية.

وتعزى فكرة الإنتداب - وهي ظاهرة جديدة في العلاقات الدولية - إلى الجنرال سمطس من جنوبي إفريقيا وإلى الرئيس ودر ولسن. ولكن الرئيس ولسن، قبل الإقدام على فرض الإنتداب على سورية ولبنان، بعث بـ لجنة مهمتها الإطلاع على رغبات السكان في المقاطعات المنوي وضعها تحت الإنتداب. وقد قام الرئيس ولسن بهذه الخطوة بناء على اقتراح قدمه له هورد س. بلس، رئيس الجامعة الأميركية في بيروت، وتمشياً مع مبدئه القائل بحق تقرير المصير. فبعد أن احتلت جيوش الحلفاء سورية ولبنان بقليل من الزمن (٧ تشرين الثاني، ١٩١٨) أصدرت الحكومة الإنكليزية بياناً مشتركاً أعلنت فيه رغبتها الصادقة في إقامة «حكومات تستمد سلطاتها من الشعب وعملء حريته واختياره» وقد ضمن هذا المبدأ فيما بعد في بنود ميثاق جمعية الأمم وفي صك الإنتداب. غير أن إنكلترا وفرنسا وإيطاليا في هذه الأثناء قصرت في تعيين ممثلين عنها. وكانت نتيجة استقصاءات اللجنة الأميركية كما جاءت في تقريرها أن أكثرية اللبنانيين

أظهروا ميلاً للإنتداب الفرنسي وطالبوا بלבnan الكبير من صور إلى طرابلس ولبnan مستقل استقلالاً تاماً عن سورية^(١).

كان صك الإنتداب وثيقة واحدة تشمل البلدين سورية ولبnan. ومن بنود صك الإنتداب بند الغيت بموجبه الإمتيازات الأجنبية التي كان معمولاً بها في السلطنة العثمانية. وتنص المادة العاشرة على «أن مراقبة الدولة لبعثات المرسلين الدينية في سوريا ولبnan تقتصر على النظام العام وحسن الإدارة» وتنص مادة أخرى على أن اللغة الإفرنسية والعربية لغتان رسميتان غير أن لغة التعليم الرسمي في المدارس هي اللغة العربية. والدليل على أن وثيقة صك الإنتداب صيغت على عجل وبدون روية وأنه ينقصها التوازن في أهمية بنودها العشرين يظهر ذلك بجلاء في البند الرابع عشر الذي يعنى بأمر الآثار التاريخية. هذا البند، الذي هو في نظر الناس أقل أهمية من غيره شامل مانع يحتوي على ثماني فقرات مفصلة ويشكل سدس حجم الوثيقة! ولكن الحقيقة الثابتة هي أن الإنتداب هذا، لكونه انتداباً من نوع (آ)، ويتضمن فكرة سامية ويهدف إلى غاية نبيلة لا عهد للناس بهما ولا ذكر لهما في العلاقات الدولية بين المستعمر والمستعمر. وقد حددت المادة الثانية والعشرين من ميثاق جمعية الأمم فكرة الإنتداب الأساسية وأوضحت الغاية منه:

«إن بعض الشعوب التي كانت تحت الحكم التركي سابقاً قد وصلت إلى طور من التقدم يمكن معه الإعتراف بوجودها احتساباً كأمم مستقلة تقدّم لها

(١) لجنة كراين السابقة الذكر

الدول المنتدبة عليها النصح والمساعدة إلى أن تصبح قادرة على إدارة شؤونها بذاتها.

وينبغي أن تؤخذ بعين الاعتبار رغبات هذه الشعوب لدى اختيار دول الإنتداب»

ولكن صك الإنتداب كانت تنقصه الوسائل الفعالة لبلوغ الهدف الأساسي. ذلك أنه في الواقع لم يضع مقاييس موضوعية يستطيع المرء بموجها أن يقيس مدى بلوغ الشعب المنتدب عليه درجة من النضج السياسي يستطيع معه أن يحكم ذاته بذاته. بل ترك هذا الأمر (إنهاء الإنتداب، والحكم على الشعب المنتدب عليه بأنه أصبح قادراً على إدارة شؤونه) للشعب المنتدب عليه ليبرهن عن قدرة اقتصادية وسياسية تؤهله للكم الذاتي، وللدولة المنتدبة لتعالج الأمر تبعاً لأغراضها ودوافعها ويقدر ما تفرضه سياستها.

ولكن تطبيق الإنتداب أعظم شأناً من نص الوثيقة ذاتها. كان المفوضون الساميون الثلاثة الأول من العسكريين الذين برزت أسماؤهم أثناء الحرب العالمية الأولى. وكان أعوانهم في إدارة الإنتداب موظفين فرنسيين تقررنا على الإدارة في المستعمرات الفرنسية. وكانت السلطة في أيدي الإفرنسيين، وكانوا يحكموا البلاد حكماً مباشراً. وكانت الصلاحيات التي تعطى إلى الحكومة الوطنية أقل بكثير من الصلاحيات التي كانت تتمتع بها الحكومات الوطنية في العهد الذي سبق الإنتداب.

ويجب الإعتراف بأن فرنسا وجدت البلاد في أسوأ فترة من تاريخها سواء كان ذلك في حقل الإقتصاد أم في السياسة أم في الحالة الروحية والفكرية التي

كانت تتردى البلاد فيها. فشرعت البلاد على الفور في تنظيم الإدارة والقضاء وإصلاح الموانئ وترميم الطرق وإنشاء المدارس وتأسيس مصلحة للصحة العامة والأعمال الإنشائية. وكذلك وضعت الدولة المنتدبة قوانين مدنية عصرية. وفي سنة ١٩٢٢ سنت قوانين للبلديات عصرية لتحل محل القانون العثماني القديم لسنة ١٨٧٧. وهذه القوانين الجديدة من شأنها أن تمكن قرابة مئة وعشرين قرية ومدينة من ممارسة شيء من الإستقلال الذاتي المحلي ومن تشجيع إنتاج الحرير لولا هذه القوانين والأنظمة البلدية لكان اضمحل اضمحلالاً تاماً. وربطت الدولة المنتدبة عملة البلاد بالفرنك الإفرنسي الذي كانت قيمته قد انخفضت كثيراً. وأبدت السلطة اهتماماً خاصاً ببناء بيروت وإنشائه عصرية بعد أن كان قد أهمل منذ أن أنشأته فرنسا بين سنة ١٨٨٩ و ١٨٩٤. ولكن معظم جهود السلطة المنتدبة تركزت على إقامة جهاز إداري وخطة سياسية تضمنان لها الإستقرار وسلامة مصالحها وبقيائها في البلاد لا على استغلال موارد البلاد الطبيعية لصالح الشعب، ولا على تدريبه على ممارسة الحكم لكي يصبح يوماً قادراً على حكم نفسه بنفسه. ومن جهة أخرى تركزت اتجاهات الرأي العام على السياسة الحزبية الضيقة التي كانت تدور حول أشخاص أكثر مما كانت تدور حول مبادئ.

إعادة لبنان الكبير إلى الوجود

كان أول مفوض سام فرنسي الجنرال غورو بطل المارن الذي فقد إحدى ذراعيه في المعارك الحربية. وهذا المفوض الإفرنسي الأول هو الذي ثبت قدم فرنسا في سورية. فإنه بعث بإنذار إلى حكومة فيصل في دمشق واتبه بإرسال جيوشه التي التحمت بالجيش السوري في معركة ميسلون. وكان غورو القائد

العام للجيش الإفرنسية في سورية ولبنان والتي كانت تتألف في الدرجة الأولى من جنود افرنسين وجنود المستعمرات وبعض الوحدات المحلية التي كان يطلق عليها اسم «الجيش الخاصة بالشرق» وفي اليوم الأول من شهر أيلول سنة ١٩٢٠ أعلن الجنرال غورو في بيروت إعادة لبنان الكبير إلى الوجود بهذه العبارة:

«في سفح هذا الجبل الشامخ الذي كان قوة بلادكم وسور إيمانها وحريتها المنيع، وعلى شاطئ هذا البحر العجيب الشهير الذي شاهد سفن فينيقية واليونان ورومة ماخرة عبابه حاملة آباءكم أهل الذكاء والمهارة وأرباب الفصاحة والتجارة، وهو يحمل إليكم اليوم بعد رجوع الحظ عهد صداقة عظيمة قديمة ونعمة السلم الفرنسي، وأمام هؤلاء الشهود جميعاً شهود آمالكم ومجهوداتكم وانتصاراتكم، وبقلب يشاطركم فرحكم وفخركم... أنادي باسم حكومة الجمهورية الفرنسية بدولة لبنان الكبير وأحييه راجياً له المجد والنجاح».

وفي هذه الأثناء وضع دستور جديد لحكم البلاد ولتعيين الحدود. أما المدن البحرية التي ألحقت بلبنان- بيروت التي أصبحت العاصمة وصيدا وصور وطرابلس - والمدن والمقاطعات الداخلية مثل البقاع وبعبك وحاصبيا وراشيا ومرجعيون فانها كانت سابقاً جزءاً من لبنان تاريخياً وجغرافياً. وكان يحكمها أحياناً المعنيون وتارة أخرى الشهابيون. غير أن مساحة الأرض التي ألحقت بلبنان ضاعفت تقريباً وزاد عدد سكانه بما يقرب من مئتي ألف نسمة معظمهم من المسلمين الشيعة الذين كانوا يسكنون في مناطق مهملة ومتأخرة إقتصادياً واجتماعياً. فان عدد سكان لبنان حسب إحصاء ١٩١٣ كان يقدر ب ٤١٤,٨٠٠ منهم ٣٢٩,٤٨٢ مسيحيون (ومن هذا العدد ٢٤٢,٣٠٨ من

الموارنة). وبعد عشر سنوات بلغ عدد السكان ٦٢٨,٨٦٣ منهم ١٥٠,٠٠٠ يسكنون بيروت و ٣٠,٠٠٠ في طرابلس و ١٣,٠٠٠ في صيدا. ولكن هذا الكسب في مساحة الأرض كان يقابله عدم تجانس في السكان ونقص في التمازج والترابط. ذلك أن لبنان فقد التوازن الداخلي الذي كان ينعم به سابقاً. ولكن من الناحية الجغرافية والاقتصادية أصبح لبنان دولة تستطيع البقاء. أما الأكثرية المسيحية فلم تظل لها الأكثرية الساحقة التي كانت تحتفظ بها من قبل.

تميزت السنوات الواقعة بين الحربين بتقدم مستمر في أساليب الحكم الوطني الديمقراطي. ففي الثالث والعشرين من شهر أيار عام ١٩٢٦ أعلنت دولة لبنان جمهورية. واتخذت علماً لها العلم الفرنسي المثلث الألوان، إنما أضافت إليه صورة الأرز الخضراء - شعار لبنان - في الرقعة البيضاء، ولكن هذا العلم غير فيما بعد إلى علم يتألف من ثلاثة رقع أفقية ألوانها: أحمر أبيض أحمر، والأرز الخضراء في الأبيض. وكذلك وضع دستور جديد ينص على إقامة نظام برلماني وحكومة ديمقراطية. وكانت جمهورية لبنان الديمقراطية أول جمهورية من نوعها تأسست في العالم العربي. والدستور الجديد الذي وضعه المجلس التمثيلي بطلب من المفوض السامي هنري دي فينال، أول مفوض مدني، مستمد بروحه من الدساتير الغربية العصرية. وينص على انتخاب رئيس للجمهورية وعلى إقامة وزارة مسؤولة ومجلسين: مجلس النواب ومجلس الأعيان (وقد ألغي مجلس الأعيان فيما بعد).

وبالرغم من أن هذا الدستور عدل مرات عديدة وعلقه المفوضون الساميون أكثر من مرة فإنه لا يزال في أساسه الدستور المعمول به إلى الآن. والدستور اللبناني لا ينص على أن للدولة ديناً معنياً كما هو الحال في دساتير البلدان

العربية المجاورة، بل إن حرية العبادة في لبنان حقيقة ثابتة. غير أنه أبقى على قانون الأحوال الشخصية القديم الذي كان تنفيذه منوطاً برؤساء الطوائف والمثل سواء أكانوا نصارى أم مسلمين. وفي سبيل المحافظة على التوازن الطائفي فقد نشأ تقليد بموجبه يصبح رئيس الجمهورية مارونياً (إن الموارنة، كطائفة، هم أكبر طائفة في لبنان)، ورئيس الوزارة مسلماً سنياً ورئيس المجلس النيابي شيعياً ووزير الدفاع درزياً.

وكان أول رئيس ماروني للجمهورية عينه المفوض السامي الفرنسي حبيب باشا السعد الماروني (١٩٣٤-١٩٣٦). أما أول رئيس من الموارنة للجمهورية ينتخبه المجلس فقد كان أميل اده (١٩٣٦-١٩٤١). وفي الواقع كان أول رئيس منتخب. وأصبح الحكم الفرنسي في البلاد حكماً غير مباشر وذلك عن طريق المستشارين الذين كانوا يسمون «مستشارين» ولكنهم في الواقع كانوا يتمتعون بصلاحيات واسعة. أضف إلى هذا أن دائرة الأمن ظلت في أيدي الفرنسيين، وقد كانت بين موظفيها جماعة كبيرة من رجال التحري.

استقلال إسمي

في شهر تشرين الثاني سنة ١٩٣٦ وقع رئيس الجمهورية أميل اده والمفوض السامي دي مارتل معاهدة صداقة وتحالف مع فرنسا مدتها ٢٥ سنة. وبموجب هذه المعاهدة تعترف فرنسا باستقلال لبنان وبمساعده على الانضمام إلى عصبة الأمم كدولة مستقلة، بينما تحتفظ فرنسا بالأمر الخارجية والعسكرية التي تظل ضمن صلاحيات المفوض السامي. وهذه المعاهدة شبيهة بالمعاهدة التي عقدت بين فرنسا وسورية بفارق واحد رئيسي، وهو أن تدريب الجيش السوري كان

يناط بضباط إفرنسيين، بينما يحق لفرنسا إبقاء جيوش إفرنسية في لبنان طيلة مدة المعاهدة التي يمكن تجديدها بتراضي الفريقين. ولكن هاتين المعاهدتين، الإفرنسية اللبنانية والإفرنسية السورية، لم تصدق عليهما الجمعية الوطنية في فرنسا مما زاد العلاقات بين فرنسا وسورية ولبنان توتراً وسوء.

أما لبنان الذي تعود أهله على مدى الأيام تقلبات الأحوال وتغير السلطات الحاكمة فإنه لم يبد من المقاومة العنيفة والإنتفاضات الخطيرة التي أبدتها سكان سورية في وجه الدولة المنتدبة. فقد عبر السوريون عن الإستياء العام، والمقاومة الشديدة للإنتداب، وخيبة الأمل في تحقيق أهداف القومية الوطنية أحياناً بشكل إضراب عام أو بقيام مظاهرات وأحياناً أخرى بثورات مسلحة. وأخطر هذه الثورات كانت ثورة ١٩٢٥ التي انطلقت شرارتها الأولى من جبل الدروز فعمت سائر أنحاء البلاد، مثل دمشق وحماة ومدن أخرى. ولم تهدأ الثورة إلا في سنة ١٩٢٧. وقد تناولت الثورة بعض لبنان الجنوبي. ومما زاد التوتر في سورية سياسة الإنكليز في العراق التي كانت أكثر تحمراً وأخف قيوداً على شعب العراق.

ولكن في هذه الأثناء كانت تتلبد في الأفق البعيد غيوم سوداء تنذر بشر مستطير.

كان ذلك شبح الحرب العالمية الثانية.

في ظل الأحكام العرفية

في التاسع من شهر أيلول سنة ١٩٣٩ أعلن المفوض السامي غبريال بيو الأحكام العرفية وعلق الدستور وحل المجلس النيابي وحد كثيراً من سلطة رئيس الجمهورية. وعين وزير دولة ليقوم ببعض الأعمال الإدارية التي كانت تقوم بها الوزارة. وعينت الحكومة الفرنسية الجنرال ويغان، أحد أبطال الحرب العالمية الأولى وخليفة غورو كمفوض سام في سورية ولبنان، قائداً عاماً لجميع جيوش الحلفاء في منطقة حوض المتوسط الشرقية. ولكنه استدعى في الربيع التالي ليتولى قيادة جيوش الحلفاء في أوروبا. وقد ظل في هذا المركز إلى أن سقطت فرنسا صيف ١٩٤٠. أما خليفته في قيادة الجيش الفرنسي في سوريا ولبنان فقد أعلن، بالاتفاق مع المفوض السامي بيو، ولاءه لحكومة فيشي وإنهاء جميع الأعمال الحربية ضد ألمانيا وإيطاليا. وكان هذا العمل إلى حد ما نتيجة العداء التقليدي الذي كان مستحكماً بين الموظفين الفرنسيين في سوريا ولبنان وبين الإنكليز جيرانهم في فلسطين والعراق. غير أن إنكلترا التي لم تكن مطمئنة إلى وضعها السياسي والعسكري في فلسطين والعراق ومصر، والتي كانت تخشى أن تلجأ دول المحور لاستخدام لبنان وسوريا قاعدة لأعمال حربية ضدها، سيرات حملة عسكرية تعاونها بعض الجيوش الفرنسية التي التفت حول الجنرال ديغول فطردت الجيوش الفرنسية الموالية لحكومة فيشي ومن كان معها من جيوش دول المحور واحتلت سورية ولبنان. وقد دامت الحرب بين القوات الإنكليزية وبين قوات فيشي شهراً واحداً ضرب فيه الحصار البحري على الساحل وضربت بعض المدن والمطارات بالقنابل. ثم أن سورية ولبنان الحقا

بالقيادة البريطانية للشرق الأوسط. أما في فلسطين فكان السكان في غليان من جراء التسرب الصهيوني على نطاق واسع.

وأما في العراق فنشبت الثورة المعروفة بثورة رشيد عالي الكيلاني.

كان اللبنانيون، الذين لم يكونوا قد نسوا بعد ويلات الحرب الأولى، ينظرون إلى المستقبل نظرة قلق ووجل. ولكن لم يطل الوقت حتى أعلنت إنكلترا إلحاق سورية ولبنان بمنطقة التجارة البريطانية. ونشط مركز التموين الأنكلو أمير كي لمنطقة الشرق الأوسط في القاهرة لمعالجة النقص في مواد الإستهلاك الناشئ عن قلة البواخر وصعوبة النقل البحري. وقد حاول الإنكليز زيادة الإنتاج المحلي وإنشاء نظام إقتصادي موجه من شأنه أن يخفف حدة الأزمة الإقتصادية في المنطقة كلها.

وكان من نتائج هذه التدابير التي اتخذتها السلطات العسكرية لتحسين الحالة الإقتصادية أنها لم تقتصر على توفير الطعام ومنع التضخم المالي ووقف التدهور الإقتصادي وحسب، بل أنها ساعدت على وضع البلاد في حالة ازدهار ورخاء.

فقد كان لوجود الجيوش الكبيرة التي تحتاج إلى المؤن والخدمات المختلفة أثر في النشاط الزراعي والتجاري. وكان لمشاريع البناء والنقل والمواصلات أثر في تشغيل اليد العاملة وارتفاع أجورها. وقد أنشئ خط حديدي يربط بيروت بطرابلس شمالاً وبحيفا جنوباً مما جعل الإتصال بين «لبنان» وتركيا ومصر وفلسطين والعراق وسورية أمراً ميسوراً. وقد اهتمت السلطات اهتماماً خاصاً بالحفاظ على الصحة العامة. ولكي يقدر المرء هذه النعم التي نعم بها لبنان في

الحرب العالمية الثانية عليه أن يقارن بين لبنان في الحرب العالمية الأولى وبينه اثناء الحرب الثانية.

الإستقلال التام

استعاضت فرنسا الحرة عن المفوض السامي وأرسلت مكانه جورج كاترو كقائد عام للجيش الإفرنسية الحرة وكمندوب فوق العادة يمثل حكومة الجنرال ديغول. وفي اليوم السادس والعشرين من شهر تشرين الثاني، ١٩٤١، أعلن الجنرال كاترو باسم حكومته، وبالاتفاق مع حليفتها بريطانيا، الإستقلال التام للبنان وإنهاء الإنتداب، وأصبح هذا اليوم عيداً وطنياً هو استقلال لبنان. أما في سورية فانهم يحتفلون بالسابع والعشرين من شهر أيار كعيد وطني لاستقلال البلاد وإنهاء الإنتداب عليها. وسارعت بريطانيا للإعتراف باستقلال الجمهوريتين اللبنانية والسورية. وكانت حكومة الولايات المتحدة أول حكومة أرسلت معتمداً دبلوماسياً وقنصلاً عاماً يمثلها في البلدين المستقلين. وما أن عادت الحياة الدستورية في لبنان حتى جرى انتخاب مجلس نواب جديد في خريف ١٩٤٣. وكان أكثر النواب المنتخبين من الوطنيين الشديدي الحماس للقضايا الوطنية ومن الذين يعطفون على القضايا العربية. وقد انتخب المجلس الجديد الشيخ بشارة خليل الخوري رئيساً للجمهورية. وكان بشارة الخوري محامياً لامعاً مثقفاً ثقافة إفرنسية عالية، وموظفاً احتل أرفع المناصب الحكومية. وقد عين الرئيس الجديد رياض الصلح رئيساً للوزارة. وكان رياض الصلح من أبرز الشخصيات السياسية وأدهاها. وكان جمال باشا قد نفاه لنشاطه في الحقل العربي ولدعوته إلى القومية العربية. وكان أول عمل قامت به الوزارة تعديل الدستور لحذف بعض المواد التي وجد أنها تتنافى مع الوضع الراهن للبلاد وتقس

بسيادتها. وكان البرنامج يشمل حذف جميع البنود التي يرد فيها إسم فرنسا كبلد منتدب على لبنان. ولكن هذا التعديل لم يرض عنه المفوض السامي الإفرنسي الجديد جان هيللو. ومن جملة الأمور التي كانت موضع خلاف خطير بين الحكومة اللبنانية الجديدة وبين المفوض الإفرنسي قضية الجيوش الخاصة بالمشرق والأمن العام والمصالح المشتركة بين لبنان وسورية لاسيما الجمارك وبعض الشركات ذات الإمتيازات وإدارة حصر التبغ ومراقبة الحدود. فإن هذه المصالح والخدمات كانت لا تزال في أيدي الإفرنسيين. وإزاء الإصرار اللبناني وعناده وتصميمه على استلام هذه المصالح إتماماً لسيادته علق المفوض الإفرنسي الدستور وألقى القبض على رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء وبعض الوزراء واحد النواب وأرسلهم محفورين إلى قلعة راشيا. وأعلن الأحكام العرفية وأقام نظام مراقبة شديد على الصحف. فكان هذا الإجراء التعسفي الأهوج مشاراً لاستياء عام وسخط شديد ظهرا على الفور في الإضراب الشامل الذي أضربته البلاد بأسرها، وفي المظاهرات الصاخبة في شوارع المدن وقراها. ولم تقتصر موجة الإستياء هذه على لبنان بل تعدتها إلى سائر البلدان العربية التي أيدت لبنان في صراعه مع الإفرنسيين. وكذلك احتاج الرأي العام في أوساط المغتربين، فانهاج على حكومة الولايات المتحدة والبرازيل وعلى حكومات أوروبا سيل من الإحتجاجات على تصرف الإفرنسيين. وكان الضغط على الحكومة الإفرنسية الحرة من الداخل ومن الخارج شديداً. وأخيراً أذعنت للواقع. وفي الحادي والعشرين من شهر تشرين الثاني (١٩٤٣) أعيد الموقوفون في قلعة راشيا إلى بيروت بعد أن سجنوا هناك أحد عشر يوماً وعادوا يمارسون سلطاتهم القانونية فعادت الحياة الدستورية إلى البلاد مرة ثانية.

وما أن حل عام ١٩٤٤ حتى كانت الحكومة اللبنانية قد تسلمت جميع المصالح التي كانت في أيدي الإفرنسيين باستثناء الجيوش الخاصة بالمشرق. وقد اشترطت فرنسا مقابل تسليمها هذه الجيوش إلى حكومة لبنان توقيع معاهدة بين لبنان وفرنسا. ولكن لبنان رفض هذه الشرط، ولم يكن بد من أن تسلم فرنسا آخر الأمر بالواقع. وفي السابع والعشرين من شهر شباط أعلن لبنان الحرب على ألمانيا واليابان كرمز أنه يقف إلى جانب الحلفاء. وفي الشهر التالي وقع لبنان على ميثاق هيئة الأمم المتحدة وبذلك أصبح له الحق بأن يحضر أول اجتماع لهذه الهيئة الدولية التي عقدت اجتماعها الأول في سان فرانسيسكو. وعلى صخرة من صخور نهر الكلب حيث سجل أعظم القواد في العالم القديم أسماءهم نقشت هذه العبارة:

«في ٣١ كانون الأول ١٩٤٦ تم جلاء جميع الجيوش الأجنبية عن لبنان في عهد فخامة الشيخ بشارة خليل الخوري رئيس الجمهورية»

أي أن ما وعدت به فرنسا وبريطانيا في أواخر الحرب العالمية الأولى من منح هذه البلاد استقلالها التام لم يتم إلا في أواخر الحرب العالمية الثانية.

تطورات ومشاكل تحت ظل الإستقلال

بدأت الجمهورية اللبنانية الفتية عهد سيادتها واستقلالها التامين في جو مشوب بمشاكل سياسية واقتصادية واجتماعية خطيرة، وهي صادرة عن موقع لبنان الجغرافي وتاريخه المعقد وتركيبه الإجتماعي الذي يتميز باختلاف السكان وتباين أديانهم.

غير أن الجمهورية اللبنانية في الاثنتي عشرة سنة الأولى من تاريخها وفقت إلى حل بعض مشاكلها السياسية وسارت شوطاً بعيداً في تحسين الحالة الإقتصادية، إنما ما يؤسف له أن التقدم في الحقل الإجتماعي كان يسير سيراً بطيئاً، فانها كدولة لم تستطع أن تغرس في نفس المواطن الولاء المخلص لوطنه، ذلك الولاء الذي يتعدى الإقليمية الضيقة والقبلية البدائية.

في الحقل السياسي

هنالك عاملان رئيسيان يحددان إلى مدى بعيد طبيعة العلاقات التي تربط لبنان بجيرانه من الدول العربية. العامل الأول هو اللغة العربية وذلك الجزء الكبير من السكان المسلمين الذي يشد بجزء من لبنان العروبة والقضايا العربية الوطنية.

والعامل الثاني هو اتجاه لبنان نحو المدينة الغربية وذلك الجزء الكبير من سكانه المسيحيين الذين يبدون تخوفاً من ذوبان لبنان في مجموعة عربية كبيرة ذوباناً يفقده استقلاله وكيانه وطابعه الخاص. مما لا شك فيه أن لبنان، نتيجة لانتشار العلم والمعرفة فيه ونتيجة للهجرة إلى الغرب، أصبح أقرب البلدان العربية تجاوباً وانسجاماً مع الحضارة الغربية. فكان من الطبيعي أن يرى نفسه مهدداً بمشاكل من الداخل ومن الخارج. فإلى جنوبه كان الملك عبد الله الطامح بسورية الكبرى والحالم بتتويجه ملكاً عليها. وفي حال تحقيق هذا الحلم يترك للبنان الخيار في الانضمام إلى البلدان العربية أم البقاء مستقلاً عنها^(١). وقد لاقت خطة الحسين استحساناً عند كثير من الزعماء السياسيين في سورية. ثم كان هنالك سياسة عراقية يتزعمها سياسيون بارزون يعملون لخلق الهلال الخصيب الذي يتوج عليه ملك العراق الهاشمي. وكان هنالك زعماء سوريون سياسيون يرون رأي زعماء العراق، وتعاونوا معهم تعاوناً وثيقاً. ثم أنه في سنة ١٩٣٢ ظهر على مسرح السياسة شاب لبناني عائد من البرازيل اسمه انطون سعادة وألف حزباً منظماً تنظيمياً مركزياً دقيقاً يعرف بالحزب السوري القومي. وعقيدته الأساسية أن هنالك قومية سورية متميزة مستقلة تقطن المنطقة الواقعة بين جبال طوروس في الشمال وخليج العقبة في الجنوب الممتدة من البحر غرباً إلى الفرات ودجلة شرقاً هذه هي الأمة السورية المتميزة.

وقد انضم إلى الحزب جمهور من الشباب المثقفين المتحمسين في جميع أنحاء البلاد.

(١) عبد الله ابن الحسين: مذكراتي (القدس ١٩٤٥) ص ٢٥٢. راجع أيضاً «الكتاب الأردني الأبيض. سوريا الكبرى» (عمان ١٩٤٧) الذي اصدرته الحكومة الأردنية، وفيه الوثائق المتعلقة بهذه القضية.

أما زعيم الحزب ومؤسسه فقد أعدمته الحكومة اللبنانية سنة ١٩٤٩ إثر محاولته القيام بثورة مسلحة تهدد كيان الدولة. هذه بعض المشاكل التي كانت تجابه الجمهورية اللبنانية. غير أنها كانت أبدأ تسعى للمحافظة على سياستها التي كانت تقوم على ثلاثة مبادئ أساسية: المحافظة على سيادة لبنان واستقلاله، وعلى التعاون الودي المخلص مع سائر الدول العربية، وعلى الحفاظ على العلاقات الثقافية والاجتماعية مع الغرب. ولا شك بأن المحافظة على هذه السياسة من أدق المشاكل التي تواجه سياسة لبنان الداخلية والخارجية.

أما في حقل القضاء فان الجمهورية اللبنانية سارت شوطاً بعيداً في سن الشرائع والقوانين العصرية. فإنها كانت دوماً تعدل قوانينها بحيث تطرح جانباً القوانين العثمانية القديمة البالية وتسنع شرائع عصرية لتحل محلها في الجزاء والتجارة. وفي سنة ١٩٥٣ منحت المرأة اللبنانية حق الاقتراع بعد أن جاهدت في هذا السبيل وبعد أن تقدمت بمطالبها هذه إلى الحكومة اللبنانية. وأخيراً أقر المجلس طلبهن، وكانت هذه أول مرة تمنح بها المرأة هذا الحق السياسي في منطقة الشرق الأدنى.

غير أن محاولة الحكومة إلغاء الطائفية لم يكن أمراً يسيراً فكانت جميع المحاولات تلاقي اعتراضاً من قبل فئات مختلفة. وقانون الإنتخاب اللبناني يقوم على مبدأ التمثيل النسبي بين الطوائف، أي أن لكل طائفة نوابها. وكذلك لم تنجح محاولة الحكومة في إلغاء قانون الأحوال الشخصية الذي ظل في أيدي الرؤساء الروحيين لمختلف الطوائف .

أما الدور الذي لعبه لبنان على مسرح السياسة الدولية فأكبر بكثير من مساحته الجغرافية. فان ممثلي لبنان في هيئة الأمم المتحدة وفي العواصم الكبرى في العالم مثل لندن وباريس وواشنطن وغيرها كانوا أبدأ من أشد أنصار المثل العليا للعالم الحر. وفي هيئة الأمم المتحدة كان ممثل لبنان يقف دوماً إلى جانب قضايا العرب العادلة. فقد وقف الجميع صفّاً واحداً في معارضتهم تقسيم فلسطين. وعندما نشبت الحرب في فلسطين بين الصهيونيين والعرب (١٩٤٨) ساهم لبنان بإرسال جيش إلى حدوده الجنوبية ليقف إلى جانب أخوانهم العرب. ولم يكن جيش لبنان بالجيش الكبير بل كان جيشاً صغيراً منظماً على النمط الإفرنسي. وكانت الغاية منه المحافظة على الأمن الداخلي. وعندما نشبت الحرب الكورية قررت الحكومة تخصيص مبلغ خمسين ألف دولار كمساعدة رمزية لقوات الأمم المتحدة التي حاربت في كوريا. وبالرغم من مرارة الخيبة التي مني بها العرب من جراء مساندة الولايات المتحدة لقيام دولة إسرائيل فإن لبنان، الذي كان يشاطر إخوانه العرب هذه المرارة، لم يستنكف عن تلقي المساعدات النقدية والقروض المالية من أميركا كما فعلت بعض الدول العربية. وسبب هذه المرارة التي شعر بها العربي في جميع الأقطار العربية هو أن العرب يعرفون الأميركي رجلاً مثالياً كريماً ومسيحياً خيراً. ولكن عطف أميركا على الصهيونية ومساندة دولة إسرائيل جاءا صدمة عنيفة غيرت رأي العربي في الأمريكي الذي كان يعرفه. ولا يزال العرب يشعرون بوقع هذه الصدمة.

في شهر آذار سنة ١٩٤٥، لما تأسست جامعة الدول العربية وباركت بريطانيا قيامها، كان لبنان أحد الموقعين على ميثاقها. وبفضل مساعي لبنان

أدخل في الميثاق بند ينص على حق كل دولة أن تنسحب من الجامعة إذا شاءت ذلك.

والواقع أن لبنان لعب دوراً رئيسياً في وضع ميثاق الجامعة، وفي داخل الجامعة كان دوماً الوسيط بين الدول المتنازعة أو المختلفة في الرأي. وينص ميثاق جامعة الدول العربية على استقلال كل دولة وسيادتها ويحرم اللجوء إلى استعمال القوة في فض الخلاف الذي قد ينشأ بين دولة وأخرى. وقد جاء إنشاء الجامعة العربية تعبيراً عن شعور الوحدة التي تربط بين الشعوب العربية وعن ضرورة التعاون بينها. وفي سنة ١٩٤٩ وقع لبنان على وثيقة الضمان الجماعي الذي كان يضم أربعة أعضاء. مصر وسورية والسعودية واليمن. وأشد نكسة أصابت الجامعة عجزها الفاضح في الحرب الفلسطينية. وكانت الصدمة الثانية التي أصابت الجامعة انضمام العراق إلى حلف بغداد الذي جعل العراق يتعاون تعاوناً وثيقاً مع الديمقراطيات الغربية في صراعها ضد الشيوعية. وتعرض لبنان الذي لا يختلف اتجاهه عن اتجاه العراق لضغط سياسي وتهديد إقتصادي مقنع قامت به الدول التي عارضت انضمام العراق إلى ميثاق بغداد، نعي مصر والسعودية وسورية.

التجارة والترانزيت

كانت العلاقات السورية اللبنانية الاقتصادية تتميز في كثير من الأحيان بالفتور وذلك لاختلاف أساسي في سياستهما الاقتصادية. فإن الدولتين ورثتا من الحكومة الفرنسية المنتدبة كثيراً من المصالح المشتركة وذلك فيما يتعلق بمراقبة الحدود واحتكار التبغ والجمارك والشركات ذات الإمتيازات التي كانت تعمل

في الدولتين. وفي سنة ١٩٤٤ عينت الدولتان لجنة مؤلفة من ستة أعضاء، ثلاثة من كل بلد، لإدارة هذه المصالح المشتركة والإشراف على وارداتها وتوزيعها بنسبة ٤٠ بالمائة تعود للبنان و ٦٠ بالمائة إلى سورية.

ولكن سورية كانت تتجه في سياستها الاقتصادية المقيدة والصناعة المحلية بعكس اتجاه سياسة لبنان الاقتصادية الحرة التي كانت تمليها عليها طبيعة ميناء بيروت وموقعه الجغرافي. فكان في مقدمة أسباب الخلاف قضية الجمارك وفرض الرسوم الجمركية. ولم تتردد سورية في إلغاء اتفاقية الجمارك والحكم عليها بأنها ليست في صالح سورية. وكانت الحكومات العسكرية التي تعاقبت على الحكم في الفترة الأخيرة تقفل الحدود أحياناً وتعلن القطيعة الاقتصادية.

أما لبنان فهو بلد تجارة وترانزيت بين الشرق والغرب. ولبنان دولة تجار لا يختلفون كثيراً في أعمالهم عن جدودهم الفينيقيين. ولذا كان لبنان منذ أقدم العهود يميل إلى التجارة الحرة، وسياسة التجارة الحرة هي أساس ازدهاره وغناه فانه بلد صغير يقع على ملتقى الطرق الجوية والبرية بين الغرب والشرق وبين الشمال والجنوب ولأنه ليس في لبنان موارد طبيعية غنية - اللهم إذا استثنينا المناظر الخلابة والمناخ الجميل والموقع الاستراتيجي ومهارة تجاره وحذقهم وإقدامهم وطموح سكانه - فانه كان يعتمد على الخدمات التي كان يقوم بها كعميل في التصدير والتوريد والتوزيع كمصدر في التجارة الدولية.

والدخل من تجارة الترانزيت ومن الإصطياف ومما يبعث به المهاجرون من مال إلى عيالهم وذويهم وما يدخل لبنان من إعانات مالية للمؤسسات الدينية والزبوية يسد العجز في الميزان التجاري بين التصدير والاستيراد. فإن لبنان

يستورد أكثر مما يصدر. وبالتالي فإن مستوى العيش في لبنان مستوى لم تصل بعد إليه دولة عربية أخرى. ففي سنة ١٩٥٤، مثلاً دخل البلاد أكثر من مئة وخمسين ألف سائح (٢٥ ألف أميركي وكندي). ويقدر الدخل الحاصل بثلاثين مليون من الدولارات. وقد بلغ الدخل الوطني في شهر آب سنة ١٩٥٥، حسب بيان ألقاه رئيس الجمهورية اللبنانية في تلك السنة، ١,٣٨٠,٠٠٠,٠٠٠ ليرة لبنانية. وكان ينتظر أن يبلغ الدخل عند نهاية السنة ذاتها ١,٤٤٠,٠٠٠,٠٠٠ ليرة لبنانية مما يجعل معدل دخل الفرد الواحد في لبنان أعلى مما هو عليه في أي بلد عربي آخر.

وقال رئيس الجمهورية في خطابه هذا أن ٣٧ بالمئة من هذا الدخل الوطني مصدره التجارة، و ١٩ بالمئة منه مصدره الزراعة، و ١٦ بالمئة من الصناعة.

ولبنان بلد اصطياف. والإصطياف في لبنان قديم العهد نسبياً. ولكن بعد الحرب العالمية الثانية أصبح بلد إشتاء أيضاً. فان هواة التزلج على جباله المغطاة بالثلج شتاء يقصدونه من أماكن بعيدة. وقد أصبح لبنان ملعباً ومكاناً لقضاء العطل في مختلف الفصول. ويباهي أهل لبنان بجمال بلادهم. فإن الطبيعة أصبغت عليه من النعم الطبيعية ما لم تسبغه على بقعة أخرى بمثل هذا الخير الجغرافي. يقولون لك:

في أي بقعة من بقاع الأرض يستطيع المرء أن يسبح في بحره الدافئ وبعد ساعة من الزمن يصعد إلى قممه ليتزلج على الثلج؟ وفي البلاد سبعة مراكز للتزلج أحسنها تجهيزاً بوسائل الراحة جبال الأرز المشهورة التي تبعد عن بيروت ٩٠ ميلاً. هنالك بالقرب من غابة الأرز الجميلة فنادق جميلة وبالقرب منها

مصعد كهربائي ينقل الزائر إلى قمة الجبل البالغ علوها ٩٩٠٠ قدم حيث ينعم بمنظر، إذا كان الجو صافياً، قل أن يجد له مثيلاً.

وقد ازداد عدد المصطافين في لبنان من البلدان المنتجة للنفط. فان تدفق الثروة على بعض أبناء السعودية والكويت والعراق وقطر والبحرين دفع بكثيرين منهم إلى الإصطياف في جبال لبنان. كان عدد زوار لبنان صيف ١٩٥٣ مئتين وخمسة وثمانين ألفاً. ومن أشهر المصايف التي يقصدها الأثرياء الأرستقراطيون عين صوفر، على بعد ١٥ ميلاً من بيروت، وعلى ارتفاع ٤٢٦٥ قدماً، وتقع على متن جبل مشرف على وادي حمانا الشهير. ومنها عالية على بعد ٩ أميال من بيروت، وعلى ارتفاع ٢٧٩٠ قدماً، وظهر الشوير على بعد ١٥ ميلاً من بيروت، وعلى ارتفاع ٤٠٨٥ قدماً. ومن المصايف المعروفة التي يقصدها عامة المصطافين بمحمدون وسوق الغرب وبرمانا. وفي الصيف تنتقل الملاهي الليلية من بيروت إلى بعض هذه القرى التي قامت فيها فنادق كبيرة عصرية وبانسيونات مريحة. ولا عجب في تدفق الناس صيفاً إلى لبنان من البلدان الصحراوية المجاورة له. فان نسيم لبنان العليل بلسم، ومياهه العذبة الباردة المتفجرة من قلب الجبل بهجة. شروق الشمس البارزة من وراء القمم المتجلجلة بضياؤها، وغروب الشمس وكأنها تاج متوهج يغيب وراء أفق المتوسط مناظر لا يستطيع الزمن أن ينتزعها من مخيلة المرء الذي يزور لبنان.

وفي لبنان أيضاً نواح أخرى تجذب إليه الزوار، فهناك آثار بعلبك، ذلك المعبد الروماني الرائع الذي يعد من عجائب الدنيا لجمال بنائه وروعة هندسته.

وهناك آثار جانبية أخرى ورد ذكرها في التوراة كالأرز مثلاً، وفي كتب التاريخ مثل: فينيقية ومدنها جبيل (بيلوس) وصيدا وصور والقلاع الصليبية المنتشرة على سفوح الجبال.

ومن مصادر الدخل الوطني ما يتقاضاه لبنان من شركات النفط التي مدت أنابيبها عبر أراضيه. هنالك خطان لأنابيب النفط ينتهيان على شاطئ المتوسط في لبنان، الواحد في طرابلس والثاني في الزهراني بالقرب من صيدا. وفي سنة ١٩٥٤ كان معدل ما يجري من النفط في هذين الأنبوبين ٨٠٠,٠٠٠ برميل يومياً. أما خط طرابلس فقد أنشئ زمن الإنتداب الإفرنسي، والدخل منه للخرينة اللبنانية ليس دخلاً كبيراً. وفي الأول من شهر كانون الثاني سنة ١٩٥٠ احتفل رسمياً بتدشين مصفاة للبترول أنشأتها في طرابلس شركة النفط العراقية لمعالجة الفائض من إنتاج النفط من جراء مد خط آخر من كركوك إلى طرابلس.

في شهر كانون الأول سنة ١٩٥٠ تدفق نفط السعودية العربية في الزهراني بالقرب من صيدا بواسطة أنابيب شركة خط الأنابيب عبر الصحراء (التابلين) وطول هذا الخط ١٠٦٨ ميلاً وهو أطول خط من نوعه في العالم. وقد دفعت شركة الخطوط هذه إلى الحكومة اللبنانية مبلغ ١١٢ ألف دولار كحق مرور ١٢٦ ألف دولار لحماية الخط. وتأخذ الحكومة اللبنانية ضريبة قدرها ثلاثة بالمئة على النفط الذي يصب في صيدا. ولها الحق أن تبتاع من الشركة مئتي ألف طن من النفط كل سنة بسعر الإنتاج. وتضخ شركة النفط الأميركية السعودية ٣٨ بالمئة من إنتاج النفط بواسطة هذه الأنابيب التي يتراوح قطرها بين ٣٠ و ٣١

قيراطاً وتمر عبر الصحراء من الخليج العربي لتشحنه ناقلات النفط من الشاطئ اللبناني إلى بلدان أوروبا الغربية.

وفي أول شباط سنة ١٩٥٥ احتفل بتدشين مصفاة للنفط جنوبي صيدا أنشأتها شركة تملك نصف أسهمها شركة كاليفورنيا تاكساس (كالتكس Caltex) وقد كلف إنشائها ثمانية ملايين من الدولارات وتديرها شركة البحر المتوسط لتكرير النفط، وهي تجهز لبنان بما يحتاج إليه من النفط. وقد كانت مدينة صيدا إلى وقت قريب تغط في سبات العصور المتوسطة. أما الآن فان العمل فيها يجري بمعدل أربع وعشرين ساعة في اليوم وتعد من أكبر المراكز في العالم لتصدير النفط الخام بواسطة ناقلات النفط. ولا يفوتنا أن نشير هنا إلى أن الإتفاقات مع شركات النفط عدلت غير مرة فزاد دخل لبنان منها بعد التعديل.

بيروت بوابة الشرق

إن مدينة بيروت الواقعة وسطاً بين الشرق والغرب أصبحت من أوسع المدن أعمالاً ومن أفضل المدن العصرية المجهزة بأحدث وسائل الراحة في شرقي حوض المتوسط. ولكونها مقر أعمال الصيرفة على نطاق واسع ومركزاً تجارياً مرموقاً فإنها أصبحت في وقت قصير مركز الثقل في الجمهورية اللبنانية، كما أن الجمهورية أصبحت مركز نشاط تجاري للمنطقة بأسرها. ففي عالم قيدت فيه أكثر الحكومات المعاملات المالية والقضايا المتعلقة بالعملة وتحويلها ونقلها بقوانين صارمة، وفي عالم حدث فيه الدول من نشاط التجارة الحرة، كان من الطبيعي أن تصبح عاصمة لبنان، بيروت، سوقاً حرة للعملة والتجارة والأسعار كما يحددها مبدأ العرض والطلب لا كما يحددها النظام والقانون. وفي الأوساط التجارية تعتبر بيروت أفضل مركز حساس يعكس الحالة المالية والتجارية ليس في لبنان بل في المنطقة بأسرها. ودخل التاجر البيروتي أعلى دخل من نوعه في العالم العربي.

وقد هبطت في مطار بيروت الدولي الذي أدخلت عليه تحسينات جمة ١٣,٣٥٨ طائرة في سنة ١٩٥٤. وهو من أكبر المطارات وأحسنها تجهيزاً في الشرق الأدنى وأخطر منافس لمطار القاهرة كمركز أولي للطرق الجوية. ويربط بيروت بسورية خط حديدي يتفرع منه خط إلى بغداد وآخر إلى تركيا فأوروية. وميناء بيروت هو الميناء العصري الوحيد في شرقي المتوسط الذي تستطيع أن ترسو فيه البواخر الكبيرة. وهناك شبكة طرقات عصرية مزفنة تربط بيروت بالمدين اللبنانية وقرى الإصطيفاف. وفي السنوات العشر الأخيرة قفز عدد

السكان فيها من ٢٨٠ ألفاً إلى ما يزيد عن نصف مليون نسمة. وسبب هذه الزيادة هجرة القرويين اللبنانيين إلى المدينة وسيل من الأجانب جلهم من الأمريكيين والأوروبيين الذين يتعاطون الأعمال التجارية والصناعية. وقد ازداد عدد السكان في جميع أنحاء البلاد لا في بيروت وحدها. ففي سنة ١٩٤٤ بلغ مجموع السكان ١,١٠٠,٠٠٠ وفي عام ١٩٥٥ بلغ ١,٤٠٠,٠٠٠ نسمة مما يجعل كثافة السكان بمعدل ٤٠٣ أشخاص للميل المربع الواحد. ولبنان، بعد مصر، يعد من أكثر بقاع الشرق سكاناً. وكثافة السكان فيه تقاس بما هي عليه في إيطاليا وألمانيا وإيرلندا. وهي أكثر بكثير مما هي عليه في فرنسا. وفي هذا بعض التناقض العجيب: أعلى جبل في المنطقة يصبح أكثر بقعة مزدحمة بالسكان.

الزراعة

تشغل الزراعة الدرجة الثانية في الإقتصاد اللبناني. والفلاح اللبناني يملك أرضه ولم يبق من أثر للإقطاع سوى في بعض مناطق البقاع وعكار. أما في الجبل وفي الساحل فإن جميع الأراضي يملكها أفراد. بينما في شرقي الأردن والعراق ٢٠ بالمئة من الأرض يملكها أفراد والباقي أراض أميرية. أما في سورية وفلسطين فإن نسبة الأراضي التي يملكها الفلاحون أكثر قليلاً مما عليه في العراق وشرقي الأردن. ومن المعلوم أن اقتصاد سورية والعراق وفلسطين وشرقي الأردن يعتمد على الزراعة أكثر مما يعتمد عليها الإقتصاد اللبناني.

تقدمت أساليب الزراعة في لبنان تقدماً مرضياً بعد الحرب العالمية الأولى وذلك لأن الغلات الزراعية قد تغيرت. فانه بينما كانت تربية دود الحرير وشجرة الزيتون تأتيان في الدرجة الأولى في قائمة الغلال الزراعية أصبح

الإعتماد بعد الحرب على زراعة الفاكهة والحبوب والخضار. فقد تلاشى موسم الحرير، واستحالت مزارع التوت إلى جنائن تفاح، وقد نقب الفلاح اللبناني سفوح الجبال إلى أن بلغ علواً كبيراً، ولم تبق بقعة تصلح للزراعة لم يحرقها ويدرج سفوحها. وقد نجحت زراعة التفاح نجاحاً عظيماً وأدخلت إلى البلاد أنواع أميركية جديدة لاقت إقبالاً عظيماً عند جمهور المستهلكين. وفي سنة ١٩٥٤ أحصت وزارة الزراعة ثلاثة ملايين شجرة تفاح يعتمد عليها كلياً أو جزئياً عشرون ألف عائلة في كسب عيشهم. وسوقهم الكبيرة لتصدير التفاح مصر والسعودية والعراق.

في ربيع سنة ١٩٥١ عقد لبنان إتفاقية إقتصادية مع الولايات المتحدة يتلقى بموجبها عوناً شاملاً في تحسين أحوال الريف الإقتصادية والزراعية. وقد شكل في لبنان مجلس للإنشاء والتصميم العام الذي قدم قرابة ثلاثين مشروعاً للإنشاء تتناول الزراعة والري وتحسين أحوال الريف وبناء المساكن والتربية والصناعة. وبالرغم من أنه كان مشروعاً ضخماً يتناول الريف في الدرجة الأولى إلا أن بعض هذا العون خصص لتوسيع ميناء الحكومة بيروت. وتحسين ميناء طرابلس وإصلاح الطرق الرئيسية. وكان أهم هذه المشاريع على الإطلاق مشروع جر مياه الليطاني للإستفادة من مياهه التي كانت تذهب هدراً إلى البحر في توليد الكهرباء وري أراضي الساحل من القاسمية إلى ضواحي بيروت. وهذا النهر الذي يبلغ طوله ١٢٥ ميلاً والذي يمر في البقاع من الشمال إلى الجنوب فيشطره إلى شطرين، هو نهر لبناني في مصدره وفي مجرى نهره بدءاً من نواحي الهرمل إلى القاسمية شمالي صور. وقد قامت الحكومة اللبنانية، بالتعاون مع خبراء النقطة الرابعة، بدراسة أولية استغرقت ثلاث سنوات ووضعت مشروعاً لبناء

خمسة سدود وحفر قناة من الشرق إلى الغرب في قلب جبل طولها ١٩٧٠ قدماً لري ١٨,٦٠٠ هكتاراً رياً تاماً و ٢٩٠٠ هكتار رياً جزئياً في البقاع، وما تبقى من الماء يوزع في المنطقة الواقعة بين صور و بيروت. وهذا المشروع يزيد مساحة الأرض المروية في لبنان بقدر خمسي الأراضي المروية آنذاك. وإتمام المشروع نهائياً بما في ذلك من مشاريع ثانوية متفرعة يحتاج إلى مئة مليون من الدولارات و إلى خمس وعشرين سنة. وفي شهر آب سنة ١٩٥٥ عقد لبنان قرضاً مالياً قدره ٢٧ مليوناً من الدولارات من البنك الدولي للإنشاء والتعمير في واشنطن.

التقدم الصناعي

وبالإضافة إلى فوائد الري المرتقة فإن مشروع الليطاني كان سيجز البلاد بما يحتاج إليه من كهرباء إذ ستقام خمس محطات لتوليد الكهرباء تستطيع إنتاج ١٨١ ألف كيلو واط. ومما لا شك فيه أن هذه القوة الكهربائية الجديدة ستعش الصناعة في لبنان. وكانت صناعة لبنان لا تزال في طور التكوين الأولى وتعاني مشاكل جمة سواء أكان ذلك من قلة المواد الخام، أم من ضآلة الرساميل، أم من عدم توفر الخدق التقني. وأكبر صناعة في لبنان كانت صناعة النسيج، القطني والصوفي والحرير. وتأتي في الدرجة الثانية صناعة الإسمنت والدباغة وتكرير زيت الزيتون وصنع المأكولات المعلبة وصنع الأثاث والخمور والصابون وعود الثقاب. ومعامل هذه الصناعات التي يبلغ عددها ألفي معمل منتشرة في ضواحي بيروت. أما الصناعة الثقيلة فلا وجود لها في لبنان آنذاك.

وكانت أجور العمال في لبنان ومستوى عيشهم أفضل بكثير مما هي عليه في البلدان العربية الأخرى. غير أن الحكومة اللبنانية كانت تسعى دوماً لرفع مستوى العيش بين العمال لإزالة كل حيف يلحق بهم. ففي سنة ١٩٦٤ وضعت الحكومة قانون العمل الذي ينص على أن يكون عدد ساعات العمل ثماني ساعات، وعلى أن تعطى المرأة الحامل أو العامل المريض عطلة عن العمل. وينص على دفع تعويض في حال الصرف من الخدمة. وبموجب هذا القانون لا يحق استخدام الأولاد الذين هم دون الثالثة عشرة من العمر. وهنالك تقييدات وشروط متنوعة تفرض على صاحب العمل التقيد بها من حيث الأمور الصحية وخلافها. ولكن قوانين العمل في لبنان لم تبلغ بعد درجة الكمال. إذ كان لا يزال أمام الحكومة مجال لتعميم الضمان الاجتماعي ولتقديم العون للعاطلين عن العمل. ولا نستطيع القول بأن لبنان قد بلغ درجة عالية في حق العمل الإجتماعية وإنما نستطيع أن نقول بأنه خطأ خطوة كبيرة في سبيل الترفيه والاعتناء بالأيام والعميان والعجزة والمرضى. فقد أنشئت في السنوات الأخيرة دور للعجزة ومدرسة للعميان ومياتم كثيرة تعنى بالفقراء منهم. وقد أنشئت لهذه الأغراض الإجتماعية وزارة جديدة تعرف بوزارة الشؤون الإجتماعية. وقد بدأ العمال في لبنان يتكتلون في نقابات تعمل لرفع مستواهم. وقد سعى الشيوعيون للتغلغل في هذه النقابات. وبالرغم من أن الحزب الشيوعي في لبنان حزب غير مرخص له في تلك الفترة إلا أن حرية القول والفكر في لبنان مقدسة. وبفضل هذه الحرية في القول والفكر تجد في لبنان جماعة من النخبة المفكرة من أطباء ومحامين وكتاب لونها قريب من اللون الأحمر ولكن لم ينجح بعد شيوعي

في لبنان في الوصول إلى الندوة اللبنانية أو إلى شغل منصب ذي أهمية في الدولة.

ثور سليمة فعالة

لقد عرف لبنان المستقل استقلالاً تاماً ناجزاً عهدين من الحكم: عهد بشارة خليل الخوري الذي تحقق فيه الإستقلال وجلاء القوات الأجنبية وتركيز السياسة اللبنانية الخارجية والداخلية، وعهد كميل عمر شمعون. وقد أعيد انتخاب الرئيس بشارة الخوري في اليوم السابع والعشرين من أيار سنة ١٩٨٤ لمدة ست سنوات أخرى «اعترافاً بخدماته للبلاد» وكانت مدته القانونية ستنتهي في شهر تشرين الأول سنة ١٩٨٩. وقد كان السبب في اتخاذ هذه الخطوة - تعديل الدستور لإعادة إنتخابه - كما كان يقول أعوانه حراجة الموقف في فلسطين. ولكن بشارة الخوري أرغم على الإستقاله قبل إنهاء ولايته الثانية. وذلك لأن استياء عاماً ظهر في صفوف المعارضين وجماهير الشعب من جراء السياسة الداخلية الخرقاء التي اتهم بها. فقد فشت الرشوة وحظي المقربون والأعوان بالمناصب والمغانم، وعم الفساد جهاز الحكم ولا سيما دوائر القضاء. ولم تلق الإحتجاجات الصارخة التي كانت تظهر مرة بعد أخرى أذناً صاغية. شواب الحكم في الشرق الأدنى عميقه الجذور. فالولاء للعائلة والأهل بقية من بقايا الولاء للقبيلة، والرشوة والفساد مردهما إلى أن الحكم يركز على الأفراد لا على نص القانون واحترامه. يشعر الحاكم أن عليه أن يجازي الحسنة بالحسنة ولو كان ذلك على حساب القانون وعلى حساب الشعب. ولكن الشعب اللبناني أصبح شعباً متمدناً واعياً يصبو إلى حكم القانون والعدل. ولما فشلت جميع المحاولات لإصلاح الحال تحالفت الأحزاب المعارضة ودعوا إلى الإضراب

والمظاهرات في العاصمة وفي سائر أنحاء البلاد. واستقال رئيس الوزراء، ولم يجروء زعيم آخر أن يشكل وزارة في هذه الأحوال الحرجة. وتفاقت الحال واستقالت الوزارة بكاملها. فلجأ رئيس الجمهورية إلى قائد الجيش لقمع الثورة بالقوة ولكن قائد الجيش رفض الإنصياح. وكان موقف الجيش اللبناني يختلف اختلافاً جذرياً عن موقف الجيش في العراق وسورية حيث كان الجيش ذاته وقواده هم الذين يقومون بالإنقلابات. وأخيراً، في ١٨ أيلول سنة ١٩٥٢ رضخ الرئيس إلى إرادة الشعب وقدم استقالته. وبعد خمسة أيام انتخب المجلس النيابي خلفاً للرئيس المستقيل: الأستاذ كميل غر شمعون. وكان شمعون زعيماً من زعماء المعارضة. وقد تثقف شمعون ثقافة إفرنسية ودرس المحاماة ومارسها. وعين وزيراً للمالية والداخلية في وزارات سابقة، ومثل لبنان في هيئة الأمم المتحدة وكان سفيراً لبلاده في بلاط سانت جيمس. ومن زعماء المعارضة الذين قاموا بدور حاسم في الأزمة الزعيم الدرزي كمال جنبلاط مؤسس الحزب التقدمي الاشتراكي. ومنهم أحمد الأسعد الزعيم الشيعي من الجنوب وهو أحد رؤساء المجلس النيابي. وكان هنالك أيضاً زعماء معارضون من السنة ومن النصاري. وهذه الثورة التي لم يرق فيها دم والتي حدثت ضمن الشرعية الديمقراطية ثورة فريدة من نوعها في الشرق الأدنى. فانها في نطاق الشرعية أيضاً هزمت عهداً ليحل محله عهد آخر بالطرق الديمقراطية السليمة.

اختلال التوازن ثم إعادته:

كان عهد الرئيس شمعون عهد ازدهار في الإقتصاد فازداد الدخل الوطني ازدياداً سريعاً من المصدرين المميزين للبناد، وهما الزيتون والسياحة، وفي حقل التشريع تميّز العهد بمنحه (١٩٥٣) حقّ التصويت للمرأة اللبنانية وهو أمر

لم يسبق له مثيل في البلاد العربية. وفي عام ١٩٥٦ أخذ حكم شمعون يواجه صعوبات كان بدؤها عندما قطعت الدول العربية المجاورة علاقاتها الدبلوماسية مع فرنسا وبريطانيا على أثر هجومها مع إسرائيل على مصر. اما لبنان فلم يَر قطع العلاقات من مصلحته. فأصبح شمعون رمزاً لحرية بلاده في العمل وميلها إلى الغرب، كما أصبح الرئيس المصري جمال عبد الناصر رمزاً للعروبة والإشتركية والميل نحو اليسار.

وفي صيف ١٩٥٨ انقسم لبنان إلى شطرين: شطر موال وشرط مناوى يستند على المعونات المالية والحربية من الخارج. وكادت الحكومة أن تفقد السيطرة على البلاد، ثما دفع شمعون إلى الاستعانة بالرئيس الأميركي ايزنهاور (٤١ تموز) الذي كان قد عرض المعونة المالية والعسكرية وعلى كل دولة من دول الشرق الأدنى تتعاون على مقاومة النفوذ الشيوعي. وللحال أرسل ايزنهاور عشرة آلاف من جنود البحرية الأميركية. ولم تأت بعمل يذكر لأن الثورة كادت تنتهي. وفي أيلول عند انتهاء مدة الرئيس شمعون خلفه في الرئاسة قائد الجيش اللواء فؤاد شهاب الذي طلب في الحال سحب الجنود الأميركية فانسحبت.

حاز الرئيس الجديد على رضى الطرفين المتنازعين، فألف وزارة ائتلافية، واتجه في سياسته الخارجية نحو عدم الإنحياز بحيث أعاد التوازن، واستأنف لبنان سيره نحو الأمام وشعاره «لا غالب ولا مغلوب». وبرغم أن شهاباً ذو تربية حربية وسليل عائلة أرسقراطية حكمت البلاد قرناً ونصف قرن، فإن إحساسه الإجتماعي، كما يظهر، كان أشد من إحساس سالفه. فسن المجلس في عهده قوانين هي بمثابة بدء مرحلة جديدة من الوعي الإجتماعي. وأهمها الضمان الإجتماعي المتضمن الضمان الصحي والعناية بالأطفال والأمومة والضمان ضد

الحوادث التي يتعرض لها عمال الصناعة، وضد الأمراض الناجمة عن الأشغال المهنية، وضمان التعويض المالي لدى الخدمة.

وفي أيلول عام ١٩٦٤ انتهت مدة رئاسة شهاب. وعندما رفض قبول التجديد - الأمر الذي يقتضي تعديل الدستور - انتخب المجلس النيابي وزير التربية شارل حلو خلفاً له. وقد تخرج الرئيس حلو من كلية الحقوق في الجامعة اليسوعية في بيروت، وبعد أن مارس الصحافة تعين سفيراً للبنان لدى الفاتيكان وكانت طليعة أعماله. محاولة جريئة لتطهير جهاز الحكم في أعلى مستواه، ولكنه اكتفى بفصل عدد من السفراء والقضاة عن مناصبهم. وفي آخر عهده احتد النزاع مع إسرائيل بداعي تغلغل الفلسطينيين في جنوب لبنان وسفح جبل حرمون وضربهم مستعمرات إسرائيل المجاورة.

ولدى انتهاء مدة الرئيس حلو انتخب المجلس النيابي أحد أعضاء المجلس سليمان فرنجية، وكان يومئذ وزير الاقتصاد، خلفاً له، وكان ذلك بأكثرية صوت واحد (٥٠ ضد ٤٩). وبقبوله سجل الشعب اللبناني مثلاً رائعاً في الحياة النيابية والديمقراطية السياسية.

وقد مر على عهده في الرئاسة أكثر من سنة تميز فيها بكثير من ظواهر الإصلاح والعمران.

وعند انتهاء مدة المجلس النيابي الذي انتخبه بأكثرية صوت واحد كما ذكرنا جرى في نيسان سنة ١٩٧٢ انتخاب مجلس جديد من ٩٩ نائباً وتم ذلك في جو رائع من الحياد والنزاهة والحرية يصح أن يكون مثلاً يقتدى به في كل بلد تتعدد فيه المذاهب والعقائد والأحزاب.

(١)
عبد الناصر
وثررة ٢٣ يوليو



في أواخر الأربعينات من هذا القرن. وأبان حكم الملك فاروق. كان الرأي العام المصري يبدى اهتماماً متزايداً بالمشكلة الفلسطينية، شأنه في ذلك شأن بقية الشعوب العربية الأخرى. ولكن النكبة التي حلت في فلسطين في العام ١٩٤٨

(١) جمال عبد الناصر من حصار الفالوجا حتى الاستقالة المستحيلة - جاك دومال -

وما نتج عنها من احساس بالمهانة عند العرب قاطبة. وما أشيع عن استغلال الملك فاروق لظروف الحرب ليستفيد من صفقات الأسلحة التي مكنته من جمع ثروة هائلة. أضف إلى أنه لم يرسل للقتال في فلسطين أكثر من ثلاثة آلاف مقاتل فقط. ولم يرسل من الضباط إلا من كان يشك بولائهم لشخصه حسب تقارير بوليسه السري. بمعنى أنه كان يتمنى الخلاص منهم في الحرب أكثر من تمنيه بعودتهم منتصرين. كان الضابط جمال عبد الناصر في تلك الفترة واحداً من الضباط المغضوب عليهم. وأرسل فيمن أرسل للقتال في الحرب. وفي السادس عشر من أيار انتقل جمال عبد الناصر إلى الجبهة. وشاهد بعينه ولمس عن قرب مدى تهاون القادة المصريين ولا مبالاتهم... فقد كانوا يرسلون الجنود إلى «المسلخ» على حد تعبيره، دون أن تساندتهم دبابات أو مصفحات في هجوم مباشر على مراكز العدو والحصنة. وفي أوائل شهر يونيو، جاءت الهدنة التي طالبت بها الأمم المتحدة فأُنقذت حياة أكثر من مائة ألف صهيوني كانوا محاصرين في القدس وكانوا لا يستطيعون الصمود أكثر من بضعة أيام.. وحاولت الدول العربية السبع المشتركة في حرب فلسطين، حاولت عبثاً أن تستغل فرصة الهدنة لتنسيق العمل العسكري. والواقع أن الهدنات تتابعت، ولم يفد منها سوى اليهود.

وأثناء هذه الفترات التي كان يتخللها وقف إطلاق النار، كان الضباط المصريون يستسلمون لسجيتهم وينقادون لطبيعتهم. فكانوا يتحدثون ويتناقشون ويهزلون في الأمور ويؤلفون الحكايات المضحكة... وكان جمال ينتهز الفرصة ليجنّد المزيد من الأعضاء في تنظيمه السري، معتمداً على الإستهاء الذي أثاره في النفوس تهاون القيادة العليا. ومن أمثلة الفوضى التي سادت في تلك الأيام،

ذلك الجندي الذي قابله جمال، والذي لم يكن يعرف أن الوطن في حالة حرب! فكان تفسيره للتحركات العسكرية ولما يتبع ذلك من عمليات مختلفة «أن هناك مناورات عسكرية، يا حضرة الضابط، بين القاهرة والسويس، مثلما يحدث كل عام...»

وفي مستهل شهر يوليو، وبعد أن جاءت ترقيته إلى منصب نائب لقائد إحدى الفرق، استطاع جمال عبد الناصر أن يلمس بطريقة أوضح الإستهتار وفقدان الضمير اللذين كانا قد أصابا بعض كبار الضباط الذين كانوا يتصرفون وكأنهم يغفلون أبسط قواعد الفنون العسكرية... ثم أصيب جمال برصاصة في صدره، مما أتاح له أيضاً أن يلمس درجة التهاون التي بلغتها الخدمة في المستشفيات العسكرية. وأمام الجرحى - وكان من بينهم العديد من تلاميذه - الذين كانوا يننون من فرط الألم، أقسم جمال أنه، إذا كتب له أن يشغل نصباً مسؤولاً، فلن يبعث بأي جندي إلى ساحة القتال ما لم يكن أولاً قد استنفد جميع احتمالات التسوية السلمية.

وفي ١٨ يوليو، أوقف إطلاق النار من جديد... وأثناء الهدنة وبالرغم عنها، شهد جمال ثلاث طائرات مقاتلة إسرائيلية تسقط طائرة مصرية... وازداد الغضب ضد فاروق الذي ظل صامتاً أمام الألوف من الانتهاكات الإسرائيلية لاتفاقات الهدنة. أما مراقبوا الهدنة الدوليون، فإن معظمهم كانوا عاجزين عن التدخل لإيقاف خرق الهدنة، بينما قتل العديد منهم في ظروف غامضة، قبل أن يسلط الإرهابيون الصهاينة نيران مدافعهم على كبير مراقبي الهدنة، الكونت برنادوت... فقد وقع الوسيط الدولي الدولي في أيدي الإرهابيين التابعين لمنظمة شُرن وهو يعبر إحدى بوابات مدينة القدس. وبعد أن تعرض للتفتيش الدقيق،

وتأكد اليهود من شخصيته، أطلقوا عليه الرصاص، فسقط الكونت برنادوت وسقط معه معاونه الكولونيل الفرنسي سيروت الذي حاول أن ينقذ حياة الوسيط بأن ألقى بجسمه بينه وبين المعتدين.

وقد تم القبض على المسؤولين عن الجريمة، إلا أنه أعلن بعد ذلك بأسبوعين أنهم قد تمكنوا من الهرب.... وكان الصهاينة قد نجحوا في تعميم الإرهاب بحيث شمل رجال منظمة الأمم المتحدة أنفسهم. فنظراً لعدم وجود أقل ضمان لحمايتهم، رفض معظم المراقبين الدوليين مواصلة عملهم في المنطقة، باستثناء



الكونت فولك برنادوت السويدي وهو الوسيط الدولي الأول في قضية فلسطين..
إغتاله اليهود غدرًا وقد اعترف في تقريره إلى الأمم المتحدة بأن الإرهاب الصهيوني
كان السبب في هجرة عرب فلسطين من بيوتهم.

بعض الأبطال منهم الذين رفضوا الإستسلام للضغط الإرهابي، فظلوا يمارسون عملهم ويعرضون أنفسهم لمثل مصير رئيسهم الراحل.

وكان جمال عبد الناصر، في نهاية الأمر، قد استطاع أن يدلل على كفاءاته العسكرية بتحقيق انتصار الفالوجة، ذلك الانتصار الذي رفع بعض الشيء من الروح المعنوية للجيش المصري. ولم تكن بسالة الجنود المصريين موضع نقاش، فإن الجيش المصري قد سجل في فلسطين كثيراً من الأعمال البطولية. وبعد توقيع اتفاقية الهدنة المشتركة بين مصر وإسرائيل في نهاية شهر فبراير، عاد جمال عبد الناصر إلى القاهرة حيث تلقى الأوامر بالانتقال إلى منصب جديد في مدينة الإسماعيلية. وكانت فكرة واحدة تستولي عليه، شأنه في ذلك شأن معظم أصدقائه. وقد وجدت تلك الفكرة خير تعبير لها في جملة قصيرة أطلقها أثناء الحرب أحد الضباط الأحرار قبل أن يسلم الروح: «إن مصر هي ميدان المعركة الحقيقي!»..

تطورات قلقة:

في نهاية عام ١٩٤٨، لقي رئيس الوزراء في مصر مصرعه بعد أن أصدر الأمر بحل تنظيم الإخوان المسلمين.. وبعد ذلك بقليل، سقط مرشد الإخوان بدوره تحت رصاص الثأر، بينما اعتقل مئات من أعضاء المنظمة المنحلة وخضعوا للاستنطاق في الوقت الذي كان فيه بوليس القاهرة - الذي اغتيل قائده أيضاً - في حالة الإرهاق. أما الملك، فكان يخشى وقوع رد فعل من جانب الضباط العائدين من فلسطين، خوفاً من أن يقوموا هم أيضاً بمثل الحركة التي قامت في سوريا حيث كان حسني الزعيم بعد عودته من الجبهة، قد قبض على جميع

أعضاء الحكومة وكذلك على رئيس الدولة. وفي ٢٣ مايو، وصل جمال عبد الناصر إلى القاهرة لقضاء إجازة قصيرة. وعلى الفور، استدعي أمام رئيس الوزراء وقائد البوليس، واتهم بأنه أقام جمعية سرية «لتدريب المواطنين المدنيين على حمل السلاح...» ورد جمال على جميع الأسئلة الموجهة إليه، ثم أطلق سراحه.. ولكنه أدرك بسرعة أن تنظيمه السري كان مهدداً، وأن المعلومات التي بني عليها اتهام البوليس لا بد أنها تسربت من الخلايا التي أقيمت في صفوف الإخوان. وعليه، اتخذ جمال التدابير اللازمة لقطع جميع العلاقات بين تنظيم الضباط الأحرار والإخوان المسلمين.

وفي يوليو عام ١٩٤٩، بينما كان فاروق يبدأ سياسة إزالة التوتر، شكل الضباط الأحرار لجنة تنفيذية من تسعة أعضاء. وقد وضعت هذه اللجنة في شهر أكتوبر خطة للاستيلاء على الحكم بعد خمسة أعوام، وقد صدرت التعليمات لبعض أعضاء اللجنة التنفيذية بالاحتفاظ بعلاقاتهم مع الدوائر الحاكمة في البلاد، وذلك بهدف الحصول على المزيد من المعلومات ومن أجل صرف أنظار الشك عنهم. وكانت هذه الوسيلة الاحتياطية لا بد منها، لا سيما وقد بدأ التنظيم السري يخرج من الظلام. ففي نهاية عام ١٩٤٩، تلقى جميع كبار الضباط وعدد كبير من مروضيهم منشوراً يحمل توقيع «الضباط الأحرار»، وجاء فيه ما مضمونه: «ما هو واجبنا الأول بعد التجربة المريرة للحرب الفاشلة؟ الجواب هو: طرد الإنكليز وإعادة بناء القوات المسلحة والقضاء على الإسراف في أموال الدولة ورفع مستوى المعيشة.

وتوعد فاروق، وألذر وهدد، ولكن بلا نتيجة.. فإن البوليس لم يستطع أن يكشف الستار عن تنظيم الضباط الأحرار. من كان يستطيع أن يشك في جمال؟

إنه يواصل حياته العسكرية بنجاح كبير، وها هو في عام ١٩٥٠ - ١٩٥١، يلقي المحاضرات في مدرسة أركان الحرب، ولم يكن أحد يعلم انه يستغل أوقات فراغه في مطالعة الكتب السياسية المختلفة وبوجه خاص الكتب السياسية من تأليف لاسكي ونهرو. لذلك، فإن البحوث الإستخبارية للبوليس لم تكن تتوجه نحوه، ولم تكن العناصر «المحتملة» والجديرة بأن تكون وراء التنظيم السري، هي التي تنقص... فبعد أن نشر ديوان المحاسبة تقريره في المتاجرة المعيبة التي أسفرت عنها حرب فلسطين، كتب اللواء محمد نجيب، وهو من جرحى حرب فلسطين ويتمتع بشعبية كبيرة، سلسلة من المقالات يهاجم فيها الفساد الذي اجتاح الدوائر الحاكمة، والحالة المؤلمة التي وصلت إليها القوات المسلحة. هذا، وقد انضم محمد نجيب بدوره إلى تنظيم الضباط الأحرار ولكن دون أن يشترك في اللجنة التنفيذية التي لم تكف عن إصدار منشوراتها السرية حتى تحولت هذه المنشورات في نهاية عام ١٩٥٠، إلى نشرة دورية تصدر بانتظام بعنوان «صوت الضباط الأحرار».

وطالب الرأي العام بإجراء تحقيق بشأن الفساد.. وبدأ التحقيق فعلاً بوزارة الحربية، إلا أنه توقف على الفور، بناء على أوامر من الملك فاروق، خشية أن يكشف التحقيق عن الدور الخطير الذي قام به أفراد حاشيته....

وبعد أن عاد الوفديون إلى الحكم مرة أخرى عام ١٩٥٠، أخذوا يعززون حملتهم المضادة لبريطانيا، بهدف صرف اهتمام الرأي العام عن مسألة الفساد. ونتيجة لهذه السياسة، اتخذ البرلمان بالإجماع قراراً بفسخ معاهدة عام ١٩٣٦ واتفاقات عام ١٨٩٩ الخاصة بالسودان.. ثم أعلن فاروق ملكاً «لمصر والسودان». وحاولت بريطانيا أن تساو مع حكومة الوفد، فاقترحت عليها

الدخول في «معاهدة دفاع مشترك رباعية» تضم إلى جانب مصر، فرنسا وبريطانيا وتركيا، على أن تقوم قوات مشتركة من الدول الأربع بحماية قناة السويس. ولكن مصر رفضت هذا الإقتراح. بينما طالب الشباب بقطع جميع العلاقات مع بريطانيا ومقاطعتها مقاطعة عامة وتامة كما طالبت أيضاً بشن حرب عصابات ضد القوات البريطانية المربطة في منطقة القناة. وجاء رد بريطانيا في شكل تعزيزات عسكرية ضخمة في منطقة القناة حيث بلغ حجم تلك القوات ٨٠,٠٠٠ جندي. وبهدوء وطمأنينه. ذهبت مصر إلى الأمم المتحدة لتعرض قضيتها على مجلس الأمن، وأخذت الولايات المتحدة تنتقد بريطانيا، وكان موقف الحكومة الأميركية في هذا الصدد يقوم على أساس أن النزاع المصري البريطاني، وهو مقدم أمام الرأي العام العالمي بشكل قضية إستعمارية: «كان من شأنه أن يخدم الشيوعية في منطقة الشرق الأوسط».

وأخذت الوزارة الوفدية، التي سيطرت عليها شخصية فؤاد سراج الدين وزير الداخلية والمالية، تنظم المقاومة السلبية التي بدأت بمظاهرة صامته ضخمة شقت طريقها في مختلف شوارع القاهرة والإسكندرية في آن واحد، واشترك في مظاهرة العاصمة ما يزيد عن مليون مواطن، بينما بلغ حجم مظاهرة الإسكندرية ٢٥٠,٠٠٠ شخص. وبتصريح سابق من البوليس، قامت الكتائب المسلحة التابعة للإخوان المسلمين بالإشراف على جميع الطرق لمنع وصول المؤن إلى القاعدة العسكرية البريطانية في منطقة القناة. ومن ناحية أخرى، تلقى الطلاب إعانة مالية ضخمة من الحكومة، بعد أن بدأوا يتدربون على حمل السلاح. ولكن المعارضة لم ترض عن كل هذه الإجراءات فأخذت تطالب بقطع العلاقات الدبلوماسية مع بريطانيا وتوزيع السلاح على الشعب. فقام خمسون

ألفاً من العمال المصريين الذين يعملون في ثكنات الجيش وفي المنشآت المختلفة للقاعدة البريطانية في منطقة القناة بتقديم استقالتهم وعادوا جميعهم إلى القاهرة... وبدأت «العسكريتارية» البريطانية تفقد السيطرة على أعصابها، وأخذ الجنود البريطانيون القلقون يطلقون الرصاص على كل شيء يتحرك، سواء كان سيارة نقل أو مجرد جنازة...

وفي الوقت نفسه ، ازداد نشاط الفدائيين المصريين في منطقة القناة، وبالأخص أثناء الليل، إذا كان الحرس يتساقط، والإنفجارات تدوي. وبدأ الرأي العام البريطاني يتطور ويتساءل عما إذا كان وجود قاعدة بريطانية في منطقة القناة من شأنها فعلاً أن تصون الممر الدولي وتحميه في هذا العصر الذري، وعما إذا كان ذلك الوجود يستحق فعلاً تضحية الألوف المؤلفة من الشباب البريطاني بجانب ألوف الملايين من الجنهات؟ وكان لهذه العلامات الأولى من تراجع الإنكليز آثار طيبة على المصريين الذين تحمسوا أكثر فأكثر في نضالهم. وكان يبدو أنه لا يمكن أن يزداد الغضب ضد الإنكليز أكثر مما كان عليه في تلك الأيام... ولكن، اثبت فاروق عكس ذلك...

فبتعيينه لاثنين من السياسيين المعروفين بميولهم لبريطانيا، مستشارين له، استطاع فعلاً أن يثير موجة جديدة من الإضطرابات، فمما سجل ارتفاعاً ملموساً في ميزان المشاعر المناهضة للإنكليز... فقامت المظاهرات الصاخبة، وأغلقت المدارس والجامعات حتى ١٢ يناير.. وأصبح الجميع، من الوطنيين اليمينيين واليساريين ومن الإشتراكيين، وغيرهم من مختلف الإتجاهات السياسية، صفاً واحداً، وبلغ بعضهم للمستعمر البريطاني درجة كادت تتجاوز درجة عداوة الإخوان التقليدية للإنكليز... وفي الوقت الذي طالب فيه الإخوان بالسلاح،

أصدرت الحكومة نداء إلى الشعب بالتدريب على حمل السلاح وبالوصول عليه، على أن يدفع الثري ثمن السلاح للفقير. وذعر الإنكليز... وأخذ أحد قادتهم يهدد بسحق جميع الفدائيين من الطلبة «بواسطة أسلحة رهيبة لم يسبق استخدامها بعد»..

وأمام صلابة فؤاد سراج الدين، قام الضباط الأحرار بتبليغه استعدادهم لتأييده في حالة نشوب نزاع مباشر بينه وبين الملك... ويبدو أن هذا العرض لم يبلغ للحكومة أو لقيادة حزب الوفد فهل تردد فؤاد سراج الدين بسبب حداثة سن الضباط الأحرار وحيويتهم؟ سوف نعرف ذلك يوماً ما... ومن ناحية أخرى، يحتمل أن يكون سراج الدين قد تردد في قبول اقتراح الضباط الأحرار نظراً لعدم ثقته بأن هذه الحفنة من الضباط كان في إمكانها أن تصحب من ورائها الجيش كله.

كان إذن لا بد للضباط أن يثبتوا مدى شعبيتهم داخل القوات المسلحة، ولكن دون أن يخونوا التنظيم السري ويكشفوه... وحانت الفرصة في ٦ يناير وكانت المناسبة اللجنة التنفيذية لنادي ضباط الجيش. وإذا بالمرشحين الذين يساندونهم القصر يحصلون على ٥٨ صوتاً مقابل ٢٧٨ صوتاً لمحمد نجيب وزكريا محي الدين وحسن إبراهيم... وغضب فاروق وألغى الانتخابات.. ولكن الضباط الأحرار لم يهتموا بذلك، فالمهم بالنسبة لهم هو أغلبية الأصوات التي كانت تدل بوضوح على أن أربعة أخماس زملائهم كانوا يؤيدونهم ويقفون معهم، فكان من الممكن إذن استعجال قيام الثورة.

في ٢٥ يناير، تحركت قوة بريطانية مكونة من ألفي جندي تساندها الدبابات والمصفحات والأسلحة الحديثة الجبارة، فحاصرت مائتين وخمسين من رجال الشرطة المصرية في ثكناتهم بمدينة الإسماعيلية، وأصدرت إليهم إنذاراً بتسليم أسلحتهم القديمة البدائية... فاتصلوا تلفونياً بفؤاد سراج الدين وعرضوا الأمر عليه، فأمرهم بأن يقاوموا.

وأطلق الإنكليز نيران مدافعهم بكل برودة.. وسقط أكثر من خمسين قتيلاً وما يزيد عن مائة جريح.. أما الآخرون، فقد اضطروا إلى الاستسلام بعد أن نفذت ذخيرتهم....

ونتيجة لهذا الحادث، قرّر مجلس الوزراء قطع العلاقات مع بريطانيا وإصدار نداء إلى مجلس الأمن، وكذلك القي القبض على ٨٠ بريطانيّاً واحتفظ بهم كرهائن.

وفي اليوم التالي، وهو يوم تاريخي، نشب حريق القاهرة.

حريق القاهرة:

عند صباح اليوم التالي. وبشكل مفاجئ.

تصاعدت نيران ما يزيد عن ٤٠٠ حريق صغير في سماء القاهرة، مدمرة جزءاً كبيراً من العاصمة، مسببة خسائر مادية بلغ مقدارها حوالي ٥٠ ملياراً من الفرنكات القديمة.. وأفلت زمام الموقف من يد وزير الداخلية فؤاد سراج الدين فطلب تدخل الجيش. وحاول الوزير عبثاً أن يتصل تلفونياً بالملك، ولكن فاروق كان مشغولاً بمأدبة غداء ضخمة أقامها في قصره لمناسبة مولد الأمير أحمد

فؤاد، في الوقت الذي واصل فيه حشد من المواطنين الثائرين والمهيجين المحرّضين أعمالهم التخريبية في جميع أنحاء المدينة. وأخيراً، أصدر الملك أوامره إلى الجيش بالتدخل لإعادة النظام.

كانت معظم الحرائق قد أشعلت بهدف التخريب، ولم تسجل أعمال النهب إلا في حالات قليلة نادرة... وكان من أهم المخربين المحلات الكبرى ودور السينما ذات الإعلانات المثيرة التي تدعو للعنف أو للجنس، والحانات وجميع الملاهي ومحال التفرّج التي كانت تؤوي حفنة من المنهمكين في ملذات الحياة، ممن ظلوا يعيشون في جوهم الصاخب برغم الظروف العصيبة التي يمر بها الوطن، ماضين في احتقارهم للجماهير الشعبية بينما هم لا يمثلون في حقيقة الأمر سوى طفيليات بالنسبة للمجتمع.. كذلك تعرضت للنيران المدمرة ألوف الأثواب من الأقمشة الفاخرة وصناديق الويسكي ومختلف أنواع الخمور والأوراق الجديدة البراقة المكدسة في الخزائن.. أما الضحايا من المدنيين، فكان عددهم ضئيلاً، إذ بلغ عدد القتلى من الأجانب ١٧ من حوالي ١٠٠,٠٠٠، وعدد القتلى من المصريين ٥٠ من أكثر من مليونين، أي بنسبة ٣ في الألف، وهي نسبة لا تسمح باستخدام كلمة «مجزرة» وصفاً لما حدث.

من هم المسؤولون عن حرائق القاهرة؟ لنعط الكلمة للمسيو فوشيه، الذي كان يقيم في القاهرة منذ عام ١٩٢٥ ويعمل مراسلاً لصحيفة «جورنال دي جينيف»، والذي كتب في شبابه رسالة دكتوراه قيمة في علم النفس والذي شغل أثناء الحرب العالمية الأولى والثانية وظيفة إدارية هامة في هيئة الصليب الأحمر الدولي لخدمة ضحايا الحرب. يقول المسيو فوشيه:

«إنَّ الخدمة التي أدتها حرائق القاهرة لبريطانيا تذكرنا بتلك الضربة الفجائية القاضية التي وجهت ضد عرابي باشا والتي مهدت لتأييد الرأي العام للحملة البريطانية بقيادة الأميرال سايمور بعد سقوط ٧٥ أوروبياً وحوالي ٢٠٠ من المصريين في مجزرة ١١ يونيو عام ١٨٨٢، تلك المذبحة التي هيأت الرأي العام العالمي لقصف مدينة الإسكندرية في ١١ يوليو ١٨٨٢ واحتلال مصر».

وفعلاً، فإن الإنكليز خرجوا من حرائق القاهرة بأربعة مكاسب:

أولاً، لم ينفذ قرار قطع العلاقات الدبلوماسية مع بريطانيا، ثانياً: لم تتمكن الحكومة من تنفيذ قرارها بالإحتفاظ برهائن، ثالثاً: توقف نشاط الفدائيين، ورابعاً: انتهى فؤاد سراج الدين. ومن الضروري هنا أن نتكلم في الجمع المثني، إذ أن الملك فاروق كان يعلم جيداً أن مجزرة الإسماعيلية سوف تثير الإضطرابات، ومع ذلك، فهو لم يؤجل مأدبة الغداء المزمع إقامتها، وذلك (كما يبدو واضحاً) بهدف تجميد البوليس والجيش ومنع تدخلهما، فإن جميع قادة البوليس والجيش كانوا من بين المدعوين إلى الحفل.. ثم بعد أن أخطر رسمياً بإشعال النار على نطاق واسع في مختلف أنحاء العاصمة، لم يتحرك الملك، وظل يكرم ضيوفه.. كيف يمكن للمرء إذن في مثل هذه الظروف، ألا يشك في قيام تواطؤ بين فاروق والاستخبارات البريطانية، لا سيما وقد شوهد بعض رجال ذلك الجهاز وقد انطلقوا في شوارع القاهرة يحرضون الناس على إشعال النار والقتل؟

ومن ناحية أخرى، كتب محمد نجيب:

«ان القوانين العرفية لم تعلن إلا في الساعة الرابعة من بعد الظهر، وفي خلال ساعتين، تمكن الجيش من تشتيت المهيجين. والهدف المحتمل للملك ولأصدقائه بالتعاون مع العملاء الإنكليز كان وضع حزب الوفد في مركز حرج يسمح بتصفية الوزارة وحل البرلمان ثم بتعيين وزارة جديدة من رجال الأعمال المواليين للملك. وعلى كل حال، فإن فؤاد سراج الدين قد وقع في الفخ حين لم يتدخل بالسرعة المطلوبة لوقف الإضطراب، ويوم السبت ذاك الأسود قد سجل نهاية سراج الدين ونهاية حزبه».

وقد كان الملك، المشهور بشغفه بالحيلة والخديعة والدهاء، وبجبه التآمر، يأمل أيضاً أن يتحول تدخل الجيش إلى صدام بينه وبين الشعب.. إلا أن الضباط الأحرار- بفضل وعيهم السياسي الأكيد - استطاعوا أن يحبطوا هذه الخطة بإصدار النداء الآتي إلى القوات المسلحة:

«أن الخيانة تأمل في النصر باستخدامها الجيش.... إن واجب الجيش ليس إلا تحرير البلاد وصيانة الإستقلال.. فإذا خرج الجيش في الشوارع، فلمواجهة الخونة. ولن تطلق رصاصة، حتى ولا رصاصة واحدة على المتظاهرين كما أنه لن يقبض على فرد حتى ولا فرد واحد من هؤلاء المتظاهرين بواسطة الجيش.. فليفهم الجميع ذلك جيداً! إن الجيش هو منذ اليوم مع الشعب وسيظل معه إلى الأبد!».

استمع الجيش إلى هذا النداء واستجاب له، وكان في ذلك عامل جديد من العوامل الملحة لضرورة استعجال سير الأحداث. وقبل القيام بالعمل الحاسم، اتخذت اللجنة التنفيذية للضباط الأحرار قراراً بتعيين رئيس لها. وكان لا بد لمن

يحتل هذا المنصب من أن يتمتع بكمال السن وبالشعبية وأن يكون موضع تقدير واحترام. وكان اللواء محمد نجيب جديراً بهذا المنصب، وعليه تم تعيينه رئيساً للجنة التنفيذية. وفي ذلك الحين، كان فاروق مشغولاً بتهريب أكبر قدر ممكن من الأموال إلى الخارج وبأقصى سرعة. أما حقه الذي لم يُشفَ بشأن انتخابات مجلس إدارة نادي الضباط، فقد كان مسألة ثانوية بالنسبة له... ولقد تشمم فاروق وجود حركة مؤامرة ضده في الجيش، ونظراً لخيبة أمله من البوليس، أسند مهمة إجراء تحقيق في هذا الشأن، إلى قائد القوات المسلحة وأذره بالفصل في حالة الفشل.. ولم يحرز قائد الجيش نجاحاً أكبر من النجاح الذي أحرزه البوليس من قبله، برغم أنه كان قد كلف أحد الضباط الأكثر مهابة بعملية إجراء التحقيق.. ولكن هذا الضابط، لسوء حظه كان ينتمي إلى تنظيم الضباط الأحرار، ويعد من أقرب أصدقاء جمال عبد الناصر، ويدعى صلاح سالم!

وأخيراً، تحدد تاريخ العمل الثوري: ٥ أغسطس. وكان الأمل يقوم على أن يعين محمد نجيب في منصب وزير الحربية... وأمام الرفض البات لفاروق بالاستجابة إلى هذا المطلب الذي كان يؤيده الرأي العام، اضطرت الوزارات المختلفة التي تعاقبت في الحكم أثناء تلك الفترة العصبية إلى تقديم محمد نجيب، ولكن دون فائدة، فإنه لم يكن يمارس أي نشاط سري ولا يقوم بأي اتصالات مشتبها فيها، في الوقت الذي أخذت فيه شعبيته تتزايد يوماً بعد يوم...

وفي ٢٠ يوليو وبينما ترددت الإشاعات بأن الملك يعد العدة لاعتقال بعض ضباط الجيش، اجتمعت اللجنة التنفيذية لتنظيم الضباط الأحرار، وأخذت تتناقش وتستعرض الموقف... وكان الملك وقتئذ يقضي فترة استجمام في الإسكندرية يلتمس فيها، أسوة بكثير من سكان العاصمة، هواء شاطئ

الإسكندرية.. وفي القاهرة، كانت تجتاح العاصمة موجة من الحر دفعت بدرجة الحرارة إلى ذروتها، مما جعل الناس يرقدون في بيوتهم ويميلون للكسل والتراخي والقيولة... واذن، فقد كانت جميع الظروف المؤاتية لحركة الانقلاب متوفرة. كم من الرجال كانوا يعرفون ما سوف يحدث؟

لا أكثر من ٢٠ ضابطاً... أما محمد نجيب، فقد قام بدوره... جلس يستريح، ويقضي وقته في قراءة الجرائد وفي تدخين غليونه المفضل في النسيم العليل لليالي القاهرة الصيفية...

وفي ليلة ٢٢ يوليو ١٩٥٢، وتطبيقاً لخطّة محكمة أعدها جمال بكل دقة، استولى الضباط الأحرار على المراكز الحيوية للعاصمة وقبضوا على أعضاء هيئة أركان حرب الجيش. وقبل الفجر، رأس محمد نجيب اجتماعاً للجنة الضباط الأحرار التي اتخذت لنفسها إسم «مجلس الثورة»، وتقرر إسناد مهمة تشكيل الوزارة إلى علي ماهر، وتعيين محمد نجيب في منصب القائد العام للقوات المسلحة... وقد اضطر فاروق إلى أن يصدق على هذه القرارات في اليوم التالي، إلا أنه اضطر أيضاً، بعد ذلك بثلاثة أيام في ٢٦ يوليو ١٩٥٢ إلى أن يستسلم لإنذار من محمد نجيب بمغادرة الأراضي المصرية في مهلة أقصاها الساعة السادسة مساءً.

ومما لا شك فيه أن فاروق كان يتوقع لنفسه مثل هذا المصير... فقد غادر البلاد على متن سفينته الخاصة التي لم ترد الثورة مصادرتها والتي كادت تبتلعها مياه البحر الأبيض المتوسط، نظراً لحمولتها الضخمة من الخزائن المليئة بالتحف النادرة الثمينة والكنوز التي تفوق كل تقدير...

لماذا عومل فاروق بهذه الرقة في الوقت الذي كان فيه البعض يطالبون بعقاب نموذجي للملك كان من اليسير اتهامه بأي تهمة من الغدر، إن لم يكن من الخيانة؟ ذلك لأن جمال تمسك أولاً بمبادئه اللاعنفية، وكرهه للدم المسفوك، وصمد في الأخذ بهذا الأسلوب ونجح في فرضه برغم احتجاج بعض زملائه.. ثم أيضاً، كما شرحه حسين الشافعي، «لأن الإسلام يعتبر أن العهد كان مسؤولاً، ويشير إلى الذين يكظمون الغيظ ويعفون عن الناس»..

وبذلك، أتيح للملك المخلوع أن يعيش حياة رجل أعمال، ومقامر منهمك، تلك الحياة التي لم يستطع أن يتفرغ لها بعد، بسبب عرشه وما ترتب عليه من التزامات، والتي لم يكن، في الحقيقة، يستحقها.

وفي اليوم التالي، أعلن محمد نجيب تمسك الثورة بالدستور كما أعلن ان النظام الملكي لم يُلغَ، باعتباره أن فاروق كان قد تنازل عن العرش لصالح الأمير أحمد فؤاد، ذلك الطفل الذي اضيء عيد ميلاده بحريق القاهرة الكبير...

بروز عبد الناصر

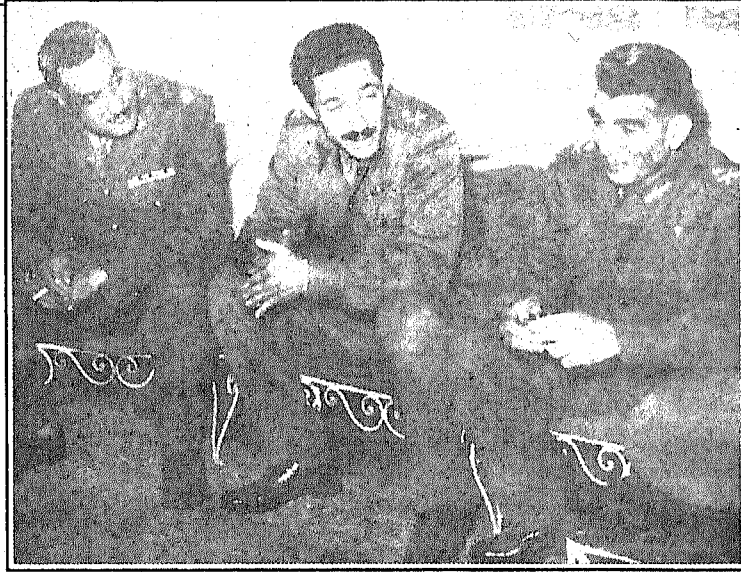
كان الضباط الأحرار يعتقدون أن واجبهم الأول والأخير هو تطهير الجيش. لذلك، فإن محمد نجيب ورفاقه من الضباط الأحرار لم يكن في نيته أن يحكموا البلد، بل أن يساندوا فحسب حكومة كفيلة بأن تحقق الإستقلال والكرامة. ومن أجل تحقيق ذلك، كان لابد من القضاء على الاحتلال الإنكليزي وعلى العناصر المستغلة. وكما قال جمال عبد الناصر، فإن مجتمع مصر ما قبل الثورة كان «مجتمع النصف بالمائة» أي أن نصفاً بالمائة من عدد السكان كان يستغل الأغلبية الساحقة. وكانت هذه النسبة الضئيلة تشمل أولاً الملك وأفراد أسرته وأصدقاءه ورجال حاشيته، ثم كبار الإقطاعيين الذين يمتلكون آلاف الأفدنة، والبرجوازية الصناعية ولا سيما التجارية، وكانت هاتان الفئتان (الإقطاع والبرجوازية الصناعية والتجارية) تسيطران تماماً على جميع الأحزاب السياسية. إذن كانت هذه النسبة الضئيلة من السكان تستغل جماهير شعبية لا حصر لها من الفلاحين المساكين الذين يعيشون في ظروف بدائية للغاية، على الأقل في نظر ابن المدينة الأوروبي المعاصر. إن أراض وادي النيل أرض غنية خصبة. وقد استطاع الفلاح المصري (أسوة بالمزارع في أي أرض خصبة، سواء في فرنسا أو في الصين أو في أوكرانيا أو في المجر) استطاع هذا الفلاح على مر الأجيال أن يؤمن لنفسه الحد الأدنى من التغذية اللازم لاتقاء المجاعة، بالإضافة إلى أن البيئة الريفية نفسها، بكل ما تحمله من طريقة حياة بما في ذلك المنازل المتواضعة المحصنة ضد الحر، والعديد من الوصفات الطبية الشعبية التي أثبتت، إلى حد بعيد، صلاحيتها في الحفاظ على صحة أهل الريف والتمسك بتعاليم القرآن فيما يختص بالإرضاع الطبيعي، لم يكن كل ذلك يشكل عوامل مضادة للفلاح أو

لمصلحته الصحية. ولكن هناك، من ناحية أخرى، عوامل متعددة لا يمكن أن توصف بأنها في صالحه، مثل تعبئة المنازل بعدد كبير من السكان بما يفوق احتمال حجمها، وعجز الفلاح عن مواجهة الأمراض الخطيرة، وبعض الظروف الصحية السيئة، وعدم توفر المدارس بالقدر الكافي لتأمين إمكانيات التعليم وعدم توفر الفرص أمام المواطن الريفي الموهوب. ولكن، في معظم الأحيان، كان من أهم عوامل شقاء وبؤس الفلاح تبعيته التامة للـ «باشا» الإقطاعي أو جلاوزته أو موظفيه. إذا لم يكن جميع هؤلاء، في الحقيقة، أشبراً بمعنى الكلمة، فإنهم لا يمتازون جميعاً بالقدر الكافي من روح العدالة وبالرحمة، كما أنه اتضح أن الكثير منهم كانوا من اللصوص.

وبعد حرب ١٩١٤، ظهرت طبقة جديدة وسطى من الموظفين ومن التجار الصغار والمتوسطين، ومن الأطباء والمهندسين وصغار الملاك الخ.. وبوجه عام، كانت هذه الطبقة تتجه إما إلى يسار الوفد، أو بالعكس - وابتداء من عام ١٩٣٠ - إلى حيث الإخوان المسلمون.

وإذا كان جميع الضباط الأحرار يرغبون في القضاء على الإنكليز والمستغلين، فإن آراءهم واتجاهاتهم السياسية لم تكن دائماً موحدة، ذلك أن البعض منهم كان اتجاهاً يقوم أحياناً على عقائد مجردة، ولم يكن لأحد منهم أية خبرة مباشرة في الشئون العامة مثلاً، فقد كان البعض الآخر يلتفت إلى الإخوان. ويتسم لهم. اما نجيب وجمال، اللذان كانا يؤيدان مبدأ الديمقراطية الدستورية، فقد كانا قبل كل شيء، يؤكدان ضرورة وحدة الصف بين الضباط الأحرار، الأمر الذي كان يتطلب تجنب السياسة. لذلك، فانهما اختارا علي ماهر لتشكيل الحكومة الجديدة. وكان علي ماهر قد أعد برنامجاً واضحاً يقوم على الوحدة الوطنية

ويشمل الإصلاح الزراعي الذي لم يكن من ابتكار جمال عبد الناصر أكثر مما كانت من ابتكاره المشكلة الصهيونية أو القومية العربية...



اللواء محمد نجيب مع عبد الحكيم عامر (بعد ترقّيته إلى رتبة اللواء) وجمال عبد الناصر في لحظة ظهر نجيب أول رئيس لمصر مبتسماً رغم الخلافات

وعلى رغم ذلك، فقد اضطر نجيب وجمال ورفاقهما، بعد ثمانية أسابيع، إلى أن يستولوا بأنفسهم على زمام السلطة على عكس نيتهم الأولى. وقبل ذلك، كان جمال قد استطاع، بوصفه مديراً لمكتب محمد نجيب، أن يبعد (بواسطة النقل ولا سيما بالترقية) بعض الضباط المتطرفين أو الضباط من ذوي النزعة السياسية الكبيرة. ثم أصبح من المستطاع أن تتم الموافقة، بالتعاون مع الضباط الآخرين، على ما سُمي بـ «المبادئ الستة للثورة»، وهي:

(١) القضاء على الاستعمار. (٢) تصفية الإقطاع. (٣) القضاء على الإحتكارات وسيطرة رأس المال على الحكم. (٤) إصلاح الجيش باتجاه وطني. (٥) تحقيق العدالة الإجتماعية. (٦) إقامة نظام ديمقراطي سليم.

يخطئ البعض إذا ظن أن جمال قد «واصل شق طريقه إلى تحقيق هدفه الرامي إلى الاستيلاء على الحكم في ظل نظام رئاسي». فان الرئيس المصري قد شرح وجهة نظره في هذا الشأن بنفسه في ما يبدو وكأنه اعتراف على ذلك في كتابه «فلسفة الثورة».. ففي الحقيقة، كان جمال قد وجد نفسه، بعد طرد الملك، في ظروف لم يكن ينتظرها، وقد اعترف بنفسه بأن الصورة الكاملة لم تتضح في خياله إلا بعد فترة طويلة من التجربة عقب ٢٣ يوليو...

وليس هناك، لشرح هذه النقطة بالتفصيل، أروع مما كتبه جمال في هذا الشأن عندما قال:

«لا يمكن ان توصف ثورتنا في ٢٣ يوليو بأنها ثورة شعبية... فلماذا إذن، كتب للجيش، دون غيره من القوى، أن يحقق هذه الثورة؟... إن الهزيمة في فلسطين والأسلحة الفاسدة وأزمة انتخابات نادي الضباط لم تكن المنابع الحقيقية التي تدفق منها السيل. لقد كانت هذه كلها عوامل مساعدة على سرعة التدفق، ولكنها لا يمكن أبداً أن تكون هي الأصل والأساس.

«وقد ألح على مواطني سؤال: إذا لم يقم الجيش بهذا العمل فمن يقوم به؟

«إنني اعترف بأن الصورة الكاملة لم تتضح في خيالي إلا بعد فترة من التجربة عقب ٢٣ يوليو... وأنا أشهد أنه مرت عليّ بعد ٢٣ يوليو نوبات اتهمت فيها نفسي وزملائي وباقي الجيش بالحماقة والجنون الذي صنعناه في ٢٣ يوليو...»

«لقد كنت أتصور قبل ٢٣ يوليو أن الأمة كلها متحفزة متاهبة، وأنها لا تنتظر إلا الطليعة تقتحم أمامها السور، فتندفع الأمة وراءها صفوفاً متراسة منتظمة تزحف زحفاً مقدساً إلى الهدف الكبير...»

«وكنيت أتصور دورنا على أنه دور طليعة الفدائيين، وكنيت أظن أن دورنا هذا لا يستغرق أكثر من بضع ساعات، ويأتي بعدنا الزحف المقدس للصفوف المتراسة المنتظمة إلى الهدف الكبير، بل قد كان الخيال يشط بي أحياناً فيخيل إلي أنني أسمع صليل الصفوف المتراسة وأسمع هدير الوقع الرهيب لزحفها المنظم إلى الهدف الكبير، اسمع هذا كله ويبدو في سمعي من فرط إيماني به حقيقة مادية، وليس مجرد تصورات خيال...»

«ثم فاجأني الواقع بعد ٢٣ يوليو...»

«قامت الطليعة بمهمتها، واقتحمت سور الطغيان، وخلعت الطاغية، ووقف تنتظر وصول الزحف المقدس للصفوف المنتظمة إلى الهدف الكبير...»

«وطال انتظارها...»

لقد جاءتها جموع ليس لها آخر.. ولكن ما أبعد الحقيقة عن الخيال!

«كانت الجموع التي جاءت اشباعاً متفرقة، وفلولاً متناثرة. وتعطل الزحف المقدس إلى الهدف الكبير، وبدأت الصورة يومها قائمة مخيفة تنذر بالخطر....

«وساعتها أحسست، وقلبي يملأه الحزن وتقطر منه المرارة، أن مهمة الطليعة لم تنته في هذه الساعة، وإنما من هذه الساعة بدأت...

«كنا في حاجة إلى النظام، فلم نجد وراءنا إلا الفوضى...

«كنا في حاجة إلى الاتحاد، فلم نجد وراءنا إلا الخلاف...

«كنا في حاجة إلى العمل، فلم نجد وراءنا إلا الخنوع والتكاسل...

«ولم نكن على استعداد...

«وذهبنا نلتمس الرأي، والخبرة من ذوي الرأي والخبرة، من أصحابها... ومن سوء حظنا اننا لم نعثر على شيء كبير...

«كل رجل قابلناه لم يكن يهدف إلا إلى قتل رجل آخر!

«وكل فكرة سمعناها لم تكن تهدف إلا إلى هدم فكرة أخرى!

«ولو أطعنا كل ما سمعناه، لقتلنا جميع الرجال وهدمنا جميع الأفكار، ولما كان لنا بعدها ما نعمله إلا أن نجلس بين الأشلاء والأنقاض ندب الحظ البائس والقدر التعس!

«وانهالت علينا الشكاوى والعرائض بالألوف ومئات الألوف، ولو أن هذه الشكاوى والعرائض كانت تروي لنا حالات تستحق الإنصاف، أو مظالم يجب

أن يعود إليها العدل، لكان الأمر منطقياً ومفهوماً، ولكن معظم ما كان يرد إلينا لم يزد أو ينقص عن أن يكون طلبات انتقام... كأن الثورة قامت لتكون سلاحاً في يد الأحقاد والبغضاء!

«ولو أن أحداً سألني في تلك الأيام، ما هو أعز أمانيك؟ لقلت له على الفور:

- أن أسمع مصرياً يقول كلمة إنصاف في حق مصري آخر...

- أن أحس أن مصرياً قد فتح قلبه للصفح والغفران والحب لإخوانه المصريين..

- أن لا أرى مصرياً يكرس وقته لتسفيه آراء مصري آخر...

«وكانت هناك بعد ذلك كله أنانية فردية مستحكمة..

«كانت كلمة «أنا» على كل لسان...

«كانت هي الحل لكل مشكلة، وهي الدواء لكل داء...

«وكثيراً ما كنت أقابل كبراء - أو هكذا تسميهم الصحف - من كل الاتجاهات والألوان، وكنت أسأل الواحد منهم في مشكلة التمس عنده حلاً لها، ولم أكن أسمع إلا «أنا»...

«ومشاكل الإقتصاد «هو» يفهمها، أما الباقون فهم في العلم أطفال يحبون.

«ومشاكل السياسة «هو» وحده الخبير بها، أما الباقون جميعاً فما زالوا في «ألف باء» ولم يتقدموا بعدها حرفاً واحداً...

«وكنت أقابل الواحد من هؤلاء، ثم أعود إلى زملائي فأقول لهم في حسرة:
- لا فائدة.. هذا الرجل، لو سألناه عن مشكلة صيد السمك في جزر هاواي
لما وجدنا عنده جواباً إلا كلمة «أنا».

«اذكر مرة كنت أزور فيها إحدى الجامعات... ودعوت أساتذتها وجلست
معهم أحاول أن أسمع منهم خبرة العلماء....
«وتكلم أمامي منهم كثيرون.. وتكلموا طويلاً...

«ومن سوء الحظ أن أحداً منهم لم يقدم لي أفكاراً، وإنما كل واحد منهم لم
يزد على أن قدم لي نفسه، وكفائاته الخليقة وحدها بعمل المعجزات، ورمقني
كل واحد منهم بنظرة الذي يؤثرني على نفسه بكنوز الأرض وذخائر الخلود
«وأذكر أنني لم أتمالك نفسي فقممت بعدها أقول لهم:

- ان كل فرد منا يستطيع في مكانه أن يصنع معجزة، وأن واجبه الأول أن
يعطي كل جهده لعمله. ولو أنكم، كأساتذة جامعات، فكرتم في طلبتكم،
وجعلتموهم - كما يوجب - عملكم الأساسي، لاستطعتم أن تعطونا قوة هائلة
لبناء الوطن... إن كل واحد يجب أن يبقى في مكانه ويبدل فيه كل جهده...

لا تنظروا إلينا، لقد اضطررنا الظروف أن نخرج من أماكننا لنقوم بواجب
مقدس، ولقد كنا نتمنى لو لم تكن للوطن حاجة بنا إلا في صفوف الجيش
كجنود محترفين، وإذن لبقينا فيه.

«ولم أشأ ساعته أن أضرب لهم المثل من أعضاء مجلس قيادة الثورة، ولم أشأ أن أقول لهم أنهم قبل أن يدعوهم الطارئ الذي دعاهم إلى الواجب الأكبر كانوا يبذلون في عملهم كل جهدهم.

«ولم أشأ أن أقول أن معظم أعضاء مجلس قيادة الثورة كانوا أساتذة في كلية أركان الحرب، وهذا دليل امتيازهم في ناحيتهم كجنود محترفين...

«وكذلك لم أشأ أن أقول لهم أن ثلاثة من أعضاء مجلس قيادة الثورة، هم عبد الحكيم عامر، وصلاح سالم، وكمال الدين حسين، رقوا ترقيات إستثنائية في ميدان القتال في فلسطين.

«لم أشأ أن أقول لهم شيئاً من هذا، لأنني لا أريد أن أفاخر الناس بأعضاء مجلس قيادة الثورة وهم إخوتي وزملائي...

«واعترف أن هذه الحال كلها سببت لي أزمة نفسية كئيبة..»

وفي خلال تلك الفترة، وفي ١٢ أغسطس على وجه التحديد، تقدم الضباط الأحرار بعرض مشروع للإصلاح الزراعي على الحكومة. وكان المشروع، الذي وضع بعناية كبيرة، يعد من أكثر المشروعات اعتدالاً... وما حدث بعد ذلك، شرحه جمال في إحدى خطبه التي ألقاها بعد مرور ١٦ شهراً على ذلك، وقال فيها:

«لقد بدأنا نطبق خطتنا الرامية إلى إعادة البرلمان... تقابلنا مع عدد كبير من السياسيين.. وقد ذهلبا... كان يحاولون مساومتنا، ويضعون الشروط.. كبار الملاك كانوا يرفضون الإصلاح الزراعي... وبذلك، تنبأنا بالحقائق. لم يكن في

إمكان الشعب أن يثق في هؤلاء، ولم يكن في إمكان هؤلاء الساسة أن يواصلوا العمل...»

وفي مستهل شهر سبتمبر، تم القبض - بناء على أوامر من الضباط الأحرار - على ٧٠ شخصاً، بصفة مؤقتة، فقدم على ماهر استقالته في الحال، إذ أنه لم يكن قد أخطر بهذا الأمر... فأصبح من الواضح تماماً أن مجلس الثورة هو الحكومة الحقيقية.

الإصلاح الزراعي وما تلاه

في ٩ سبتمبر، أعلن محمد نجيب الإصلاح الزراعي الذي حدّ من الملكية الزراعية وخفض من قيمة إيجار الأرض الزراعية، في حين رفع من أجور عمال الزراعة بنسبة أضعاف ما كانت عليه.

ثم تم، في مستهل أكتوبر، تشكيل «المجلس الوطني للإنتاج»، مما ترتب عليه إعداد وإعلان خطة خمسية بعد ذلك بثلاثة أشهر، تهدف إلى تطوير شبكة الطرق، وتعمير الصحاري ورفع الإنتاج الزراعي الخ...

وكان تمويل الخطة يقوم على إجراءات قوبلت من جانب الشعب بشيء من عدم الرضا. وكان من بين تلك الإجراءات، رفع سعر السكر والخبز، ورسوم الجمرک الخاصة ببعض السلع، وتخفيض نسبة غلاء المعيشة للموظفين. وبفضل هذه الخطة، التي كانت بمثابة تعبير واضح عن رفض الفوضى في الحكم، استطاعت حكومة الثورة أن تعالج الخلل الذي كان قد أصاب ميزانية الدولة. وبعد إعادة التوازن إليها، أصبح من الممكن للحكومة أن تبدأ دراسة جديدة

لمشروع السد العالي وأن تنطلق في توسيع بعض مشروعات التنمية الأخرى بما في ذلك بناء المزيد من محطات الكهرباء وتوسيع مصانع تكرير البترول، الخ...

وفي الوقت نفسه، كانت هناك لجنة من القضاة، يرأسها على ماهر، تعمل منذ يناير ١٩٥٣ في سبيل إعداد دستور جديد. وأعلن حل الأحزاب السياسية، كما أعلن في ٢٣ يناير ولمناسبة مرور نصف عام على قيام الثورة، قيام «هيئة التحرير» التي افتتحت رسمياً في حفل حضره كبار رجال الدولة وكبار ضباط القوات المسلحة ورجال الدين وما يزيد عن ٧٠,٠٠٠ مواطن توافدوا إلى مكان الإحتفال من مختلف أنحاء القطاع الريفي... وقد ردد الجميع وراء محمد نجيب قسم الولاء المشهور التالي:

«.. أقسم بالله العظيم أن أضع كل إمكانياتي في خدمة وطني ومن أجل تحرير من العبودية ومن الشهوات الخبيثة، حتى يسود الحق والعدالة».

وبدفع من الأمين العام لهذه المنظمة، جمال عبد الناصر - وكان اسمه «جديداً» على الأذهان في ذلك الوقت - بُذل مجهود جبار لنشر الوعي القومي في سائر أنحاء البلاد، في المدن والقرى وكل بقعة من بقاع الريف. لقد كانت عملية شاقة فعلاً نظراً لعقلية الجماهير المصرية التي اتخذت في الكثير من الأحيان - وباستثناء الفترات المتأزمة - موقفاً سلبياً يتسم باللامبالاة.

وقد كتب جمال عبد الناصر، بعد أن ذكر كل ما عانته بلاده من الإضطهاد على مر القرون، يقول: «... وأحياناً حينما أعود إلى تقليب صفحات من تاريخنا، أحس بالأسى يمزق نفسي إزاء تلك الفترة التي تكون فيها إقطاع طاغ، لم يجعل له من عمل إلا مص دماء الحياة من عروقنا، وأكثر من هذا، سحب بقايا

الإحساس بالقوة والكرامة من هذه العروق، وترك في أعماق نفوسنا تأثيراً يتعين علينا أن نكافح طويلاً لكي نتغلب عليه...

«والواقع أن تصوري لهذا التأثير يعطيني في كثير من الأحيان تفسيراً لبعض المظاهر في حياتنا السياسية.

«أحياناً مثلاً يخيل إلي أن كثيرين يقفون من الثورة موقف المتفرج الذي لا يعنيه من الأمر إلا مجرد انتظار نتيجة معركة يتصارع فيها طرفان لا تربطه بأيهما علاقة.

«وأحياناً أثور على هذا الوضع، وأحياناً أقول لنفسي ولبعض زملائي: لماذا لا يقدمون، ولماذا لا يخرجون من المكامن التي وضعوا فيها أنفسهم، ليتكلموا ويتحركوا؟

«ولا أجد تفسيراً لهذا إلا رواسب حكم المماليك.

«كان الأمراء يتصارعون، ويتطاحن فرسانهم في الشوارع، فيهرع الناس إلى بيوتهم يغلقونها عليهم بعيدين عن هذا الصراع الذي لا دخل لهم فيه.

«وأحياناً يخيل إلي أننا نلجأ إلى خيالنا نكلفه أن يحقق لنا في إطار الوهم ما نريده، ونستمتع نحن بهذا الوهم ونقعد به عن محاولة تحقيقه.

«ولم يتخلص كثيرون منا من هذا الشعور بعد، ولم يهضموا أن البلد بلدهم وأنهم سادته وأصحاب الرأي والأمر فيه.»

هل يوجد هناك فرنسي واحد من الذين أتيح لهم أن يجيدوا معرفة مصر، يستطيع أن يختلف مع جمال عبد الناصر عندما يقول «إن التأثير الذي تركه في أعماق نفوسنا وجود إقطاع طاغ، يتعين علينا أن نكافح طويلاً لكي نتغلب عليه»؟ لقد بلغ من انعدام الغيرة الوطنية في مصر ومن سلبية معظم المصريين أن الأنكلو - ساكسون والألمان كانوا يعتبرون هذه الظاهرة دليلاً على الإنحطاط. ومن ناحية أخرى، لم يكن حكم سكان حوض البحر الأبيض المتوسط (من اللاتينيين والصقليين والفرنسيين) وتفسيرهم لهذه الظاهرة يتفق والتفسير الأول. فعلى عكس الأنكلو - ساكسون، اثبت اللاتينيون والصقليون أنهم اعمق منهم تحليلاً، إذ أنهم كانوا يشعرون أن هناك أسباباً تفسيرية وراء تلك الظاهرة. ثم، ألسنا كلنا - على حد تعبير جمال عبد الناصر - ضيوفاً عابرين؟

فأية شجاعة هي، وأي طموح أن يريد رجل أن يلقي بشعور الغيرة الوطنية معظم المصريين! إن هذه الفكرة التي قامت عليها «هيئة التحرير»، قام عليها فيما بعد الإتحاد الاشتراكي العربي.

وفي شهر إبريل، أبرزت إحدى الصحف القاهرية اسم جمال عبد الناصر لأول مرة، ثم في ٢٠ يونيو، وبينما أعلنت الجمهورية، عُين جمال نائباً لرئيس الوزراء ووزيراً للداخلية. وفي الوقت نفسه، أسندت كل من القيادة العامة للقوات المسلحة ووزارة الحربية ووزارة الإرشاد القومي إلى ثلاثة من أصدقاء جمال الذي أصبح بذلك يشرف على الجيش والبوليس والإعلام، إلى جانب مجلس الوزراء الذي يرأسه محمد نجيب.

وقبل ذلك بيومين، كانت الأضواء قد تسلطت على جمال عبد الناصر، على أثر بعض التصريحات المختلفة التي أدلى بها. فكان، مثلاً، قد أعرب عن ارتياحه إلى أن ثورة ٢٣ يوليو ظلت بيضاء كما أنه كان قد ركز بشدة على ضرورة وأهمية نشر الوعي بين الجماهير بقوله:

«إن من أهداف «هيئة التحرير» أن تحقق توحيد جميع القوى الشعبية وأن تعيد بناء المجتمع بواسطة عمل الأفراد الذين يشكلونه، وأن تزيل الفوارق بين الطبقات بواسطة إجراء تقارب بين مختلف العناصر الوطنية.»

ولكن، لم تكن تصريحات جمال عبد الناصر خالية تماماً من الإنذارات.. فقد هدد باتخاذ إجراءات حاسمة وبتوقيع أشد العقوبات ضد أعداء الوطن الذين بدأوا يرفعون رأسهم، وكان يقصد بذلك كبار الملاك، والسياسيين القدامى والإخوان المتطرفين الخ.. ذلك أن الوحدة الوطنية كانت من أهم متطلبات ذلك الصيف من عام ١٩٥٣.

الجلاء البريطاني عن مصر

بلغت الأزمة في العلاقات المصرية ذروتها... وفجأة، بعد خمسة عشر يوماً من المباحثات بشأن جلاء القوات البريطانية عن مصر، قطع الوفد المصري (المؤلف من محمد نجيب وجمال عبد الناصر وآخرون) المحادثات، في الوقت الذي عاد فيه نشاط الفدائيين يزداد وهجماتهم ضد العدو تتضاعف. ولعل الإنكليز قد تذكروا ذلك الإنذار الذي كان قد صدر عن جمال عبد الناصر في شهر نوفمبر عام ١٩٥٢، في الوقت الذي لم يكن للإنكليز فيه أقل شك بالنسبة لدوره الحقيقي. ففي ذلك التصريح، كان جمال عبد الناصر قد أندر بأنه إذا رفض

الإنكليز أن يرحلوا عن مصر «فسنحاسبهم».. وأضاف جمال يقول أن هذه الحرب لن تكون حرباً تقليدية أو رسمية بل انها سوف تأخذ لنفسها شكل المسيرة الكبرى إلى الموت، يشترك فيها الشعب كله «وليحدث ما قد يحدث... فعلينا وعلى أعدائنا».

وفي هذا الجو المتوتر، وفد إلى القاهرة ضيف صديق، يتمتع بالخطوة ونفوذ السن المتقدمة والخبرة الطويلة في الصمود أمام المستعمر، وكان قد استطاع أن ينتزع وطنه من برائن الإنجليز، ويحرر شعبه الذي يبلغ تعدادة أكثر من عشرين ضعف سكان مصر: جواهر لال نهرو.

وجلس نهرو مع جمال وزملائه يحدثونهم عن «دولية البلدان المستعبدة».. وكان نهرو يهوى التحدث عن الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي، «العملاقين» اللذين بلغت قدرة كل منهما المدمرة درجة العملاقة أيضاً...

أما بالنسبة لعنصر «الروح» الذي تكلم عنه الفيلسوف الفرنسي هنري بيرجسون، فان نهرو لم يكن يؤمن بتوفره لدى العملاقين «اللذين يحاول كل منهما أن يجتذب نحوه البلدان الإفريقية الآسيوية، التي تمثل حضارات عريقة سقطت منذ أكثر من أربعة قرون تحت برائن الإستعمار... إن هذه البلدان قد بدأت تتحرر، ولكنها الآن في أشد الحاجة إلى المعونة اللازمة لدفع عجلة تنميتها التي توقفت في الماضي بسبب الغزاة.» وقد اتفق جمال ونهرو على أن مثل هذه المعونة «ليست إحساناً»، بل هي في الواقع حق وتعويض للأضرار التي لحقت بتلك الدول، كما أنها في الوقت نفسه بمثابة تأمين المستقبل بالنسبة للدول الإستعمارية. كان نهرو يقول:

«إن عدم الانحياز ضروري، ولكنه يحتوي على خطر، لذلك لا بد لنا أن نحول دون إقامته في شكل معسكر ثالث، بل يتعين على كل بلد أن يعمل في نطاقه وحسابه، تحت لواء المبادئ العادلة».



وما من شك في أن حماس نهرو في خدمة وطنه، ومبادئه النبيلة قد أثر على جمال عبد الناصر وعزز من تمسكه بالقيم الإنسانية والروحانية. ثم إن الإقتصاد المزدوج ذا القطاعين الرأسمالي والإشتراكي الذي تكلم عنه الزعيم الهندي، أثار إعجاب جمال وزملائه الذين درسوا بعناية وعمق جميع الوثائق التي مدت لهم بها الهند فيما بعد، والخاصة بمختلف قطاعات التنمية بما في ذلك التصنيع والتنظيم العمالي وتوزيع الأراضي والتعليم الخ...

غادر نهرو القاهرة... وكانت زيارته بشرى خير. فبعد مرور أيام قليلة أعلن الإنكليز عن قبولهم سحب قواتهم من الأراضي المصرية سحباً تاماً على مدى عشرين شهراً. وفي الليلة نفسها وقع فيها جمال عبد الناصر اتفاقية الجلاء.

عبد الناصر يحكم

«المترددون لن تقوى أيديهم المرتعشة على البناء»... عبارة تطرح مشكلة الساعة الملحة بالنسبة لجمال، بطريقة مؤثرة، وهي التخلص من بعض العقبات التي تحول بينه وبين المضي في العمل الثوري من أجل الشعب والوطن... كان هناك أولاً محمد نجيب، الأكبر منه سناً والذي كان بمثابة رمز للوحدة بين مصر والسودان، محمد نجيب الرجل المحبوب الودود، الملائف والجميل الذي كان يريد إرضاء جميع الناس.. الضباط الأحرار منهم والمحافظين، الفلاحين والإقطاعيين، السياسيين القدامى والسودانيين والعمال والإخوان.. فبأسلوبه المصري الصميم، كان بوده أن يرضي الجميع، وكانت النتيجة أن الجميع كانوا يصفقون له.. وينتقدون الضباط الأحرار... والمقصود بكلمة «الجميع» الوفديون السابقون، والباشوات، والإخوان المسلمون وكذلك الشيوعيون الذين وجدوا أنصاراً لهم في مجلس قيادة الثورة، كان أهمهم الضابط خالد محي الدين. وعندما قبل محمد نجيب بملاطفة أن يستقيل في فبراير عام ١٩٥٤، جمع خالد محي الدين بعض أصدقائه من الضباط والجنود واحتجوا على الإستقالة.. وفي الحال، ذهب إليهم جمال عبد الناصر، بمفرده، ليناقشهم في الأمر، «رجلاً لرجل»... ولم يستطع جمال أن يقنعهم، فاستسلم ووعد بأن يقترح على مجلس قيادة الثورة الإحتفاظ بمحمد نجيب وتعيين خالد محي الدين رئيساً للوزارة... وقبل المجلس الإقتراح الأول ولكنه رفض التوصية الثانية... ورشح المجلس جمال

باغلبية ساحقة لمنصب رئيس الوزراء....وما أن تسلم جمال مهام منصبه الجديد، حتى بدأ يواجه المعارضة بحركة نقل واسعة النطاق بين ضباط الجيش وبحركة اعتقالات شملت العناصر الإشتراكية والشيوعية... وفي وسط هذا الصراع القاسي بين رئيس الوزارة الجديد وأولئك الذين يطالبون بانتخابات برلمانية في المدى القريب، ظهرت فجأة إشاعات غريبة تؤكد بان جمال بدأ يتراجع، وأنه أوشك أن ينضم للمعارضة... ورفعت الرقابة بينما قرر مجلس قيادة الثورة - بناء على طلب جمال - أن يصفي نفسه في شهر يوليو المقبل... الأمر الذي أثار إعجاب جميع أنصار الأحزاب المنحلة بما في ذلك الحزب الشيوعي وتنظيم الإخوان...

ولكن لم يكن ذلك هو رد الفعل الوحيد الذي سجله الرأي العام على أثر القرار الخطير لمجلس الثورة... فقد ثارت النقابات المصرية ودعت « هيئة التحرير » جميع أفراد الشعب إلى تنظيم مظاهرة ضخمة للاحتجاج على إعادة الأحزاب السياسية ولمهاجمة الباشوات والوفد والإخوان... وخرجت المظاهرات الضخمة تطالب، بحماس يستحيل وصفه، باستمرار الجيش في الحكم.. وقد انضم إلى المتظاهرين رجال الشرطة والجيش، وتعالى الهتافات من كل مكان تنادي بإبقاء جمال وزملائه، ثم جاء الإضراب العام يساند هذه المطالب... وبرغم إبقائه على رأس الدولة، سلم محمد نجيب في ١٧ إبريل، مناصبي رئاسة الوزارة ورئاسة مجلس الثورة إلى جمال عبد الناصر. وهذا هو السبب الذي دعا جمال لأن يوقع بنفسه إتفاقية الجلاء التي أدت إلى شن حملة جديدة ضد الحكومة (يمكن أن توصف بالهجوم المضاد) من جانب الشيوعيين والإخوان، استناداً إلى أن بعض النصوص الثانوية الواردة في الإتفاقية كانت في نظرهم لصالح الإنجليز.

وشيثاً فشيئاً، أصبح جمال، الذي اتهمه الإخوان بالأطماع الدكتاتورية، أصبح بالنسبة للإخوان «العدو رقم ١ الذي لا بد من القضاء عليه». وفي شهر أكتوبر، حين كان جمال يخاطب الجماهير في ميدان المنشية بالإسكندرية، أطلقت عليه ثمانى رصاصات لم تصبه واحدة منها... وظل جمال واقفاً أمام الميكروفون دون أن يتحرك أو يهتز... وبعد لحظات رهيبة من الصمت، صرخ جمال:

- الزموا أماكنكم! ... لا تتحركوا.. فاذا قُلت، فستظل الثورة، لأن كل فرد منكم هو جمال عبد الناصر!

وواصل جمال خطابه وكأن لم يحدث شيء!

واعترف الإرهابي الذي أطلق الرصاص على جمال، بأنه كان مجرد أداة تنفيذ في أيدي الإخوان. وعلى الفور، تم القبض على ٤٠٠٠ منهم، كما تم تصفية التنظيم كله. وقد تبين من خلال التحقيق أن الإخوان كانوا يضعون جميع آمالهم في شخص محمد نجيب الذي كان ينقصه «الحدز» تجاههم، والذي اضطر إلى أن يستقيل في شهر نوفمبر، فأسندت رئاسة الدولة إلى مجلس الثورة، بصفة جماعية، ولما كان جمال هو رئيس مجلس الثورة، فقد أصبح عملياً على رأس الدولة.

كانت هناك، في ذلك الوقت، مشكلة هامة تشغل جمال عبد الناصر ... لم تكن تلك المشكلة هي مشكلة فلسطين، بل مشكلة الوضع الإقتصادي للبلد، ولم يكن جمال أخصائياً في المسائل الإقتصادية. وبطبيعة الحال، كان يعرف كالجَميع حسنات حرية التجارة وسيئاتها على السواء، من الناحية النظرية... ولكن، لم تكن المسألة مسألة نظريات. كان المطلوب هو مواجهة المشكلة على أساس العوامل المتعددة التي تشكل الواقع المصري وأخذ يستعلم ويتعلم،

ويستشير أخصائيين أجانب. كانت أمامه قضية هامة وعاجلة تفرض نفسها دون غيرها من القضايا، وهي حتمية تحقيق التنمية الصناعية في بلد عُرف على مر القرون بأنه بلد زراعي صرف.. وكان يعرف بأن الإستعمار لم يستسلم، وأنه يستبدل أسلحته التقليدية بأسلحة من نوع جديد تأخذ لنفسها شكل الأقعة المختلفة، وهذا الإستعمار الجديد القائم على السيطرة الإقتصادية والمالية - الذي ربما كان أبعد خطورة من الإستعمار التقليدي - وكان يعلم في الوقت ذاته أن الإستقلال التام الإقتصادي والمالي لم يكن ممكن التحقيق على الفور. والحقيقة أن الإجراءات التي كانت قد اتخذت لدفع عجلة الإنتاج الزراعي والصناعي لم تأت بثمار كثيرة، برغم المظاهر التي كانت تؤكد عكس ذلك. وكان ذلك يعزى إلى ازدياد عدد السكان الذي واصل تصعيده بصورة فائقة، كان لابد إذن من وضع مشروع السد العالي الضخم موضع التنفيذ وبأسرع ما يمكن. وهذا السد كان من شأنه أولاً أن يضاعف من الرقعة الزراعية للبلاد التي تكون مساحة صغيرة جداً بالنسبة للمساحة الكلية للبلد، وثانياً أن يغذى الصناعة بالقوى الكهربائية الرخيصة واللازمة لتنميتها. ولكن، ما هي الدولة التي توافق على القيام بهذه العملية الضخمة بكل ما تتطلبه من أموال طائلة وخبراء؟

وكيفما كان الأمر، ففي مستهل عام ١٩٥٥، استقبلت القاهرة سفيراً جديداً للولايات المتحدة الأمريكية، وهو شاب مشهور بـ «بتعاطفه مع العرب والإسلام»... وفي الوقت نفسه، كان يبدو وكأن التغير قد امتد ليشمل بريطانيا التي أوشكت على اتخاذ موقف إزاء الشعوب الأخرى، لا يقوم على أساس اعتبارها مجرد «شعوب من الملونين» أو شعوب جديرة فقط بمسح أحذية الإنجليز مقابل حفنة من القروش... هذا على الأقل، ما كان يهمس به، وقرر جمال عبد

الناصر أن يقبل فوراً هذه الصورة الجديدة للغرب، التي رسمتها أمامه الكلمات الطيبة، فطلب من الولايات المتحدة تسليمها الأسلحة التي سبق لها أن وعدت بها «بمجرد توقيع المعاهدة المصرية البريطانية»... وعلى الفور، بدأ هؤلاء السادة في وضع الشروط التي كان أهمها دخول مصر في «حلف دفاع مشترك». ففي شهر يناير عام ١٩٥٥، كان قد أقيم حلف موجه ضد الإتحاد السوفياتي، يضم العراق وتركيا وإيران والولايات المتحدة وبريطانيا. وكان ذلك الحلف، الشهير بـ «حلف بغداد» مفتوحاً أمام الدول العربية، ولكنه كان يناقض روح ميثاق الجامعة الذي يرفض فكرة التكتلات... وقد حاول جمال أن يحمل العراق على الانسحاب من هذا الحلف، وبذل في هذا الصدد جهوداً كبيرة ولكن دون فائدة.. إلا أن جهود جمال لم تكن قد أفلتت من بصر الإتحاد السوفياتي الذي اخذ يتابعها باهتمام متزايد، حتى استطاع التأكد من أن جمال رجل شريف... والسوفيت مشهورون باحترامهم وتقديرهم لأهل الفضيلة والأمانة والشرف. وقد عرض الإتحاد السوفياتي، سراً، أن يزود مصر بالأسلحة التي تسعى للحصول عليها. والسؤال الذي يفرض نفسه في هذه الحالة، هو: من الذي ساعد السوفيات على اتخاذ هذه الخطوة الأولى نحو جمال عبد الناصر؟ والجواب هو بلا أدنى شك: مبادرة أمريكا وبريطانيا فيما يتعلق بحلف بغداد ثم تمسك الرئيس المصري بميثاق جامعة الدول العربية...

الهجوم على غزة

وفي هذه الغضون، شنت القوات الإسرائيلية غارة مفاجئة على المراكز المصرية في قطاع غزة الآهل بالسكان الفلسطينيين اللاجئين، وقتلت خمسين شخصاً من عسكريين ومدنيين. وكان جمال قد التزم، حتى ذلك الوقت، بمبدأ

تخفيض النفقات العسكرية بقدر المستطاع. فقد أدلى في هذا الشأن بالتصريح للكاتب ديزموند ستورات:

«كنت مسالماً، حتى بالنسبة لإسرائيل، وذلك برغم التحذيرات التي صدرت عن بعض ضباطنا... وفي ليلة واحدة، في ليلة ٢٨ فبراير ١٩٥٥، تغير كل شيء... كان لابد من وجود السلاح لندافع عن أنفسنا... فقد رأيت اللاجئين، وأرعبتني فكرة احتمال مشاهدة المصريين وقد أصبحوا في وضع مماثل..»
وتقدمت مصر بشكوى ضد إسرائيل أمام مجلس الأمن التابع لمنظمة الأمم المتحدة، الذي اتخذ قراراً جاء فيه «إن لجنة الهدنة المشتركة قد قررت في ٦ مارس ١٩٥٥ أن هجوماً مدبراً ومنظماً قد وقع بناء على الأوامر الصادرة من السلطات الإسرائيلية ضد القوات النظامية للجيش المصري في غزة»، ويدين إسرائيل ويطالبها، من جديد «باتخاذ جميع الإجراءات اللازمة لمنع حدوث مثل هذه الاعتداءات».

وأمام إسرائيل المدججة بالسلاح الذي تدفق عليها من الغرب بكميات مفرطة، وقفت مصر دون سلاح ودون درع تحميها.. وثار الرأي العام، بينما واصل جمال عبد الناصر جهوده للحصول من الغرب على الأسلحة الموعودة، ولكن دون أن تأتي هذه الجهود بفائدة... وفي مارس، أُنذِرهم جمال: «نظراً لموقفكم، سأضطر إلى شراء الأسلحة من الشرق».

وإزاء هذا الإنذار، ابتسمت الدبلوماسية الأميركية - التي تجيد لعب (البوكر) إجادة تامة، بينما هي عاجزة عن فهم نفسية الشعوب الأخرى - وقالت باحتقار «إنه يخدعنا...»

الزعامة العالمية

وفي غضون ذلك، دعي جمال عبد الناصر لتمثيل مصر في المؤتمر الإفريقي الآسيوي الذي عقد في باندونج بالجمهورية الأندونيسية، والذي اشترك فيه أقطاب ما يقرب من ٣٠ دولة. وكانت محادثاته مع نهرو - الذي عاد من مصر قبل ذلك بشهر واحد - قد شجعتة على أن يلبي الدعوة...

وطار إلى باندونج في ١٨ إبريل، بعد أن شن في اليوم نفسه حملة اعتقالات واسعة النطاق موجهة ضد الشيوعيين المصريين في العاصمة حرصاً منه على ألا يدوا اشتراكه في مؤتمر يضم الكثير من الأقطاب الشيوعيين كنوع من التقارب بينه وبين الشيوعية... ولكن اليسار العربي المتطرف الذي بدا واقعياً آنذاك، أشاد منذ ذلك اليوم، بجمال عبد الناصر محيياً فيه «الوطني ناصر السلام العالمي» بعد أن كان قد اتهمه في الماضي بأنه «فاشستي موالٍ لأمريكا»...

وهناك تغير آخر طرأ على الموقف. ففي أسبوع واحد. تحول الرجل الذي كان قد قاد الثورة في مصر، إلى زعيم دولي. فما من شيء أفيد من الاتصالات الشخصية المباشرة، دون بروتوكول، بين الأقطاب المشتركين في المؤتمر، والذين بينهم رجال يتمتعون بشخصية قوية....

كان هناك أقطاب من جميع الاتجاهات السياسية، فكان بينهم الشيوعيون وكان من بينهم أقطاب موالون للغرب، وكانوا جميعاً يتسمون برقة الحاشية والاعتدال. وقد أثر جمال تأثيراً قوياً على الوفود المشتركة. كما أنه ساهم مساهمة كبيرة في إنجاح المؤتمر، بفضل اشتراكه الفعلي سواء في المناقشات التي

دارت على هامش الاجتماعات، أو داخل لجان المؤتمر المختلفة. وقد أنجب مؤتمر باندونج فكرتين أساسيتين. هما فكرة «العالم الثالث» وفكرة «التعايش السلمي» مع الكتلتين، وهما فكرتان أثارتا إهتمام جزء كبير من الرأي العام، في فرنسا وفي غيرها من البلدان.

معبود الجماهير

كانت إفريقيا وآسيا تبدوان وقد وعتا حقيقتهما وعياً عميقاً، تجاه الكتلتين المتنافستين؛ وقد ركز مؤتمر باندونج على مبدئين أساسيين من مبادئ الأخلاق الدولية.. ولكن الأفكار الجميلة تشعب في القاهرة وراء الحقائق الخشنة التي لا بد من مواجهتها: فإن الإعتداءات الإسرائيلية كانت تتكرر.. وكانت مصر تخشى وقوع اعتداء جديد من نوع الإعتداء الذي وقع في غزة أو ربما يكون أعنف وأوسع منه نطاقاً، بعد أن تكون العصابات المتعصبة قد أعدت العدة لارتكابه... واستلهاماً لمبادئ باندونج، اقترح جمال عبد الناصر أن تسحب كل من مصر وإسرائيل قواتها على بعد كيلو متر واحد، بحيث تشرف الأمم المتحدة على هذه المنطقة المنزوعة السلاح.

كان هذا اقتراحاً بسيطاً ومسالماً، ولكن رفضته إسرائيل... وأمام هذا الرفض وفي تلك الظروف، لم يستطع جمال إلا أن يتسلح بأسرع وقت ممكن، وأن يتسلح بأكثر مما كان يرغب. وعاد يتصل بالولايات المتحدة ويكرر إنذاره السابق... عبثاً. فان الخبراء الأمريكيين «يعرفون جيداً» أن جمال كان «يخدع»...

وفي ٢٧ سبتمبر، انفجر الناب كالقنبلة: مصر تشترى أسلحة تشيكية!... في دمشق، خرجت الجماهير ترقص في الشوارع ابتهاجاً بالناب السعيد... وفي بضعة لحظات، أصبح جمال عبد الناصر الذي كان يحاربه أنصار العروبة في كل مكان، وبخاصة في سوريا، أصبح معبود الجماهير العربية التي أخذت تحلم بما سوف يُحقّق في الغد من آمال، فرأت الحق والعدل والكرامة وقد عادت تسود من جديد... واللاجئ العربي وقد استرد أرضه المغتصبة ومحرائه المسلوب... واللاجئة العربية وقد عادت بصحبة أطفالها ليدفعوا باب دارهم التي تُرد إليهم... ذلك أن الأسلحة المطلوبة ليست بالصفقة اليسيرة، بل هي تشمل مئات من الطائرات والدبابات والمصفحات...

وجعل الدبلوماسيون الأمريكيون يعضّون على أصابعهم؛ ولكن ما عساهم يستطيعون أن يأخذوا على جمال؟ كان قد أنذرهم من قبل... أنذرهم مراراً، على مر الأسابيع والأشهر، بكل صراحة... أنذرهم بل وتوسل إليهم بالراح، ولكنهم لم يصدقوه. أما الآن فقد فات الأوان!

ومن جهة النظر التجارية، كانت صفقة الأسلحة صفقة هائلة: فإن مصر سوف تسدد ثمن الأسلحة بكميات معينة من الأرز والقطن، مما أتاح لها أن تحصل على كميات ضخمة من الأسلحة بأثمان رخيصة... وعلى الفور، التفتت سوريا نحو مصر بإجماع شعبي لم يسبق له مثيل، إجماع كبار الملأ والفلاحين والضباط والعمال والمثقفين... وفي عام ١٩٥٥، وقّعت الدولتان معاهدة عسكرية جاء يعززها في الشهر التالي قيام قيادة موحدة. وقد أعلن جمال «أن هاتين الدولتين، اللتين استطاعتا في الماضي، وبفضل وحدتهما، أن تنقذا العالم العربي من التار والصليبيين، تستطيعان اليوم أن تحمياه من الصهيونية»...

وواصلت الدولتان مباحثاتهما من أجل تحقيق وحدة أو إتحاد فيدرالي، تظل أبوابه مفتوحة للبلدان العربية الأخرى.

لذلك فإن إعلان استقلال السودان في يناير ١٩٥٦ وانضمامها فوراً إلى الجامعة العربية لم يعتبر «نكسة» ذلك أن فكرة الوحدة شقت طريقها في البلدان العربية بسرعة وبقوة. وفي ١٨ يونيو، رفر ف العلم المصري على منطقة قناة السويس بعد انسحاب آخر جندي بريطاني، وبعد ذلك بخمسة أيام، انتخب جمال عبد الناصر رئيساً للجمهورية بأغلبية ساحقة، وكان جمال قد علّق آمال على أن يرى غيره يحتل هذا المنصب. كانت كل الدلائل تشير إلى أن جمال عبد الناصر قد وصل إلى قمة الخطوة والسلطة والنفوذ... وفجأة، وبعد انتخابه للرئاسة ببضعة أسابيع، سحبت الولايات المتحدة بوحشية عرضها الخاص بتمويل السد العالي، وذلك على إثر مباحثات طويلة أوشكت أن تكلل بالنجاح... وبلغ من وقاحة الزعماء الأمريكيين أنهم أذاعوا قرارهم على الصحفيين قبل أن يبلغوه رسمياً لجمال عبد الناصر!... وعلى الفور، سحبت بريطانيا عرضها وسحب البنك الدولي تأييده للمشروع...

هل كانوا يعتقدون أنهم إذا تصرفوا هذا التصرف، أمكنهم إسقاط جمال؟ هل كانوا يريدون إزالة إعتبار الاتحاد السوفياتي في نظر دول عدم الانحياز. على اعتبار أن الإتحاد السوفياتي - بناء على معلومات تلقوها من مصادر موثوق بها - سوف يعتذر عن تمويل المشروع. مع الإعلان في الوقت نفسه. عن رغبته في تقديم العون إلى مصر؟... مهما كان الأمر. فإن جمال عبد الناصر ظل يدرس الموضوع في منزله ثلاثة أيام. ولم يكن معه إلا بعض المساعدين... وفي ٢٢

يوليو. خرج جمال عبد الناصر وقد تبلور الحل في ذهنه... وفي خطاب ألقاه في ذلك اليوم، لّح إلى الموضوع بإنذار إلى الأمريكيين:

- سنبنّي السد... وموتوا بغيظكم!

وكان جمال قد استدعى بعض كبار رجال القانون (ومنهم السيد عبد الحميد بدوي، نائب رئيس محكمة العدل الدولية في لاهاي)، ووجه إليهم سؤالاً بسيطاً:

- إذا قمنا بتأميم القناة، فهل يعتبر ذلك عملاً شرعياً. من وجهة النظر القانونية؟

وكانت الإجابة بالإجماع:

- أجل!..

تأميم قناة السويس

وفي خطاب ألقاه جمال في الإسكندرية، يوم ٢٦ يوليو ١٩٥٦. وبلهجة مَرِحَة طريفة، أخذ يروي للجماهير مجادلاته مع الدبلوماسين الأمريكيين... وقد استخدم في شرحه، ولأول مرة، أسلوب اللغة العامية العذبة الذي لا بد أن يتلذذ به المستمع... وكان يبدو الحديث وكأنه يتعلق بمسألة خاصة أو مسألة عائلية... ثم نظر إلى ساعته، وبضحكة صادقة من القلب، أعلن للجماهير العربية أن القناة قد عادت بالفعل إلى أصحابها الشرعيين!

ثم استطرد يقول:

«إن دخل القناة ١٠٠ مليون دولار، تأخذ منها مصر ٣ ملايين... إننا لن نكرر الماضي أبداً... وسنأخذ نحن الـ ١٠٠ مليون لبنني بها السد العالي... إن العالم العربي له إمكانيات ضخمة، ونقطة ضعفه الوحيدة هي أنه لا يعي قوته.»

واقترحت «الدول الغربية» على مصر أن نقيم، بالتعاون مع ٢٤ دولة أخرى، «هيئة دولية» تكون مهمتها إدارة قناة السويس... واحتجت مصر أمام هذه الإهانة الوقحة لسيادتها، واستنكرت في الوقت نفسه تجميد الأرصفة المصرية في البنوك الغربية، وإعلان تعبئة الأساطيل والطائرات الرامية إلى تهديدها... وقد أعلنت مصر أن الغرب، بخرقه لميثاق الأمم المتحدة، يهدد السلام العالمي... واقترحت الدعوة إلى عقد مؤتمر من جميع الدول التي تستخدم

قناة السويس، لامن عدد منها يختاره الغرب، وذلك لإعادة النظر في اتفاقية عام ١٨٨٨ بحيث تكفل حرية الملاحة في القناة.

وبدلاً من الموافقة على هذا الإقتراح المضاد، المعقول والبناء، دعا الخصوم إلى مؤتمرهم الخاص في لندن، الذي اقترح إنشاء هيئة دولية لإدارة قناة السويس، تتنازل بنسبة معينة من الأرباح لمصر ثم جاء إلى القاهرة أحد الوزراء الإستراليين، يقول لجمال إن المسألة ليست مسألة إثبات ملكية مصر للقناة، وكان هذا أمراً مسلماً به، ولكن المسألة هي وجوب تأجييره وفقاً للشروط الموضوعة....

وقد ظن الأبطال المساكين لهذه السياسة الحمقاء أنه بوسعهم أن ينتصروا إذا استدعوا الملاحين البريطانيين والفرنسيين البالغ عددهم حوالي مئتين، والذين يقومون بالعمل الدقيق الذي يتطلبه إرشاد السفن في القناة وأمام هذا التحدي قام المرشدون الآخرون الذين مكنوا في مواقعهم، بإرشاد جميع السفن على أكمل وجه، ودون أن يقع حادث واحد. وقد اضطر هؤلاء المرشدون أن يعملوا دون توقف ليلاً ونهاراً، وكانوا أحياناً لا ينامون أكثر من ساعتين في اليوم... وبدأت الطلبات تتدفق من جميع بلدان العالم، من مرشدين يرغبون في الانضمام إلى مركز التدريب الخاص بالهيئة المصرية. وبعون الله، سارت الأمور على وجه مرضٍ.

وفي هذه الأثناء، كانت مصر تمضي بالصبر والمرونة، في المناقشات التي دارت في مجلس الأمن. وتقرر إنهاء النزاع بإبرام إتفاقية جديدة تقوم على أساس حل

وسط، في شهر أكتوبر التالي في جينيف. والحقيقة أن فرنسا وبريطانية كانتا تريدان مهلة ليتسنى لهما إعداد خطة تدخل عسكري، في سرية تامة.

العدوان الثلاثي عام ١٩٥٦

رداً على موقف عبد الناصر التاريخي القاضي بتأميم قناة السويس. وعقب الإعلان عن قرار التأميم مباشرة، أصدر رئيس الوزراء البريطاني «انتوني ايدن» آنذاك أمراً يوم ٢٧/٧/١٩٥٦ إلى رؤساء أركان حرب الإمبراطورية البريطانية يقضي بإعداد خطة لعمل عسكري. ضد مصر، يستهدف انتزاع القناة من تحت سيطرتها وسيادتها الوطنية. ووضع القادة العسكريون البريطانيون على الفور خطة لهجوم بريطاني منفرد على مصر يتخذ الإسكندرية هدفاً له عن طريق إنزال بحري وزحف بري من ليبيا بواسطة الفرقة المدرعة العاشرة، وبعد تأمين الإسكندرية يتم الاستيلاء على القاهرة وإسقاط النظام السياسي وإلغاء التأميم، وقد أطلق على هذه العملية اسم «الخطة ٧٠٠».

ولكن هذه الخطة كانت تتطلب حشد قوات كبيرة في وقت قصير، فضلاً عن موافقة ليبيا على استخدام أراضيها كقاعدة للغزو البري. ولم تكن بريطانيا قادرة وحدها على توفير هذه القوات الكبيرة في زمن سريع، نظراً لتوزيع قواتها في مختلف أنحاء العالم، ولذلك قبلت بإدخال فرنسا كطرف في الغزو العسكري، واستبعدت الغزو البري من ليبيا. وبدأت لجنة للتخطيط المشترك بين الدولتين عملها يوم ٣١/٧/٥٦ لوضع خطة العدوان المزمع اشترك الدولتين فيه، وتم وضع الخطة يوم ١٥/٨/٥٦ وأطلق عليها اسم الخطة «هاميلكار» ثم غير اسمها إلى «موسكتير» بعد أن أدخلت عليها بعض التفاصيل الجديدة، وتقرر لتنفيذها

يوم ١٥/٩/١٩٥٦، وأنشئت قيادة مشتركة للعمليات عين على رأسها الجنرال البريطاني تشارلس كيتلي في ١١/٨/٥٦. وكانت الخطة تقضي بإزالة قوة من البحر وأخرى من الجو عند الإسكندرية تدعمها نيران الأسطول البريطاني - الفرنسي والطيران المشترك الذي سيستخدم حاملات الطائرات وقواعد قبرص ومالطة، وعلى أن يسبق الغزو البرمائي - المظلي قصف جوي للمطارات المصرية يبدأ يوم ١٣/٩/١٩٥٦.

ولكن الفرنسيين عادوا فاعترضوا على اختيار الإسكندرية كهدف أول، واقترحوا أن تكون بور سعيد هي الهدف باعتبار أنها أقصر الطرق إلى الهدف المباشر من العدوان، وهو قناة السويس، ويجنب قوات الغزو دخول مدينتي الإسكندرية والقاهرة أو التوغل في الدلتا حيث الكثافة السكانية كبيرة، والمقاومة المنتظرة عنيفة، مما سيترتب عليه إطالة أمد العملية ويعرضها للفشل نتيجة للضغوط الدولية. كما اقترح الفرنسيون أيضاً إدخال إسرائيل. كطرف في العدوان لاستدراج الجيش المصري إلى سيناء، والقضاء عليه هناك، بعد قطع خط رجعته بنزول القوات البريطانية والفرنسية في بور سعيد واستيلائها السريع على الإسماعيلية والسويس. وقد بحثت هذه المقترحات الفرنسية في مؤتمر عقد في لندن يومي ١٠ و ١١ أيلول (سبتمبر)، ووافق «إيدن» عليها، وألغيت خطة «موسكتير» الأولى، وتغير اتجاه الهجوم إلى بور سعيد، وأدخلت إسرائيل كطرف ثالث على أساس أن تبدأ هي العمليات العسكرية بتحرش ضد الأردن يتبعه هجوم على سيناء لخلق حالة صراع مسلح قرب الضفة الشرقية للقناة حوالي يوم ٢٥ / ٢٦ أيلول (سبتمبر)، يتبعها غزو بريطاني - فرنسي لبور سعيد يوم ٢٨ منه. وقد أطلق على الخطة الجديدة اسم «موسكتير المعدلة»، وطلب

العسكريون انضمام الضباط الإسرائيليين إلى قيادتهم المشتركة في قبرص لتسهيل التعاون والتنسيق العسكري بين الأطراف الثلاثة، ولكن الساسة البريطانيين والفرنسيين رفضوا هذا الطلب خشية افتضاح التواطؤ مسبقاً. وقد وصلت الخطة الجديدة إلى الحكومة الإسرائيلية يوم ٥٦/٩/٢٠، لكن «بن غوريون» أبدى بعض الشكوك حولها، وطلب مزيداً من الدعم الجوي والبحري من حلفائه، ومزيداً من الأسلحة لقواته، وترك موعد بدء الهجوم الإسرائيلي لمشئته إسرائيل.

ودخلت هذه التعديلات بالفعل على الخطة وتغير اسمها إلى خطة «موسكتير المعدلة النهائية»، وتحدد يوم ١ / ١٠ / ٥٦ لبدء الهجوم الإسرائيلي، ويوم ٨ / ١٠ / ٥٦ لبدء الهجوم البريطاني - الفرنسي على بور سعيد.

ولكن خشية بريطانية من عدم تأييد أمريكا العمل العسكري ضد مصر أدت إلى تأجيل تنفيذ العملية مرة أخرى، خاصة بعد أن تحدت جلسة لمجلس الأمن ٥٦/١٠/٥، بناء على طلب بريطانية وفرنسة للنظر في المشكلة، وذلك حتى تتبلور المواقف السياسية لكل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي، وتبدو بريطانية وفرنسة أمام الرأي العام العالمي وكأنهما قد طرقتا جميع أبواب الحلول السلمية للمشكلة ولكنها أوصدت في وجههما، فلم تجداً بديلاً عن الإقدام على العمل العسكري كحل أخير.

أما الخطة الإسرائيلية فقد أطلق عليها اسم خطة «قادش». ومرت هي الأخرى بتعديلات على ضوء التعديلات التي كانت تطرأ على الخطة البريطانية... الفرنسية «موسكتير». فقد كانت تنص في يوم ٥٦/١٠/٥ على

توجيه ضربة في شمال سيناء من الجنوب الشرقي على محور أبو عجيلة نحو الشمال الغربي عند العريش، حيث تتم عملية إسقاط جوي بواسطة اللواء المظلي ٢٠٢، وبذلك تتم المرحلة الأولى من العملية باحتلال شمال سيناء حتى خط «العريش - جبل لبنى - بير الحبسة - نخل». ثم يتم في المرحلة الثانية التقدم حتى قناة السويس وتطهير قطاع غزة. وفي المرحلة الثالثة يتم احتلال مضائق «تيران» وجنوب سيناء كله. وبذلك يتم القضاء على القوات المصرية في سيناء، وتفتح الملاحة في خليج العقبة، وتجبر مصر على توقيع صلح مع إسرائيل وتبعتها بقية الدول العربية. وقد خصصت إسرائيل لاحتلال شمال سيناء ٦ ألوية مشاة و٣ ألوية مدرعة بالإضافة إلى لواء المظلات، وخصصت للدفاع عن المنطقة الشمالية من فلسطين المحتلة لوائي مشاة وكتيبة مشاة وكتيبي دبابات وكتيبة حرس حدود، وخصصت للدفاع عن المنطقة الوسطى المواجهة للأردن لوائي مشاة وكتيبة مشاة و٤ كتائب دبابات وكتيبي حرس حدود. واحتفظت بلوائي مشاة كاحتياطي للقيادة العامة.

ثم عدلت خطة «قادش» لتتوافق مع الخطة البريطانية - الفرنسية التي كانت تقضي بأن تخلق إسرائيل حالة تهديد عسكري قرب قناة السويس تبرر الدولتين التدخل لحماية الملاحة في القناة، ولهذا ألغيت عملية الإسقاط الجوي قرب العريش واستبدلت بعملية إسقاط أخرى تقوم بها كتيبة مظليين من اللواء ٢٠٢ عند ممر متلا على المحور الجنوبي لسيناء، على أن تلحق بها بقية وحدات اللواء بطريق البر عبر مدق (طريق ترابي) «الكونتلا - نخل». وأثر ذلك يبدأ الهجوم الرئيسي على المحور الأوسط في منطقة أبو عجيلة في الوقت الذي تقدم فيه بريطانية وفرنسا إنذارهما المشترك إلى مصر وإسرائيل كي تباعد قواتهما عن

القناة من كل جانب بمسافة ١٠ أميال (نحو ١٦ كلم). وبعد بدء القصف الجوي البريطاني - الفرنسي للقواعد الجوية المصرية والتحركات العسكرية البرية المصرية، تهاجم القوات الإسرائيلية «رفح»، وتتقدم نحو العريش، ثم يتم تطهير قطاع غزة واحتلال «شرم الشيخ» «تيران».

وكانت توجيهات القيادة الإسرائيلية لقواتها تقضي بتجنب اقتحام المواقع الدفاعية قدر الإمكان، والالتفاف حولها للوصول إلى مواقع قريبة من قناة السويس في أسرع وقت ممكن، ثم يتم بعد ذلك تطهير المواقع الدفاعية التي لم تسقط. وقد تركت المهام الهجومية الجوية والبحرية للطيران والبحرية البريطانيين والفرنسيين.

وتحدد يوم ٢٩ تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٥٦، الساعة الخامسة مساءً، لتبدأ فيه العمليات الأولى على المحور الجنوبي للإسقاط المظلي شرقي ممر متلا والهجوم على نقطة الحدود عند الكونتلا بقوة اللواء المظلي ٢٠٢ تعزيزها سرية دبابات «ام اكس ١٣»، وفي يوم ١٠/٣٠ يبدأ الهجوم على منطقة «القسيمة» تمهيداً للإلتفاف حول أبو عجيلة وأم قطف يوم ١٠/٣١، وتشترك في هذا الهجوم المجموعة ٣٨ التي تضم لوائي مشاة ولوائي مدرعات، وفي اليوم ١٠/٣١، تهاجم رفح بقوة المجموعة ٧٧ التي تضم لواء مشاة ولواء مدرعاً، ويهاجم بعد ذلك يوم ١١/١ قطاع غزة بقوة لواء مشاة ومنطقة «شرم الشيخ» بقوة لواء مشاة. وأطلق على الخطة الإسرائيلية في صورتها الجديدة اسم عملية «قادش المعدلة».

وكانت التحركات السياسية لبريطانيا وفرنسا قد قطعت طريقاً ملتويماً منذ تأميم القناة تمهيداً للعدوان، بدأ بمذكرة احتجاج مشتركة رفضتها مصر، فقامت الدولتان بتجميد حسابات مصر وأرصدها المالية لديهما، وفرض حظر على تصدير السلاح إليها، وتضمن ذلك منع إقلاع ٤ سفن حربية مصرية كانت في الموانئ البريطانية، كما شنت حرباً دعائية ونفسية شديدة ضد مصر، مع تصوير الصراع وكأنه ضد شخص الرئيس جمال عبد الناصر فقط، وكانت الغاية من ذلك عزل الشعب المصري عن قيادته السياسية الوطنية. ونتيجة لمخاضات سياسية مع «جون فوستر دالاس» وزير الخارجية الأمريكي، جرت في لندن يوم ١٠/٨/٥٦، دعت بريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة إلى عقد مؤتمر دولي في لندن يوم ١٦/٨/٥٦ تحضره الدول الموقعة على معاهدة القسطنطينية عام ١٨٨٨ المتعلقة بالملاحة الدولية في القناة، وعددها ٨ دول، بالإضافة إلى ١٦ دولة أخرى من بينها الولايات المتحدة، وذلك للبحث في مشكلة تأميم القناة. ولم تحضر مصر المؤتمر المذكور، وصدر قرار بأغلبية ١٨ دولة (لم يكن بينها الإتحاد السوفيتي والهند) بناء على اقتراح أمريكي، يقضي بإنشاء هيئة دولية لإدارة القناة تكون تابعة للأمم المتحدة، مع احتفاظ مصر بسيادة صورية عليها. وأرسل المؤتمر إلى مصر في يوم ٧/٩/٥٦ لجنة تضم مندوبين من خمس دول، هي الولايات المتحدة واستراليا وإثيوبيا وإيران والسويد، برئاسة «روبرت منزيس» رئيس وزراء استراليا لعرض قرار المؤتمر عليها، ورفضت مصر هذا القرار. وإثر ذلك قامت شركة قناة السويس بسحب مرشدي السفن يوم ١١/٩/٥٦ لتعيق حركة الملاحة في القناة، وتظهر عجز مصر عن إدارتها، ولكن مصر تغلبت على هذه المشكلة بسرعة.

وحاولت بريطانيا وفرنسا الحصول على موافقة الولايات المتحدة داخل مجلس حلف شمال الأطلسي على استخدامهما القوة ضد مصر، ولكن الولايات المتحدة رفضت هذا المطلب (بحكم أنها لم تكن تريد تدعيم مراكزهما الإستعمارية المنهارة في المنطقة) وقدمت مشروعاً جديداً لحل الأزمة يقضي بإنشاء جمعية للمتفعين بالقناة تقوم بتحصيل رسوم المرور في القناة لحساب الدول المشتركة فيها. وتم عقد مؤتمر في لندن يوم ١٩/٩/٥٦، حضرته الدول المعنية، وجرى فيه بحث المشروع المذكور دون التوصل لقرار حاسم حول طريقة تسديد الرسوم وكيفية إلزام شركات الملاحة بالسداد للجمعية المذكورة. وقد انتهى هذا المؤتمر في ٢٣/٩/٥٦، وقررت بريطانيا وفرنسة إثر ذلك التقدم بشكوى إلى مجلس الأمن بدون إخطار الولايات المتحدة مسبقاً، وأخذتا تواصلان الإستعداد بسرعة لتنفيذ خطتهما العسكرية «موسكتير المعدلة النهائية». وتم اجتماع مجلس الأمن يوم ١٥/١٠/٥٦، وكانت الدولتان ترغبان بالحصول على قرار مؤيد لقرار مؤتمر لندن المعقود في ١٦/٨/٥٦، ولكن الفيتو السوفييتي حال دون صدور هذا القرار الذي كان يقضي بتدويل القناة في واقع الأمر.

وهكذا فشلت مناورة مجلس الأمن (التي شاركت فيها الولايات المتحدة بموافقتها على المشروع البريطاني - الفرنسي) واستمرت إجراءات إنشاء جمعية المتفعين بالقناة في الوقت نفسه، كما وافقت بريطانيا وفرنسا على اقتراح مصر بالدخول في مفاوضات في جنيف تحدد لها يوم ٢٩/١٠/٥٦ لحل المشكلة.

وشكلت كل هذه التحركات السياسية غطاءاً للتحركات والمخططات العسكرية التي كانت يجري إعدادها بالتواطؤ مع إسرائيل من أجل الإستيلاء

على القناة، وإعادة مصر إلى حظيرة السيطرة الإستعمارية، والقضاء على دورها الوطني والقومي الذي بدأ يتبلور ويهدد المصالح الإمبريالية في الوطن العربي بالخطر. إذ كانت بريطانية قد عبأت منذ أول آب (أغسطس) ١٩٥٦ نحو ١٢٥ ألف جندي من قوات الإحتياط، وأعدت تدريبهم وأرسلت وحدات منهم إلى قبرص ومالطة وجبل طارق، كما استولت البحرية البريطانية على عدد من السفن التجارية لاستخدامها في النقل البحري، وجهزت حاملات طائراتها بمزيد من الأسراب القاذفة المقاتلة، وأعدت قواعدها البحرية والجوية في قبرص ومالطة لاستقبال قوات الغزو البريطاني - الفرنسي لبور سعيد وحشدت بها نحو ٣٥ سرباً من الطائرات الحربية، فضلاً عن ١٣ سرباً آخر من القاذفات المقاتلة التي ستعمل من حاملات الطائرات، بخلاف أسراب طائرات الإستطلاع والهليكوبتر، كما استكملت مرتبات الحرب لتشكيلات الفرقة المدرعة العاشرة في ليبيا، واللواء المظلي السادس عشر في قبرص. واللواء الثالث فدائيين بحريين، والكتيبة المدرعة السادسة في مالطة، حيث تم تدريبها على عمليات الغزو البحري. وأجريت عدة مشروعات للتدريب المشترك بين المظليين البريطانيين والفرنسيين، وجهزت سفينة قيادة بحرية لتكون مقراً عائماً للعمليات المشتركة، وأعد مركز قيادي بري مشترك في ابسكوبي بقبرص، وزود بمحطة إذاعة قوية لشن حرب نفسية. وبلغ حجم القوات البريطانية المحتشدة في قبرص ومالطة وليبيا وعدن للإشتراك في العمليات العسكرية بشكل مباشر أو كاحتياطي استراتيجي ما مجموعه ١٢ لواء، و ٤٠٠ دبابة، و ١٣٠٠ مدفع هاون، و ١٠ أسراب مقاتلات، و ١٥ سرب قاذفات مقاتلة، و ١٩ سرب قاذفات، و ٧ أسراب نقل جوي، و ٣,٥ أسراب استطلاع، وسرباً هليكوبتر اقتحام، وسرب

إمداد جوي واتصال، فضلاً عن قوة بحرية ضمت، ٥ حاملات طائرات و٦ طرادات و١٤ مدمرة و٧ فرقاطات و٧ غواصات و٩٤ سفينة أخرى. وأعلنت فرنسا التعبئة الجزئية، واستدعت نحو ٥٠ ألف جندي من الإحتياط، وخصصت بعض قطع الأسطول الفرنسي لتدعيم البحرية الإسرائيلية والتعاون مع القوات البرية الإسرائيلية بتقديم الدعم الناري الساحلي لها في رفع، كما أرسلت الجناح الأول من المقاتلات طراز «ف ٨٤» من قاعدته الجوية بفرنسا (سان ديزيه) إلى مطار «اللد» بفلسطين المحتلة، والجناح الثاني مقاتلات «مستير ٤» من قاعدة «ديجون» إلى «حيفا» وذلك لتوفير الحماية الجوية للأجواء الإسرائيلية، وحشدت بالإضافة إلى ذلك الطائرات التي كانت موجودة في قواعد قبرص وفوق ظهر حاملتي طائرات كانت ضمن قواتها البحرية المشتركة في الغزو. وبلغت حملة قواتها الجوية التي حشدتها ٦ أسراب مقاتلات في اللد وحيفا، و٣ أسراب نقل جوي، و٣ أسراب مقاتلات في قبرص، و٣ أسراب استطلاع جوي، و٦ أسراب نقل جوي في قبرص أيضاً و٣ أسراب قاذفات فوق ظهر حاملتي الطائرات، أي ٢٤ سرباً في الحملة، بالإضافة إلى الطائرات التي أمدت إسرائيل بها عشية بدء القتال، والبالغ عددها ٣٦ طائرة «ميستر ٤»، وبعض طائرات النقل الجوي. وبلغ حجم القوات البرية الفرنسية المعدة للإشتراك في غزو بورسعيد ٥ ألوية و١٠٠ دبابة و٢٢٠ مدفع وهاون، كما ضمنت القوات البحرية بارجة وحاملتي طائرات وطرادين و٤ مدمرات و٨ فرقاطات وغواصتين و١٤ سفينة أخرى.

أما إسرائيل فقد بلغت قواتها عشية بدء الحرب، بعد استكمال التعبئة السرية لقوات الإحتياط، التي بدأت مساء يوم ١٨/١٠/١٩٥٦، ١٨ لواء، من بينها

٣ ألوية مدرعة ولواء مظلات، ضمنمت ٢٥٠ دبابة معدة للإشتراك في عملية «قادش» (اي الهجوم على سيناء) و ٩٠٠ مدفعاً وهاوياً. وضمنمت قواتها الجوية ٩ أسراب مقاتلات، و ٧ أسراب قاذفات مقاتلة، و ٤ أسراب قاذفات، و ٣ أسراب نقل جوي، ٣ أسراب استطلاع، وسربي إمداد جوي واتصال. واشتملت هذه الأسراب كلها على الأنواع والكميات التالية من الطائرات: ٨٤ طائرة «ميسر ٤» و ٢٣ طائرة «اوراغان»، و ٢٩ طائرة «ميتورة»، و ٤٤ طائرة «موستانغ»، و ١٢ طائرة «سبيتفاير»، و ٤٧ طائرة «موسكيتو»، و ٣ طائرات «ب ١٧»، و ٣٠ طائرة نقل طرازي «داكوتا» و «كوماندو»، و ٣ طائرات نقل «نورد أطلس»، بخلاف عدد كبير من طائرات المواصلات الصغيرة. وضمنمت قواتها البحرية مدمرتين و ٥ فرقاطات و ٢٢ زورق طوربيد و ١٧ زورق إنزال و ٣ سفن حراسة و ٦ زوارق ساحلية.

وقد أدخلت عدة تعديلات أخرى على خطة «موسكتير المعدلة النهائية» عشية بدء القتال، وأصبحت تعرف باسم عملية «تلسكوب» .

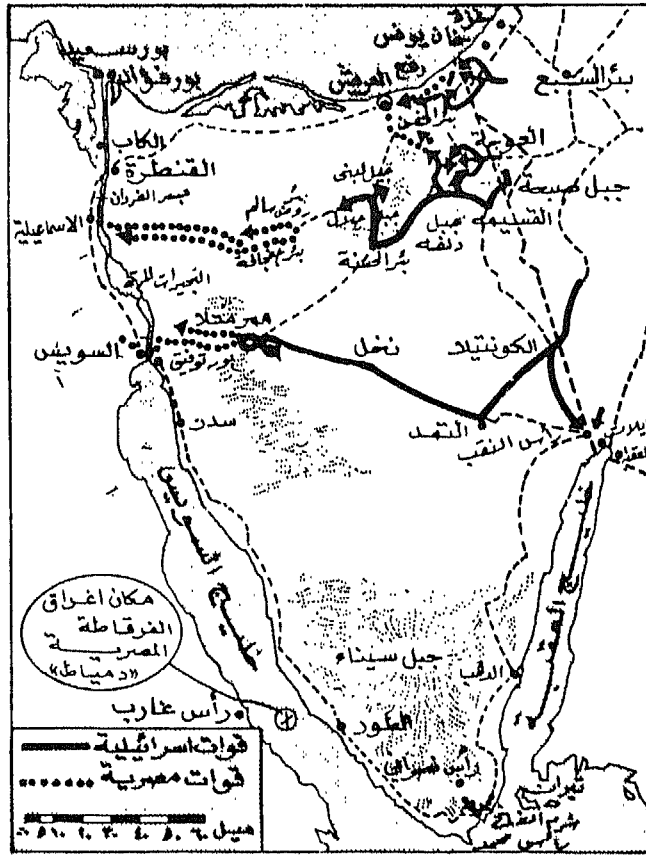
وكانت مصر تملك عشية بدء العدوان الثلاثي في ٢٩/١٠/١٩٥٦ قوات برية تتألف من فرقتي مشاة (الفرقتان الثانية والثالثة المشاة) وفرقة مدرعة (الفرقة الرابعة) فضلاً عن ٤ ألوية مشاة مستقلة أخرى، ونحو ٣ كتائب مدرعة مستقلة، ووحدات دفاع جوي وحرس حدود، ونحو لواء من القوات الفلسطينية (حرس حدود فلسطين)، ووحدات شبه نظامية قليلة القيمة عسكرياً من الحرس الوطني وجيش التحرير الوطني. وفي الحملة كانت القوات البرية المصرية النظامية تتألف من ١٢ لواء مشاة من بينها لواء مشاة ميكانيكي موزع على المجموعات المدرعة، و ٤ ألوية إحتياط، و ٣ مجموعات مدرعة بخلاف الكتائب المدرعة الثلاث

المستقلة وبعض وحدات الإستطلاع المدربة (ضمت ألوية المشاة نحو ٣٠ كتيبة وضمت المجموعات المدربة، ٣ كتائب دبابات، وكتيبة دبابات ثقيلة كانت تابعة لقيادة الفرقة الرابعة، و٣ مشاة ميكانيكية، وكتيبي مدفعية ذاتية الحركة، وكتيبة مدفعية ميدان، وكتيبة مدفعية م/ط). وكانت لدى القوات المصرية في الجملة نحو ٣٠٠ دبابة و٧٧٦ مدفعاً وهاوناً. وكانت القوات الجوية المصرية تضم ٧ أسراب من المقاتلات، وسرب قاذفات مقاتلة، وسربي قاذفات، ٣ أسراب نقل جوي واتصال. وكانت القوات البحرية المصرية تضم مدمرتين و٧ فرقاطات و٢٤ زورق طوربيد و٤٠ سفينة أخرى، كما كانت هناك ٣ غواصات لم يتم التدريب عليها بعد.

وكانت القيادة العسكرية المصرية تركز معظم قواتها في منطقة سيناء قبل تأمين القناة وتحفظ باحتياطي استراتيجي في منطقة القناة لمساندة قوات سيناء (الفرقتان الثانية والثالثة المشاة، ومجموعة مدربة في سيناء، والفرقة الرابعة المدربة في منطقة القناة) وذلك على أساس أن إسرائيل كانت تشكل العدو المحتمل فقط حتى ذلك الوقت. ولكن بعد تأمين القناة وبدء التحركات العسكرية المعادية لمصر من جانب بريطانية وفرنسة، مع عدم اتضاح نوايا تواطؤهما مع إسرائيل، أجرت القيادة العسكرية المصرية عدة تغيرات في تدريب وحشد وتوزيع قواتها بحيث تكون قادرة على مواجهة احتمالات وقوع غزو بحري وبري لمنطقة القناة بصفة أساسية ومنطقة الإسكندرية بصفة ثانوية. ولذلك تم تخفيف قوات سيناء بحيث أصبحت تضم الفرقة الثالثة المشاة فقط (الألوية ٤، ٥، ٦ المشاة العاملة، واللواء ٩٩ إحتياط، وسرية دبابات شيرمان، وكتيبة حرس وطني، ومدفعية الفرقة) وهي منتشرة في الأراضي المصرية. ولواء حرس

حدود فلسطين، ولواء حرس وطني في قطاع غزة. ووزعت الفرقة الثانية المشاة (ألوية المشاة ٣، ٧ وبينها ٥ كتائب فقط ومدفعية الفرقة) في منطقة القناة يساندها لواء مشاة مستقل (اللواء ٢ ويتألف من كتيبتين) والمجموعة المدرعة الأولى التي كانت في سيناء من قبل (كتيبة دبابات ت. ٣٤ وكتيبة استطلاع وكتيبة مدفعية ذاتية الحركة وكتيبة مشاة ميكانيكية وسرية خفيفة). كما شكلت قوة إحتياطي إستراتيجي عام وتمركزت حول القاهرة لتكون قادرة على التحرك نحو الإسكندرية أو نحو منطقة القناة، وفقاً لاتجاه الضربة الرئيسية المعادية، تألفت من المجموعتين المدرعتين الثانية والثالثة (لديهما معاً كتيبتين دبابات «ت ٣٤» و«سنتوريون» وكتيبتين مدفعية وكتيبتين مشاة ميكانيكية) وكتيبة دبابات ثقيلة «ستالين ٣» وكتيبة مدفعية م/ط ولواء مشاة (كتيبتان فقط) وكتيبة مظليين وسرية دبابات خفيفة «ام اكس ١٣» وسرية دبابات «شيرمان» وكتيبة مدفعية ميدان. وخصصت للدفاع عن القاهرة قوات مختلطة من الصف الثاني ضمت لوائين مشاة إحتياطيين (الألوية ٩١، ٩٧)، و ٨ كتائب حرس وطني، و ٧ ألوية من جيش التحرير الوطني، وكتيبة حرس جمهوري، وكتيبة مدفعية متوسطة (عيار ١٢٢ مم) و ٢٥ كتيبة من مدارس التدريب تجمع عند اللزوم، و ١٧٥ كتيبة مقاومة شعبية تضم نحو ٣٥ ألف متطوع. وخصص للدفاع عن الإسكندرية وغرب الدلتا والصحراء الغربية لواء مشاة (اللواء ١٨ ويضم كتيبتين)، وكتيبة مشاة مستقلة، وسرية دبابات شيرمان، وسرية خفيفة، ولواء مدفعية ساحلية، وبعض وحدات سلاح الحدود، ولواء من جيش التحرير الوطني، ١٨٠ كتيبة مقاومة شعبية تضم ٣٦ ألف متطوع، بالإضافة للقوات البحرية وقوات الدفاع الجوي وحرس السواحل. أما مناطق شرق وشمال ووسط

الدلتا فكانت تدافع عنها وحدات من الحرس الوطني وجيش التحرير والمقاومة الشعبية. وكان الدفاع الجوي ملقى على عاتق المدفعية المضادة للطائرات، وتركز حول المطارات ومناطق القناة والقاهرة والإسكندرية. ولم تكن كمية المدافع المتوفرة تكفل تحقيق كثافة الدفاع المطلوبة في وجه الأسلحة الجوية البريطانية والفرنسية، فقد كان في منطقة القناة وسيناء لواء مدفعية م/ط (اللواء ٢٣ ويضم كتيبة مدفعية ثقيلة وكتيبة مدفعية خفيفة وبطارية ثقيلة مستقلة) وفي منطقة القاهرة لواء آخر (اللواء ١ ويضم كتيبتين مدفعية ثقيلة وأخرى خفيفة) وفي منطقة الإسكندرية وما حولها لواء ثالث (اللواء ٢ ويضم كتيبة ثقيلة وبطارتين خفيفتين وكتيبة مدفعية مدرسة ومركز تدريب المدفعية م/ط) بالإضافة لمدفعية القطع البحرية. وكانت القوات الجوية العامة عشية بدء الحرب موزعة على النحو التالي: السرب ٣٠ مقاتلات «ميغ ١٥» في قاعدة «أبو صوير» الجوية والسرب ٢٠ مقاتلات «ميغ ١٥» في قاعدة «الدفروسوار» الجوية، والسرب ٣١ مقاتلات «فامبير» في قاعدة «كبريت» الجوية، والسرب ٥ قاذفات مقاتلة «ميتيور» في قاعدة «فايد»، وكلها قواعد في منطقة القناة. والسرب ١ مقاتلات «ميغ ١٧» في قاعدة «المأظة» عند القاهرة (وكان سرباً جديداً تحت التدريب إذ وصلت طائراته قبل الحرب بأسبوعين فقط) والسرب ٢ مقاتلات «فامبير» في قاعدة «غرب القاهرة»، والسرب ٨، ٩ قاذفات «اليوشين ٢٨» في «انشاص»،



الموقف في سيناء ظهر ١٩٥٦/١١/١

أما أسراب النقل والإمداد الجوي فكانت في «الماظة» و«الدخيلة» (قرب الإسكندرية). ولم يكن سلاح الطيران المصري قد استوعب بعد صفقة طائرات «الميج ١٥» و«الميج ١٧» التي كانت تزيد عن ١٠٠ طائرة في العام ١٩٥٦، نظراً لحداثة وصول هذه الطائرات إلى مصر. ولم يكن لديه سوى سربين فقط من «الميج ١٥» وسرب واحد تحت التدريب من «الميج ١٧»، نظراً لأنه لم يكن لديه سوى ٣٠ طيار فقط استكملوا تدريبهم على هذه الطائرات الجديدة.

«عكا» وجماعات بث الغام وعناصر من الضفادع البشرية في قاعدة السويس البحرية. والفرقاطة «رشيد» في مرفأ «شرم الشيخ» الصغير عند مضائق «تيران» بخليج العقبة

وعند حساب ميزان القوى بين الطرفين عشية حرب ١٩٥٦ يظهر مدى ضخامة الفارق في قوة الطرفين، الأمر الذي تكشف عنه النسب المقارنة في الوحدات والأسلحة الرئيسية، فقد بلغ إجمالي عدد الألوية المعدة للإشتراك في القتال من جانب بريطانيا وفرنسا وإسرائيل ٣٨ لواء، على حين كان لدى مصر ١٢ لواء فقط من القوات النظامية الفعالة أي بنسبة ٣ إلى ١، وكان لدى الدول الثلاث ٧٥٠ دبابة و ٢٥١٠ مدافع وهاونات مقابل ٣٠٠ دبابة و ٧٧٦ مدفعاً وهاوناً كانت لدى مصر، أي بنسبة ٢,٥ إلى ١ على التوالي. وفي مجال الطيران كانت النسبة ٤ إلى ١ في المقاتلات و ٢٥ إلى ١ في القاذفات المقاتلة و ١١,٥ إلى ١ في القاذفات. وفي مجال البحرية كان التفوق مطلقاً في عديد من أنواع السفن الحربية مثل البوارج وحاملات الطائرات والغواصات، وكانت النسبة في المدمرات ١٠ إلى ١ وفي الفرقاطات ٣ إلى ١، وكان لدى مصر تفوق في الفرقاطات ٣ إلى ١، وكان لدى مصر تفوق في زوارق الطوربيد فقط بنسبة ١ إلى ٩,٠، إذ كان لديها ٢٤ زورقاً مقابل ٢٢ زورقاً لدى إسرائيل.

بدأت العمليات العسكرية للعدوان الثلاثي بإسقاط كتيبة المظليين الإسرائيليين شرقي ممر متلا في الساعة الخامسة من مساء يوم ٢٩ / ١٠ / ٥٦، وفي الوقت نفسه هاجمت بقية وحدات اللواء ٢٠٢ المظلي مركز الحدود في «الكونتلا» وفي التاسعة مساء بدأت كتيبة المشاة الخامسة التابعة للواء الثاني عبور القناة لملاقاة القوة الإسرائيلية وتبعتها الكتيبة السادسة خلال ١٢ ساعة، وذلك بناء على

أوامر القيادة الشرقية، وفي الليلة نفسها بدأت المجموعة المدرعة الأولى تحركها عبر القناة على الخور الأوسط، بناء على أوامر القيادة العامة، ثم تبعتها المجموعة المدرعة الثانية التي زحفت بسرعة من القاهرة، حيث بقيت المجموعة المدرعة الثالثة والكتيبة المدرعة الحادية عشرة (دبابات ستالين) كاحتياطي إستراتيجي، وكانت تعليمات التحرك تقضي بعدم تعطيل الملاحاة في القناة أثناء العبور، حتى لا تتخذ بريطانيا وفرنسا من ذلك التعطيل حجة للتدخل العسكري، وكانت النتيجة أن تأخر وصول القوات الضاربة إلى سيناء لتصفية المظليين في متلا. وفي الوقت ذاته حرك لواء المشاة الأول على الخور الشمالي لسيناء نحو العريش لتدعيم القوات المصرية هناك. وبدأت المرحلة الثانية من عملية «قادش» بالهجوم على قطاع «القسيمة _ أبو عجيلة» في الساعة الثانية والنصف بعد منتصف ليلة ٣٠ تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٥٦ ولم تحقق القوات الإسرائيلية، طوال يوم ٣٠/١٠، نجاحات هامة في القتال الدائر في القطاعين الجنوبي والأوسط، إذ كانت كتيبة المظليين مجمدة الحركة قرب المدخل الشرقي لمر متلا نتيجة للقصف الجوي المصري ومناوشات كتيبة المشاة الخامسة، على حين كانت بقية وحدات اللواء ٢٠٢ لم تتصل بها بعد، كما كان اللواء المدرع السابع ولواء المشاة الرابع قد استوليا على القسيمة التي كانت تدافع عنها أساساً وحدات من الحرس الوطني، ولم تتصل بعد بدفاعات أبو عجيلة الرئيسية في «أم قطف»، ورغم ذلك قدمت بريطانيا وفرنسا إنذارهما المشترك إلى مصر وإسرائيل في الساعة السادسة من مساء اليوم نفسه، وطلبتا من حكومتي الدولتين وقف جميع العمليات الحربية، وإنسحاب قواتهما إلى مسافة ١٠ أميال شرق القناة وغربها، وأن تقبل مصر الإحتلال المؤقت لبور سعيد والإسماعيلية والسويس بواسطة

القوات البريطانية والفرنسية لضمان حرية الملاحة في القناة، وطالبتها بالرد على الإنذار خلال ١٢ ساعة، وفي حالة عدم الرد أو عدم القبول أي من مصر وإسرائيل لهذه المطالب خلال المدة المذكورة تقوم القوات البريطانية والفرنسية بالتدخل إلى الدرجة الكافية لضمان الإذعان. وكان قبول مصر لهذا الإنذار يعني تسليم سيناء لإسرائيل وتسليم منطقة القناة لبريطانيا وفرنسا اختيارياً ودون قتال. ولذلك رفضت مصر قبول الإنذار وقبلته إسرائيل بطبيعة الحال.

وفي هذا الوقت كان مجلس الأمن الدولي مجتمعاً للنظر في عدوان إسرائيل على مصر. وقدم خلال الإجتماع مشروعان من الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي يقضيان بوقت إطلاق النار وإنسحاب القوات الإسرائيلية من الأراضي المصرية. ولكن «الفيتو» البريطاني - الفرنسي أسقط كلا من المشروعين. وتبع ذلك تقديم مشروع يوغسلافي بعقد دورة طارئة للجمعية العامة للأمم المتحدة للنظر في العدوان، بعد أن تعذر على مجلس الأمن اتخاذ قرار بشأنه، وتمت الموافقة على الإقتراح المذكور في صباح يوم ٣١/١٠/٥٦. ومضت الاثني عشرة ساعة التي حددها الإنذار البريطاني - الفرنسي دون أن تبدأ القاذفات البريطانية هجومها المزمع شنه على القواعد الجوية المصرية، ويرجع ذلك إلى تردد «ايدن» رئيس الوزراء البريطاني على المضي في الحرب بعد أن لمس موقف الولايات المتحدة المعارض، وظهور معارضة في مجلس العموم البريطاني لتنفيذ الإنذار، كما أن العسكريين نصحوا بعدم الهجوم الجوي في ساعات النهار خشية التعرض لاعتراض مقاتلات الميغ المصرية. ونتيجة لهذا التأخير في بدء الغارات الجوية البريطانية - الفرنسية خشي «بن غوريون»، رئيس الوزراء الإسرائيلي، أن تكون بريطانيا قد عدلت عن المضي في تنفيذ خطة التواطؤ الثلاثي، وطلب من

«موشي دايان» رئيس الأركان أن يسحب القوات الإسرائيلية إلى حدود إسرائيل بمجرد حلول الظلام يوم ١٠/٣١، خاصة وأن أبو عجيبة لم تكن قد سقطت بعد والطيران المصري ما زال نشيطاً فوق ساحة المعارك. ولكن «دايان» اكتفى بوضع خطة للإنسحاب وأخذ يقنع بن غوريون بالعدول عن قراره. وفي السابعة من مساء يوم ١٠/٣١ بدأت قاذفات «الكانبرا» البريطانية هجومها على المطارات المصرية في «الماظة» و«أنشاص» و«كبريت» و«أبو صوير» واستمرت هذه الغارات طوال الليل واستخدمت خلالها قنابل زمنية تنفجر في توقيتات مختلفة لشل الحركة في المطارات في فترات الهدوء بين الغارات. وعلى ضوء هذا التطور الخطير والجديد في الموقف العسكري قررت القيادة السياسية والعسكرية المصرية في الساعة العاشرة من مساء اليوم نفسه سحب القوات المصرية من سيناء، وتجميعها في منطقة القناة، حتى لا تقع عرضة للطيران المعادي المتفوق، وتعرض لقطع طرق مواصلاتها وتطويقها من الغرب، حال احتلال القوات البريطانية - الفرنسية لبور سعيد والإسماعيلية والسويس.

وفي ليلة ١٠/٣١ - ١١/١ بدأت القوات الإسرائيلية هجومها على «رفح» بدعم من الاسطول الفرنسي، واستولت عليها في صباح اليوم التالي نظراً لبدء تنفيذ حاميتها قرار الإنسحاب العام، ولكنها لم تستطع أن تحول دون إنسحاب القوات المصرية من رفح والعريش، كما لم تستطع القضاء عليها خلال المطاردة التي حاولت أن تقوم بها، نظراً لأن مقاومة حرس المؤخرة المصري في نقاط عدة على الطريق الساحلي حالت دون ذلك، وكذلك كان الحال على المحور الأوسط، حيث نجحت حامية «أم قطف» في الإنسحاب ليلة ١ - ١١/٢ دون أن تشعر بها القوات الإسرائيلية، ولم ينجح اللواء المدرع السابع الإسرائيلي في

مطاردة مدرعات المجموعتين المدرعتين المصريتين الأولى والثانية اللتين تعرضتا لبعض الخسائر نتيجة غارات الطيران البريطاني والفرنسي خلال الإنسحاب. وكذلك انسحبت القوات المصرية التي كانت في ممر متلا وعادت إلى السويس. أما قوات «شرم الشيخ» فكان من المتعذر سحبها نظراً للسيطرة الجوية المعادية، وطول الطريق البري على خليج السويس، واحتلال القوات الإسرائيلية «لرأس سدر» ثم «الطور»، لذلك فضلت قيادتها البقاء فيها والدفاع حتى آخر طلقة.

واستمرت الغارات الجوية البريطانية والفرنسية على المطارات والوحدات المنسحبة من سيناء ومعسكرات الجيش في القاهرة ومنطقة القناة وقطع الأسطول المصري في الإسكندرية حتى يوم ١١/٢، ثم تركزت بعد ذلك على منطقة بور سعيد حتى بدء إنزال المظليين البريطانيين والفرنسيين صباح يوم ١١/٥ حيث بدأت معركة بور سعيد التي انتهت ليلة ٦ - ١١/٧.

وفي الفترة السابقة للتدخل العسكري الأنجلو - فرنسي لعب الطيران المصري دوراً فعالاً، فقد قامت طائراته بمهاجمة المظليين في «متلا» عدة مرات، وهاجمت اللواء ٢٠٢ أثناء تحرّكه في «التمد» و«نخل»، وأغارت قاذفات «اليوشن ٢٨» على مطارات «عكير» و«رامات دافيد» و«كاستينا» خلال ليلة ٢٩ - ١٠/٣٠، كما اشتبكت المقاتلات المصرية في عدة معارك جوية مع الطيران الإسرائيلي فوق «ممر متلا» وفوق مطار «كبريت»، وهاجمت المدرعات الإسرائيلية في «بير الحسنة» و«أم قطف» على المحور الأوسط، وكانت طائرات «الفامير» و«التيور» تقوم بمهام القصف الأرضي تحت حماية «المينغ ١٥». والواقع ان عدد طائرات «المينغ» العاملة البالغ ٣٠ طائرة فقط (من أصل ١٠٠ طائرة) كان يواجهه في الجانب الإسرائيلي ٣٧ طائرة «ميسير ٤» (من أصل

٦٠ طائرة) بالإضافة لنحو ٤٥ طائرة فرنسية عملت من أراضي إسرائيل بعلامات إسرائيلية. كما أن طياري القاذفات المصرية كانوا لا يزالون في مرحلة التدريب لذلك لم تكن غاراتهم فعالة ضد المطارات الإسرائيلية. وبعد التدخل البريطاني - الفرنسي دمر جزء كبير من الطيران المصري على الأرض (قاذفة اليوشن دمرت في مطار الأقصر قبل أن تتمكن القيادة المصرية من سحبها إلى السعودية مع بقية القاذفات) واستمرت بعض مقاتلات «الميج» في العمل من مطارات صغيرة سرية في طلعات فردية انتحارية ضد قوات الغزو في بور سعيد. ووقع عبء الدفاع الجوي بالكامل على وحدات المدفعية م/ط المحدودة العدد. أما في البحر فقد نشطت قطع الأسطول المصري قدر طاقتها الفرقاطة «إبراهيم» بقصف ميناء حيفا في الساعة الثالثة والنصف تقريباً من صباح يوم ١٠/٣١، حيث أطلقت نحو ٢٢٠ قذيفة على منشآت الميناء، وانسحبت عائدة، ولكنها وقعت في أسر وحدات بحرية إسرائيلية بعد أن تعرضت لعدة غارات جوية، ولم تنج لها الحماية الجوية المصرية. وفي البحر الأحمر أغرق الطراد «نيوفوند لنند» البريطاني الفرقاطة «دمياط» وهي في طريقها إلى «شرم الشيخ» يوم ١١/١، واستطاعت مجموعة من ٣ زوارق طوربيد مصرية أن تغرق مدمرة فرنسية يوم ١١/٤ قرب بحيرة «البرلس» في شمال الدلتا، ولكن الطائرات المعادية تمكنت بعد ذلك من إغراق الزوارق الثلاثة. كما قامت البحرية المصرية ببث الألغام في خليج السويس، وأغرقت بعض السفن القديمة في قناة السويس لسدها في وجه الملاحة البريطانية - الفرنسية.

وفي يوم ١١/٢، قررت الجمعية العامة للأمم المتحدة في جلستها الطارئة وقف إطلاق النار وسحب القوات الإسرائيلية إلى ما وراء خطوط هدنة

١٩٤٩ ، وفي الوقت نفسه هبت مظاهرات الإحتجاج في جميع أنحاء العالم العربي والعالم الخارجي، وخاصة في الدول الاشتراكية ودول العالم الثالث وقام السوريون بنسف أنابيب البترول ومحطات الضخ التابعة لشركة (I .P. C) البريطانية، واستمر قرار الأمم المتحدة غير قابل للتنفيذ إلى أن تقدم الإتحاد السوفيتي إلى الولايات المتحدة في مساء يوم ١١/٥ بإقتراح للقيام بعمل عسكري مشترك من أجل وقف العدوان الثلاثي على مصر.

ولكن الولايات المتحدة رفضت الإقتراح السوفيتي، فقام الإتحاد السوفيتي بتقديم إنذار إلى بريطانيا وفرنسا وإسرائيل بضرورة وضع حد نهائي وإلا استخدم القوة لسحق المعتدين وضرب لندن وباريس بالصواريخ، وفي الوقت نفسه لم تبد الولايات المتحدة رغبة جدية في الوقوف إلى جانب بريطانيا وفرنسا في مواجهة التهديد السوفيتي، رغم أنها أعلنت رفضها الشديد للإنذار السوفيتي. وثم اضطرت بريطانيا وفرنسا وإسرائيل إلى قبول قرار الأمم المتحدة بوقف إطلاق النار في الساعة الثانية من بعد منتصف ليلة ١١/٧، وقبول إنشاء قوة الطوارئ الدولية التي ستعمل على قرار وقف إطلاق النار وتنفيذ قرار الأمم المتحدة.

وهكذا انتهت حرب ١٩٥٦ من الناحية العسكرية، وتم انسحاب القوات البريطانية والفرنسية من بور سعيد في ٢٢/١٢/٥٦ بعد سلسلة من عمليات المقاومة الشعبية المضادة لها، وتم انسحاب آخر القوات الإسرائيلية من قطاع غزة والأراضي المصرية يوم ٦/٣/١٩٥٧ بعد مفاوضات عدة من جانب الحكومة الإسرائيلية انتهت بعد أن أعطت مصر تعهداً شفهياً للولايات المتحدة بالإمتناع عن القيام بأي عمل عدائي ضد إسرائيل بما في ذلك عمليات الفدائيين من قطاع

غزة والموافقة على وضع قوات الطوارئ الدولية على حدودها بما في ذلك شرم الشيخ، كما قدمت الدول البحرية الكبرى وعداً لإسرائيل بضمان حرية الملاحة لجميع السفن في مضائق تيران. ورغم أن النتيجة العسكرية لحرب ١٩٥٦ لم تكن في صالح مصر، نظراً للتفاوت الضخم في قوى الطرفين، فلقد كان لنتائجها السياسية، المرتبة على تضامن القوى الاشتراكية العالمية وقوى حركة التحرر الوطني العربي وفي العالم الثالث، تأثير ضخم على مستقبل المنطقة العربية وتصفية المواقع المتبقية للإستعمارين البريطانيين والفرنسي، وتصاعد حركة القومية العربية، وشكلت هذه النتائج السياسية عاملاً غير مباشر في نجاح ثورة العراق عام ١٩٥٨، وتدعيم استقلال سوريا عام ١٩٥٧، واستقلال الجزائر عام ١٩٦٢ وثورة اليمن عام ١٩٦٢، واستقلال عدن الخ، وسارت مصر بعد ذلك خطوات كبيرة في طريق التحرر الوطني والاستقلال السياسي وتزايد ثقل دورها القومي العربي.

على الصعيد السياسي

صحيح أن مصر عبد الناصر قد هزمت عسكرياً في تلك الحرب. ولكن عبد الناصر كما يبدو كان قادراً على تحويل أي هزيمة عسكرية إلى نصر سياسي يكتسب به المزيد من الشعبية والإعجاب الجماهيري كما حدث في هزيمة حزيران ٦٧ على سبيل المثال. أما ما حدث على الصعيد السياسي الداخلي والعالمي لمصلحة مصر أبان عدوان ١٩٥٦ فكان كالتالي:

بعد شن العدوان ببضع دقائق، قدم وزير خارجية بريطانيا استقالته مشمئزاً من تصرفات حكومته.. وفي تمام الساعة الخامسة مساءً بتوقيت واشنطن، علم ايزنهاور بذهول كبير نبأ توجيه إنذار مشترك فرنسي بريطاني إلى كل من مصر وإسرائيل، ذلك الإنذار الذي دعا كلا من البلدين إلى سحب قواتهما ١٦ كيلومتراً على جانبي قناة السويس «ليمكن إنزال قوات فرنسية بريطانية في بور سعيد والإسماعيلية والسويس، وإلا ففي ظرف ١٢ ساعة، سوف يتم احتلال هذه المدن الثلاث بالقوة»..

وصرخ الرئيس الأمريكي:

- إنها لضربة مباشرة في الوجه!

ورد وزير خارجيته، جون فوستر دالاس:

- يا للخيانة العظمى! كل الكلام الذي قاله لي إيدن وموليه لم يكن إلا أكاذيب في أكاذيب! لا يمكننا أن نثق فيهم بعد اليوم وإلى الأبد! ويمكن للمرء أن يدرك مدى غضبهما، إذا أخذ في الاعتبار عاملاً هاماً، وهو الانتخابات التي

أصبحت على الأبواب في ذلك الوقت... في الوقت الذي كان «حلفاء» أمريكا يتصرفون فيه بصدد هذه الأمور الخطيرة دون استشارتها.. فكان لا بد من تبرير الظواهر.. كان لا بد من معاقبة فرنسا وبريطانيا بالحيلولة دون تحقيق غرضهما، وهو احتلال مصر بواسطة القوة الضاربة الرهيبة الفرنسية البريطانية التي حشدتها الدولتان في السرية التامة، ثم الإطاحة بالنظام القائم في القاهرة. وكانت أجهزة الاستخبارات المختلفة متفقة على أن لا بد للإنذار الفرنسي البريطاني من أن يؤدي إلى عصيان شعبي موجه ضد عبد الناصر.. إلا أن الحقائق أثبتت عكس ذلك، فإن الإنذار الشائني قد عزز من وحدة الشعب كله الذي وقف صامداً وراء زعيمه.

وفي مجلس الأمن، اضطرت فرنسا وبريطانيا للجوء إلى استخدام حق الفيتو للحيلولة دون موافقة المجلس على مشروع قرارين، يدين كل منهما العدوان.. وكان أحد القرارين قد تقدمت به أمريكا. أما الآخر، فكان من اقتراح الإتحاد السوفيتي... وزالت حظوة الدولتين! وفي هذه الأثناء، كان العدوان يواصل ضرباته على مصر، دون رحمة تجاه المدنيين الذين انهالت عليهم القنابل... والمنشورات. وقد ورد في واحد من هذه المنشورات، التي أثارت ضجة كبرى في البرلمان البريطاني، عبارات تهدد الشعب ولا سيما سكان القرى الصغيرة، بمذابح رهيبة.

وقد جاء فيه:

«يتحتم علينا أن نقصفكم بالقنابل، أينما كنتم.. ففكروا في قراكم التي سوف تدمر.. وفي أطفالكم، ونسائكم، وشيوخكم الذين سوف يفرون من

مساكنهم الملتهبة، تاركين وراءهم كل ما يملكونه... لقد ارتكبتم خطأ وسوف تدفعون ثمنه غالياً:

وضعتهم ثقكم في جمال عبد الناصر»

وجاء رد جمال عبد الناصر، الذي كان له صدى بعيد المدى، والذي أثار إعجاب أعظم أربع دول في الشرق الأقصى وهي الهند، والصين، واندونيسيا واليابان:

«لن نستسلم أمام المعتدين.. وأنا أعاهد الشعب أنني سأقاتل معه... لن تسلم مدن القناة دون معارك... وجميع دول العالم الصديقة سوف تساعدنا... لقد صدرت الأوامر بتوزيع السلاح على الشعب... فبفضل وعيه واستعداده للإستشهاد، ينتصر الشعب دائماً على المعتدين مهما بلغ تفوقهم عدداً وعدة.»

ولكن أول خصم كان على جمال أن يواجهه هو هيئة أركان حربه التي كانت تعارض انسحاب القوات المصرية من سيناء. وكان جمال يؤيد فكرة الانسحاب، حتى لا يجد الجيش المصري نفسه معزولاً بين الإسرائيليين من جانب والقوات الفرنسية البريطانية من الجانب الآخر... وأمام تمسك هيئة أركان الحرب برأيها في عدم الانسحاب، قال جمال:

- سأخرج لمدة نصف ساعة، فأرجوا أن تعيدوا النظر في الأمر.

وإذا قررتم عدم الانسحاب، فسأضطر إلى التنحي...»

وعاد جمال، وسأل هيئة أركان الحرب عن قرارهم الأخير فقالوا:

- إنا ما زلنا نعارض فكرة الإنسحاب، ولكنك أنت زعيمنا، فليكن ما تقرر
أنت.

ثم أصدر جمال تعليماته بتحمل القصف بعزم وإصرار. وكانت بعض المراكز
تعرض للقصف المتواصل، كل ربع ساعة بلا انقطاع وفي منطقة الوجه البحري،
وزعت الأسلحة على جميع أفراد الشعب.

ثم اقترحت الدول العربية الأخرى دخول الحرب على الفور، فرد جمال
بشبات جأش رائع:

- لا! دعوني أفعل .. لا حرب!

وإذا تبنى جمال عبد الناصر أسلوب الدفاع، في الميدان العسكري، فقد تبنى
أسلوب الهجوم في المجال الدبلوماسي... واستطاع بذلك أن يصون السلام
العالمي. وفي الأمم المتحدة، حصل قرار أمريكي، في أول نوفمبر ١٩٥٦، على
أغلبية ٦٤ صوتاً مقابل ٥ أصوات... ويمكن تلخيص مضمون القرار فيما يلي:

«إن إسرائيل قد خرقت اتفاقية الهدنة، وارتكبت كل من فرنسا وبريطانيا
عدواناً صريحاً... وإن مجلس الأمن يطالب بوقف إطلاق النار فوراً، وبانسحاب
القوات المعتدية فيما وراء خطوط الهدنة».

وبعد ذلك بثلاثة أيام، وبناء على فكرة سابقة لجمال عبد الناصر، تشكلت
قوة الطوارئ الدولية التابعة لمنظمة الأمم المتحدة. ولكن ذلك كان يتطلب
بضعة أيام، وقد انتهز المعتدون هذه المهلة، ليمضوا في قصف القاهرة، ومنطقة
الجزيرة، والإسكندرية ومنطقة القناة حيث أنزلت قوات المظلات في ٥ و ٦

نوفمبر، واستطاعت بصعوبة وبعد معارك دامية، خصوصاً في بور سعيد حيث دافع الشعب عن مدينته ببسالة (على عكس تقديرات «الخبراء» الغربيين)، أن تحتل المنطقة... وفي مساء ٥ نوفمبر، بعث الاتحاد السوفيتي بإنذار إلى كل من فرنسا وبريطانيا وإسرائيل، يهدد فيه بضرب لندن بالصواريخ، ويشكك بشرعية وجود إسرائيل بالذات... وكانت واشنطن قد بعثت بالبرقية التالية للحكومة البريطانية:

«إذا تدخل المسلمون في الاتحاد السوفيتي بإرسال المتطوعين المسلحين (وكانوا جميعاً على أهبة الاستعداد) إلى مصر، فلن نتدخل بصفة آلية...»

وفي الوقت نفسه، كانت المملكة العربية السعودية وسوريا تقطعان البترول عن المعتدين... وتعرض الجنية الإسترليني لهجوم عنيف من جانب بعض الاحتكارات المالية الضخمة في الولايات المتحدة... وفي ٧ نوفمبر، وجهت الأمم المتحدة نداءً جديداً، تشير فيه إلى قرارها السابق بالنسبة لوقف إطلاق النار وانسحاب القوات المعتدية، وتضيف بأن بريطانيا قد خرقت، للمرة الرابعة، اتفاقية عام ١٨٨٨ الخاصة بقناة السويس... وأخيراً علمت لندن، بذهول، أن الهند كانت تفكر في الانسحاب من الكومونولث... وخضع المعتدون، واستطاع جمال أن يحتفل بعيد النصر في ٢٣ ديسمبر.

نتائج «حملة السويس»

هذا الانتصار الذي أحرزه الضمير العالمي، وهذا الدليل على فعالية ممكنة للأمم المتحدة، عاداً بمكاسب كبيرة على مصر، كما أنهما أطاحا بمكانة فرنسا وبريطانيا كدولتين كبيرتين. كان الإستعمار الفرنسي قد رفع القناع، وكشف عن وجهه الحقيقي العنصري، والمناهض للعرب..

فباستثناء حفنة من الضمائر الكاثوليكية الكبيرة وبعض الأفراد المستعيرين، وباستثناء الشيوعيين، لم يُسمع في فرنسا كلها صوت واحد يرتفع دفاعاً عن تلك الدولة الصغيرة المعتدى عليها بغدر، بل كانت فرنسا مسرحاً لحملة إعلامية ضخمة ومثيرة، تحاول أن تخدع جزءاً كبيراً من الرأي العام الفرنسي.. وما من شك أن هذه الحملة سوف تواصل جهودها في السنوات القادمة، وأخيراً، وبالنسبة لفرنسا، كانت «حملة السويس» بمثابة إعلان لعودة الجنرال ديغول إلى الحكم.

أما الاتحاد السوفيتي، الذي كان يتدخله عاملاً حاسماً بالتأكيد، فقد كسب المزيد من الخطوة، وأما أمريكا فسرعان ما فقدت حظوتها بإطلاقها «مشروع ايزنهاور»، الذي كان يهدف إلى مد النفوذ الأمريكي إلى منطقة الشرق الأوسط كلها، بما كان يتضمنه من النصوص التي تكفل للبلدان العربية التي تبدي الرغبة بذلك، جميع المساعدات المادية الأمريكية. كما تضمن لرئيس الولايات المتحدة الأمريكية حق التدخل العسكري في الشرق الأوسط بحرية تامة، دون استشارة أية جهة من الجهات، وذلك في حالة «اعتداء سوفيتي»...

وسارع جمال عبد الناصر، الذي كان قد اجتمع في القاهرة بالرئيس السوري شكري القوتلي، سارع يعترض إزاء هذه الجملة الغريبة... لماذا «سوفيتي» فقط؟ ... إن روسيا لم ترتكب قط أي عدوان على أي بلد عربي، بينما تاريخ إسرائيل، وفرنسا وبريطانيا، حافل بالاعتداءات المتكررة على العرب.. فلماذا لم يذكرهم «مشروع ايزنهاور»...؟

وعليه، فإن هذا الأسلوب الأمريكي في التدخل، الذي يحمل طابع العدواة للشيوعية من «صنع أمريكا»، أفقد الولايات المتحدة، في ظرف بضعة أسابيع، ذلك الرصيد من الود العربي الذي كانت قد حصلت عليه بحكم موقفها إزاء العدوان الثلاثي....

ومن الناحية المادية، بلغت خسائر الغرب من جراء حرب السويس، ألوفاً من الملايين من الفرنكات القديمة... فبالإضافة إلى الأموال الفاحشة التي أنفقت على تنفيذ خطة العدوان وحدها (بما في ذلك حشد القوات، وتسليحها، واستخدام أعداد ضخمة من الطائرات والسفن الحربية، وصيانة جميع هذه القطع الخ...)، ظلت قناة السويس مغلقة لمدة خمسة أشهر، وظل البترول مقطوعاً، ثم وضعت جميع الممتلكات الفرنسية والبريطانية في مصر تحت الحراسة. وكما كتب بيار ديسريا في صحيفة «منبر الأمم» (La Tribune des Nations) عام ١٩٦١: «لا بد يوماً من محاسبة جميع الذين حققوا إفلاس بلدنا على الأرض الإسلامية، بسبب عماهم أو بسبب تجاهلهم للتاريخ أو لحياة الشعوب.. إن جميع ممثلينا الدبلوماسيين في مختلف العواصم العربية، والذين لم يستمع أحد إلى نصائحهم، لاقوا جزاء وضوح رؤيتهم في الأوامر التي صدرت بنقلهم وتوزيعهم على مختلف السفارات في العالم، دون أقل مراعاة لهم»...

ولنتقل الآن إلى المكاسب التي عادت على مصر مباشرة، نتيجة للعدوان الثلاثي عليها.

فقد استطاع جمال عبد الناصر أن يحقق، على الفور، هدفاً كان لا يمكن أن يتحقق قبل مرور سنوات طويلة، وهو تمصير الإقتصاد الوطني الذي كان يخضع لسيطرة الفرنسيين والإنجليز والإيطاليين وبعض الأجانب الآخرين الذين كانوا يشرفون على الجزء الأكبر من الصناعة إلى جانب قطاع التأمينات والبنوك. وقد نال الفرنسيون أكبر نصيب من الأضرار، إذ أنهم كانوا يمثلون الأغلبية. وإذا كان مساهموا شركة القناة المؤممة قد حصلوا على تعويضات معقولة، فإن الآخرين من الرأسماليين قد تحملوا أضراراً جسيمة... فبالنسبة لهم، كان «العهد الذهبي» قد انتهى، وحان موعد وداع شمس مصر الدافئة وابتسامة أبي الهول الساحرة.

ومن ناحية أخرى، كانت نتيجة تأميم المؤسسات الأجنبية أن حصلت مصر، بسرعة، على التعويضات المستحقة لها للأضرار الخطيرة التي لحقت بها نتيجة العدوان. وكان يتعين على أصحاب رؤوس الأموال الفرنسية التي خضعت للإجراءات المصرية أن يواجهوا بغضبهم نحو المسؤولين عن إحدى الكوارث الأكبر خطورة... منذ عام ١٩٤٤ بالنسبة للدول الغربية المنتفعة، بدلاً من أن يشكوا من مصيرهم الأسود، ويلعنوا جمال عبد الناصر.

عودة الحياة النيابية إلى سوريا

١٠ أيلول ١٩٥٤ - ٣١ كانون الأول ١٩٥٦

بعد تجمع النواب في كتل وأحزاب داخل المجلس الجديد، بدأ رئيس الجمهورية مشاوراته لتأليف وزارة جديدة، فكلف السيد «خالد العظم» باعتباره رئيس أكبر كتلة برلمانية، لكن موقف الحزبين التقليديين ونواب العشائر حال دون نجاحه.

كادت البلاد تواجه أزمة وزارية، فبادر رئيس الجمهورية إلى دعوة الأحزاب والكتل النيابية لإرسال مندوبين عنها للإجتماع في القصر الجمهوري والاتفاق على مرشح لرئاسة الوزارة.

- اتفق المجتمعون على تكليف السيد «فارس الخوري» بتشكيل الوزارة الائتلافية فجاءت خليطاً من نواب حزبي الشعب والوطني وكتلة العشائر. وكان في مقدمة المواضيع التي واجهت الوزارة، نيل ثقة البرلمان بالتعهد بعدم الانضمام إلى الأحلاف العسكرية.

وزارة فارس الخوري وحلف بغداد:



فارس الخوري

أ - كان النص المتعلق بالسياسية العربية في بيان الحكومة عائماً، فإشار إلى أن مهمة سورية هي عدم إيثار فريق على آخر في الجامعة وإلى رفض الأحلاف التي تضر بمصلحة البلاد أو تحد من سيادتها واستقلالها... وهذا يعني بأن حلفاً ما لا يضر بالمصلحة أو بالسيادة سيكون مقبولاً.

نتيجة لذلك طلب السيد «خالد العظم»، خلال جلسة الثقة، أن يتعهد رئيس الوزراء صراحة بعدم الارتباط بأي حلف،

وعدم الطلب من المجلس تفويضه بالدخول بأية مفاوضات مع دول أجنبية لإقامة حلف، فأكد «فارس الخوري» عبارته المشهورة «لن نرتبط بأحلاف» فكسب ثقة مجلس النواب بحكومته.

ب - عقد وزراء الخارجية العرب إجتماعاً في القاهرة (كانون الأول ١٩٥٤) فاقروا التوصيات التالية:

١ - تركز السياسة الخارجية للدول العربية على ميثاق الجامعة العربية ومعاهدة الدفاع المشترك والتعاون الإقتصادي بين الدول العربية، وعلى ميثاق هيئة الأمم المتحدة ، ولا تقرر عقد أحلاف.

٢ - التعاون مع الدول العربية على الأسس التالية:

حل القضايا العربية حلاً عادلاً وإتاحة القوة اللازمة للبلاد العربية كي تحافظ على سلامتها وكيانها ضد أي عدوان دون أن يكون في ذلك أي انتقاص من سيادتها.

اجتمع وزير الخارجية (فيضي الاتاسي) بعد عودته من القاهرة بلجنة الشؤون الخارجية في مجلس النواب فأغفل البند الثاني من توصيات وزراء الخارجية العرب وأنكر وجود توصيات مدونه، بل أوهم لجنة الشؤون الخارجية بأن جميع الدول العربية سائرة بركاب الغرب إلا سورية فأنها باقية في عزلة مخيفة.

ج - بتاريخ ١٣/١/١٩٥٥ تم في بغداد التوقيع على الميثاق العراقي - التركي (حلف بغداد)، وفي ١٤/١/١٩٥٥ وصل إلى دمشق السيد (عدنان مندريس) رئيس وزراء تركيا لدعوة الحكومة السورية للانضمام إلى هذا الحلف سارعت حكومة «فارس الحوري» للإعلان بأنها فوجئت بمرور الوفد التركي في سورية، بينما أكد السيد «خالد العظم» بأن الترتيبات لزيارة رئيس وزراء تركيا جرت مسبقاً بين الحكومتين السورية والتركية.

د - في ٢٢ كانون الثاني ١٩٥٥ عقد اجتماع بالقاهرة على مستوى رؤساء
الوزارات تلبية لدعوة رئيس وزراء مصر (جمال عبد الناصر)، تألف الوفد
السوري من السادة (فارس الخوري رئيس الوزراء - فيضي الأتاسي وزير
الخارجية ونحيب الارمنازي) بينما اعتذر العراق عن حضور الاجتماع بحجة
مرض نوري السعيد.

عقد رؤساء الوزارات العرب (١٥) جلسة عمل استغرقت أكثر من أسبوع
لاتخاذ موقف موحد من حلف بغداد. كان موقف الوفد السوري في القاهرة
كمايلي:

١ - أكد السيد فارس الخوري وجوب جعل الوحدة العربية حقيقة واقعة،
وقال: «إن سورية تدعو إلى حياد العرب أيام السلم، أما في حالة الحرب فعليهم
أن يتبعوا ما يتفق مع صالحهم وما ينجي قاريهم من الغرق.»

٢ - احتج السيد فارس الخوري بأن البحث فيما جرى في بغداد يستلزم
وجود من يمثل العراق في الاجتماع لشرح وجهة النظر العراقية، ولهذا اقترح
إرسال برقية إلى بغداد لإيفاد وزير الخارجية (فاضل الجمالي) لشرح موقف
العراق.

٣ - أكد السيد فارس الخوري: «بأن الحرص على الوحدة موجود في فكر
كل منا، وعندما نسمع رأي العراق قد يتبين لنا بأن الخطر غير عظيم، بل قد
نقتنع أن الاتفاق بينه وبين تركيا أمراً مفيداً، فالعراق مرتبط أصلاً باتفاق مع
بريطانيا، فماذا يضر العراق إذا ارتبط بميثاق مع تركيا». وقال: «إذا استمعنا
إلى رأي العراق قد نصل إلى الموافقة على ما أنجزه.

٤ - أكد بأن سورية حدودا طويلة مع تركيا والعراق وهي حريصة على علاقات حسن الجوار مع البلدين.

٥ - أكد السيد فيضي الأتاسي وزير الخارجية بأن توصيات وزراء الخارجية نصت على عدم الدخول في أحلاف لهذا لا ترى سورية ضرورة لذكر الميثاق العراقي التركي صراحة، لأن النص كما ورد في التوصيات يعتبر كافياً.

٦ - أكد السيد فارس الخوري بأن حكومته لا تستطيع إلزام نفسها بأي حلف أو معاهدة يقرها المجتمعون ما لم تعرض ذلك على مجلس النواب.

٧ - كان القرار الوحيد الذي أقره المجتمعون إرسال وفد عربي إلى بغداد لمطالبة حكومتها بعدم التوقيع على الحلف في الوقت الحاضر.. تبألف الوفد من (سامي الصلح، فيضي الأتاسي، وليد صلاح، وصلاح سالم) لكن جهود الوفد لم تثمر في بغداد، لأنه لم يحصل على وعد من نوري السعيد بتأجيل عقد الحلف مع تركيا، بل حاول نوري السعيد التهجم على وزير الإرشاد المصري (صلاح سالم) بحجة موافقة الأخير في اجتماع «سرسنك» على قيام الحلف التركي - العراقي.

مما سبق يمكن القول بأن حكومة السيد «فارس الخوري» لم تنضم إلى حلف بغداد، ولكنها سهلت مهمة العراق للتوقيع عليه وذلك عندما خلقت الإرتباك داخل اجتماعات القاهرة. وهذا ما يشير الشكوك حول حقيقة علمها المسبق بخطة الحلف ويشير إلى وجود تنسيق سوري - عراقي، يسهل توقيع الحلف من قبل العراق أولاً، ثم تنضم إليه سورية والأردن ولبنان بعد ذلك... وقد نفذت الحكومة السورية دورها على مرحلتين:

الأولى: تضليل الرأي العام ومجلس النواب ولجنة الشؤون الخارجية فيه حتى يتم الإعلان عن قيام حلف بغداد.

الثانية: الوقوف في الجامعة العربية وأثناء التوقيع على الحلف موقفاً عائماً أو محايداً يمنع بالنتيجة اتخاذ قرار موحد من الحكومات العربية برفض حلف بغداد ويقطع عليها إمكانية منع نوري السعيد من تنفيذه.

وعندما تنبه مجلس النواب إلى خطة الحكومة بصدد حلف بغداد، طلبت لجنة الشؤون الخارجية من رئيس الوزراء إرسال وفد برلماني سوري إلى القاهرة للإعلان عن رفض سورية لحلف بغداد أو إرسال تعليمات صريحة إلى وزير الخارجية بذلك. لكنه تأخر بالأخذ بهذا الاقتراح، فعندما عرض الوفد الأردني مقترحات محددة في الجلسة الختامية لاجتماع القاهرة من بينها عدم الإنضمام إلى الحلف التركي - العراقي، ووضع معاهدة الدفاع العربي المشترك موضع التنفيذ، وقف السيد «فيضي الأتاسي» وقال: «لا أملك صلاحية التوقيع».

أدى موقف السيد فارس الخوري في اجتماع القاهرة. وسيطرة حزب الشعب على سياسة حكومته العربية، إلى تدمير كبار ضباط الجيش وتحرك السياسيين بهدف تشكيل وزارة جديدة، ساهم في ذلك، النشاط الملحوظ الذي قام به السيد «محمود رياض» السفير المصري الجديد في سوريا حيث نقل إلى بعض الأوساط استياء الرئيس عبد الناصر من موقف رئيس الحكومة خلال اجتماع القاهرة.

بعد نضوج المشاورات السياسية التي رشحت السيد صبري العسلي لرئاسة الحكومة الجديدة، اجتمعت قيادة الحزب الوطني وقررت سحب أعضائها من الحكومة، فاستقالت وزارة السيد فارس الخوري في مطلع شباط ١٩٥٥

حاول حزب الشعب إقناع رئيس الجمهورية (هاشم الأتاسي) بضرورة تشكيل وزارة من الحزب وأنصاره لكن أحزاب المعارضة وجهت مذكرة إلى رئيس الجمهورية احتجت فيها على سياسة حزب الشعب، ونقلت نتائج المشاورات التي تمت بين الكتل البرلمانية، ورشحت السيد صبري العسلي لرئاسة وزارة ائتلافية تضم جميع الكتل والأحزاب بما فيها حزب البعث.

كلف رئيس الجمهورية السيد «صبري العسلي» بتشكيل الوزارة الجديدة، وصدرت مراسيم تأليفها بتاريخ ١٣ شباط ١٩٥٥.

المذكرة الأمريكية:

في ٢٦ شباط ١٩٥٥، استقبل رئيس الوزراء بحضور وزير الخارجية السفير الأمريكي بدمشق، الذي نقل إلى الحكومة السورية مذكرة أمريكية تتضمن موقف الإدارة الأمريكية من حلف بغداد. جاء في المذكرة: «مساندة الحكومة الأمريكية لجهود دول المنطقة بهدف تعزيز تعاونها للوصول إلى أعلى درجة من الاستقرار والأمن، وتعزيز قدراتها لصد أي عدوان شيوعي، وترحيبها بالاتفاق التركي - العراقي وهي على استعداد لمساندة جهود الدولتين الرامية إلى إقامة ترتيبات دفاعية فعالة».

وتحدثت المذكورة عن ضرورة تحسين العلاقات العربية - الإسرائيلية لأن الحكومة الأمريكية لا تستطيع أن تبذل مواردها في قوى غير متجانسة، وإنها تعترف بقيمة ميثاق الجامعة العربية ومعاهدة الضمان الجماعي، لكنهما لا يلغيان الحاجة إلى أنظمة دفاع فعالة، وأن الولايات المتحدة لا تستطيع أن تعطي أية نصيحة عن الطرق التي تختارها الدول العربية بخصوص سياسة الدفاع العربي، لكنها تأمل أن لا تشترك سورية بأي جهد يجعل موقف العراق صعباً، وأن تتصرف بشكل يجعل الطريق مفتوحاً لإمكانية انضمامها بالمستقبل إلى منظمة الدفاع النامية.

جاءت المذكورة الأمريكية بعد يومين فقط من تصديق البرلمان العراقي على الاتفاق التركي - العراقي، وبعد حصول حكومة السيد «صبري العسلي» على ثقة مجلس النواب. كان الرهان قائماً على فشلها بسبب مقاطعة حزب الشعب لها، واستبدالها بحكومة يسيطر عليها حزب الشعب، مما يسهل على أطراف حلف بغداد جر سورية إلى الحلف.

لم تكتف الحكومة الأمريكية بالترحيب علناً بالاتفاق التركي - العراقي، بل حثت سورية على جعل الطريق مفتوحاً لإمكانية انضمامها في المستقبل لهذا الحلف أو لمنظمة الدفاع النامية، التي تنوي الولايات المتحدة إنشاءها لربط حلف بغداد بها. وإذا كان هذا الأمر لا يكفي لإيضاح التدخل الأمريكي بشؤون سورية الداخلية، فإن أملها في أن لا تشترك سورية بأي جهد يجعل موقف العراق صعباً للدليل واضح على هذا التدخل لأنه يحدد مساراً لسياسة دولة مستقلة هي عضو مؤسس في الأمم المتحدة .

لم تخف الولايات المتحدة أهدافها من سياسة الأحلاف في المنطقة، فهي إلى جانب ما تؤمنه الأمم المتحدة من مصالح عسكرية وسياسية للولايات المتحدة، جزء من الجهد الأمريكي لتطويق الإتحاد السوفيتي عن طريق إقناع العرب بأن الخطر الشيوعي هو الخطر الأساسي في المنطقة، أما إسرائيل وهي ما يعتبره العرب خطراً أساسياً فقد أكدت المذكرة الأمريكية على ضرورة تحسين العلاقات العربية معها، وربطت بين شحنات الأسلحة للدول العربية بهذا الشرط، بحجة عدم تبيد مواردها في قوى غير متجانسة في المنطقة.

التصريح الثلاثي:

في ٢٦ شباط وصل إلى دمشق «الصاغ صلاح سالم» وزير الإرشاد المصري، فأكد بأن ميثاق الجامعة العربية لم يعد موافياً لمواجهة الحالة الحاضرة التي تشهدها الساحة العربية بعد التوقيع على الحلف العراقي - التركي، وأكد أيضاً بأن الهدف من حلف بغداد هو إدخال تركيا ضمن بوتقة الدول العربية وربط الجميع بميثاق يكون همزة الوصل بين حلف الأطلسي وحلف جنوب آسيا وجعل الشرق الأوسط رأس جسر للجيش الغريبة.

وعرض المسؤول المصري ضرورة عقد حلف عربي يحل محل الضمان الجماعي يتمكن العرب بواسطته من مواجهة عدوهم الرئيسي إسرائيل.

اقترح «سالم» أن تبدأ سوريا ومصر بعقد اتفاق ثنائي يشبه الإتفاق التركي - العراقي ثم يعرض هذا الإتفاق على الدول العربية الأخرى لدعوتها الانضمام إلى هذا الحلف، وتنفيذاً لهذه الخطة التي وافقت عليها سورية صدر في ٢ آذار ١٩٥٥ بيان مشترك أكد على عدم انضمام الدولتين إلى الحلف العراقي -

التركي، ورغبتهما في إقامة منظمة دفاع وتعاون إقتصادي عربي مشترك تركز على التزام بالتعاون في صد أي عدوان يقع على إحدى دول المنظمة، وإنشاء قيادة مشتركة دائمة، وعدم قيام أي دولة مشتركة بالحلف بعقد اتفاقيات دولية أو عسكرية أو سياسية دون موافقة بقية الأعضاء.

أراد «سالم» تنويع نجاح دمشق، بنجاحات أخرى تجعل من الإتفاق الثنائي السوري - المصري حلفاً يتصدى لحلف بغداد فاقترح على وزير الخارجية السوري (خالد العظم) القيام بجولة عربية مشتركة يزوران فيها الأردن والسعودية ولبنان لدعوتها للانضمام إلى الحلف الجديد.

في عمان أكد الملك حسين تمسك بلاده بالتضامن العربي، وتحدث عن أهمية القومية العربية في مواجهة إسرائيل، وبعد جلستي عمل مع الوفد السوري - المصري المشترك، سمع الوفد تأكيدات أردنية صريحة بدراسة البيان بروح إيجابية وأخوية تنطلق من سياسة الأردن تجاه الأشقاء.

وفي الرياض رحب الملك سعود ووزير خارجيته فيصل بالبيان السوري - المصري واقترح تسميته بالتصريح الثلاثي أو الميثاق نظراً لرغبة السعودية في الانضمام إليه.

وبعد محادثات مثمرة صدر في الرياض ٥ آذار ١٩٥٥ بيان ثلاثي مشترك أعلن فيه الملك سعود باسم المملكة العربية السعودية موافقته التامة على ما جاء في البيان السوري المصري، واتفق على أن تبدأ الدول الثلاث ومن ينضم إليها من الدول العربية بمشاورات عاجلة لوضع الميثاق الثلاثي موضع التنفيذ.

وفي بيروت أكد الرئيس شمعون بآن إقامة هذا الحلف الجديد الذي يستبعد العراق أصلاً، واستمرار العمل بحلف بغداد الذي يستبعد مصر أصلاً سيؤدي إلى تفرقة الصف العربي ولهذا فإن لبنان الذي لن ينضم إلى أي من الحلفين على استعداد للتوسط بين مصر والعراق لإعادة العلاقات بينهما إلى مجاريها وإعادة اللحمة إلى الصف العربي.

عاد الوفد السوري إلى دمشق وسط حملة إعلامية عراقية - تركية مضادة، ومصاعب داخل مجلس النواب بسبب موقف أعضائه من حزب الشعب من موقف الحكومة المؤيد لمصر والسعودية ضد العراق، ورافق ذلك حشود عسكرية تركية وتبادل للمذكرات بين الحكومتين فيما بدا استعداداً تركيا لغزو سوريا.

أرادات الحكومة موازنة موقفها، بإيفاد السيد خالد العظم وزير الخارجية إلى بغداد حيث بدأ زيارة رسمية في ١٤ آذار ١٩٥٥ فأجرى محادثات مع نوري السعيد الذي أبدى امتعاضه من البيان الثلاثي مذكراً بموقع العراق الإستراتيجي وحدوده وتسهيل نقل المعدات والتشاور إزاء الخطر الشيوعي، وجدد الدعوة لانضمام سورية إلى الحلف، لكن «العظم» جدد حرص سورية على التضامن العربي لمواجهة إسرائيل باعتبارها العدو الرئيسي للأمة العربية وأعلن رفض سورية الإشتراك في أي حلف وشدد على أن التصريح الثلاثي غير موجه ضد العراق.

ردود الفعل الدولية على البيان الثلاثي:

فرنسا:

تحدث السيد خالد العظم عن تفاصيل لقائه مع وزير الخارجية الفرنسي (رينيه) كميللي: «أكد الوزير الفرنسي أن سياسة فرنسا تستهدف استتباب الأمن والاستقرار في الشرق الأدنى دون أي تدخل أجنبي، وأنها ما تزال متمسكة بالتصريح الثلاثي الصادر عام ١٩٥٠ مع كل من بريطانيا والولايات المتحدة، وهي في هذا السبيل تدعم رفض سورية الإشتراك في الحلف التركي - العراقي. وقال: إن وزارة الخارجية متفقة مع وزارة الدفاع على بذل كل جهد لتزويد الجيش السوري بما يحتاج إليه للدفاع عن كيان بلاده». وقال العظم: «في اليوم التالي قدم لزيارتي السيد (ماسيفلي) وكيل الخارجية فبدأ حديثاً ملتوياً فهمت منه أن بريطانيا والولايات المتحدة تعترضان على سياسة فرنسا الرامية إلى تسليح سوريا طالما رفضت الإشتراك إلى أي حلف أو منظمة للدفاع عن الشرق الأدنى وأن هذا الاعتراض يجعل موقف فرنسا حرجاً تجاه أصدقائها».

بريطانيا:

ذكر خالد العظم عن اجتماعه في لندن مع «ماكميلان» وزير خارجية بريطانيا مايلي:

- ١ - لن تضغط بريطانيا على سوريا للإشتراك في الحلف التركي - العراقي.
- ٢ - لكنها تصر على أن لا تكمل مشروع اتفاقها مع مصر - والسعودية وأن لا تشترك فيه لأنه موجه ضد العراق.

٣ - رغبة بريطانيا إقامة منظمة للدفاع عن الشرق الأدنى ضد الخطر الشيوعي ولذلك فهي متعاقدة مع العراق والأردن.

٤ - ضرورة تحسين العلاقات بين إسرائيل والدول العربية وإن لم تعقد صلحاً بينها.

وأشار «العظم» إلى فشل مفاوضاته مع أوساط وزارة الدفاع البريطانية للحصول على وعد أو اتفاق لتسليح الجيش السوري ما لم تلتزم سورية بأهداف السياسة البريطانية في المنطقة.

تركيا:

بعد التوقيع على الميثاق الثلاثي وجهت الحكومة التركية بتاريخ ١٣ آذار ١٩٥٥ مذكرة إلى الحكومة السورية جاء فيها:

«إن الميثاق السوري - المصري يهدف إلى عزل تركيا عن العالم العربي بينما يهدف الحلف التركي - العراقي إلى إعداد واستخدام العراق ضد أي هجوم سوفيتي وترى الحكومة التركية أنه لولا وجود هذا الحلف الذي يضع إمكانيات تركيا والعراق تجاه أي اعتداء إسرائيلي لكان محو سورية من الخارطة السياسية استغرق أياماً.

إن الحكومة التركية ستعيد النظر في سياستها وفي موقفها حيال سوريا المجاورة في حالة تحقيق هذا الميثاق من قبل سورية. وهذا ما يحمل تركيا على اعتبار هذا العمل كعمل معاد لها.

حشدت تركيا قواتها على الحدود مع سورية بهدف الضغط عليها لانتهاج سياسة أكثر تقارباً مع أطراف الحلف التركي - العراقي. فعلى الرغم من التصريحات السورية المتكررة التي تضمنت التزام سورية بسياسة الحياد الإيجابي، وبأن التصريح السوري - المصري ثم السعودي ليس موجهاً ضد تركيا أو العراق لكن الحشود التركية تواصلت معها حملة إعلامية تهدد باجتياح سورية عسكرياً، فقد وجهت الحكومة التركية مذكرة ثانية جاء فيها:

«إن استمرار موقف العداء وسياسة الخصومة التي بدت ضد تركيا منذ اليوم الأول الذي ظهرت فيه بوادر الصداقة التركية - العراقية تبرهن على أن الحكومة السورية الحاضرة تستهدف الحكومة التركية بعدائها بدون سبب وبدون مناسبة الأمر الذي جعل العلاقات بين الدولتين تدخل في طور بالغ الخطورة.»

انتهت أزمة الحشود التركية بعد تصميم سورية على مواصلة سياستها الخارجية المتحررة من الضغط الخارجي (قرار مجلس النواب السوري بتاريخ ٢٩ آذار ١٩٥٥) ونتيجة البيانات السوفيتية التي أكدت وقوف الإتحاد السوفيتي إلى جانب الشعب السوري.

عقد مجلس النواب جلسة استثنائية لمناقشة بيان وزير الخارجية حول اتصالاته بالعواصم العربية بشأن حلف بغداد والبيان الثلاثي، وفي ٢٩ آذار ١٩٥٥ وافق مجلس النواب بالإجماع على قرار لجنة الشؤون الخارجية التالي: «اتفقت جميع الأحزاب والهيئات على اختلاف مناهجها مع الحكومة بأن تقف البلاد موقفاً موحداً في وجه الضغط الذي تستهدف له سورية اليوم، وفي مقاومة كل تدخل أجنبي يرمي إلى الحد من سيادة سورية وحريتها في رسم سياستها،

ويعلمون بشدة أن سياسة سورية العليا والمصلحة العربية والقومية لا يمكن أن تتأثر بأي ضغط خارجي».

وفي ٢٢ نيسان ١٩٥٥ اغتيل في الملعب البلدي بدمشق العقيد عدنان المالكي ومن التحقيقات الأولية التي جرت، اكتشفت سلطات الأمن أن الحزب القومي السوري الإجتماعي هو المدبر لهذا الإغتيال، فصدر مرسوم كلف بموجبه السيد «جلال عقيل» بالتحقيق مع عناصر الحزب المذكور.

في ٢٩ حزيران ١٩٥٥ نُشر قرار الإتهام الموجه ضد ١٤٠ عضواً من أعضاء الحزب القومي السوري اعتبروا مسؤولين عن ارتكاب جنح وجنابات تتعلق بمقتل المالكي، اتهم البيان ثلاثين منهم بجرائم عقوبتها الإعدام منها جرائم القتل، والاتصال بدولة أجنبية وتعريض سورية لأعمال عدوانية، وحض أفراد الجيش على العصيان، وتضمن القرار اتهام أعضاء الحزب بالاتصال مع العراق لتنفيذ السياسة العراقية في سورية، وبإجراء اتصالات مع الحكومة الأمريكية بغرض القيام بانقلاب في سورية وفرض سياسة ترضى عنها الولايات المتحدة.

أدى اغتيال العقيد عدنان المالكي إلى استئصال الحزب القومي السوري من الحياة العامة في سورية، فقد أعدم من أعدم، وأعتقل من اعتقل، وفر إلى لبنان عدد كبير من أعضاء الحزب بينما أصبح الفقيه بطلاً قومياً في سوريا فاقم له متحف ونصب تذكاري.

«مشروع دالس» ٢٦ آب ١٩٥٥

شعرت الدول الغربية بأن الميثاق الثلاثي (سورية - مصر - السعودية) قد أفسد عليها سياستها التي بدأت بحلف بغداد، وأيقنت عجزها عن جر حكومات الهلال الخصيب إلى الحلف، ولما كانت السياسة الأمريكية تعتبر دعم إسرائيل من أسس سياستها في المنطقة، في فقد أعلن «دالس» بيانه عن الشرق الأوسط في ٢٦ آب ١٩٥٥، فسارع وزراء خارجية بريطانيا وفرنسا لتأييده.

قال دالس في بيانه: هناك مشكلات ثلاث تحتاج إلى تسوية بشكل بارز في الشرق الأوسط.

الأولى: مخنة ٩٠٠ ألف لاجئ المخزنة ممن كانوا في الماضي يسكنون المنطقة المحتلة من قبل إسرائيل، ولحل هذه المشكلة يجب إيجاد أراضي صالحة للزراعة يستطيع اللاجئون أن يجدوا فيها منازل دائمة وأن يكسبوا رزقهم بكدهم وعرقهم، التعويض واجب على إسرائيل للاجئين غير أن إسرائيل قد لا تستطيع من غير معونة أن تدفع تعويضاً كافياً وبالإمكان تدبير قرض دولي لإسرائيل يمكنها من دفع هذا التعويض.

الثانية: ستار الرعب الذي يخيم فوق الشعبين العربي والإسرائيلي على السواء: ولحل هذه المشكلة يجب التأكد من أن الأمن لا يستقر إلا في إطار إجراءات جماعية تكفل قمع أي عدوان، وقد سمح لي أيزنهاور أن أعلن بأن الولايات المتحدة مستعدة لأن تنضم الآن إلى معاهدة رسمية لمنع عرقلة أي مجهود

من قبل أي جانب لإجراء تغييرات بطريق القوة في الحدود بين إسرائيل وجيرانها العرب.

ثالثاً: عدم وجود حدود ثابتة بين إسرائيل وجيرانها العرب:

ولحل هذه المشكلة من الطبيعي أن يكون هناك تصور مسبق حول ما هي هذه الحدود. أن الخطوط الحالية التي تفصل بين إسرائيل والدول العربية الموضوعة بموجب اتفاقيات الهدنة ١٩٤٩ لم يقصد بها حدوداً دائمة، كانت انعكاس لمركز كل جانب القتالي. إن مهمة رسم الحدود مهمة شاقة ولا بد من إجراء التعديلات الضرورية لتحويل خطوط الهدنة إلى حدود دائمة. وستكون الولايات المتحدة على استعداد للمساعدة في البحث عن حل إذا أراد الفرقاء ذلك.

اتبع وزير الخارجية الأمريكي «دالس» في مشروعه هذا نهجاً جديداً في معالجة الولايات المتحدة الأمريكية لشؤون المنطقة، نهجاً يختلف في أسلوبه عن جميع مشاريعه السابقة إذ لم يسبق للغرب أن صرح العرب مباشرة وفي أي مشروع رسمي بالصلح مع إسرائيل وإنما كان يقدم مشاريعه تارة باسم الدفاع المشترك وأخرى باسم المساعدات العسكرية أو الاقتصادية كمشروع جونسون أو باسم حلف بغداد، ولكن المشاريع كلها تنبع من معين واحد هو فرض الصلح على العرب بعد التسليم لإسرائيل بجميع ما احتلته من الأراضي العربية، بل لقد وضع «دالس» نفوذ أمريكا وقواها العسكرية ضماناً لتنفيذ هذا الصلح داعياً بقية الدول والأمم المتحدة للإسهام فيه.

لقد برزت الغاية من مشروع دالس من المعطيات التالية:

أولاً: تسوية قضية فلسطين على أساس التسليم الكامل بجميع أطماع إسرائيل وإعطائها الفرصة لتنظيم شؤونها لإفساد الحياة العربية وبسط نفوذها الإقتصادي عليها.

ثانياً: تحقيق الأطماع الأمريكية الرامية إلى الأفراد بالمنطقة العربية عن طريق المعاهدات الثنائية التي تجعل من الولايات المتحدة حارساً لحدود إسرائيل تحت ستار ردع العدوان وحفظ الأمن في هذه المنطقة.

ثالثاً: ترتيبات الأمن الجماعية المقترحة هي سلسلة مكملية لسياسة الأحلاف التي بدأت في المنطقة بحلف بغداد.

رابعاً: ينكر دالس جملة وتفصيلاً حق اللاجئين الفلسطينيين بالعودة إلى وطنهم وإنما يبحث في وسائل التعويض عليهم فكان الأرض والوطن هما موضع بيع وشراء.

خامساً: إن ما يطرحه دالس من معونات إقتصادية إنما تشترط على موافقة الدول العربية على مشروع جونسون لتحويل مجرى نهر الأردن، إن تنفيذ هذا المشروع سيكون مقدمة للتعاون الإقتصادي المنتظر الذي تخطط الولايات المتحدة لإقامته بين العرب وإسرائيل.

انتخاب القوتلي رئيساً للجمهورية:

حدد مجلس النواب تاريخ ١٥ آب ١٩٥٥ موعداً لانتخابه رئيس الجمهورية الجديد خلفاً للسيد هاشم الأتاسي الذي تنتهي ولايته في أيلول ١٩٥٥.

وحتى يضمن الجيش سير الانتخاب حسب الأصول الديمقراطية، أعلن اللواء شوكت شقير بأنه ليس للجيش مرشح لرئاسة الجمهورية، بينما عاد القوتلي من الإسكندرية إلى دمشق لبدء حملته الانتخابية بسلسلة من التصريحات طالب فيها بالإسراع بتوقيع الميثاق الثلاثي وفي ذلك مؤشر على تأييد مصر والسعودية لترشيحه، بينما أعلن السيد خالد العظم ترشيحه لرئاسة الجمهورية وبدأ سلسلة من الاتصالات مع أعضاء الحزب الوطني مثل صبري العسلي وميخائيل اليان.

وسارع العراق بالاتصال مع زعامة حزب الشعب لترشيح رشدي الكيخيا لكنه رفض الترشيح فأعلن السيد «لطفى الحفار» نفسه عن حزب الشعب.

في ٦ آب اجتمع مجلس الحزب الوطني وأعلن بالإجماع تأييده لترشيح السيد شكري القوتلي لرئاسة الجمهورية، بينما أعلن السيد «رشدي الكيخيا» بأن حزب الشعب لن يقدم مرشحاً إلى الرئاسة وسيترك لأعضائه حرية التصويت.

وفي ١٠ آب أقام التجار والصناعيون حفلة أعلنوا فيها تأييدهم لترشيح السيد شكري القوتلي، وفي ١٣ آب صرح الرئيس جمال عبد الناصر، بأن الحكومة السورية هي التي هدمت الميثاق الثلاثي وبأنها قللت من قيمته.

وفي ٢٠ آب أعلنت الكتلة الدستورية (منير العجلاني - سهيل الخوري) تأييدها لترشيح القوتلي بينما أعلن حزب البعث والحزب الشيوعي وأعضاء الكتلة الديمقراطية (٢٨ نائباً) تأييدهم لترشيح خالد العظم. وفي ٢٥ آب وبعد ثلاث عمليات للتصويت (حسب الدستور) فاز الرئيس شكري القوتلي بأغلبية الأصوات (٩١ صوتاً) على أن يباشر مهام منصبه الجديد اعتباراً من ٦ أيلول ١٩٥٥.

بدأ رئيس الجمهورية مشاوراته لتشكيل حكومة جديدة، كلف السيد «ناظم القدسي» من حزب الشعب لكنه اعتذر قائلاً: إن العقبة الرئيسية في تأليف الوزارة هي السياسة السورية بحد ذاتها.

وأصدر حزب البعث العربي الاشتراكي بياناً أعلن فيه رفضه الإشتراك في الائتلاف الحكومي لأن الائتلاف غير ممكن بين التقدمية والرجعية، وأكد الحزب التزامه المعارضة البناءة.

وفي ١٣ أيلول ١٩٥٥ أُلِف السيد «سعيد الغزي» الوزارة الجديدة على شكل ائتلاف بين أحزاب اليمين والمستقلين. وبعد يومين من صدور مراسيم هذه الوزارة رفض حزب الشعب ممارسة مهامهم إلا إذا حصلوا على حقبة الداخلية، فجرى تعديل وزاري أصبح بموجبه ميرنا وزير للزراعة وعلي بوظو للداخلية وعبد الوهاب حومد للمالية ورزق الله انطاكي للاقتصاد.

ولدت هذه الوزارة وهي تحمل علل ضعفها، وعدم قدرتها على انتهاج السياسة السليمة في الحقلين الداخلي والخارجي، فهي تتألف من مجموعة من

الكتل والأحزاب ذات المصالح المتعارضة، فالخلافات القائمة بين حزب الشعب والحزب الوطني واضحة، أما بين الكتل الديمقراطية والحزبين التقليديين فهي أعمق.

وفي ٩ أيلول ١٩٥٥ ناقش مجلس النواب البيان الوزاري، الذي تحدث عن قيام الحكومة كعامل وئام بين الأشقاء، وأعلنت رفضها الإشتراك في حلف بغداد وأكدت عزم سورية على تعزيز علاقاتها مع جميع الدول الأجنبية.

اتفاقية الدفاع السورية المصرية:

في ٢٠ تشرين الأول وقع في دمشق على معاهدة الدفاع السورية - المصرية التي كان السيد «خالد العظم» قد بدأ المفاوضات بشأنها في حزيران ورفض خلالها المقترحات المصرية.

في الثامن من تشرين الثاني تبودلت وثائق هذه المعاهدة، فأعلن الرئيس عبد الناصر «أن هذه الإتفاقية هي فاتحة مستقبل جديد، فالتاريخ يرينا أنه إذا ما اتحدت سورية ومصر فإنهما ستحميان العالم الشرقي من جميع الأخطار التي يمكن أن تهدده، وهذا ما حدث بالضبط أيام الصليبيين فعندما تحالفت سورية مع مصر استطاعت أن تقوموا معاً بحماية العالم الإسلامي من الأخطار التي كان يخشاها أما اليوم فستحمي سورية ومصر العالم العربي من الصهيونية».

لم تنفذ معظم بنود هذه المعاهدة وخاصة العسكرية منها، ولكنها أعطت مصر بعداً سياسياً متميزاً في السياسة السورية، نفذه السفير المصري بدمشق (محمود رياض) كما أعطت هذه المعاهدة دعماً سعودياً نتج عنه التوقيع على اتفاقية سورية - سعودية حصلت بموجبها سورية على قرض سعودي بقيمة (١٠) ملايين دولار (تشرين الثاني ١٩٥٥) وكانت هذه الإتفاقية مقدمة هامة للتوصل فيما بعد إلى الميثاق الثلاثي بين سورية ومصر والسعودية.

أرادت إسرائيل اختبار مدى تطبيق البنود العسكرية في هذه الإتفاقية، فقامت في شهر كانون الأول بهجوم واسع على المراكز السورية في بحيرة طبريا، فخرجت - بالنتيجة المطلوبة. لكن الهجوم الإسرائيلي أحدث ردود فعل سورية

حيث ازدادت الرغبة في شراء الأسلحة من الإتحاد السوفيتي، واجتاحت البلاد موجه عارمة من العداء للغرب باعتباره السند الرئيسي لإسرائيل.

كسر طوق السلاح الغربي:

في ٢٥ حزيران ١٩٥٥ اجتمع السيد «خالد العظم» وزير الخارجية في مبنى الأمم المتحدة (سان فرانسيسكو) مع السيد «مولوتوف» وزير الخارجية السوفيتي بمناسبة الإحتفال بالذكرى العاشرة لتأسيس الأمم المتحدة .

شرح الوزير السوري الوضع في سورية، وسياستها المناهضة للإستعمار، وعزمها على توقيع الميثاق الثلاثي مع مصر والسعودية، ووقوفها بحزم ضد حلف بغداد وقلقها من الحشود التركية، وأشار إلى حملة الضغط الإقتصادي والعسكري التي تتعرض لها سورية وركز على إغلاق أبواب الغرب أمام تسليح الجيش السوري، كما أكد الوزير السوري رغبة سوريا وحاجتها من السلاح السوفيتي أو الدول الإشتراكية الأخرى، وعرض الوضع الإقتصادي وبحث إمكانية التعاون مع الإتحاد السوفيتي.

أكد «مولوتوف» بأن تركيا لن تهاجم سورية، وأشار إلى استعداد الإتحاد السوفيتي لتأمين حاجة الجيش السوري من السلاح والعتاد بأسعار معتدلة ودون شروط سياسية وأعلن عن رغبة بلاده في تقديم المعونة الإقتصادية لسورية.

كانت هذه المقابلة بداية العلاقة الوطيدة التي استمرت بين سورية والإتحاد السوفيتي، لكنها جاءت وليدة ظروف سبقتها، منذ عام ١٩٥٠ وقف الإتحاد السوفيتي في المحافل الدولية إلى جانب القضايا العربية، لقد أدان التصريح الثلاثي

عام ١٩٥٠ واعتبره محاولة غربية لإعادة توزيع مناطق النفوذ في الشرق الأوسط، وفي عام ١٩٥٣ أصدرت وزارة الخارجية السوفيتية بياناً حول مشروع الدفاع عن الشرق الأوسط وتبادلت مذكرات الاحتجاج مع كل من الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا وتركيا ووقف الإتحاد السوفيتي إلى جانب القضية الفلسطينية في الأمم المتحدة ، وبرز موقفه خلال الشكوى السورية بشأن تحويل إسرائيل لمجرى نهر الأردن. على الرغم من هذه المواقف الإيجابية، ظلت العلاقات العربية مع الإتحاد السوفيتي تسير بوحى الخوف من خطر الشيوعية الدولية، ولكن بعد فرض الحصار الغربي على سورية ومصر بسبب موافقتهما المعادية للإستعمار لم يجد القطران من سبيل إلا كسر طوق السلاح الغربي بصفقات السلاح التشيكي والسوفيتي.

في مطلع شهر تشرين الثاني وقعت سورية على صفقة السلاح الأولى مع تشيكوسلوفاكيا بينما وقعت مصر في ٢٢ تشرين الثاني ١٩٥٥ على صفقة مماثلة.

وصف السيد «خالد العظم» صفقات السلاح التي اشترها من الإتحاد السوفيتي وتشيكوسلوفاكيا، بقوله «كانت نوعاً من المساعدة لا من حيث مجانية الصفقة ولكن من حيث رخص أسعار وطول آجال دفع الأقساط، والاهم من ذلك، لا يستطيع أحد أن يدعي أن سورية ومصر بعقدها هذه الصفقات تنازلتا عن جزء من سيادتهما.

لقد برزت أهمية الصداقة العربية - السوفيتية، خلال أزمة الحشود التركية على سورية عامي ١٩٥٥ - ١٩٥٧، خلال العدوان الثلاثي على مصر -

الإنذار السوفيتي - والأهم من ذلك كله، منع الإتحاد السوفيتي الإستفراد الأمريكي بالمنطقة. كان رد الفعل الغربي على صفقة السلاح مع تشيكوسلوفاكيا غاضباً وسريعاً، اجتمع في جنيف وزيراً خارجية بريطانيا والولايات المتحدة (ماكميلان - دالس) في ١٥ تشرين الثاني ١٩٥٥، ودرسا الخطط الكفيلة بتعزيز حلف بغداد، وأعربا عن قلقهما من زيادة النفوذ السوفيتي في سورية حيث تنتشر الدعاية السوفيتية ويتضاعف النفوذ الشيوعي فيها، أعربت الولايات المتحدة عن قلقها لفشل الجهود البريطانية في إيجاد تسوية تركية - يونانية حول قبرص فأصرت على ضرورة سد هذه الثغرة التي تضعف حلف شمال الأطلسي، وبحثا مسألة السودان فأصر البريطانيون على ضرورة عدم ربط السودان بمصر بينما أعرب الوزيران عن قلقهما لزيادة النفوذ السوفيتي في ليبيا وعزمه إرسال مبعوثين دبلوماسيين إلى طنجة.

واتفقتا على خطة لتعزيز حلف بغداد، فتقرر أن تلعب بريطانيا الدور الحاسم في هذا الصدد، على أن تشترك الولايات المتحدة في اجتماعات مجلس الحلف بصفة مراقب، وأن تزيد شحنات الأسلحة لدول الحلف وأعلن «دالس» تأييده للخطط البريطانية لمواجهة انتشار النفوذ السوفيتي في سورية ومصر، لكنه أكد بأن الولايات المتحدة لا تنوي القيام بأي عمل من شأنه إبعاد سورية ومصر نهائياً عن الغرب.

تنفيذاً للخطة البريطانية - الأمريكية، غادر ماكميلان وزير الخارجية البريطاني فجأة إلى بغداد، واشتركت الولايات المتحدة بواسطة سفيرها في بغداد كعضو مراقب في مجلس الحلف.

خلال الاجتماع، استعرض الوزير البريطاني الخطط البريطانية لتعزيز حلف بغداد عن طريق تكثيف شحنات الأسلحة البريطانية والأمريكية لدول الحلف بينما أكد المندوب الأمريكي رغبة بلاده بإنشاء لجنة ارتباط عسكرية بين حلف بغداد والولايات المتحدة.

وتحدث الوزير البريطاني عن اتفاق وجهات النظر البريطانية والأمريكية لتحويل التمويل الذي كان مقرراً لبناء السد العالي في مصر. إلى معونات اقتصادية تمنح للأردن لتطوير مشاريع الري في غور الأردن، وإلى العراق لتطوير مشاريعه الزراعية في حوض الفرات وإلى لبنان لتعزيز قدراته الدفاعية. بينما اقترح المندوب الأمريكي على مجلس الحلف إنشاء لجنة اقتصادية تابعة للحلف تشترك فيها الولايات المتحدة كعضو مؤسس، وتقرر إطلاع الأردن على مقررات بغداد ودعوته للإشتراك في حلف بغداد.

أوفدت بريطانيا بتاريخ ١٩٥٥/١٢/٥ الجنرال «تبلر» رئيس أركان القوات البريطانية إلى عمان، التي كان فيها اللواء «عبد الحكيم عامر» قائد القوات السورية - المصرية المشتركة بهدف إقناع الملك حسين للانضمام إلى معاهدة الدفاع السورية - المصرية.

مهد الملك حسين لزيارة «تبلر» بإصدار إرادة ملكية تتضمن إحالة اللواء «أحمد صدقي الجندي» نائب رئيس أركان الجيش الأردني ومجموعة من ضباطه على التقاعد بسبب تأييدهم لانضمام الأردن إلى المعاهدة السورية - المصرية، فقرر «عامر» قطع زيارته للأردن في اليوم الذي وصل إليه «تبلر» وأذاعت السفارة البريطانية في عمان بياناً جاء فيه: «إن محادثات الجنرال تبلر في عمان

ستتناول شؤون الدفاع عن الأردن» وذكرت صحيفة فلسطين «أن كلوب باشا قائد القوات الأردنية خشي من قيام الجيش الأردني بحركة عسكرية بعد إقالة اللواء أحمد صدقي الجندي وزملائه فاتخذ التدابير العسكرية المشددة في جميع البلاد قبل الإعلان عن الإرادة الملكية».

لم يعلن الملك حسين موافقته الانضمام إلى حلف بغداد ولا إلى معاهدة الدفاع السورية المصرية، لكنه انتهج سياسة منسجمة مع سياسة الحلف، بينما أبقّت بريطانيا إشرافها على تسليح وتدريب وتمويل الجيش الأردني.

وبتاريخ ١ شباط ١٩٥٦ اجتمع في واشنطن «ايدن» رئيس الوزراء البريطاني مع الرئيس ايزنهاور وصدر بعد المحادثات بيان مشترك تحدث عن الشرق الأوسط، فأكد بأن الحاجة الأكثر إلحاحاً هي إجراء تسوية بين العرب وإسرائيل، وأكد بأن الخطر في المنطقة ناجم عن استخدام القوة والتهديد باستخدامها، ولهذا فقد اتخذ التدابير اللازمة لعقد اجتماعات بريطانية - أمريكية - فرنسية لدراسة كيفية تدخل الدول الثلاث لفض النزاعات في المنطقة.

وجاء في البيان: «تؤمن الولايات المتحدة وبريطانيا بأن، سلامة دول المنطقة لا يمكن أن تقوم على تسليحها بل على احترام القانون الدولي وإقامة علاقات حسن الجوار. وتؤكدان بأن عمل الكتلة السوفيتية فيما يخص تزويد دول الشرق الأوسط بالأسلحة قد زاد من حدة التوتر في هذه المنطقة ومن خطر نشوب حرب وأن الهدف البريطاني - الأمريكي هو تجنب ذلك الخطر».

الميثاق الثلاثي (مصر - سورية - السعودية):

استمرت الجهود والإجتماعات بين الحكومات السورية والمصرية والسعودية لتحويل التصريح الثلاثي إلى ميثاق ثلاثي يحدد التزامات كل طرف ويضع الأسس الكفيلة بمواجهة حلف بغداد، ويقنع الدول العربية الأخرى بوجود بديل عربي عن حلف بغداد.

وفي ٦ آذار ١٩٥٦ اجتمع في القاهرة كل من الملك سعود بن عبد العزيز والرئيس شكري القوتلي مع الرئيس جمال عبد الناصر، وبعد سلسلة من المداولات استمرت أسبوعاً توصل الأقطاب الثلاثة إلى صيغة مشتركة للميثاق الثلاثي، فصدر بيان مشترك يتضمن (١١) قراراً شملت التعاون الإقتصادي والسياسي والعسكري بين الأقطار الثلاثة، تنفيذاً لشعار الدفاع عن العالم العربي يجب أن ينبثق من داخل الأمة العربية. كان أبرز هذه القرارات:

١ - تم وضع خطة شاملة لتدعيم الأمن العربي والعمل على حفظ كيان الأمة العربية.

٢ - تم وضع خطة شاملة لتنسيق خطط الدفاع العربي لمواجهة أي عدوان يقع على أية دولة عربية.

٣ - تم وضع خطة شاملة لمواجهة موقف بعض الدول التي تسمح بتجنيد رجالها في الجيش الإسرائيلي.

٤ - تم وضع خطة شاملة لمواجهة المحاولات التي تبذل عن طريق حلف بغداد للضغط على البلاد العربية.

٥ - الإتفاق على مساندة الأردن ضد أي ضغط خارجي.

في مطلع عام ١٩٥٧ أعلن الرئيس ايزنهاور مشروعه، ووجه دعوة إلى الملك سعود لزيارة واشنطن بهدف الإطلاع على أهداف المشروع الأمريكي، ووجه دعوة مماثلة إلى الأمير عبد الله الوصي على عرش العراق، وهناك رتبت الحكومة الأمريكية اجتماعاً بين الملك والوصي لإزالة الخلافات العائلية بين الأسرتين الهاشمية والسعودية التي انعكست بصورة سلبية على مجمل الأوضاع العربية التي ساءت بعد الحرب العالمية الثانية. إن التحولات التي طرأت على السياسة السعودية بعد اجتماع واشنطن أكدت نجاح هذا الاجتماع في إنهاء الخلافات السعودية - الهاشمية الأمر الذي انعكس سلباً على الميثاق الثلاثي فبات حبراً على ورق.

البعث يدخل الحكومة الجديدة:

ولدت وزارة السيد «سعيد الغزي» ومعها أزمته، فلم تستطع الوقوف أمام التيار الجديد الذي تميز بصفقات السلاح مع الإتحاد السوفيتي، وبالتوقيع على الميثاق الثلاثي، وإقامة جبهة حزبي البعث والشيوعي، بدأ الصراع الداخلي بين اليسار واليمين بينما ناشد الرئيس «القوتلي» جميع الأحزاب لنبد خلافتها والإنصواء في ظل جبهة وطنية تضم جميع الأحزاب بهدف وضع ميثاق وطني يتضمن مبادئ مقبولة للجميع تكون بمثابة مرشد للحكومات المتعاقبة.

كانت محادثات الأحزاب حول الميثاق الوطني طويلة وشاقة، اعتبرت أحزاب اليمين، الشيوعية عدواً رئيسياً للعرب، ورأى البعثيون في الإمبريالية والصهيونية عدواً وحيداً... وفي شهر آذار تم التوصل إلى مشروع للميثاق وقعت عليه جميع الأحزاب.

ظلت حكومة «الغزي» تترنح عبر هذه التيارات الجديدة، لكنها فوجئت باستقالة السيدين منير العجلاني وأسعد هارون (٢٤ أيار ١٩٥٦) ثم بإضراب طلاب الجامعة احتجاجاً على قرار الحكومة برفع المقروض على تصدير الحبوب إلى فرنسا والجزائر، اعتصم الطلاب في مقر مجلس الوزراء، مما اضطر رئيس الحكومة إلى عقد اجتماع طارئ للوزارة، قرر فيه إبقاء الحظر، وقدم استقالة حكومته بعد ساعات من هذا الإضراب وذلك بتاريخ ٣ حزيران ١٩٥٦.

طلب الرئيس من السيد «رشدي الكيخيا» تأليف حكومة وطنية، لكنه رفض. ثم طلب إلى السيد «لطفى الحفار» تشكيل هذه الحكومة، لكن حزب البعث رفض التعاون معه فاعتذر عن تشكيلها. كلف السيد «صبري العسلي» بتأليف الحكومة الجديدة وصدرت مراسيم تشكيلها في ١٠ حزيران ١٩٥٦.

محادثات الوحدة مع مصر واستقالة رئيس الأركان:

ركز حزب البعث العربي الاشتراكي منذ مطلع حزيران ١٩٥٦ على موضوع الوحدة مع مصر، وكشفت صحيفة البعث في مقال افتتاحي أن الحزب اشترك في الحكومة الراهنة على أساس تعهد رئيسها ببدء محادثات الوحدة مع مصر.

واستناداً إلى تعهد رئيس الحكومة، أعلن «السيد صبري العسلي» أمام مجلس النواب في ٢٧ حزيران سنشرع في توثيق علاقاتنا مع مصر من خلال محادثات فورية نأمل أن تؤدي إلى سياسة مشتركة بين البلدين، وندعو الدول العربية المتحررة إلى اتباعها كما يصبح بالإمكان تحقيق وحدة عربية شاملة.

وفي ٢٨ حزيران وقع أكثر من ثلاثة آلاف طالب جامعي على عريضة طالبت مجلس النواب بإقامة وحدة فورية مع مصر.

وفي ٥ تموز ١٩٥٦ أعلن السيد صبري العسلي عن تشكيل لجنة وزارية (صبري العسلي - صلاح البيطار - أحمد قنبر) مهمتها القيام بمفاوضات مع مصر من أجل الوحدة وقد أيد مجلس النواب قرار الحكومة وتمنى عليها إتباع الطريق المقدس الذي يقرب شعبنا من الهدف الذي انتظره طويلاً.

في ٧ تموز ١٩٥٦ قدم رئيس الأركان شوكت شقير استقالته من رئاسة الأركان وغادر سورية إلى قرية القرعون اللبنانية للإقامة في منبت رأسه، حيث اختلفت الآراء حول الأسباب الكامنة وراء استقالته. قيل بأنه متعاطف مع الحزب القومي السوري وقد عارض الأحكام الصادرة بحق أعضاء الحزب بعد اغتيال العقيد عدنان المالكي وقيل بأن الاستقالة كانت احتجاجاً على النهج السياسي للحكومة بسبب تعميق علاقات سورية مع الإتحاد السوفيتي واعترافها بالصين الشعبية حيث اشتدت الحملة الغربية عليها ووصفتها بأنها قاعدة للشيوعية، وقيل أيضاً أنه احتج على عدم ضمه إلى اللجنة الوزارية التي شكلت بشأن محادثات الوحدة مع مصر، على كل حال استقال شقير وعين اللواء توفيق نظام الدين رئيساً لأركان الجيش السوري.

تأميم قناة السويس:

في ٢٦ تموز ١٩٥٦ أعلن الرئيس عبد الناصر تأميم قناة السويس رداً على سحب الولايات المتحدة لقرض بمبلغ ١٠٠٠ مليون دولار لبناء السد العالي.

سارعت الحكومة السورية بإعلان تأييدها القوي لموقف مصر، وعقدت اجتماعات شعبية في الملعب البلدي، وتآلفت قوات المقاومة الشعبية التي شملت جميع فئات الشعب وتنظيماته السياسية، وأعلنت سورية التزامها باتفاقية الدفاع المشترك مع مصر.

عندما وقع الهجوم الثلاثي على مصر في ٣٠ تشرين الأول ١٩٥٦، سافر الرئيس شكري القوتلي إلى موسكو، بينما نسفت مجموعة من الشباب الوطني خطوط الأنابيب العراقية (تابعة لشركة نفط العراق البريطانية).

وعلى الصعيد العسكري وضع الجيش السوري في حالة التأهب انتظاراً لأوامر القيادة المشتركة بالهجوم على الأراضي المحتلة بسبب اضطرار مصر سحب قواتها من سيناء بعد التدخل الفرنسي - البريطاني في قناة السويس، لمنع الحملة الثلاثية من تطويق القوات المصرية في الصحراء.

وفي ١٣ تشرين الثاني ١٩٥٦ اشترك الرئيس القوتلي باجتماع الملوك والرؤساء العرب الذي عقد في بيروت للتداول بشأن العدوان الثلاثي على مصر، وقد وصف السيد خالد العظم اجتماع بيروت بقوله:

«كان موقف شمعون والملك حسين ونوري السعيد بصورة خاصة، موقفا عدائياً من مصر، حتى أن شمعون لم يلب مطالبة سائر الدول بقطع العلاقات السياسية مع بريطانيا وفرنسا. وكان المؤتمر أسوأ مؤتمر عقد في أزمة خطيرة.»

صدر بعد الاجتماع بيان مشترك تضمن ضرورة تنفيذ قرارات الأمم المتحدة بشأن انسحاب الجيوش المعتدية من مصر، والحرص على فصل قناة السويس عن الظروف التي رافقت العدوان على مصر واعتبارها قضية مستقلة قائمة بذاتها.

وتحدث البند الثالث عن تأييد نضال الشعب الجزائري، ثم وجه المجتمعون التحية للرئيس عبد الناصر والقوات المسلحة المصرية والشعب المصري الصامد.

المؤامرة العراقية ضد سورية:

في ٢٢ تشرين الثاني ١٩٥٦ اجتمع مجلس النواب في جلسة سرية، للإستماع إلى بيان رئيس الوزراء حول المؤامرة التي اكتشفت فأدت إلى اعتقال بعض النواب (منير العجلاتي - عدنان الأتاسي - هایل سرور فرزت المملوك - محمد سليمان الأحمد - حسن الاطرش - نوري مهيد - فيصل العسلي).

بدأت خيوط المؤامرة منذ شهر آذار ١٩٥٦ واستمرت حتى تشرين الأول ١٩٥٦ واشترك فيها:

١ - جماعة العقيد محمد صفا (حكومة سورية الحرة)

٢ - الحزب القومي السوري.

٣ - أديب الشيشكلي ومجموعة من أنصاره.

٤ - الجهاز العسكري للسفارة العراقية بدمشق وبيروت (اللواء غازي الداغستاني العقيد صالح السامرائي).

مرت هذه المؤامرة عبر مرحلتين:

المرحلة الأولى: نيسان - تموز ١٩٥٦. بدأ الإتصال مع الشيشكلي في سويسرا حيث التقى مع اللواء الداغستاني فأكد ضرورة القيام بانقلاب في سورية وطلب مساعدة مالية قدرها (٣٠) ألف دينار كدفعة أولى.

وصل الشيشكلي إلى بيروت في تموز واتصل بالحزب القومي السوري وبعض الضباط السوريين الذين كانوا في العراق بعد الإطاحة بالحناوي، فاتفق على القيام بسلسلة من الإغتيالات في سورية (الحوارني - السراج - بكداش)، لكن الشيشكلي بعد استلامه مبلغ (١٠) آلاف دينار سراً تخلى عن دوره في المؤامرة.

المرحلة الثانية: كانت بريطانيا والولايات المتحدة على علم بكل الترتيبات.

ألفت لجنة إنكليزية أمريكية - عراقية في بيروت لتبادل المعلومات ومناقشة الوجوه الدولية للمؤامرة، كان الدور البريطاني الأمريكي كما أوضحه الداغستاني في محاكمات بغداد ١٩٥٨ يشمل منع أي تدخل إسرائيلي، فرنسي - تركي في سورية.

وروى الداغستاني أن المتآمرين طلبوا (١٠) ألف قطعة سلاح ومليون دينار بينما كان الحزب القومي السوري يدرّب عناصر المؤامرة في معسكراته بלבنا وكشف أن الولايات المتحدة قدمت قسماً من السلاح بينما تم شراء القسم الآخر من إيطاليا باعتمادات وزارة الخارجية العراقية.

لم يستطع أطراف المؤامرة تحديد ساعة الصفر.. حدد ثم بدل مرات عديدة بسبب اختلاف المتآمرين على توزيع أموال المؤامرة فيما بينهم، وتسابق العقلاء (صفا، جديد، معروف) لنيل الخطوة لدى العراقيين، وبسبب عدم قيام كل من بريطانيا والولايات المتحدة والعراقيين بتنسيق الجهود ضمن اللجنة المشتركة، كان لكل منهم اتباعه المفضلون من السوريين المنفيين في لبنان وكان الحزب القومي السوري الإجتماعي منشق على نفسه بين أنصار «أسد الأشقر» الذين يطالبون بتقديم «جورج عبد المسيح» للمحاكمة لتدبيره اغتيال عدنان المالكي وتوريث الحزب، وبين أنصار «عبد المسيح» الذين انخرطوا بالمؤامرة للانتقام والعودة إلى سورية.

حاول «ميخائيل اليان» تسوية كل هذه الخلافات، واتفق على تحديد ساعة الصفر يوم ٣٠ تشرين الأول ١٩٥٦، لكن المتآمرين اختلفوا مجدداً على توزيع المناصب فيما بينهم. اقترح القوميون السوريون استلام السلطة المدنية بينما يتسلم العسكريين الجيش، أما العسكريين فقد رفضوا إعطاء الحزب القومي السوري أي منصب مدني حتى لا يثور الرأي العام في سورية ضد الانقلاب، وإنما سيسمح للحزب بممارسة نشاطه في سورية بصورة مشروعة.

تدفقت الأسلحة العراقية والأمريكية عبر البادية وعبر لبنان، وبدأ المتسللون بالتوجه نحو سورية، وحشد العراق لواء مشاة من جيشه على الحدود مع سورية، وبدأ النواب المؤيدون للمؤامرة يضعون العراقيين أمام الحكومة في مجلس النواب، فاشترؤا مجموعة من الاقلام الصحفية لمساندة حملتهم، ولما اقترنت ساعة الصفر وبدأ الهجوم الإسرائيلي ثم البريطاني - الفرنسي على مصر، سارع المكتب الثاني في الذي دس مجموعة من عناصره في صفوف المتآمرين، بمسك

خيوط المؤامرة قبل استفحائها، فالقى القبض على المتسللين، وضبط شحنات الأسلحة، ورفعت الحصانة عن النواب والوزراء المتآمرين وزج بعضهم في السجن وفر البعض الآخر.

وفي ٢٢ كانون الأول ١٩٥٦ نشرت قائمة الإتهام التي تضمنت أسماء ٤٧ متهماً بينهم نواب ووزراء وضباط في الجيش السوري مما أضطر السيد «صبري العسلي» إلى تقديم استقالة حكومته، فكلف بإعادة تشكيلها على أن يستبعد منها أعضاء حزب الشعب والكتلة الدستورية لتورطهما في المؤامرة، فصدرت مراسيم الوزارة الجديدة في ٣١ كانون الأول ١٩٥٦ وجاءت كمايلي:

صبري العسلي (الحزب الوطني) رئيساً للوزارة والداخلية، صلاح الدين البيطار (البعث) وزيراً للخارجية، خليل كلاس (البعث) وزيراً للإقتصاد، خالد العظم (الديمقراطية) وكيلاً لوزارة الدفاع، حامد الخوجا (الديمقراطية) وزيراً للزراعة، صالح عقيل (الديمقراطية) وزير دولة، فاخر الكيالي (الوطني) للأشغال، أسعد هارون (الوطني) للصحة، هاني السباعي (مستقل) للتربية، أسعد محاسن (مستقل) للمالية، مأمون الكزبري (حزب التحرير العربي) للعدل.

حفظت المؤامرة، وتفاصيل المحاكمات التي جرت بصورة علنية على مدرج جامعة دمشق، الجماهير التي التهبت مشاعرها ضد العراق وبريطانيا والولايات المتحدة، وازداد الخط المؤيد لمصر والإتحاد السوفيتي عمقاً، فتعهد العسلي ببدء مفاوضات فورية مع مصر لإقامة وحدة فيدرالية بين البلدين وجرت محاولات لإخراج الأردن من معاهدته مع بريطانيا بتعويضه عن المساعدة البريطانية

بمساعدة عربية، فتعهدت سورية ومصر والسعودية في ١٨ كانون الثاني ١٩٥٧ بدفع مبلغ ١٢ مليون جنيه مساعدات سنوية للأردن.

وفي ٢٧ شباط ١٩٥٧ وأثناء وجود الرئيس القوتلي في القاهرة، أصدرت المحكمة العرفية برئاسة عفيف البزري أحكامها بإعدام ١٨ من المتآمرين وأحكاماً أخرى على البقية. ثم واستجابة للوساطة العربية (أصدر وزير الدفاع قراراً باستبدال أحكام الإعدام بالأشغال الشاقة المؤبدة).

ماذا في العراق...؟

قبل أن نتابع سردنا لجريات الأمور في كل من سوريا ومصر التي استقطبت أحداثها في تلك الفترة كافة المؤرخين. دعونا نعود قليلاً إلى الوراء لنرى ماذا حدث في العراق. وكيف باتت حكوماتها معادية للقومية العربية التي كانت منشودة في تلك الآونة.

بعدها كان الشعب العراقي لازال يعاني من الإستعمار البريطاني.

العراق والمد الإستعماري الحديث

نفذ الإنكليز حملتهم الإنتقامية الإرهابية بكل دقة وأعادوا النظر في مؤسسات العراق جميعاً من الأندية الرياضية إلى الثقافية والإجتماعية والخيرية، وعمدوا إلى مناهج الدراسة فانتزعوا منها كل ما يمت إلى التوجيه العربي بصلة، وأعادوا النظر بكتب التاريخ فبدلوا وشوهوا حتى الأحداث والوقائع كتبوها حسب مصالحهم الإستعمارية، بعد أن أبعادوا كل الأحرار عن وزارة المعارف، فكانت حرباً سافرة ضد القومية العربية، حرب دعاية وثقافة لا حرب إرهاب وإفقار. وتجويع وزج الأحرار بالسجون فحسب، واستمرت هذه السياسة حتى نهاية الحرب العالمية الثانية.

بعد الحرب مباشرة:

وما أن وضعت الحرب أوزارها، حتى بدأ الحركات القومية التحررية نشيطة فعالة بين الشعوب المستعمرة جميعاً ولا سيما الشعب العربي، فشهد الوطن العربي مداً ثورياً رائعاً.

أما في العراق، فقد تظاهر الإنكليز أول الأمر أنهم يرغبون في إطلاق الحرية الحزبية فسمحت وزارة توفيق السويدي سنة ١٩٤٦ بتأليف خمسة أحزاب هي حزب الإستقلال وحزب الأحرار والحزب الوطني الديمقراطي وحزب الشعب وحزب التحرر الوطني.

وبوجود هذه الأحزاب تمتع الشعب في العراق ببعض الحرية واستطاع أن يتنفس قليلاً ويستأنف نضاله، فقامت حركات عمالية في وزارة أرشد العمري التي أعقبت في العام ذاته وزارة توفيق السويدي، وقاد العمال العراقيون نضالاً صلباً من أجل الحياة النقابية والمطالب العمالية، حيث قام عمال النفط في كركوك يطلبون زيادة الأجور وبيوتاً للسكن، وقام عمال الخطوط الحديدية وغيرهم يطالبون بتطبيق قانون العمال وممارسة حقوقهم النقابية.

والتهب العراق كله بالروح القومية فانهلعت قلوب الإنكليز وأجرائهم وعمد العمري إلى قمع الحركة الوطنية والقومية بالقوة، فكانت مذابح جماعية، منها مذبح (مكاور باغي) في كركوك، ومذبح عمال الخطوط الحديدية ببغداد، ثم تبع ذلك حملة وحشية على الأحزاب والمؤسسات والأندية انتهت عام ١٩٤٧ بمجيء نوري السعيد. ففهم الشعب في العراق أن هناك أشياء جديدة

يريد الإستعمار تنفيذها، فقد كان يلجأ إلى نوري السعيد مباشرة كلما كانت هنالك خطة استعمارية كبرى.

كان قد مضى عامان على نهاية الحرب وكان الإستعمار الغربي قد بدأ يضع الخطط لتحقيق غايتين استعمارييتين:

- ١ - الوقوف في وجه القومية العربية المتوثبة في كل مكان من الوطن العربي.
 - ٢ - إنشاء حلقات «دفاع مشترك» ضد الإتحاد السوفيتي حليفهم ضد الألمان بالأمس القريب، وكان على الإستعمار الغربي - الأنكلو - أمريكي أن يسعى إلى تسوية تحقيق هاتين الغايتين في كل المناطق التي يستطيع نفوذه إليها سبيلاً.
- بدأ رئيس الولايات المتحدة ترومان بدعوته في أوروبا بينما راحت إنكلترا تطبق الخطة الجديدة في الوطن العربي فتمخضت عن معاهدة صدقي - بيفين التي أحبطها الشعب في مصر، فسمدت إلى تنفيذها في العراق ولذلك أتت بنوري السعيد إلى الحكم عام ١٩٤٧ فأجرى كعادته انتخابات مزورة مزيفة أدت إلى مجلس نيابي يقبض نوري على ناصيته بكلتا يديه.

وانتهت مهمة نوري السعيد التمهيدية وأتت وزارة صالح جبر للتطبيق والتنفيذ، تطبيق وتنفيذ التجربة التي فشلت في مصر، وانبرى فاضل الجمالي وزير خارجية هذه الوزارة يدعو إلى «الدفاع المشترك» متخذاً إلى ذلك سبيل الدعوة إلى تبديل معاهدة ١٩٣٠ ولكن المؤامرة لم تغب عن بصيرة الشعب الذي أصبح بحسه السليم وعفويته ووعيه يدرك حقيقة ما يريده الساسة المنحرفون. وتحرك الطلاب أول الأمر وخرجوا بمظاهرات سلمية كبيرة، وكان

رد فعل صالح جبر عليها القمع الوحشي وإطلاق الرصاص على الطلاب ثم تعطيل الدراسة لأجل غير مسمى. ولكن رد الفعل الشعبي كان عنيفاً، فتضامن الطلاب جميعاً وخرجوا بمظاهرات أعنف يهتفون بسقوط المعاهدة والوفد العراقي المفاوض في لندن والذي تشكل بصورة مشبوهة سرية.

وتظاهرت الحكومة باستجابتها لبعض المطالب وأطلقت سراح الموقوفين وفتحت كلية الحقوق فاستطاعت أن تمضي بمفاوضاتها السرية في لندن وكان مشروع المعاهدة المعروفة بمعاهدة بروتسموث «أو جبر - ييفن» نشرتها صحف العراق في ١٥ شباط ١٩٤٨ ورأى الشعب فيها قيوداً دونها قيود المعاهدات السابقة جميعاً: فهي «تحدث لجنة دفاع مشترك» تقوم بتنسيق شؤون الدفاع وتربط الجيش العراقي بالجيش الإنكليزي وتلزم الوحدات العسكرية العراقية بالتعاون مع الوحدات العسكرية الإنكليزية داخل العراق وخارجه وهي تحتم على العراق أن يمد الجيوش البريطانية بكل إمكانياته في البر والبحر والجو. إلى غير ذلك من القيود. انتقض الطلاب وبدأت مظاهراتهم تخترق شوارع بغداد وتنادي بسقوط المجلس الذي لا يمثل إرادة الشعب. وتقدم الطلاب تحت وابل الرصاص المنهمر فسقط منهم عدد من الشهداء وجرح عدد كبير ولما أتوا في اليوم التالي لاستلام جثث رفاقهم الشهداء هاجهم البوليس برصاصه داخل مستشفى كلية الطب وقتل عدداً منهم.

اندلعت الثورة في بغداد وهبت جماهير الشعب تشارك الطلاب مظاهراتهم وشعورهم وحيال هذا الشعور العارم تظاهر الوصي بالتراجع فجمع بعض رؤساء الوزارات السابقة ورؤساء مجلس الأعيان والنواب ومثلي الأحزاب وانتهى الاجتماع ببيان جاء فيه: قد أبدى المجتمعون آراءهم بمسودة معاهدة

بورتسموث - العراقية - الإنكليزية واجتمعت الآراء عل أنها تحقق أماني البلاد وليست دعائم صالحة لتوطيد دعائم الصداقة بين البلدين ووعد البيان بأن «الوصي لن يقوم بإبرام أي معاهدة لا تضمن حقوق البلاد وأمانها الوطنية».

ولكن صالح جبر أصدر وهو في لندن بياناً قال فيه أنه موقن بأن البرلمان والشعب سيجدان في المعاهدة ما يحقق الأماني القومية وأن بعض العناصر الهدامة من الشعوبيين والنازيين الذين اعتقلهم عام ١٩٤١ استغلوا غيابه عن العراق وأحدثوا القلاقل والإضرابات في البلاد. وأنه سيعود إلى البلاد ويسحق رؤوس هذه العناصر الفوضوية.

وحقق صالح جبر القسم الأول من وعده وعاد من لندن وأذاع مساء يوم عودته بيان مدح فيه المعاهدة وهدأ الشعب وطلب إليه الإخلال إلى السكينة، ثم اتخذ التدابير الشديدة:

من احتلال مفارق الطرق، إلى السيارات المصفحة تتجول في الشوارع، إلا أن الشعب لم يعبأ بكل هذه التدابير وتحدى الرصاص والاستحكامات والمصفحات وتحولت بغداد إلى ساحة حرب واختزقت صفوف الطلاب والشعب جدران الشرطة غير عابئة برصاصها وتقدمت إلى الجسر وقد أتى بعضها من الرصافة وبعض آخر من الكرخ واقتحموا قوات صالح جبر التي حاصرتهم ولكن رغم الحصار والرصاص المنهمر تقدم الأحرار صفوفاً مترابطة مقتحمة خطوط النار... وكان كل صف يحتل مكان صف شهيد إلى أن تدركه الشهادة..

وكانت مذبحه الجسر الجماعية التي لم يعرف مثيل لها في تاريخ المذابح
والمجازر.

النتائج:



نوري باشا السعيد

استقال رئيس المجلس ووزيران من وزراء
صالح جبر وتبعهم بعض النواب، وهكذا أكره
صالح جبر على الإستقالة... فشيع الشعب
المؤامرة الثانية لمعاهدت الدفاع المشترك في
الوطن العربي وأملى الشعب العربي فيها
إرادته.

تلت هذه الوثبة فترة قصيرة من الهدوء
أنهتها الأحكام العرفية المعلنة في ١٥ آذار
١٩٤٨ بحجة حماية الجيش المحارب في

فلسطين، وعاد الإضطهاد الرهيب مرة ثانية، اضطهاد رهيب، ساد فيه حكم
البوليس مستهيناً بأرواح الشعب ولا سيما بعد أن عاد إلى ترؤس الوزارة نوري
السعيد، فشن الحملات الإنتقامية ونصب المشاقق تنفيذاً للأحكام والقوانين
التعسفية وملاً السجون، وكان كالجئون تزيد فيه رؤية دم الضحايا شهوة الدم.

وفي معركة فلسطين اطلع الشعب في العراق على تأمر الوصي والحكومة مع
الملك عبد الله ليحولوا دون تدخل الجيش العراقي تدخلاً فعالاً مثمراً...
فازدادت النعمة وازداد معها الإرهاب والتكيل، وكما كانت كارثة فلسطين
مريرة قاسية على الشعب العربي كله، فتحت عيونه على حقيقة الطبقات

الحاكمة في وطنه، كذلك كانت في العراق تجربة عنيفة تركت في النفوس أبلغ الجروح وأقوى الآثار.

استمرت الحال على هذا المنوال في العراق حتى عام ١٩٥٠ وهي بين مد وجزر، لا يكاد الشعب ينكفي على جروحه يضمدها، فيسود الهدوء، بعض الشيء، حتى ينتفض ويعود إلى النضال.

كان البيان الثلاثي في ٢٥ أيار ١٩٥٠ الذي أعلن فيه مثلث واشنطن لندن باريس أن الدول الثلاث ستتحذ في نطاق هيئة الأمم المتحدة وخارجها التدابير اللازمة للحؤول دون استعمال العنف والقوة بين دول منطقة الشرق الأوسط ثم اتبعته الدول المذكورة مع تركيا في ٢٥ تشرين الأول ١٩٥١ بمشروع آخر يقول بتأليف منظمة الدفاع عن الشرق الأوسط.

وجوبه المشروعان بمعارضة قوية في العراق وسورية ومصر.

وفي هذه المرحلة بين ١٩٥١-١٩٥٥، خيم الإرهاب والإضطهاد على العراق بأبشع طرقهما وصورهما. حتى كانت انتفاضة تشرين الأول بدأها الطلاب بسبب قانون تعسفي أريد فرضه عليهم، وانضمت إليهم جماهير الشعب في المقاومة، فاندحر البوليس أمام جموع الشعب الزاحفة المغضبة، وتمكن الشعب رغم المواكب المتساقطة من شهدائه، أن يحرق مكتب المعلومات الأمريكي ومكتب جريدة عراق تايمس البريطانية ومقر حزب نوري السعيد.

وطلب إلى الجيش أن يحتل الشوارع ولكن الجيش أبى إطلاق الرصاص على الجموع المتظاهرة الناقمة وصعد المتظاهرون إلى ظهور المصفحات يهتفون بحياة الجيش حامي الوطن وانهلعت قلوب الحكام الذين أرادوا استخدام جيش الوطن

ضد الوطن والشعب فلعجأوا في ظلام الليل الدامس (والتجول ممنوع) إلى اعتقال المئات والآلاف من الأحرار، وأعلنت الأحكام العرفية وبدأت المحاكم العرفية عملها الرهيب التعسفي بإصدار الأحكام على كل متهم بالدعوة إلى القومية العربية والشعور الوطني.

في هذه المرحلة، انبرت أمريكا رافعة يديها بمشروع للدفاع المشترك جديد في سبكه وشكله، قديم في حقيقة مرامية وأهدافه، وأتى وزير خارجيتها دلس إلى المنطقة داعياً للبضاعة القديمة - الجديدة، وأدت المحاولة إلى وجه جديد في الحكم هو وجه فاضل الجمالي (١٩٥٣) الذي جاء فدشن النفوذ الأمريكي إلى جانب النفوذ البريطاني في العراق، وأخذ على عاتقه إدخال العراق بالأحلاف العسكرية الأمريكية ونجحت أمريكا بسهولة في وضع أول دعامة من دعائم أحلافها العسكرية بعقد ميثاق عسكري بين الباكستان وتركيا وبدأت الجهود والإستعدادات لضم العراق إليه، وكانت الظواهر تنم على نجاح فاضل الجمالي بمساعيه ولكن المقاومة الشعبية وتكتل العناصر القومية والوطنية في جبهة واحدة وقفت في وجهه، فأجبر على الإستقالة واتجهت الطبقة الحاكمة إلى إجراء انتخابات جديدة (١٩٥٤) بعد حل المجلس النيابي. واختير أرشد العمري لهذا الغرض وجرت الإنتخابات في جو الإضطهاد والتكيل والتزوير، ورغم ذلك نجح ١٢ نائباً من الجبهة الوطنية وأدى هذا الكسب الشعبي إلى مجيء نوري السعيد إلى الحكم وبدأ حملته المنكرة الهائلة على الحريات والمنظمات الحزبية والأفراد، تمهيداً لحلف بغداد ولنصرة الأحلاف العسكرية وتحقيقها. بينما كان مندريس رئيس وزراء تركيا يقوم بجولته في العراق وسورية ولبنان يرافقه أينما حل الضغط الأمريكي لقبول هذه الأحلاف.

وكان ما هو معروف من موقف الشعب والمجلس النيابي في سورية وحتى في لبنان من الدعوة إلى الأحلاف، مما أدى إلى فشل مساعي أمريكا وتركيا وبريطانيا.

وكان لمصر الثورة كلمتها وأثرها البالغ في هذا الفشل ولاسيما في المؤتمر الذي عقد في القاهرة وحضره رؤساء الدول العربية إلا نوري السعيد الذي امتنع عن حضوره خوفاً من مجابهة المجتمعين بمقاصده ونواياه. فكان يدعو مجلس النواب العراقي إلى الاجتماع ويعرض على المجلس الذي صنعه بيديه جزءاً من اتفاق الحلف طالباً إليه المصادقة على مواده بسرعة وعجلة.. إلى أن تم له تنفيذ المشروع الإستعماري ضد القومية العربية وضد سياسة الحياد الإيجابي وعدم الإنحياز التي نادى به سورية ومصر.

وفي نيسان ١٩٥٥ عقد مجلس العموم البريطاني جلسة وافق بها على انضمام بريطانيا إلى الميثاق التركي العراقي أي إلى حلف بغداد ثم تبعتها الباكستان بعد ثلاثة أشهر أي في تموز ثم إيران بعد خمسة أشهر في تشرين الثاني من العام ذاته (١٩٥٥).

وخلال هذه المرحلة أي منذ بدء الدعوة إلى الحلف العسكري الإستعماري حتى أواخر عام ١٩٥٥ ظلت أمريكا تدعو إليه وتبذل الجهود الجبارة وتحيك المؤامرات في السر والعلن، ومنها مؤامرة (اغتيال العقيد الشهيد عدنان المالكي)، ولكن هذه الجهود الهائلة والمؤامرات المتتابة ذهبت أدراج الرياح ولم تتم الحلقة المعدة للطباق على القومية العربية ولإتمام الحزام الذي تريد الولايات المتحدة تطويق الإتحاد السوفيتي به.

ففي الأردن أطاح الشعب العربي بحكومة هزاع المجالي التي شكلت لقبول الحلف، بعد ٧٢ ساعة من تشكيلها، ثم تمكن من طرد كلوب ملك الأردن غير المتوج. وفي مصر كان الموقف صلباً في رفض الحلف المشؤوم ومعارضته، وفي السودان أعلنت حكومة الأزهري أنها ضد الأحلاف.

أما سورية فقد صمدت أمام المؤامرات المتتابعة...

وهكذا استطاع الشعب العربي في العراق أن يستثمر هذه المكاسب وأن يمضي في نضاله ضد حكم نوري السعيد وضد حلف بغداد والسياسة الأنكلو أمريكية.

ومضت القومية العربية في انطلاقها من نصر إلى نصر، ومبادئ باندونغ تمهد السبيل أمامها، والشعب في العراق يزداد مضاء في نضاله، يزيده موقف مصر وسورية قوة وعزيمة، إلى أن كان الإعتداء الثلاثي المجرم أثر تأميم القناة...

وموقف حكومة نوري السعيد من العدوان وتزويدها الطائرات البريطانية باخروقات، وكانت الإنتفاضة الرائعة للشعب العربي في العراق - الإنتفاضة - قبل الأخيرة والتي دفع فيها الشعب بكل قواه ليحول دون استخدام ثرواته ضد إخوته المعتدى عليهم في مصر.

وخرجت المظاهرات بصورة لم يعرف لها مثيل، وتتابع مواكب الشهداء تمهد للإنتفاضة الأخيرة التي أطاحت بأكبر معقل للإستعمار الغربي في العالم، فكانت ضريبة الدم الأخيرة التي سبقت ثورة العراق وإعلان الجمهورية والعودة إلى مكان العراق في الطليعة من وثبة القومية العربية وانطلاقها إلى توحيد العرب وتحررهم الكاملين.

ثورة ١٤ تموز عام ١٩٥٨

لم يضع الضباط الأحرار حتى مطلع عام ١٩٥٨ أي خطة لتنفيذ الثورة، وكان أهم ما يشغلهم الاتفاق على التوقيت. وبالرغم من أن بعضهم كان يستعجل الأمور إلا أن البعض الآخر كان يتحلى بالصبر والأناة والتروي.

فتقدير الموقف السيء سيكون كارثة عليهم وسيقضي على كل أمل لمن سيقفون خطاهم في المستقبل. وما أن جاء منتصف عام ١٩٥٨ حتى كانت الشائعات قد انتشرت في جميع أنحاء العراق عن قرب قيام ثورة عسكرية، فأصبح لزاماً على الضباط الأحرار أن يضعوا خططهم وأن يوقتوا تنفيذها، وهكذا بدأوا يعملون دون توقف لتحقيق هدفهم.

ومن حسن طالع الضباط الأحرار أن تلوح لهم فرصة لم يكن لها وجود في حسابهم فكانت بحق فرصة نادرة. ففي أول تموز من سنة ١٩٥٨ أصدرت هيئة الأركان أمراً للواء العشرين جلولا - وهو معسكر للجيش يقع على نهر دجلة إلى الشمال الشرقي من بغداد - بالتوجه إلى الأردن يوم ١٤ تموز ١٩٥٨ بقيادة قائد اللواء الزعيم أحمد حقي لتعزيز موقف الجيش الأردني في وجه تهديدات مزعومة كانت إسرائيل توجهها ضد الأردن. وبما أن العقيد عبد السلام عارف، وهو نائب قائد اللواء العشرين، كان قائد اللواء أنشد فقد اتفق مع عبد الكريم قاسم، قائد اللواء التاسع عشر، المتمركز في معسكر المنصور

على مقربة من بغداد، على أن يوجه اللواء العشرين لاحتلال بغداد بدلا من التوجه به إلى الأردن. كذلك تم الاتفاق بين الإثنين على أن يتحرك عبد الكريم قاسم، مع لوائه التاسع عشر المستنفر والمتمركز في معسكر المنصور نحو بغداد ولكن ببطء وبخذر وذلك لحماية مؤخرة اللواء العشرين ضد أي هجوم يقع عليه من المؤخرة، وبدا أن المخطط محتمل التنفيذ، وأن فرص نجاحه كبيرة جداً، شريطة أن يكون الملك وعبد إلاله ونوري السعيد في الوقت ذاته في بغداد. فأقر عبد الكريم قاسم وزملاؤه في معسكر المنصور الخطة ووافقوا على التوقيت. ولكن كان عليهم أن يحصلوا على موافقة المنظمة المركزية في بغداد ليضمنوا مساندة الحاميات المتمركزة في بغداد وضواحيها عندما يبدأ الزحف من المنصور ومن معسكر جلولاء على العاصمة.

وفي الرابع من تموز، أي بعد أربعة أيام من صدور الأمر إلى اللواء في جلولاء بالتحرك إلى الأردن، جاء عبد الريم قاسم إلى بغداد، وعقد اجتماعا مساء ذلك اليوم للمنظمة المركزية في بيته حضره سبعة من الضباط الأربعة عشر. واتخذ المجتمعون آنذاك قراراً يقضي بتنفيذ خطة احتلال بغداد في ١٤ تموز. وهذه الخطة، التي كانوا يسمونها «عملية صقر» أصبحت تعرف في ما بعد بشورة الرابع عشر من تموز. ولم يكن الباقون من الضباط الأربعة عشر يعلمون بهذه الخطة ولا بتوقيتها مع أن بعضهم كان قد بلغه خبرها في ما بعد، وذلك لأن عبد الكريم قاسم وعبد السلام عارف ارتأيا أن يظل الأمر محصوراً بأقل عدد من الضباط خوفاً من تسرب الأخبار إلى المراجع العليا.

وعندما بدأت ساعة الصفر تقترب أخذ كل من عبد الكريم قاسم وعبد السلام عارف يروجان أخباراً مفادها أن عملية صقر لن تنفذ في ١٤ تموز، وقد

أنكروا أمر توقيتها حتى على زملائهما. بل لقد ذهبوا إلى أبعد من ذلك حين أعلنوا في اجتماع عقدته المنظمة المركزية قبيل الثورة بأنهما قد عدلا تنفيذ الخطة وأن الموضوع كله قد تأجل. وعندما دخل الجيش مدينة بغداد في صباح ١٤ تموز وأذيع خبر الثورة فوجئ عدد كبير من الضباط على الرغم من أنهم كانوا يتوقعون حدوثه.

وقد أبدى كل من عبد الكريم قاسم وعبد السلام عارف نشاطاً متزايداً بعد صدور الأمر إليهما من قبل هيئة الأركان للتوجه بالقوة التي تحت أمرتهما إلى الأردن. وسارعا إلى انتهاز الفرصة لتنفيذ خطتهما، مما جعلهما يضمنان زعامة الثورة، لأن عبد الكريم قاسم، على الرغم من أنه كان رئيس المنظمة المركزية، لم يكن بعد قد أثبت زعامته الحقة للحركة. وهكذا ودون أن يضيعا أي وقت باسرا على الفور بأعداد التفاصيل الدقيقة لتنفيذ الخطة، وصياغة البلاغات التي ينبغي أن تذاع على الشعب بعد إعلان الثورة. كذلك اختارا الأشخاص الذين سيشكلون الحكومة والضباط الذين سيتولون المناصب الرفيعة في الدولة، وكان عدد من هؤلاء المرشحين من ضمن قائمة أعدت من قبل الضباط الأربعة عشر ووافقوا عليهم في أحد اجتماعاتهم السابقة. أما تفاصيل شكل العهد الجديد الذي سيحل محل العهد السابق فقد بحثها عبد الكريم قاسم وعبد السلام عارف في الأسبوعين اللذين سبقا بدء الثورة دون استشارة الآخرين، باستثناء بعض معاونيهم الذين معهم في خلية معسكر المنصور. وقد كانت السرية والسرعة في اتخاذ القرارات الحاسمة تحتمان عليهما أن يضعوا تفاصيل (عملية صقر) دون الرجوع إلى المنظمة المركزية. ولكن هذا التفرد بالعمل استمر بعد نجاح الثورة،

وهو ما أدى الى التصادم بين الشخصيات، لأن القرارات لم تكن تتخذ جماعيا
كما كان منتظرا.



الزعيم الركن عبد الكريم قاسم



العقيد الركن عبد السلام عارف

الزحف إلى بغداد

إن زحف أي جيش على عاصمة ما يعني أن هوة سحيقة تفصل بين الحاكم والمحكوم، وأن الجيش قرر أخيراً أن يحسم الأمر بقوة السلاح. ففي سنة ١٩٥٨ قاد عبد الكريم قاسم جيشاً ثائراً واستولى على الحكم كما فعل ذلك قبل عشرين عاماً ضابط آخر زحف على رأس جيش ليحتل بغداد. ودخول الجيش مدينة بغداد يعني انتقال السلطة من فئة إلى فئة أخرى، كما أن استسلام العاصمة حمل سائر المدن العراقية على الاستسلام أيضاً.

كان الزعيم عبد الكريم قاسم وعبد السلام عارف، قد أكملوا عشية الزحف على بغداد وضع جميع الترتيبات اللازمة التي كانا قد بدأ في تحضيرها قبل ذلك الوقت بأسبوعين. أما الزعيم أحمد حقي الذي لم يكن من جماعة الضباط الأحرار والذي كان يعد العدة للتوقف في بغداد ليشرّف على مرور لوائه، فقد أرغمه ضباط لوائه على التوجه إلى الفالوجة، وهي مدينة على الفرات ليوذعهم قبل أن يعبروا الصحراء في طريقهم إلى الأردن.

كان لواء الزعيم أحمد حقي يتألف من ثلاث كتائب، يقود إحداها العقيد عبد اللطيف الدراجي، ويقود الثانية العقيد ياسين محمد رؤوف ويقود الثالثة العقيد عبد السلام عارف. ولما لم يكن ياسين محمد رؤوف عضواً في جماعة الضباط الأحرار فقد تم الاتفاق على أن يعتقله الدراجي وعبد السلام عارف في أثناء الزحف على بغداد إن هو أبى الإنصياع إلى التعاون معهما. وكانت إحدى المشكلات التي كان على عبد الكريم قاسم وعبد السلام عارف حلها مشكلة الذخيرة اللازمة لاحتلال بغداد في ١٤ تموز، لأن النظام المتبع في الجيش العراقي

لايجز تسليم الذخيرة إلى الضباط إلا بموجب أمر صادر إليهم للقيام بعملية عسكرية معينة. ولكن عبد السلام عارف استطاع أن يحصل سراً على الذخيرة ويحتفظ بها إلى اليوم الذي يتمكن هو وزملاؤه الضباط من إعلان الثورة العسكرية فيه.

في ١٣ تموز توجه كل من عبد الكريم قاسم و عبد السلام عارف إلى بغداد في زيارة خاطفة. وفي تلك الزيارة استنفروا الزملاء الذين كان لا مندوحة من تعاونهم عند الزحف على بغداد. ولكنهما ارتأيا ضرورة كتم موعد الزحف عن سائر الضباط برغم أن الجميع كانوا يتوقعون إعلان الثورة في أية لحظة. وعند الساعة التاسعة من مساء يوم الثالث عشر من تموز، بدأ اللواء العشرون بقيادة الزعيم أحمد حقي، بالتحرك نحو بغداد من معسكر جلولاء الواقع على مسافة مئة كيلومتر إلى الشمال الشرقي من بغداد، سالكاً الطريق إلى الفالوجة وفق الأوامر الرسمية التي صدرت إليه. أما لواء الزعيم عبد الكريم قاسم التاسع عشر المربط في معسكر المقدادية بين جلولاء وبغداد، فلم تكن قد صدرت إليه أوامر رسمية بالالتحاق بلواء أحمد حقي. ولكن الزعيم قاسم بالاتفاق مع عبد السلام عارف، كان يراقب تحركات عبد السلام عارف بعين يقظة، ووعد أن يهب إلى نجدته إذا ما دعت الحاجة إلى ذلك. أما أولئك الذين لم يكونوا يعلمون شيئاً عن خطة الزحف على بغداد، فإن تحركات الجيش لم تكن تعني بالنسبة إليهم، سوى أنها تحركات أمرت بها هيئة الأركان للتوجه إلى الأردن عن طريق بغداد.

ولكن ما أن وصل عبد السلام عارف إلى مركز كاسل بوست على مسافة ثلاثين كيلومتراً من بغداد حتى أخذت خيوط الثورة تبرز إلى العيان. وكان قائد اللواء أحمد حقي، الذي وافق على التوجه إلى الفالوجة، قد اجتاز بغداد كما

اعتقل العقيد ياسين محمد رؤوف لانه أبى التعاون معهم، وعين مكانه المقدم عادل جلال. أما العقيد عبد السلام عارف الذي كان قد تولى قيادة اللواء العشرين، فقد شرع في إحداث تغييرات في قيادته. وتقرر أن يخلفه في القيادة العقيد الدراجي بعد الاستيلاء على بغداد، كما أنه أوكل إليه أيضا التوجه إلى دار الإذاعة وإعلان الجمهورية إلى الشعب العراقي. وعين المقدم فاضل محمد علي، وهو من الضباط الأحرار، قائدا للكتيبة الثالثة. وأصدر العقيد عارف، بوصفه قائدا للواء العشرين التعليمات الآتية:

أولا: على الكتيبة الأولى، بقيادة الدراجي، أن تطوق مركز الشرطة في الباب الشرقي جنوبي بغداد، وأن تتصل بالضباط الأحرار في معسكر الرشيد الذي لم يكن قد أعلم بقيام الثورة في الليلة السابقة وأن تطلب مساندتهم في السيطرة على الجزء الجنوبي من بغداد. على هذه الكتيبة أيضاً أن تحتل الإذاعة، وأن تطوق قصر الرحاب - حيث تقيم العائلة المالكة - وأن تلقي القبض على نوري السعيد. (وبعد أن حل الدراجي محل عبد السلام عارف، أسند منصبه بالوكالة إلى المقدم عبد الله الخالدي، وهو من الضباط الأحرار).

ثانياً: على الكتيبة الثانية، بقيادة عادل جلال، أن تحتل مركز وزارة الدفاع، وأن تطوق الديوان الملكي (مكتب الملك) الواقع في شارع الأعظمية، وأن تشل حركة الحرس الملكي.

ثالثاً: على الكتيبة الثالثة، بقيادة فاضل محمد علي، أن تعبر دجلة إلى الكرخ، وهو الجزء الغربي من بغداد، وأن تحتله بالتعاون مع الجنود في معسكر الوشاش الذين هم تحت أمره العقيد عبد الرحمن شقيق عبد السلام عارف، وعليها أن

تعاون مع القوة الكائنة في كلية المشاة حيث يوجد الرائد عبد الستار السبع الذي هو أحد الضباط الأحرار.

في الساعة الرابعة صباحاً، بعد أن كان العقيد عبد السلام عارف قد وضع اللمسات الأخيرة وهو في معسكر كسل بوست، أخذ يوزع الذخيرة وأمر بالزحف على بغداد. وفي خلال نصف ساعة دخل العاصمة وشق طريقه إلى قلب المدينة. وعند الخامسة صباحاً عبر نهر دجلة وتوجه لاحتلال الإذاعة حيث أقام مركز قيادته. ثم دعا الأهلي بواسطة الإذاعة أن يهرعوا إلى الشوارع وأن يقوموا بتظاهرات دعماً للثورة. كان عبد السلام عارف يخاطب الناس قائلاً: «هذه هي ثورتكم، وإن العائلة المالكة قد أطيح بها وانهار العهد السابق وانهارت معه مفاسده ومساوئه».

وأصدر عبد السلام عارف أوامره إلى الرائد عبد الجواد حامد أن يتوجه على رأس سرية ويحاصر قصر الرحاب حيث يقيم الملك وولي العهد، وأن يحول دون فرارهما من البلاد. ثم أوكل إلى الرائد بهجت سعيد يعاونه المقدم وصفي طاهر، مهمة إلقاء القبض على نوري السعيد رئيس الوزراء ورئيس الإتحاد الفيدرالي بين العراق والأردن. غير أن الرائد عبد الجواد حامد اصطدم بمقاومة عنيفة في محاولته الوصول إلى قصر الرحاب. عندها طلب عبد السلام عارف إلى عبد الستار السبع، أحد الضباط الأحرار من معسكر الوشاش إرسال النجدة. فتوجه السبع على رأس قوة مدرعة لتنفيذ المهمة. ويبدو أنه أعطي الصلاحيات المطلقة لتصفية العائلة المالكة، وعلى الرغم من مساعدة العقيد وصفي طاهر العسكرية فإن الرائد سعيد فشل في إلقاء القبض على الرئيس نوري السعيد الذي فر من البيت قبل الهجوم عليه بوقت قليل. وهذان الحادثن كان بالإمكان

أن يؤثر تأثيراً عكسياً على مجرى الثورة لو لم تتخذ إجراءات فورية حاسمة. ولو أن أحد الثلاثة الكبار استطاع أن ينجو بنفسه ولاسيما إذا كان نوري السعيد، فإن بعض قوات الجيش التي لم تكن قد انضمت بعد إلى الثورة قد تهرع إلى مساندته، وهو ما يمكن أن يؤدي إلى حرب أهلية قبل أن تستطيع الثورة إعلان تأييد البلاد لها.

أما الزعيم عبد الكريم قاسم، الذي كان ينتظر سير الأمور في معسكر المقدادية، فإنه رسمياً كان لا يزال قائد اللواء التاسع عشر. ولكن عندما استولى عبد السلام عارف على بغداد تولى الزعيم قاسم القيادة الفعلية لقوات الثورة وكان متأهباً لحماية مؤخرة جيش الثورة في ما لو وقع هجوم مضاد.

وعندما شرع بالتوجه إلى بغداد سمع صوت عبد السلام عارف من راديو سيارته يذيع من محطة بغداد سقوط الملكية وإعلان الجمهورية. فراح يسرع في سيره نحو العاصمة، إلا أن المدينة كانت قد استسلمت؛ فتوجه نحو الإذاعة جنوبي العاصمة، لمقابلة عبد السلام عارف الذي أقام مقراً مؤقتاً لقيادته هناك وبعد أن هنأه على نجاحه في احتلال المدينة توجه إلى وزارة الدفاع التي كان الدراجي قد احتلها وهناك أقام مقر قيادته. في تلك اللحظة لا بد أن يكون الزعيم قاسم قد أحس بشيء من المرارة لما أحرزه أحد القادة الأدنى منه رتبة من انتصار في زحفه على العاصمة والإستيلاء عليها، بينما كان بوسعه هو أن يدخلها دخول الفاتح فيصبح بطل الثورة. ولايستبعد أن يكون هذا هو السبب في التحاسد الذي وقع بين الرجلين القويين اللذين خططوا لثورة قوموز ونفذوها.

القضاء على الملكية

يعتبر نظام الحكم الملكي - كحكم علماني - نظاماً مستحدثاً في العالم العربي. فقد كان رئيس الدولة، قبل الحرب العالمية الأولى، يتمتع بالسلطة الدينية والزمنية المطلقة، سواء بوصفه سلطاناً أم خليفة (أمير المؤمنين). ولكن ما أن ألغيت الخلافة بعد الحرب العالمية الأولى حتى أطلق سلطان مصر على نفسه لقب ملك، وكذلك فعل رؤساء دولتين أو ثلاث من الدول العربية الجديدة. إلا أن هذا النظام الملكي الجديد لم يتأصل في المجتمع العربي حتى أخذت العقائد الثورية الجديدة التي كانت تؤكد فكرة الحكم الجمهوري تنتشر في البلدان العربية التي بلغت مستوى أعلى في التطور العلمي. وكان بين الأسباب التي أثرت سلباً على التأييد الشعبي للحكم الملكي هو الغزو العقائدي الذي اجتاحت المجتمع العربي في كل مكان.

بعد الحرب العالمية الثانية عمرت الملكية في العراق أكثر قليلاً مما عمرت الملكية في مصر، لأنها في العراق لم تتورط بالشؤون الحزبية كما كانت عليه الحال في مصر. كذلك كانت للعلاقات الودية التي أقامتها الملكية العراقية مع رجالات العراق الوطنيين ما رفع من مكانتها في أعين الشعب. وعلى الرغم من أن الملك العراقي كان يحظى بمحبة الشعب، فإن الضباط الأحرار آثروا الحكم الجمهوري وقرروا القضاء على الملكية.

وتتعدد الآراء حول مقتل جميع العائلة المالكة بمن فيهم الملك، وحول الأشخاص الذين اتخذوا مثل هذا القرار الحاسم. فيروي البعض أن التعليمات التي صدرت إلى الضابط الذي أوكل إليه أمر إحتلال قصر الرحاب كانت

تقضي باعتقال الملك وولي العهد ومنعهما من الهرب من البلاد. أما إذا أبديا مقاومة فلا مفر عند ذلك من الإعدام. ويقول أصحاب هذه الرواية أن مقتل أفراد العائلة المالكة يعود إلى أن الملك أو ولي العهد أو كليهما، أمر الحرس الملكي بإطلاق النار على الضباط الذين قدموا لاعتقالهما، وفي أثناء تبادل النيران قتل بعض أفراد العائلة وأعدم الآخرون رمياً بالرصاص بمن فيهم الملك وولي العهد.

ويروي آخرون بأن إعدام أفراد العائلة المالكة كان قد تقرر قبل الزحف على بغداد، وأن القول بأن الملك وولي العهد رفضا الإستسلام لا علاقة له بالموضوع. ويقال أن الملك وولي العهد بعثا برسالة إلى الضابط الذي كان يحاصر القصر يقولان فيها أنهما لا يرغبان في المقاومة وأنهما على استعداد لتسليم نفسيهما وأهلتهما. ولكن ما أن استسلموا حتى أعدموا جميعاً رمياً بالرصاص. وبما أن المسؤولين عن قرار تصفية أفراد العائلة المالكة قد توفوا جميعاً فإنه من العسير جداً الحصول على إثباتات وبيانات موثوقة حول ما جرى. وقد يكون في استقصاء طبيعة الأحداث التي أدت إلى نهايتهم المفجعة ما يلقي بعض الضوء على طبيعة المهمة التي أُنيطت بالضباط الذين كانوا على رأس القوة التي هاجمت القصر. وهذه الأحداث يمكن تلخيصها على النحو التالي:

أوكل العقيد عبد السلام عارف مهمة إلقاء القبض على أفراد العائلة المالكة إلى الرائد عبد الجواد حامد قبل أن يتوجه العقيد عارف إلى محطة إذاعة بغداد لإعلان الجمهورية. غير أن عبد الجواد حامد طلب النجدة من العقيد عبد السلام عارف لأن ذخيرة قوته كانت قد نفذت ولأنها لاقت مقاومة عنيفة. وسرعان ما جرت اتصالات بمعسكر الوشاش، الذي كان بإمرة شقيق عبد

السلام عارف، فأرسل مدافع وسيارات بقيادة عبد الستار السبع . ولا يستبعد ان تكون المعلومات التي نقلت إلى العقيد عبد السلام عارف عن حقيقة الوضع في قصر الرحاب كانت معلومات خاطئة مما جعله يصدر أوامر إلى السبع تقضي بمعالجة القضية بحزم كلي وإعدام أفراد العائلة المالكة إذا اضطر إلى ذلك.

عند نحو الخامسة صباحا استيقظ أفراد العائلة المالكة على صوت إطلاق النار قريبا من القصر. ولما كان الملك وولي العهد يجهلان خبر أي تحرك عسكري فقد ظنا أن الرصاص ينطلق من معسكر الوشاش حيث تجري عادة تمارين عسكرية. وعندما تحققا من أن الرصاص كان يطلق بالقرب منهما وعندما رأيا بعض الجنود يقتربون من القصر التفت ولي العهد للملك وقال «يبدو أن الجيش قد تمرد وهو أمر لم يكن بعيد الاحتمال» وهنا يستحيل التكهن بما جرى في تلك اللحظة ولا التأكد من تصرفاتهم. فالبعض يقول بأنهما أرادا المقاومة ثم الهرب، ويقول البعض الآخر بأنهما كانا على استعداد للاستسلام لو أنهما بقيا على قيد الحياة.

ولكن يبدو أن وصول السبع المفاجئ لم يترك مجالا للعائلة المالكة كي تهرب، هذا إذا كانوا قد فكروا بالهرب، ولا يعرف كذلك إذا كان طه البامرني، قائد الحرس الملكي قد أحجم عن مقاومة السبع بأمر من الملك وولي العهد كما يدعي البعض، كما لا يعرف إن كان قد انحاز إلى الثورة وسمح لجنود السبع بدخول قصر الرحاب دون مقاومة كي ينجو بنفسه. وتطلع الملك وولي العهد حولهما ليجدوا نفسيهما وحيدين بعد أن تخلى عنهما الحرس فعهدا إلى أحد أفراد الحاشية بمفاوضة السبع على الإستسلام. ولكن الرسول بعد حديث عاصف مع السبع قتل على الفور دون أن يعرف الملك وولي العهد شيئا عن الأمر، وظن أفراد العائلة المالكة أن حياتهم قد أنقذت بعد أن عرضوا الاستسلام. واقتحم

الجنود القصر وأخرج أفراد العائلة المالكة من باب خلفي إلى باحة القصر الأمامية، وقد أوهموا بالإبقاء على حياتهم، لكن فجأة خرج السبع من القصر بعد أن كان يفتش أرجاءه بحثاً عنهم، وما أن وقع نظره عليهم حتى انهال عليهم بالرصاص فأرداهم جميعاً قتلى.

وليس من الواضح إذا كان السبع قد تصرف بحسب تعليمات صدرت إليه من العقيد عبد السلام عارف أو فعل ذلك للقضاء على أي أمل في النجاة. ثم لا يعقل أن يكون الملك وولي العهد قد قاوما بعد أن تحققا من أن القصر قد سقط في أيدي الثائرين.

وأخيراً من المحتمل أن يكون الزعيم قاسم والعقيد عبد السلام عارف قد اتخذ القرار الحاسم بقتل الثلاثة في أثناء الأسبوعين الذين سبقا إعلان الثورة، ذلك لأن بعض القرارات المتعلقة بتنفيذ الثورة كان يتخذها الإثنان وحدهما ومن المرجح أن يكون قرار إعدام أفراد العائلة المالكة أحد القرارات التي اتخذها كي يضمنا نجاح الثورة ويتجنبنا إمكانية وقوع أي تدخل. ويقال بأن قاسم استشار أحد الساسة المدنيين قبل اتخاذ القرار بشأن مصير العائلة المالكة ولكن هذا أمر غير مؤكد. أما المؤكد، فهو أن أكثرية الضباط الأحرار كانوا ضد إعدام الملك، ولكنهم فوجئوا بالأمر الواقع فلم يكن أمامهم غير السكوت.

حكومة الثورة

أصبحت التغييرات الثورية الزري العصري لدى الجيل الجديد، وقد تبنته الدوائر العسكرية وتقبلته باعتبار أن الثورة دواء ناجح يشفي جميع أمراض الأمة وعللها. أما الضباط الأحرار، وعلى الرغم من أنهم تداولوا في أمر أهداف الثورة وبحوثها في ما بينهم، فإنهم لم يعالجوا تفاصيل الحكومة الثورية التي كانت لتحل محل العهد السابق. وكان بعض الضباط يرون أن مهمتهم تنتهي فور نجاحهم في قلب نظام الحكم القديم، وعندها يسلمون الأمر إلى المدنيين الذين سيضعون دستوراً جديداً للبلاد. وكان البعض الآخر يرى تشكيل حكومة عسكرية مؤقتة تتمثل فيها عناصر مدنية وعسكرية إلى أن يدعى مجلس تأسيسي وطني لوضع الأسس التي تنهض عليها حكومة برلمانية.

ومهما يكن من أمر فإن الزعيم قاسم والعقيد عبد السلام عارف كانا يعرفان ماذا يجب أن تكون عليه حكومة الثورة، ويبدو أنهما وضعاً بعض التفاصيل بشأن الحكومة العتيدة قبل نشوب الثورة بقليل. وكان بعض هذه الآراء كمجلس السيادة، مستمدة من الميثاق الوطني، أو من آراء بعض زملائهم. ولكن يبدو أنهما كانا يتجاهلان عدداً من الإقتراحات التي كان يتقدم بها الضباط الأحرار، كتشكيل مجلس للثورة. وهكذا فإنهم بعد ثورة تموز أعلنوا تشكيل حكومة لم يكن الضباط الأحرار الأربعة عشر يعرفون شيئاً عن طبيعة تركيبها. ويقال أن الزعيم قاسم كان قد استشار عدداً قليلاً من الضباط الذين كان يثق بهم، بل يقال أنه استشار بعض الزعماء المدنيين، ولكن يبدو من التحليل الأخير أن الزعيم قاسم والعقيد عبد السلام عارف هما اللذان وضعاً تفاصيل المخطط الكامل للثورة وما بعدها.

وأخذت خطة قاسم- عارف التي كانا قد وضعناها لتشكيل الحكومة تظهر رويدا رويدا عبر بلاغات تولى العقيد عارف إذاعتها من محطة بغداد. وكان أهم هذه البلاغات البلاغ رقم واحد الذي صدر يوم ١٤ تموز، وفيه شرح لأهداف الثورة كما أقرها وعدل فيها كل من الزعيم قاسم والعقيد عبد السلام عارف معا.

هذا ولم يقتصر البلاغ على إعلان الجمهورية وحسب، بل أعلن أيضا أنها جمهورية الشعب التي ينتخبها الشعب للشعب. ولم يشر البلاغ إلى إقامة نظام حكم برلماني، ولأن الحكم سيكون رئاسيا، وسيمارس صلاحيات الرئيس مؤقتا مجلس سيادة. ولم تكن الإشارة إلى «الوحدة العراقية» أقل أهمية من غيرها إذ كان من الواضح أن حكومة الثورة لم تعتبر وجودها بأنه مجرد مرحلة إنتقال في طريق الإتحاد الكامل مع الجمهورية العربية المتحدة، كما كان دعاة الوحدة العربية الشاملة يتوقعون، بل أكدت على أن العراق سيحتفظ بكيانه المستقل المنفصل، على الرغم من الكلام المعسول الذي وجه إلى الدول العربية والإسلامية. وأن التأكيد الواعي على «الوحدة العراقية» كان يعكس الشعور السائد لدى الضباط الأحرار من أن الإتحاد مع الجمهورية العربية المتحدة في هذه المرحلة بالذات من شأنه أن يخلق مشكلات داخلية، ناهيك عن أن الضباط الأحرار كانوا يرغبون في أن يكونوا أسيادا في وطنهم لا أن يسلموا الزعامة والقيادة إلى الرئيس جمال عبد الناصر كما فعل السوريون.

أما من صاغ هذا البلاغ الجدير بالملاحظة فشيء يستحيل معرفته ذلك لان الزعيم قاسم والعقيد عبد السلام عارف كان كل منهما يدعي بأنه هو واضع البلاغ. ولكن استنادا إلى الخلاف الذي نشأ بينهما في ما بعد حول الوحدة

العربية، يبدو أن مضمون البلاغ يتفق مع آراء عبد الكريم قاسم أكثر منه مع آراء عبد السلام عارف.

ما أن وصل الزعيم قاسم إلى وزارة الدفاع حيث أقام مقر قيادته حتى شرع على الفور بتشكيل الحكومة. وكان عارف قد تسلم نص البلاغ «رقم اثنين» وفيه أسماء الأعضاء الثلاثة الذين سيشكلون مجلس السيادة الذي أذاعه على الشعب. كما أنه أذاع بلاغين أو ثلاثة قبل مغادرته محطة الإذاعة والالتحاق بالزعيم قاسم. وبما أن البلاغ الأول نص على قيام حكم جمهوري تأسس في البلاد على يد الثورة فإن البلاغات التي كانت تتضمن تشكيل الحكومة، ومنح الزعيم قاسم والعقيد عبد السلام عارف جميع السلطات المدنية والعسكرية كانت تصدر على أنها أوامر جمهورية موقعة باسم مجلس السيادة. وقد نص الأمر الأول، الذي تضمن منح الزعيم عبد الكريم قاسم كامل الصلاحيات العسكرية على أنه قد عين كذلك قائداً أعلى للقوات المسلحة، وأن العقيد عبد السلام عارف قد عين مساعداً له. ونص الأمر الثاني، الذي تضمن منح السلطة المدنية إلى حكومة يرئسها الزعيم عبد الكريم قاسم، على تعيين الزعيم قاسم رئيساً للوزراء ووزيراً للدفاع بالوكالة، كما نص على أن يكون العقيد عبد السلام عارف نائب رئيس الوزراء ووزيراً للداخلية بالوكالة.

وبدا واضحاً أن وزارة قاسم كانت جماعة من الذين كرسوا أنفسهم لخدمة البلاد. وكان معظمهم من الشخصيات المعروفة أما بحرصها على إجراء الإصلاح المنشود، أو بمعارضتها الشديدة لمساوى الحكم السابق. وهكذا انتقلت الزعامة والقيادة إلى الزعيم قاسم والعقيد عارف. وكان تعاون الإثنين بإخلاص - هو تعاون ضروري لتحقيق مكاسب الثورة وأهدافها - يتوقف على مدى

الإنسجام بينهما واستمراره. ومثل هذا الإنسجام كان متوفراً في السابق، ولكن تحت وطأة الأحداث الجديدة وبسبب الدور الذي حاول كل منهما أن يقوم به مستقلاً. نشأت أوضاع جديدة وخلافات في الرأي بين الاثنين، وإن بحث تشكيل الحكومة الثورية وعملها أمر ضروري لفهم السياسة العراقية بعد الثورة.

الانتفاضة الشعبية

كانت الانتفاضات الشعبية التي تنم عن قلق اجتماعي، وما رافقها من تظاهرات وإضرابات تتألى قبل ثورة تموز. ولكن الفئة الحاكمة لم تكن تعرف كيف تعالج الأمور في مثل هذه الأوضاع، فكان اعتمادها على القوة البوليسية في أعمال القمع، دون أن تعالج المشكلة الاجتماعية معالجة جذرية. وفي الوقت الذي كانت فيه النقمة تزداد انتشاراً، كانت الإجراءات التي تتخذها الفئة الحاكمة لقمع الانتفاضات الشعبية تترك في الأذهان انطباعاً بأن الحكومة تتصور بأن مصدر هذه النقمة الشعبية فئة قليلة من الشباب غير المسؤول الذي يحاول أن يثير حساسيات الأميين من الجماهير الذين لم يفهموا معنى الشعارات المثيرة التي كان الخوضون يطلقونها. والواقع أن قمع الانتفاضات الشعبية من قبل الحكومة شجع العسكرين على إسقاط الحكم الذي أصبح في نظرهم رمزاً للطغيان والظلم، ولأن المدنيين عجزوا عن إسقاط الفئة الحاكمة لتخليص الشعب من محنته. حتى أن رجال الشرطة أنفسهم الذين كانوا ينجحون في قمع الإضرابات كانوا يشعرون في قرارة أنفسهم بأنهم أصبحوا أداة تستخدم للدفاع عن مصالح شخصية لفئة من الحكام. ولذا فإنهم لم يتصدوا للمقاومة الجيش عندما دخل بغداد، مع العلم بأن جهاز الشرطة كان قد بلغ حداً من

القوة يستطيع معها المحافظة والدفاع عن المراكز الحيوية ضد القوة الصغيرة من الجيش التي احتلت العاصمة في ١٤ تموز دون أن تلقى أية مقاومة حقيقية.

وما أن أعلن العقيد عبد السلام عارف سقوط الملكية وقيام الجمهورية حتى بادر الشعب في بغداد إلى التعبير عن ترحيبه بالثورة، وإن كان ترحيبه يشوبه بعض التردد لقد كان الخبر في بادئ الأمر مفاجئاً للناس عامة. ولكن عندما استمر العقيد عارف في إذاعته على الناس مذكراً إياهم بأنه قد تم القضاء على القصر الملكي ومن فيه، وعندما استمر في تحريض الناس للإسهام في إلقاء القبض على الطغاة والخنوة وعملاء الإستعمار، خرج الناس إلى الشوارع يتظاهرون تضامناً مع الثورة، وراحوا يرددون الشعارات ذاتها التي كان العقيد عارف يطلقها من الإذاعة ومنها «عدو الله» «والخنوة» إشارة إلى حكام العهد السابق. وعند الثامنة صباحاً ازدحمت الشوارع بجماهير الناس من جميع الفئات والطبقات، بمن فيهم فقراء الفلاحين والبدو الذين جاءوا ببغداد من الضواحي. هذه الجماهير التي ألهم شعورها العقيد عارف بنداؤه التي كان يذيعها باسم الثورة، بدأت تنكشف عن غوغائية غاضبة ما لبثت أن استحوطت إلى قوة خطيرة مدمرة. لم تكتف الجماهير بالتظاهر في الشوارع وبمهاجمة كل من كانت تعتبره مناصراً للعهد السابق، بل زحفت إلى القصر الملكي وإلى بيت نوري السعيد والساحات العامة وشرعت تخرب وتعتدي على كرامات الناس وأملاكهم دون أي رداً. وإظهاراً لمدى غضبها حطمت تمثال مود، الجنرال الإنكليزي الذي احتل بغداد سنة ١٩١٧ وتمثال فيصل الأول الذي كان يرمز إلى العهد السابق. ثم اتجهت نحو السفارة البريطانية حيث قتلوا رجلاً ظنوه خطأ أنه السفير البريطاني، ثم أشعلوا النار في بناية المحكمة العليا.

وأفزع من هذا كان هجوم الجماهير على القصر الملكي ونهب محتوياته وتدمير ما فيه من متاع وأثاث. وكان الجيش قبل ذلك قد دفن جثة الملك في المقبرة الملكية. أما جثة الأمير عبد الله ولي العهد فقد سلمت إلى الجماهير الغاضبة فمثلت فيها أشنع تمثيل، ولم تكتف بذلك بل راحت تجرها عبر أحد الجسور حتى بلغت بها مبنى وزارة الدفاع لتعلق مشنوقة. وفي أثناء ذلك كانت الجماهير تردد: «هذا مصير الطاغى الباغى هذا مصير الخائن ومضطهد الوطنيين الأحرار» وأمثال هذه العبارة التي كانت تدوي بها حناجر الجماهير. وكما كانت المقصلة أداة العقاب في الثورة الفرنسية هكذا كان السحل في الشوارع عقاب أعداء الشعب العراقي. وحدث أن كان أحد وزراء الأردن في زيارة لبغداد ذلك اليوم فظن الناس خطأ أنه أحد الوزراء العراقيين فقطعوه إربا. وعبثا فتشت الجماهير عن كبار الوزراء العراقيين الذين لو وقعوا في قبضتهم لكان مصيرهم أسود كغيرهم، ولكن خلاصهم جاء على يد الجيش حين جمعهم واحتجزهم في مبنى وزارة الدفاع بانتظار المحاكمة لأن هذه، كما رأى المسؤولون كانت الطريقة المثلى لمعاملتهم. وكان بين الذين قبض عليهم الجنود عدد من الزوار الأجانب ورجال الأعمال فاختطفتهم الجماهير من أيدي الجنود وقتلوهم في الشوارع. وعند الظهيرة بلغ الوضع حداً من الخطورة حمل الزعيم قاسم القائد الأعلى للقوات الوطنية المسلحة على إصدار أمر مستعجل بفرض منع التجول قبل أن يفلت زمام الأمر من يد السلطة.

هذه الإنتفاضة الشعبية كانت تنمة للثورة العسكرية لأن الطبقات الإجتماعية الدنيا كانت منذ زمن وهي في حال من التملل الإجتماعي المستمر المعرض للإنفجار في أية لحظة. وكثيراً ما كان المراقبون الأجانب يصرحون بأن جماهير الشعب في العراق قد أصبحت سلبية في مواقفها وأنها بالتالي لم تعد

لستجيب لزعماء المعارضة. ولكن مظهر هذه السلبية لم يكن يعني أن الجماهير كانت راضية عن أوضاع الفقر والتفسخ والإحطاط. كما أن تجاوب الجماهير مع تحريض الشباب في أوقات الإنتفاضات والإضطرابات لا يعني غير إبداء التذمر والنقمة المكبوتة في صدر الطبقات الدنيا، وليس تجاوباً مع العقائدية التي لم يكن مفهومها لدى الجماهير الشعبية واضحاً. كان شباب الجيل الجديد، ولا سيما العقائديون منهم، يوفرون للناس القيادة والشعارات، بينما كانت الجماهير توفر القوة البشرية والعواطف الملتهبة التي كانت شوارع العاصمة تفيض بها كلما وقعت انتفاضة شعبية. ومع أن الإنتفاضة الشعبية في الماضي كانت تسفر عن إزهاق الأرواح وتدمير الممتلكات إلا أنها نادراً ما أسفرت عن قلب الحكومات. كانت هذه الإنتفاضات في طبيعتها أشبه بفيضانات دجلة المدمرة، إلا أنها كانت قصيرة الأجل سريعة التلاشي، وكانت القلة الحاكمة تدرك حق الإدراك طبيعية هذه الانفجارات الشعبية، وتعرف كيف تعالجها، فقد كانت تسمح لطوفان الجماهير الزاخرة أن تتدفق سريعاً. وكان عمل الشرطة مواكبة هذه الجماهير ثم إزالة ما خلفته وراءها من حطام. إلا أن ثورة قموز كانت تجمع هذه المرة بين الثورتين، ثورة الجيش، وثورة الجماهير الغاضبة. أما ثورة الجيش فقد كان في مقدورها، بفضل ما لدى الجيش من سلاح، أن تقضي على الفئة الحاكمة بسهولة. وأما ثورة الجماهير، فإنها غضبة الدماء التي سببت ، ولا سيما في غياب الشرطة، خراباً لم تعرف له بغداد من قبل مثيلاً. وهذه المشاهد أصبحت تتكرر بعد الآن، وبأشكال متنوعة: مواكب وتظاهرات في الشوارع وانقلابات مضادة. ذلك لأنها كانت تعبيراً ظاهراً عن رغبة في مداواة أعراض وعلل اجتماعية بوسائل ثورية. وما لم تحقق معالجة هذه الأمراض والعلل فلا يبعد أن يستمر حدوث مثل هذه الإنتفاضات الشعبية من حين لآخر.

الزعيم نوري السعيد

لقد اشتهر نوري السعيد بكونه الزعيم السياسي الكهل الذي حكم العراق بقبضة حديدية. فقد مارس الحكم مدة طويلة من الزمن - ترأس الوزارة أربع عشر مرة، وعمل وزيرا لسنوات عديدة - بحيث أصبح الرجل الذي يتحكم بسياسة العراق أكثر من أي رجل آخر. كان يتمتع بنفوذ واحترام لم يتمتع بمثله أحد من معاصريه في العراق. وكان اعظم الساسة القدامى نفوذا وأكثرهم حنكة واختبارا وكان الضباط الأحرار يخشون بأسه أكثر من أي إنسان آخر. ففي أكثر من مناسبة أرغم الضباط على تأجيل تنفيذ الثورة، كما ذكرنا من قبل، لأن الجنرال نوري السعيد كان يعدل في آخر لحظة عن الإنضمام إلى الملك وولي العهد لحضور احتفال عام.

وقد عرف عنه بأنه رجل عسكري ورجل دولة. واقتزن اسمه بحقبة طويلة من تاريخ العراق المعاصر امتدت ما بين ١٨٨٨-١٩٥٨.

واعتبر سقوطه في العام ١٩٥٨ نهاية أحد أهم رموز السيطرة الأجنبية في الوطن العربي.

ولد نوري السعيد في مدينة «بغداد» في العام ١٨٨٨، وتخرج في الأكاديمية العسكرية العثمانية (اسطنبول) في العام ١٩٠٩ (أو ١٩١٠) برتبة ضابط. شارك في حرب البلقان (١٩١٢-١٩١٣)، وانضم إلى جمعية «العهد» التي أنشأها البكباشي (المقدم) عزيز علي المصري في «اسطنبول» عام (١٩١٤).

وقد لفت أنظار الإتحادين (أقطاب جمعية الإتحاد والترقي العثماني الحاكمة) عند اعتقال «عزيز المصري»، واضطر في ربيع ١٩١٤ إلى الفرار من الجيش ومغادرة «اسطنبول» متكرراً على ظهر باخرة فرنسية متجهة إلى مصر. وفي حزيران (يونيو) ١٩١٤ انتقل إلى «البصرة»، حيث احتفى بحاكمها الفعلي «طالب النقيب». وحاول التقرب من البريطانيين عقب سقوط «البصرة» في يدهم في أوائل العام ١٩١٥، ولكن «بيرسي كوكس»، المقيم السياسي البريطاني في خليج البصرة، نفاه إلى الهند، حيث بقي هناك ١١ شهراً، ثم عاد إلى مصر في كانون الأول (ديسمبر) ١٩١٥ بعد أن اشترط عليه البريطانيون الابتعاد عن العمل السياسي.

وعند اندلاع الثورة العربية الكبرى في حزيران (يونيو) ١٩١٦، كان نوري السعيد أحد الضباط الخمسة الذين أرسلتهم السلطات البريطانية من مصر إلى الحجاز في ١٩١٦/٨/٢، للقتال مع قائد الثورة «الشريف حسين». ومن أبرز المعارك التي خاضها تحت قيادة الأميرين «فيصل» و«زيد» (ولدي الشريف حسين) معركة «الطفيلة» (١٩١٨/١/١٤)، و«معان» (١٩١٨/٤/١١)...

كما أنه شارك في معركة «درعا» (أيلول - سبتمبر، ١٩١٨) كقائد لقوات فيصل النظامية، وعلا شأنه حتى حمل رتبة لواء وغدا رئيساً لأركان قوات «الشريف حسين»، تحت قيادة نسييه «جعفر العسكري».

انتقل بعد الحرب العالمية الأولى إلى العمل السياسي، حيث أصبح مرافقاً للأمير «فيصل»، وعنصراً أعلى في الأحداث التي نشطت بين الأميرين «فيصل» و«زيد» من جهة، والبريطانيين (اللورد كرزون) والفرنسيين (الجنرال غورو) من جهة ثانية.

وكان بعد إعلان البلاد السورية دولة مستقلة في آذار (مارس) ١٩٢٠، من الذين كُلفوا بالتعبير عن رأي العرب في سوريا إبان انعقاد مؤتمر (سان ريمو) (١٩٢٠). وظل من المقربين إلى «فيصل» إلى ما بعد تنصيبه الأخير ملكاً على العراق تحت اسم «فيصل الأول» في حزيران (يونيو) ١٩٢١، حيث أسندت إليه مناصب هامة، كرئاسة أركان الجيش (١٩٢١) ووزارة الدفاع (١٩٢٢-١٩٢٤، ١٩٢٦-١٩٢٨)، ورئاسة الوزارة (١٩٣٠-١٩٣٢). وكان تكليفه بتشكيل الوزارة في ١٩٣٠/٣/٢٣ استجابة من الملك لطلب المندوب السامي البريطاني، الذي استهدف من ترشيح نوري السعيد لهذا المنصب الإفادة من ميوله الغربية، ومن النفوذ الذي كان يتمتع به في القصر والجيش. وكانت أول خدمة كبرى قدمها نوري السعيد إلى البريطانيين في ١٩٣٠/٦/٣٠ توقيع معاهدة مدتها ٢٥ عاماً، حصل البريطانيين بموجبها على حق استخدام السكك الحديدية والمطارات والموانئ والأنهار، والإحتفاظ بقاعدتي «الحبانية» و«الشعبية» العسكريتين، عند قبول العراق عضواً في عصبة الأمم. ودعم خطوته هذه بتأليف حزب «العهد»، لكي يضمن موافقة أكثرية الأصوات داخل

البرلمان. وتبع توقيع المعاهدة العراقية - البريطانية تظاهرات احتجاج شعبية، وقيام معارضة سياسية بقيادة «حزب الإخاء الوطني»، الذي ضم أقوى العناصر الوطنية المتطرفة برئاسة «ياسين الهاشمي».

وفي تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٣٢ أجبر على الإستقالة، واستبعد عن رئاسة الوزارة حتى نهاية العام ١٩٣٨. وكان في خلال تلك الفترة قد لجأ إلى مصر هرباً من بطش «بكر صدقي»، زعيم انقلاب ١٩٣٦، ثم عاد إلى العراق في عهد حكومة «جميل مدفعي» (١٩٣٧). وأخذ فور عودته يخطط لتسلم رئاسة الوزارة من جديد، متبعاً كل المناورات السياسية الكفيلة بذلك، حتى أضحى في العام ١٩٣٨ مرشح أبرز ضباط الجيش للوزارة، رغم تعارض خطه السياسي الموالي لبريطانيا مع خط أولئك الضباط (الذين عرفوا باسم «الضباط السبعة»).

وفي ١٩٣٨/١٢/٢٥ ألف نوري السعيد وزارته الثانية، وبدأ محاولاته لإبعاد ضباط الجيش الوطنيين عن الشؤون السياسية، لكي يثبت بأنه مستقل عن نفوذ الضباط السبعة (اللواء حسين فوزي، والعقيد عزيز ياملكي، والفريق أمين عمري، والمقدمين صلاح الدين الصباغ، ومحمود سلمان، وكامل شبيب، وفهمي سعيد).

وتعززت سلطة نوري السعيد بموت الملك «غازي» في حادث مفاجئ (١٩٣٩/٤/٤) وارتقاء الملك «فيصل الثاني العرش تحت وصاية الأمير «عبد الإله» وتلا ذلك اندلاع الحرب العالمية الثانية في أيلول (سبتمبر) ١٩٣٩، وإعلانه (بصفته رئيساً للوزراء) مساندة العراق لبريطانيا، من الأسباب التي أدت

إلى حدوث انقسام داخلي في العراق، ونجاح بريطانيا في التستر وراء معاهدة
العراق لاستخدام الأراضي العراقية ضد ألمانيا.



الملك غازي. توفي في حادث مفاجئ عام ١٩٣٩ وخلفه
ابنه فيصل الثاني تحت الوصاية.



فيصل الثاني

ابن الملك غازي الذي ارتقى إلى سدة الحكم تحت الوصايا.

اتخذ نوري السعيد من حادثة اغتيال وزير المالية «رستم حيدر» (١٩٤٠/١/١٨) ذريعة للتخلص من معارضيه، الذين كان يهتمهم بالتعاطف مع النازية ولكن حكومته ضعفت إزاء حدة المعارضة السياسية، فاقترح التفاهم مع المعارضة بإعادة تشكيل الوزارة وإدخال بعض المعارضين فيها، بل إنه أعلن

في ١٤/٢/١٩٤٠ قراره بالاستقالة، واقترح أن يكون خلفه «رشيد عالي الكيلاني». وكان اقتراحه الأخير مناوراً سياسية ترمي إلى إيقاع «الكيلاني» في فخ الإختبار بين الولاء لبريطانيا والولاء للمعارضة السياسية والجيش. ورغم أن «الكيلاني» رفض تأليف الوزارة، فإن نوري السعيد نجح في تحقيق الإنقسام بين الضباط السبعة وقادة فرق الجيش (كان الجيش العراقي آنذاك مؤلفاً من ٤ فرق)، مما أدى إلى ظهور كتلة عسكري جديد من ٤ ضباط بقيادة «صلاح الدين الصباغ». وواصل نوري السعيد جهوده لتكليف «الكيلاني» بتشكيل الوزارة واستعان هذه المرة بمفتي القدس «الحاج أمين الحسيني»، الذي كانت تربطه بالكيلاني والصباغ علاقات متينة.

وفي ١٩٤٠/٣/٣١، تولى «الكيلاني» الوزارة، في حين أصبح نوري السعيد وزيراً للخارجية، لقد استغل منصبه هذا لتعميق الخلاف بين الوزارة الجديدة والضباط الأربعة، مستفيداً من تطور وقائع الحرب.

ففي أثناء انعقاد مجلس الدفاع الأعلى (صيف ١٩٤٠)، اقترح نوري السعيد (بوصفه وزيراً للخارجية) قطع العلاقات الدبلوماسية مع إيطاليا بسبب دخولها الحرب إلى جانب ألمانيا، وتقديم تسهيلات لتحشد القوات البريطانية وتحركاتها في العراق. وحين أخفق اقتراحه اتجه نحو الضغط على «الكيلاني» لدفعه إلى الإستقالة. وقد نجح فيما أراد، ولكنه لم يلبث أن اضطر إلى مغادرة «بغداد» إلى «البصرة»، ثم إلى الأردن، بعد نجاح ثورة «رشيد عالي الكيلاني» في ١٩٤١/٤/٣.

وبقي في الأردن طوال فترة الحرب التي دارت بين القوات البريطانية والجيش العراقي ثم عاد إلى بلاده بعد فشل الثورة وقام بتشكيل وزارته الثالثة في بداية العام ١٩٤٢ تحت حماية قوات الإحتلال البريطاني.

وكان نوري السعيد في خلال الأربعينات مدركا للمنافسة القديمة مع مصر، ومعادياً للأفكار التقدمية وللإتحاد السوفيتي، كما كان يجذب توحيد دول الهلال الخصيب (سوريا ولبنان وفلسطين والأردن) داخل دولة فدرالية واحدة بزعامه العراق، مع منح اليهود في فلسطين نوعاً من الإدارة الذاتية والثقافية. وكان قد عرض هذا المشروع على البريطانيين والدول العربية في أواخر العام ١٩٤٢، إلا أنه جوبه بمعارضة عربية قوية.

وحاول نوري السعيد، بعد تسلمه رئاسة الوزراء في مطلع ١٩٤٦ توحيد عمل الأحزاب السياسية تحت إشراف حكومته، وذلك من خلال إجراء انتخابات عامة، ولكن الأحزاب قاطعت الانتخابات، واضطرته في آذار (مارس) ١٩٤٧ إلى الاستقالة حيث خلفه «صالح جبر»، الذي توصل في ١٥/١/١٩٤٨ إلى عقد معاهدة جديدة مع بريطانيا (معاهدة بور تسموث). الأمر الذي أدى إلى اندلاع عدة انتفاضات شعبية، ووقوع صدامات دامية بين الجماهير وقوى الأمن، مما أرغم الأمير عبد الإله إلى إلغاء المعاهدة بعد ستة أيام (١/٢١). بيد أن النزاع استمر في العراق في خلال عام ١٩٤٩، مع عودة نوري السعيد إلى السلطة على رأس عدد من السياسيين التقليديين المتعاطفين مع بريطانيا، وتفاقم الوضع بقيام انتفاضة تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٥٢، وما رافقها من قمع السلطات للتيارات السياسية المعارضة للسياسة النظام الإجتماعي والإقتصادي. وقد عرف عن نوري السعيد في خلال تلك الفترة

عدم اقتناعه بالديمقراطية البرلمانية، وافتقاره إلى الفهم الحقيقي لحركة القوى الاجتماعية والسياسية التي سادت في المنطقة العربية لاسيما في مصر وسوريا.

حافظ نوري السعيد على خطه السياسي ذي النزعة الغربية إبان توليه رئاسة الحكومة في العام ١٩٥٤، وكرسه في شباط (فبراير) ١٩٥٥ بضم العراق إلى حلف بغداد الذي رأى فيه حلاً يضمن أغراض المعاهدة البريطانية العراقية دون تجديدها، ووسيلة لتوفير الأسلحة للجيش العراقي، ولم يتردد في حث دول عربية أخرى للإنضمام إلى الحلف، وذلك بهدف تدعيم نفوذ النظام العراقي داخليا وخارجيا. ولكن المشاعر المعادية للغرب كانت قد انتشرت لدرجة حالت دون تحقيق ذلك، وبخاصة عقب الحرب العربية الإسرائيلية عام ١٩٥٦.

حلف بغداد «الحلف المركزي». سنتو،

أما حلف بغداد فهو بالأصل حلف إمبريالي، أخذ في البداية إسم حلف بغداد (١٩٥٥)، وكانت مهمته تطوير الإتحاد السوفيتي من الجنوب، ثم أخذ إسم الحلف المركزي بعد ثورة تموز (يوليو) في العراق، وخروج بغداد من الحلف.

ظهرت الخلافات والتناقضات بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية بين حلفاء الأمم. وكانت دول الكتلة الشرقية تحت قيادة الإتحاد السوفيتي تنظر إلى الحلفاء الغربيين نظرة شك وحذر، على حين كان الغربيين يرون أن الحرب أعطت الإتحاد السوفيتي زحاً كبيراً، ومدت نفوذه في أوروبا الشرقية وآسيا، وجعلته يشكل مع الصين الشعبية ودول أوروبا الشرقية الإشتراكية قوة هائلة لا

بد من احتوائها ومحاصرتها ومنعها من مد نفوذها في أوروبا وآسيا. ولقد أدى هذا الشك المتبادل إلى ظهور سياسة الحرب الباردة التي كان من مظاهرها إقامة طوق يحيط بالمعسكر الإشتراكي، وتآلف من حلف شمال الأطلسي NATO ، وحلف جنوب شرقي آسيا CEATO ، وحلف البلقان الذي كان يضم تركيا واليونان ويوغسلافيا في ٢٨ شباط ١٩٥٣.

ولقد رأت الدولتان الغربيتان الكبيرتان (أمريكا والمملكة المتحدة) أن من الضروري تطويق الإتحاد السوفيتي من الجنوب بحلف يضم دول شرقي البحر الأبيض المتوسط، والتي كان بعضها مشتركاً أصلاً في حلف شمال الأطلسي (تركيا) ولكن رفض الدول العربية لفكرة الحلف نتيجة لنمو الوعي القومي وكرهية الشعوب العربية للإستعمار في جميع ظواهره وأشكاله، والخوف من انضمام إسرائيل إلى الحلف بحكم موقعها الجغرافي، حملت أمريكا وإنكلترا على التركيز لضم تركيا واليونان إلى منظمة حلف شمال الأطلسي، مع وضع مشروع تبادلٍ أعطي اسم «منظمة الدفاع عن الشرق الأوسط». ولكن هذه المحاولة فشلت بدورها أيضاً. وكانت وجهة النظر العربية «بأن هذه المنطقة لا يدافع عنها إلا أبناؤها، وفقاً لما تمليه مصالحهم وظروفهم ومستقبلهم».

ونتيجة لهذا الفشل، بدأ وزير الخارجية الأمريكية دالاس برحلة إلى الشرق الأوسط، ثم وضعت خطة جديدة تستند إلى نقاط خمس: أولها، استخدام التسهيلات التي تتوفر لبريطانية في المنطقة، مثل القواعد الأمريكية في الظهران بالمملكة العربية السعودية، وأضنه بتركية، والقواعد الإنكليزية في الأردن وليبيا، وذلك للإطلاع بمتطلبات الدفاع. والنقطة الثانية هي دعم الدول التي تقبل التعاون مع الغرب في الدفاع عن العالم العربي وفي طليعة هذه الدول تركيا.

والنقطة الثالثة هي تقديم توصية لدول المنطقة من أجل إقامة (منظمة إقليمية) للدفاع عن الشرق الأوسط دون أن تشترك فيها الدول الغربية، وهذه المرحلة التي بدأ على صورتها حلف (تركيا - باكستان)، والذي تطور وأخذ صورة أخرى بانضمام بغداد إليه فيما بعد. وإذا ما نجح الغرب في تكوين هذه المنظمة الجديدة، فإن باستطاعة أمريكا وبريطانية عندها الإشتراك بالمنظمة كأعضاء للمساهمة بواجب الدفاع، وهذه هي النقطة الرابعة. أما النقطة الخامسة والأخيرة فهي الانضمام إلى حلف شمال الأطلسي عندما يكتمل تنظيم الحلف، وبذلك تتم عملية إحكام طوق الحصار حول الاتحاد السوفييتي.

وعلى الرغم من اتفاق الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة بالنسبة إلى استراتيجية المنطقة، فقد كانت بينهما اختلافات في وجهات النظر، إذ كانت إنكلترا ترى عدم اشتراك دول الشرق الأوسط في الدفاع عن المنطقة، بسبب تخلف هذه الدول إقتصادياً وعسكرياً، كما ترى ضرورة احتفاظ بريطانيا بقوات لها في الشرق الأوسط لضمان مصالحها على أن تقوم أمريكا وتركيا وإسرائيل بالدفاع عن المنطقة، على أساس أن الدفاع يتركز في مجابهة العدوان السوفييتي بقوات ميكانيكية ؟ يتم نقلها جواً تدعمها القوات الجوية وتتواجد هذه القوات في قواعد لها في مصر والعراق وشرق الأردن.

أما وجهة النظر الأميركية فكانت تختلف تماماً، ذلك أن أمريكا كانت ترغب في أن تقوم دول المنطقة بالدفاع عن نفسها في إطار منظمة للدفاع عن الشرق الأوسط. وعلى هذا يجب وضع حل لمشكلتي البترول الإيراني وقناة السويس. وقد ساعدت أميركا فعلاً في حل المشكلتين المذكورتين.

وكانت هذه إحدى نقاط اللقاء مع استراتيجية الإتحاد السوفيتي بالنسبة إلى المنطقة. وقد ظهر ذلك فيما بعد، خلال العدوان الثلاثي على مصر عام ١٩٥٦ حيث طالبت الدولتان (الإتحاد السوفيتي وأمريكا) بإيقاف العدوان فوراً وسحب قوات العدوان من مصر.

وكانت وجهة الحكومة العراقية بالنسبة للأحلاف (في تلك الفترة) تختلف عن وجهة نظر البلدان العربية الأخرى. وكان العراق يرى أن أي نظام دفاعي منبثق عن إرادة الدول العربية وحدها لا يمكن له النهوض والتسلح الكامل والتدريب المنظم للقوات المسلحة. وإن ذلك غير ممكن إلا إذا أمكن الاستفادة من مساعدات الغرب. وإن لمعسكر الغرب مصالحه في البلدان العربية، وله استراتيجية ومخططاته ضد الإتحاد السوفيتي الذي يرغب في الوصول إلى البلدان العربية الغنية بمواردها (البترول بصورة خاصة).

ولهذا فإن بالإمكان استثمار هذا الموقف لدعم اقتصاد البلدان العربية، وزيادة تسليحها وقوتها. وعلاوة على ذلك فقد كان نوري السعيد يرى أن بلاده قريبة من الإتحاد السوفيتي، وأن الأكراد الذي يشكلون غالبية السكان في شمال العراق، يخضعون لمؤامرات الإتحاد السوفيتي، وما يبشه الشيوعيون من دعوات انفصالية ضد نظام الحكم في العراق. وأن الموقف يتطلب ارتباط العراق بالغرب لمواجهة هذا الخطر.

وواضح من خلال عرض وجهات النظر المختلفة إنها تنطلق كلها من منطلق واحد، هو تطوير الوسائل والمخططات الإستعمارية بما يتوافق مع معطيات ما بعد الحرب، ومع ما أخذت تزداد أصداءه في ضمير الجماهير من حاجات

التحرر والإستقلال والبناء اعتماداً على القوة الذاتية. والملاحظة الثانية هي التشابه الكبير في مبادئ الأحلاف وأهدافها ووسائل عملها وتنظيماتها، ذلك لأنها ولدت كلها في ظرف واحد، وفي فترة زمنية متقاربة، هي أوائل الخمسينات.

ولقد ركزت أمريكا وبريطانيا في دعايتها للحلف على فكرة الدفاع المشترك ضد التغلغل السوفيتي، ومنع تسلل الأفكار الشيوعية إلى البلدان التي ستنتضم إلى الحلف. وأفادت من تخلف بلدان المنطقة، فوعدها بالمساعدات العسكرية والإقتصادية. ووجدت هذه الدعاية صدى كبيراً في الأوساط الحاكمة في بلدان المنطقة نظراً لسيطرة البرجوازية الكبيرة على الحكم فيها، وارتباط هذه البرجوازية مصلحياً وثقافياً بالغرب، وخوفها من انتشار الأفكار الشيوعية أو اليسارية عموماً بين صفوف الجماهير. وبعد مداولات، ووعود، وزيارات ضمنت الدول الغربية اشتراك العراق وإيران وتركيا وباكستان في الحلف، وعقد في بغداد يومي ٢١ و٢٢ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٥٥ اجتماع برئاسة نوري السعيد رئيس الوزارة العراقية. وحضر عن إيران رئيس الوزراء حسين علاء، وعن تركيا رئيس الوزراء عدنان مندريس، وعن باكستان رئيس الوزراء جودري محمد علي، وعن المملكة المتحدة وزير خارجيتها هارولد ماكميلان، وأرسلت الولايات المتحدة الأمريكية ممثلين عنها، فحضر سفيرها في بغداد المؤتمر بصفة مراقب، كما حضر ممثل للقوات الأمريكية إجتماع اللجنة العسكرية. وقد رحب المؤتمر برغبة حكومة الولايات المتحدة الأمريكية في وضع لجنة ارتباط سياسية وعسكرية دائمة بالمجلس، وأن يكون لها مراقب في الإجتماع التأسيسي للجنة الإقتصادية. وأعلنت الحكومة العراقية في المجلس بأن

مسؤولياتها تجاه الحلف وعضويتها بالمجلس الوزاري كما ورد في الميثاق (الفقرة الرابعة) لا تتعارض أو تتناقض مع التزاماتها تجاه معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي بين دول الجامعة العربية. وأكدت الحكومات الخمس (العراق وإيران وتركيا والباكستان والمملكة المتحدة) رغبتها في العمل لإقرار السلام والأمن في الشرق الأوسط والدفاع عن بلادها ضد العدوان والأعمال التخريبية وفق نص المادة (٥١) من ميثاق هيئة الأمم المتحدة ، مع العمل لزيادة رفاهية شعوب المنطقة. وتقرر في الاجتماع الأول وعلى ضوء الوضع الدولي المتوتر (آنذاك) الإبقاء على الإتصال الدائم وتنسيق التعاون المستمر لخباثة كل تهديد لمصالح الدول المشتركة. كما تقرر جعل بغداد مقراً دائماً للحلف، على أن تعمل كل دولة على تعيين مندوب عنها برتبة سفير، وتم تنظيم سكرتارية للمجلس، وتعين مجلس دائم لدراسة المواضيع السياسية والاقتصادية والعسكرية، وتم في أول اجتماع للجنة العسكرية وضع الجهاز العسكري الذي سيعمل على وضع الأسس لحفظ الأمن والاستقرار في المنطقة.

وكانت حكومتا العراق وبريطانيا قد وقعتا اتفاقاً بموجب ميثاق الرابع من نيسان (إبريل) ١٩٥٥. أخذ العراق على عاتقه بموجب هذا الإتفاق مسؤولية الدفاع عن الإقليم، وحماية المواقع الدفاعية في العراق، وبدأت عملية جلاء القوات البريطانية عن قاعدتي الشعبية والحبانية، وبذلك أعلن إلغاء معاهدة ١٩٣٠ المعقودة بين العراق وبريطانيا، وتم توقيع اتفاقية تنص على قيام التعاون والإرتباط العسكري والسياسي بين العراق وبريطانيا، مع حق استخدام المطارات والقواعد العسكرية العراقية من قبل الجيش البريطاني. ومقابل ذلك

فقد عملت بريطانيا على تقديم مساعدات عسكرية للعراق بغية بناء قواته المسلحة وتوفير الإمكانات اللازمة للدفاع المشترك.

وقد أعلن مجلس الحلف في اجتماعه عن تقديره للمساعدات الكبرى التي تقدمها حكومة الولايات المتحدة الأمريكية للدول المنضمة للحلف بشكل معدات عسكرية وأسلحة. وأعلنت حكومة المملكة المتحدة عن استعدادها لتجهيز أقطار الحلف بالطاقة الذرية، وتزويدها بالخبرة العلمية والفنية في هذا المجال، لمساعدتها في تأسيس مشاريع الطاقة الذرية للأغراض السلمية. كما أعلنت أنها ستجهز دول الحلف بالخبرة الذرية التي هي ذات فائدة لحل (المشاكل المحلية والإقليمية). وقد أعلن المجلس عن تقديره لهذا الموقف البريطاني، ووجه اللجنة الاقتصادية للنظر في الطلب العلمي.

ومقابل ذلك فقد حصلت المملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية على فرصة توسيع شبكة قواعدها العسكرية في دول الشرق الأوسط التابعة للحلف، ومن بين القواعد البحرية التي أصبحت تحت تصرف الحلف: موانئ جلجوك واستانبول وأزمير واسكندرونه بتركيا، وكراتشي وشينا جونج بباكستان، وبوشير وبهلوي في إيران، والبصرة في العراق، وفاماغوستا بقبرص، وقاعدة عدن، وبنتيجة توقيع ميثاق الحلف، أخذت أمريكا وبريطانيا في توسيع القواعد البحرية والجوية لدول الحلف ومنها قاعدة كراتشي البحرية، كما حصلت باكستان من البنك الدولي للتمويل على ١٤ مليون دولار لتحقيق هذه الغاية، بالإضافة إلى عشرين مليون دولار حصلت عليها باكستان في عام ١٩٥٧ لتابعة تطوير القواعد. وشهدت مطارات دول الحلف وقواعدها البحرية تطوراً كبيراً في تنظيمها وتجهيزها.

وقد انبثقت عن الحلف لجنة إقتصادية مهمتها تطوير ودعم الموارد الإقتصادية والمالية للمنطقة، والإفادة من الخبرات المشتركة وتوجيهها في سبيل التطور الإقتصادي والتعاون في ذلك مع الهيئات والمنظمات الدولية، كبنك الإعمار والإنشاء الدولي، وعقدت اللجنة الإقتصادية لميثاق بغداد في قصر الزهور اجتماعها في يوم ١٠/١/١٩٥٦، وذلك لمدة يومين، وصدر بيان عن أعمال المؤتمر الأول جاء فيه أن اللجنة وضعت مخططاً للإعمار تنفق الحكومة بموجبه ما يزيد على ثلاثة وخمسين مليون جنيه في السنة للإعمار، مما يساعد على رفع المستوى الحياتي للمنطقة، مع دراسات للمشاكل الإقتصادية وتنظيم العلاقات التجارية والمواصلات والزراعة واستثمار الأرض والتعليم والصحة والتعريب، وتقديم اقتراح لتأسيس مركز للتدريب على شؤون الطاقة الذرية في بغداد، بالإضافة إلى تقديم مقترحات لإجراء تنسيق للتعاون في عدد من المجالات المختلفة وتبادل الخبرة بين دول الحلف.

وكانت الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة أكثر أطراف الحلف تقدماً في المجال التقني والعلمي. ولهذا فان مضمون تبادل الخبرة يعني تقديم الولايات المتحدة والمملكة المتحدة خبراتها تلبية لمتطلبات الحلف الدفاعية بالدرجة الأولى.

وحاولت الولايات المتحدة وبريطانيا استمالة البلدان العربية والإسلامية للحلف، ولكن موقف البلدان العربية كان مخالفاً لسياسة الأحلاف. وقد ظهرت حملة من الضغط لدفع البلدان العربية نحو الأحلاف لاسيما بعد العام ١٩٥٦. ولكن فشل العدوان الثلاثي على مصر أعطى جماهير الأمة العربية زخماً قوياً وثقة كبرى بقدراتها وإمكاناتها على مجابهة التحديات. وقد حاولت تركيا الضغط

على سوريا بصورة خاصة على اعتبار أن انضمام سوريا للحلف سيضمن نجاح تكتل المنطقة، كما سينجح في تقسيم العالم العربي إلى كتل متعددة، مما يجهض فكرة الوحدة العربية، ويحطم الإرادة المتصاعدة للقومية العربية. وقد كانت ضغوط تركيا من بعض الأسباب المباشرة لتحقيق مزيد من التلاخم بين مصر وسوريا، ثم انضمام السعودية واليمن إليهما.

وقد أجريت بعض المحاولات لضم الأردن إلى الحلف، ولكن الشعب الأردني أعلن الثورة على سياسة الأحلاف، وسقط هزاع المجالي، وتم طرد غلوب من الأردن، وسار الأردن مع الدول العربية المتحررة.

وقد انتقل الصراع إلى لبنان بين تيارى الإنضمام للحلف ومعارضة الحلف وتفجر هذا الصراع في العام ١٩٥٨ على شكل معارك دموية شملت الإقليم اللبناني وكان من نتيجة هذه الهبة الشعبية في لبنان تجميد طرح موضوع الحلف بالنسبة إليه. وكانت هذه الأحداث كلها تسير جنباً إلى جنب مع المعارضة المنضمة للدول العربية المتحررة التي وضعتها مصر وسوريا، والتي انتهت بإقامة وحدة سوريا ومصر في شباط (فبراير) ١٩٥٨. وكان قيام هذه الوحدة، وتأييد الجماهير لها، من العوامل التي أحبطت عملية امتداد حلف بغداد عربياً. ورغم ذلك فقد تابعت دول الحلف مخططاتها. ونظمت قواتها العسكرية، فأصبحت تزيد على مليون مقاتل (تركيا نصف مليون، وباكستان أربعمئة ألف، وإيران مائة وسبعين ألفاً، والعراق خمسين ألفاً)، بالإضافة إلى القوات البريطانية التي كانت تزيد من قوتها عن طريق تنظيم القواعد الجوية والبحرية. وقد حاولت بريطانيا بعد أن أرغمت على الجلاء عن مصر مرتين: (في العام ١٩٥٤)، وبعد العدوان الثلاثي عام ١٩٥٦) أن تجد في عدن والعراق مرتكزات جديدة، وأن

تدعم من وضع قواتها في الخليج العربي، ولكن ثورة الرابع عشر من تموز ١٩٥٨ أخرجت العراق من حلف بغداد الذي أخذ بعد خروج بغداد منه اسم الحلف المركزي CENTO.

لقد كانت إنكلترا العضو المشترك في الأحلاف التي ظهرت خلال تلك الفترة، فكان حلف شمال الأطلسي يضم إليه إنكلترا وكندا، وكان الحلف المركزي يضم إنكلترا وإيران وباكستان، كما كان حلف جنوب شرقي آسيا يضم إنكلترا ونيوزيلندا وأستراليا وباكستان. وإن وجود إنكلترا في هذه الأحلاف هو ظاهرة من ظواهر تطوير الأساليب الإستعمارية البريطانية بما يتوافق مع روح العصر.

ولكن تجارب الشعوب مع الإستعمار أصبحت دليلاً واضحاً يوجه خطوات الجماهير والشعوب للإبتعاد عن التحالفات المشبوهة، وهذا ما دفع جماهير الشعب العربي إلى رفع شعار نبذ الأحلاف. والوقوف منها موقف العداء والمقاومة، مما انتهى إلى إحباط هذه الأحلاف في الوطن العربي. وكان البديل لهذه الاستراتيجية الغربية المعاصرة، العمل الجاد لتحقيق الوحدة العربية، وتعزيز تضامن القوى العربية على المستوى المحلي، ودعم استراتيجية الحياد الإيجابي وعدم الانحياز الذي تمثل بمؤتمرات بالدونغ وبريوني، ودعم حركات التحرر في العالم، وتأييد التنظيمات الإقليمية للقوى المتحررة من الإستعمار حديثاً

مصرع نوري السعيد

بعد هذه التوطئة نستطيع الآن أن نسرد خبر مصرع نوري السعيد. كان العقيد عبد السلام عارف قد أوكل إلى ضابط يدعى بهجت سعيد أمر إلقاء القبض على نوري وقتله فوراً إذا حاول الهرب. وكان بيت نوري يقع في محلة الكرخ جنوبي بغداد على الضفة الغربية لنهر دجلة. وليل الثالث عشر من شهر تموز أوى نوري إلى فراشه باكراً، على أمل السفر في الصباح المبكر مع الملك وولي العهد إلى استنبول لحضور الاجتماع التمهيدي لمجلس حلف بغداد. وكان قد طلب إلى العقيد وصفي طاهر، أحد الضباط الأحرار، أن يرافق بهجت سعيد لأن وصفي عمل مرافقاً لنوري مدة من الزمن ويعرف منزله حق المعرفة. فوصل الإثنين مع جنودهما عند الساعة الخامسة صباحاً وأحاطا بالمنزل. ويبدو أن أحد خدام المنزل أيقظ نوري السعيد من نومه عندما سمع طلقات نارية وسرعان ما غادر المنزل بتياب النوم من باب خلفي لم يكن الجند قد طوقوه بعد. وهذا الباب يؤدي إلى نهر دجلة. ويبدو أن وصفي طاهر، الذي كان أول من دخل البيت، اكتشف اختفاء نوري فسارع ينقل الخبر إلى زميله، واقتحم الجند البيت إلا أن نوري كان قد غادر المحلة في زورقه.

عبر نوري النهر إلى الرصافة، في الضفة المقابلة، التي كانت تعج بجماهير الناس الذين اهبت الثورة مشاعرهم. عندها استدار يتجه صوب الناحية الشمالية من بغداد على الضفة الغربية. ومن هناك توجه إلى الكاظمية، وهي ضاحية تقع في الشمال الغربي من بغداد، متخفياً بزي امرأة. وراح ينتقل من بيت إلى بيت إلى أن وصل أخيراً بيت محمود الإسترابادي أحد أصدقائه

القدامى. ويبدو أن الرجال الذين أقلوه بزورقهم عبر النهر قد أذاعوا خبر هربه واختفائه. وما أن ترمى الخبر إلى حكومة الزعيم قاسم حتى ثارت في نفوسهم مخاوف من احتمال هجوم يقوم به الأردن. وأعلن عن تقديم جائزة قدرها عشرة آلاف دينار لمن يعثر عليه حياً أو ميتاً. وظل نوري في منزل الإستزبادي حتى الساعات الأولى من النهار عندما أخذت القوة التي كانت تفتش عنه تقترب من المنزل. عندها غادر المنزل سعيًا وراء ملجأ آخر. أما لماذا لم يحاول مغادرة البلاد، وقد كان في وسعه ركوب سيارة من الكاظمية التي تقع على طرف الصحراء فأمر لا يزال غامضاً. ولكن يبدو أنه أثر البقاء معللاً النفس أما بفشل الثورة من الداخل، أو بهجوم مضاد من الأردن. وذلك لأن الملك حسين، ملك الأردن، أصبح بعد مقتل الملك فيصل رئيس دولة الإتحاد العربي.

غادر نوري منزل الإستزبادي برفقة زوجة مضيفه بسيارة، أملاً أن يلجأ إلى بيت في جنوبي بغداد على الضفة الشرقية بالنهر يملكه محمد العربي وهو من كبار شيوخ قبيلة البو محمد. ويبدو أنه بينما كان بانتظار جواب من العربي غادر المنزل أحد الشباب الموالين للثورة لينقل خبر وصول نوري السعيد هناك. إلا أن نوري كما يبدو كان قد قرر فجأة مغادرة المكان مشياً على الأقدام برفقة زوجة الإستزبادي متخفياً بزي امرأة (لأن السيارة التي أقلته إلى هناك كانت قد غادرت المكان). لكنه ما أن غادر المكان حتى كان خبر وجوده في بيت من بيوت أحد أحياء بغداد الجنوبية قد ذاع. وعندما رأى الناس سيدتين تمشيان على الرصيف وإحدهما ملتفة بالعباءة وقد تدلت من تحتها (البيجاما) صرخ أحد الشبان: هذا هو نوري السعيد! وعندها أدرك نوري أن أمره افتضح ولم يعد يستطيع إخفاءه فتناول مسدسه وأطلق منه الرصاص على نفسه. فهرع

جمهور من الناس إلى المكان، وكان بينهم ضابط سارع إلى إطلاق النار على زوجة الإسترابادي فأرداها قتيلة. وقبل أن يصل خبر مصرع نوري إلى مسمع الزعيم قاسم كان قد أرسل وصفي طاهر لإلقاء القبض عليه، ولكن وصفي وجد نوري ميتاً، فنقل جثته إلى وزارة الدفاع. وبعد أن تفحص الزعيم قاسم الجثة مع بعض الضباط نقلت لتدفن سرّاً في مقبرة الأعظمية. وفي اليوم التالي (١٧ تموز) توجه جمهور من الدهماء كان أعداء نوري قد ألهبوا شعورهم، نحو القبر فنشبهه وأخرجوا الجثة وراحوا يسحلونها في شوارع بغداد حتى وصلوا أمام مبنى السفارة المصرية حيث أحرقوها.

لم يحتج أحد من الناس، لا من داخل البلاد ولا من خارجها، على مصرع نوري والعائلة المالكة. كان نوري يتوقع تدخل الأردن المسلح ولكن عندما لم يلح في الأفق ما يدل على ذلك، راح - كما يروى - يتفوه بعبارات تنم عن خيبة أمله في أصدقائه وحلفائه. والواقع أن عواصم البلدان التي كان نوري قد ربط العراق بمعاهدات معها لم تحتج على الأمر. «كان نوري عجوزاً طيباً» هكذا قال أصدقائه عنه في لندن ويزيدون: «ولكنه كان بمعزل عن سير الحوادث. وعلق آخرون دون مبالاة: «لقد نال نوري كل ما يصبو إليه من جاه». وهم يعنون بذلك انه آن الأوان للجيل الجديد لأن يتسلم مقاليد الحكم. غير أن عدداً قليلاً من أصدقائه المخلصين في لندن أقاموا صلاة تذكارية له وللملك ولولي العهد.

صدى المضاعفات الدولية

جاءت ثورة تموز العراقية مفاجأة تامة للعالم الخارجي في الأوساط الرسمية وغير الرسمية، على الرغم من أن ممثلي الدول الغربية في بغداد كانوا يتوقعون قيام اضطرابات في البلاد. وقد علق الرئيس إيزنهاور صبيحة ١٤ تموز على الأحداث بقوله: «هذه هي البلاد التي كنا نعتمد عليها اعتماداً كلياً في أن تكون الحصن المنيع للاستقرار والإزدهار في تلك المنطقة». وسرعان ما أدركت إنكلترا والولايات المتحدة أنهما إذا لم يتدخلتا في الأردن ولبنان، وهما البلدان اللذان كانا هدف القوى الثورية العربية، فسينهار الحكم في البلدين قريباً. وكان رئيس الجمهورية اللبنانية، كميل شمعون، قد ألح في الطلب على الولايات المتحدة لإرسال قوات تدعيم الكيان اللبناني في وجه مد متزايد من الحركات الثورية، ولكن الولايات المتحدة كانت تردد في الإستجابة اعتقاداً منها بأن الأحداث في لبنان، في ذلك الحين، كانت مسألة داخلية لا تعدو كونها صراعاً على تولي الحكم. وقبل اندلاع الثورة كان العراق يهتم اهتماماً شديداً بالوضع الداخلي في كل من لبنان والأردن. وكان القصد من إرسال اللواء من جلواء، كما ذكرنا آنفاً في أول تموز، ١٩٥٨، إيقاف الحركة الثورية في الأردن، أو التدخل العسكري إذا اقتضت الحالة. غير أن خصوم نوري كانوا يدعون أن الغرض من إرسال الجيش العراقي إلى الأردن هو التوجه إلى لبنان لدعم حكومة الرئيس شمعون. ومهما يكن من أمر، فإن هذا كان رأي الضباط الأحرار في أمر إرسال الجيش العراقي إلى الأردن. فاغتنم الزعيم قاسم الفرصة السانحة وغير وجهة مسيرة الجيش وزحف به على بغداد.

وما أن وصلت أخبار الثورة إلى القاهرة ودمشق حتى كانت الجماهير تتظاهر في الشوارع. وأرسلت كل من القاهرة ودمشق برقيات تهنئة إلى الزعيم قاسم

وحكومته. وكان أول بلد اعترف بحكومة الثورة العراقية الجمهورية العربية المتحدة. فقد أرسلت برقية تعترف فيها بالحكم الجديد في اليوم الذي نشبت فيه الثورة. أما خارج العالم العربي فكانت الكتلة الشيوعية، من بين الدول التي اعترفت بحكومة بغداد الثورية.

وقد تخوف كل من لبنان والأردن من عواقب الثورة العراقية، فبعثا يطلبان إلى الولايات المتحدة وبريطانيا إرسال قوات عسكرية لحمايتهما، فاستجابت بريطانيا إلى طلب الملك حسين بإرسال المد العسكري واستجابت الولايات المتحدة إلى طلب الرئيس كميل شمعون. وإنزال الأسطول الأميركي السادس في المتوسط جنود البحرية في بيروت يوم الخامس عشر من تموز. وفي ١٧ منه أنزل البريطانيون فرقة مظلات في عمان. وكان التدخل الأميركي البريطاني، في لبنان والأردن إنذاراً إلى الكتلة السوفياتية بأن الغرب لن يسمح بتوسيع رقعة النفوذ الشيوعي في المنطقة.

أما الحكم الجديد في العراق فقد اعتبر إنزال الجيوش في الأردن ولبنان مقدمة لغزو الأردن البلاد العراقية، إذ انه كان من حق الملك حسين الشرعي، بوصفه وريث الملك فيصل الثاني وحاكم دولة الإتحاد العربي أن يزحف على بغداد، غير أن بريطانيا والولايات المتحدة أبلغتا الزعيم قاسم بواسطة سفارتيهما أنهما لا ينويان التدخل في شؤون العراق الداخلية. وقد أكد الزعيم قاسم من جانبه لكل من بريطانيا والولايات المتحدة بأن حكومته ستحترم تعهدات. العراق للدول الأجنبية بما في ذلك اتفاقيات النفط، كما انه تعهد لهما بأن يدفع التعويضات عن الأضرار التي لحقت بالأموال والمؤسسات الأجنبية. لقد كان الزعيم قاسم متلهفاً لأن يحظى باعتراف إنكلترا والولايات المتحدة بحكومته الجديدة وفي أقرب وقت ممكن كي يتمكن من ضبط أموره الداخلية. وفي أول

آب (أغسطس) من سنة ١٩٥٨، أي بعد الثورة بأسبوعين اعترفت كل من بريطانيا والولايات المتحدة بالعهد الجديد في العراق، على الرغم من أن الملك حسين وغيره ممن كانوا يتعاطفون مع العهد السابق في العراق، لم يتوقعوا أن يكون الإعراف بهذه السرعة. وكانت تركيا، وهي إحدى الدول التي وضعت صيغة حلف بغداد، قد اعترفت بالزعيم قاسم وحكومته في ٣١ تموز (يوليو).

ولو أن التدخل الأميركي في لبنان قد تم قبل ثورة تموز لما كان العراق شعر بضرورة إرسال جيش إلى الأردن ولما كانت الثورة قد وقعت في ١٤ تموز. ولكن تدخلاً كهذا التدخل كان من شأنه أن يلهب الشعور في العالم العربي ضد الغرب وأن يعهد السبيل لانتشار النفوذ الشيوعي. ثم لو أن التدخل حدث لما أوقف الضباط الأحرار حركتهم السرية، ولكانوا قاموا بثورتهم عند أقرب ساحة ممكنة، ما لم تكن قد اتخذت مقابل ذلك إجراءات جذرية حاسمة. وإن الفئة الحاكمة في بغداد لم تكن على إطلاع واسع في ما يخص بخطورة الوضع، كما أنها لم تكن على استعداد للتنازل عن بعض سلطاتها للجيل الجديد. أما نوري السعيد الذي تقدم في السن، فكان منهمكاً بالقضايا الخطيرة المتعلقة بالسياسة الخارجية، فضلاً عن انهماكه بالإنماء الإقتصادي، بحيث أنه لم يكن ليكثرث لأمر الأمن الداخلي واستقراره. وقد سئل ذات مرة عن المعارضة فأجاب بإيجاز: «إن المعارضة لا تتعدى كونها معارضة من بضع مئات من الطلبة والحامين، وهذا أمر تستطيع الشرطة أن تعالجه». لقد كان نوري كما يبدو راضياً عن حالة الأمن الداخلي واستقراره حتى ذهب إلى حد التصريح: «لم يخلق بعد الرجل الذي سيجرؤ على اغتيالي».

التأييد العربي للثورة

رحبت معظم الدول العربية بثورة تموز. أما عبد الناصر فقد رحب بها على أمل أن ينضم العراق إلى الجمهورية العربية المتحدة. وعند نشوب الثورة لم يكن جمال عبد الناصر في القاهرة، بل كان في زيارة رسمية ليوغسلافيا حيث التقى تيتو في جزيرة بريوني. وكان قد سمع خبر الانقلاب من الراديو، ثم تلقى بعد ذلك برقيات رسمية من بغداد والقاهرة تتضمن خبر الانقلاب ونجاحه، كما كانت تتضمن طلباً إليه بأن يعترف بالحكومة الجديدة. ولكن ناصر كان يريد تقديم عون إلى العراق يفوق كثيراً الإعتراف بالحكم الجديد. فما أن نزل الجيش الأميركي على الشاطئ اللبناني في ١٥ تموز، الذي اعتبر بادئ الأمر أنه مقدمة للهجوم على العراق، حتى سارع جمال عبد الناصر إلى اتخاذ قرار بالوقوف إلى جانب العراق. فغادر بريوني متوجهاً إلى موسكو في ١٦ تموز (يوليو)، وبعد أن تشاور مع خروتشوف حول الوضع في الشرق الأوسط، عاد إلى دمشق في يوم ١٨ تموز (يوليو). ولسنا نعلم يقيناً ماذا جرى من حديث بين ناصر وخروتشوف، ولكن عبد الناصر، في الخطاب الذي ألقاه في دمشق في ١٨ تموز (يوليو)، ألمح إلى أن أي هجوم على العراق يعتبر هجوماً على الجمهورية العربية المتحدة. وفي الخطاب الذي ألقاه في القاهرة بمناسبة ذكرى ثورة مصر في ٢٢ تموز (يوليو) أعلن بأن خروتشوف وعد بتقديم العون للمحافظة على السلام والاستقرار في منطقة الشرق الأوسط، وعلى استقلال البلدان العربية. غير أن خروتشوف نفسه لم يوجه أية تهديدات، ربما لأن بريطانيا والولايات المتحدة كانتا قد أعلنتا أنهما لن تتدخلتا في شؤون العراق الداخلية. ولكنه دعا الدول

الغربية إلى اجتماع قمة يعقد في جنيف لبحث إقرار السلام والمحافظة على الأمن في الشرق الأوسط.

ولم يقتصر الأمر على هذا، بل أن جمال عبد الناصر تعهد بتقديم العون العسكري للعراق حين أعلن ذلك في عبارته التي قال فيها «إن أي هجوم ضد العراق يعتبر هجوماً على الجمهورية العربية المتحدة»؟. لقد كان هذا تعهداً جدياً ورسمياً ولم يكن مجرد مجاملة. وفي ١٩ تموز (يوليو) بادر العراق رسمياً إلى الدخول في مفاوضات لعقد اتفاقية للمساعدات العسكرية، وذلك بعد يومين من إنزال البريطانيين جنوداً في الأردن، وقررت حكومة الثورة إرسال وفد إلى دمشق حيث كان الرئيس عبد الناصر يقوم بزيارة لسوريا. وفي اليوم ذاته وقعت الاتفاقية. ونصت الاتفاقية على أن البلدين، العراق والجمهورية العربية المتحدة، يؤكدان من جديد التزامهما للمواثيق السابقة لاتفاقيات التعاون بينهما في المجال السياسي والعسكري والاقتصادي والثقافي، ويعلنان تمسكهما بميثاق جامعة الدول العربية، وبمعاهدة الأمن الجماعي وبشرعية هيئة الأمم المتحدة. ويعلنان عن تعاونهما ضد أي هجوم عليها أو على أحدهما. وفي الخطاب التي تبودلت بين عبد الناصر والوفد العراقي أعلن أيضاً أن الجمهورية العربية المتحدة على استعداد لمساندة الثورة العراقية بقوة السلاح إذا اقتضى الأمر. وكان الوفد العراقي يضم أعلى الضباط رتبة بعد الزعيم قاسم، فكان يرأس الوفد المؤلف من ثلاثة وزراء من كبار الضباط العقيد عبد السلام عارف، معاون رئيس الأركان ونائب رئيس الوزارة. وكانت الخطاب التي تبادلها الفريقان مفعمة بروح الوطنية الملتهبة. وبدا كأن البلاد العربية الرئيسية - مصر وسوريا والعراق - اجتمعت أخيراً لوضع صيغة لتحقيق الوحدة العربية الشاملة

التي كانوا يحلمون بتحقيقها منذ أمد طويل. وأعلن الفريقان بأنهما مستعدان للتوقيع على أي اتفاق يعرضه أحد الفريقين على الآخر.

يبدو أن عبد السلام عارف هو الذي فاتح جمال عبد الناصر بأمكانية انضمام العراق إلى الجمهورية العربية وذلك في أثناء الحديث الخاص الذي دار بينهما، ألا أنه لم يصدر بيان رسمي بهذا الشأن. لقد كانت القضية عرضة للجدل والنقاش، فضلاً عن الخلاف في وجهات نظر الفريقين مما أدى في النهاية إلى انقسام داخلي، ترك أثراً بالغاً في العلاقات العراقية مع الجمهورية العربية المتحدة.

كان للتعهد الذي قطعه الجمهورية العربية المتحدة على نفسها بتقديم العون العسكري للعراق أثره في دعم الثورة وتعزيز مركزها أكثر مما كان له أثره في دعم العراق ضد هجوم خارجي. فقد وصلت إلى بغداد بعثة عسكرية مصرية بعد الثورة بأسبوع واحد، ثم تلا ذلك إرسال عون عسكري، لم يكشف النقاب عن نوعه أو حجمه.

كان من الطبيعي أن يشجع دعم ناصر للعراق الدول العربية الأخرى على الاعتراف بالحكم الجديد فيه. فاليمن - التي أصبحت عضواً مؤسساً في الجمهورية العربية المتحدة - كانت البلد العربي الثاني الذي اعترف بالحكم الجديد في العراق وفي وقت واحد تقريباً مع مصر. وبعد انقضاء أسبوع كان السودان وتونس والمغرب والعربية السعودية قد اعترفت جميعاً بحكومة العراق الجديدة. ولعل السعودية كانت على استعداد لأن تعترف بحكومة الثورة في العراق قبل هذا الحين، ولكن ولي العهد فيصل، وكان رئيس للوزارة آنذاك آثر

التريث قليلاً ليتأكد من رسوخ قدم الحكم الجديد، واهم من ذلك حتى لا يقال بأن التسرع في الاعتراف عمل ينطوي على الحقد والشماتة بما حل بالعائلة المالكة في العراق.

أما الحكومات العربية التي ترددت في الاعتراف بالحكم العراقي الجديد فقد تريثت مدة أطول. والسبب في ذلك يعود، إما إلى أن هذا الحكومات أرادت أن تعبر عن أسفها للطريقة التي قتل فيها أفراد العائلة المالكة، وإما لأن العراق قد انضم إلى حركة ثورية كانوا يخشون امتدادها إلى بلدانهم، فموقف الأردن كان موقفاً عدائياً بسبب القرابة التي تربط الملك حسين والعائلة المالكة في العراق، وسبب ذلك أن الأردن كان فريقاً في الاتحاد العربي الذي أنشئ بين العراق والأردن. وأما ليبيا، وعلى الرغم من أن عامة الشعب هناك كانوا يتعاطفون مع كل ثورة. فإنها لم تستعجل الأمور، لأن الملك إدريس كان يعطف على العائلة المالكة في العراق. ومع هذا فإنه لم يكذب ينقضي شهر على قيام الثورة بالعراق حتى اعترف بالحكم الجديد أكثر من خمسين دولة من كلا المعسكرين الشرقي والغربي. ثم لم يمض وقت طويل حتى برهن الحكم الجديد في العراق أنه حكم راسخ ثابت الأركان كأي حكم عربي آخر.

عودة إلى الساحة السورية

عاشت الجماهير العربية نشوة انتصارها... موجة عارمة من البشر ترفع رايات القومية العربية وتبارك انتصار مصر - بعد انسحاب القوات الفرنسية والبريطانية من قناة السويس - وراحت تنادي بالوحدة الفورية بين سورية ومصر.

عاشت الولايات المتحدة بالمقابل قلقاً عميقاً بعد أن فقد النفوذ الغربي جذوره في هذه المنطقة ذات الموقع الإستراتيجي والغنية بالثروة النفطية.

أجهضت كل المؤامرات في سورية، وفشلت محاولات جرها وإلحاقها بالتاج الهاشمي، وبحلف بغداد، وانحسر النفوذ البريطاني - الفرنسي عن المنطقة إلى غير عودة، ووجد العرب أنفسهم لأول مرة منذ انبعاث قوميتهم متحررين من النفوذ الغربي.

هدد إغلاق قناة السويس، وتفجير أنبوب النفط العراقي في سورية، إمدادات النفط العربي المتجهة إلى أوروبا، بينما حيت الجماهير الصداقة العربية - السوفيتية، وباركت إنذار بولفانين إبان أزمة السويس، وهتف القادة العرب تحية للموقف السوفيتي، ووصلت شحنات الأسلحة السوفيتية إلى اللاذقية والإسكندرية، ووصل معها إلى المكتبات عشرات المؤلفات السوفيتية بالعربية، ونشط الحزب الشيوعي السوري بصورة لامثيل لها، وتحالف أعداء الأمم

لإقامة الجبهة البعثية - الشيوعية، والتحمت الجماهير مع البعث والتحم البعث والجماهير مع عبد الناصر.

كانت هذه مؤشرات كافية، لتعميق القلق الأمريكي حول مستقبل المنطقة، فلقد ذاق العرب الأمرين من العهود المظلمة التي حملت وصاية غربية على مقدراتهم.. كانوا لا يصدقون ما يحاول الغرب غرسه في أذهانهم، حول خطر الشيوعية الدولية، لكنهم اليوم يؤمنون بأن تكالب أمريكا على المنطقة هو الخطر الحقيقي على حريتهم.

في غمار هذه الدوامة الأمريكية القلقة، وما حملته أجهزة الإعلام الغربية من مقالات مطولة حول شحنات الأسلحة السوفيتية إلى سوريا ومصر، وجدت إدارة ايزنهاور أن المناخ مناسب لطرح نظرية الفراغ في الشرق الأوسط.

مبدأ ايزنهاور:

في ١٩٥٧ / ١ / ٥ وجه الرئيس الأمريكي ايزنهاور رسالة إلى الكونغرس الأمريكي جاء فيها:

"يشغل بال الولايات المتحدة الوضع غير المستقر في الشرق الأوسط الذي يتزايد فيه يوماً بعد يوم عدم الاستقرار حيث تستغل الشيوعية العالمية هذا الوضع لفرض هيمنتها على شعوب هذه المنطقة، وبما أن الشرق الأوسط هو المعبر الوحيد الحر بين القارات الثلاث (آسيا وإفريقيا وأوروبا) لذا فإن تسلط الاتحاد السوفيتي على هذا المعبر الوحيد بين القارات يخنق الحياة الاقتصادية في أوروبا الغربية، ويعرضها للخطر، ويقضي على آثار مشروع مارشال، ونظام

الدفاع عن شمال الأطلسي. إن البلدان الحرة في الشرق الأوسط تحتاج إلى القوة للدفاع عن استقلالها، وجلها تتلهم للحصول على هذه القوة من الغرب، ولهذا إنني أقترح أن تقوم الولايات المتحدة بما يلي:

١- التعاون مع جميع الدول في الشرق الأوسط أو مجموعات هذه الدول وتقديم المعونة لها منفردة أو مجتمعة، ودعم قدراتها الاقتصادية.

٢- وضع برنامج للمساعدات العسكرية يستند على دعم قدرات البلدان الحرة الذاتية.

٣- القبول بفكرة أن المساعدات العسكرية والتعاون العسكري يعني استخدام الولايات المتحدة جيوشها لحماية أراضي بلدان الشرق الأوسط والدفاع عن استقلالها - في حال طلبها - ضد أي عدوان عليها من قبل جيش مسلح من الخارج يستهدف تحقيق السيطرة الشيوعية العالمية على شعب من شعوب الشرق الأوسط.

٤- استخدام الأموال المخصصة في قانون الأمن القومي لعام ١٩٥٤ لتحقيق أهداف هذا البرنامج.

وافق الكونغرس الأمريكي على "مبدأ ايزنهاور" ورصد مبلغ ٢٠٠ مليون دولار كمساعدات إضافية لدول الشرق الأوسط (الأردن - لبنان - العراق) ونتج عن اجتماع "برمودا" بين "ايدن وايزنهاور" انضمام الولايات المتحدة إلى اللجنة العسكرية لحلف بغداد. كما صدرت الأوامر للإسطول السادس في

المتوسط لتنفيذ "المبدأ" وأعطيت للرئيس سلطات إستثنائية لإستخدام القوات الأمريكية دون موافقة مسبقة من الكونغرس.

أعلن العراق ولبنان تأييدهما لمبدأ "ايزنهاور" بينما بقيت الموافقة الأردنية ضمنية بسبب الوضع الداخلي، أما السعودية فقد استنكفت عن إعطاء رأي محدد بينما رفضت كل من سوريا ومصر مشروع ايزنهاور.

وعلى الصعيد الدبلوماسي وجه ايزنهاور دعوة للملك "سعود" لزيارة واشنطن نيابة عن العرب لبحث تفاصيل المشروع: فدعا الملك رؤساء سوريا ومصر والأردن للإشتراك في مؤتمر بالقاهرة لبحث الموقف العربي الموحد.

١- دعوة الولايات المتحدة إلى تأييد إسرائيل.

٢- القبول بمبدأ المساعدات غير المشروطة.

في واشنطن نجحت الدبلوماسية الأمريكية في توقيت زيارة الملك "سعود" مع زيارة "الأمير عبد الإله" الوصي على عرش العراق، كما نجحت في ترتيب اجتماع تاريخي بين قائدي السعودية والهاشمية، لإزالة خلافات تاريخية كادت تودي بالمصالح الأمريكية في المنطقة، ويبدو من مجمل الأحداث التي تلت اجتماع (سعود - عبد الإله) نجاح الوساطة الأمريكية في إحداث تنسيق سعودي - عراقي - أردني في وجه التنسيق السوري - المصري، فأصبح البيان الثلاثي الذي صدر بالقاهرة ١٢/٣/١٩٥٦ حبراً على ورق.

شهد لبنان في شهر آب ١٩٥٨ أول تطبيق عملي لمشروع ايزنهاور، في ١٦ آذار ١٩٥٧ أعلن شمعون موافقته على مشروع ايزنهاور، وفي حزيران عام

١٩٥٨ منحت الولايات المتحدة لبنان مساعدات اقتصادية (٢٠ مليون دولار) لتمكين الرئيس شمعون من تعديل الدستور وضمان انتخابه لفترة رئاسية ثانية. فآثار هذا التوجه نزاعاً مسلحاً داخلياً بين أنصار شمعون والمعارضين له، في ٢٥ تموز ١٩٥٨ أعلن شمعون وجود "اعتداء خارجي على لبنان" وطالب ايزنهاور بتنفيذ مشروعه لحماية النظام في لبنان، فجرى إنزال ١٠ آلاف من مشاة البحرية الأمريكية مع إيفاد وسيط أمريكي (روبرت مورفي)، لكن المقاومة اللبنانية أفشلت مخطط "شمعون - دالاس" واستطاع الجيش اللبناني بقيادة "فؤاد شهاب" حسم الموقف باستخدامه الدستور القائم وتم انتخاب فؤاد شهاب رئيساً للجمهورية اللبنانية خلفاً "لكميل شمعون".

إذا كان مشروع الدفاع عن الشرق الأوسط وحلف بغداد، قد انتهى إلى ذلك الفشل، فإن أمريكا على ما يبدو وجدت فرصتها، بعد الإنهاك النفسي والإقتصادي التي وصل إليها الصراع الدامي بين الاستعمارين الإنكليزي والفرنسي من جانب وشعوب آسيا وإفريقيا من جانب آخر، فتدخلت لإزاحة بريطانية وفرنسا، حتى تمسك وحدها بالشعوب المكافحة قبل أن تتمالك نفسها، وتسترد عافيتها، وهذا ما يفسر توقيت الإعلان عن مشروع ايزنهاور.

لكن أمراً غاب عن فكر مدبري السياسة الأمريكية وهو: إذا كان الصراع قد أنهك قوى الإستعمار لأنها قوى تحركها أطماع ولا تحركها قضية، لكنه ضاعف من قوة الشعوب المكافحة من أجل حريتها، لقد وجدت الإدارة الأمريكية في الوطن العربي منطقة ضعف في حلقة الأحلاف التي تقيمها حول الدول الاشتراكية، إذا امتنعت معظم الدول العربية على كل الأحلاف العسكرية التي طرحت عليها لسد الثغرة بين حلفي الأطلسي وجنوب شرق

آسيا، فجاءت تطرح مشروع إيزنهاور لسد الفراغ الذي أحدثه الموقف العربي الرافض للإستعمار.

آل مشروع إيزنهاور إلى الفشل، فقد حققت القومية العربية، وفكرة الحياذ الإيجابي، تطوراً ثورياً، حول ميزان القوى داخل الدول العربية وفي آسيا وإفريقيا حدث تحولاً محسوساً نحو التحرر والوحدة.

قبل عام واحد كان الإتجاه الذي تمثله سوريا ومصر يتمتع بتأييد أقلية مهددة بالتطويق من قبل الحكومات الرجعية المحيطة، لكنه اكتسب التفافاً جماهيرياً سريعاً حتى أصبحت الحكومات الرجعية تخشى التطويق وتحاول مهادنة سوريا ومصر والسير معها، إلى منتصف الطريق حتى تتجنب الإنهيار أمام الضغط الشعبي العام. إن ما فعله مشروع إيزنهاور وما أنتجته سياسة القوة الأمريكية تجاه المنطقة، كان عكس ما هدفت إليه. ازداد تلاحم الجماهير مع حكومة التجمع القومي في سوريا، وازداد الإلتفاف حول الثورة المصرية، وتعمقت الصداقة العربية - السوفيتية، فشملت إلى جانب شحنات السلاح، مجالات التعاون الإقتصادي والفني والثقافي، فلم يبق أمام الولايات المتحدة إلا التآمر والغزو العسكري من الخارج حتى تمنع الوحدة المصرية - السورية وتمنع انتشار الصداقة العربية - السوفيتية.

الإنتخابات التكميلية:

كان الإعلان عن بدء الإنتخابات التكميلية بتاريخ ١٧ أيار ١٩٥٧ في محافظات دمشق وحص والسويداء، إثر محاكمة أربع نواب، بعد ثبوت إدانتهم في المؤامرة العراقية - البريطانية - الأمريكية لقلب نظام الحكم في سوريا، المختبر

الحقيقي لدى تعلق الجماهير بالسياسة التحررية التي انتهجتها حكومة التجمع الوطني بتأثير من حزب البعث والحزب الشيوعي السوري.

إن وصفاً للمعركة الانتخابية التي جرت في دمشق بين رياض المالكي مرشح حزب البعث ومصطفى السباعي مرشح أحزاب اليمين (الشعب - الإخوان المسلمين) مؤشراً على نتائج الإختبار... لقد برهنت الجبهة (البعثية - الشيوعية) على التفاف جماهيري لم يسبق له مثيل، برهن عليه فوز ثلاثة مرشحين من حزب البعث، في الانتخابات التكميلية، بينما فاز المرشح الرابع عن كتلة العشائر.

عزز حزب البعث مركزه داخل مجلس النواب، بينما فقدت أحزاب اليمين ثلاثة مقاعد فشعرت بالخطر، في مطلع حزيران هدد "رشدي الكيخيا" زعيم حزب الشعب بالاستقالة مع مؤيديه من مجلس النواب، وذلك رداً على خطاب السيد "خالد بكداش" الذي هاجم فيه حزب الشعب واتهمه بالتبعية للرجعية والاستعمار، بينما وقف السيد "أحمد قنبر" مكيلاً للحكومة بسبب تغاضيها عن تصريحات "بكداش" الذي اتهمه باستخدام المنبر النبائي للدعاية الشيوعية، وأشار "قنبر" إلى أن حكم إرهاب خطير يسيطر على المجلس وهو يقف معارضاً لهذا الإرهاب وللحكومة ويتحداهما.

أراد نواب حزب الشعب إحداث بلبلة في مجلس النواب بانسحابهم الجماعي منه، لكنهم سرعان ما أدركوا أن محاولتهم كانت غير ناجحة، استمرت حكومة العسلي التي حققت استقراراً لم تشهده البلاد من قبل، وباشرت خططاً للتنمية تفوق كثيراً إمكانيات الإستثمارات الفردية التي اعتمدت عليها تنمية البلاد في

الماضي، حيث اتضح للحكومة أن بناء السدود وإقامة المصانع واستصلاح الأراضي لا يتم إلا في إطار خطة اقتصادية تنفذها الدولة.

الاتفاقات الاقتصادية مع الاتحاد السوفييتي:

لم يأت التعاقد الاقتصادي مع الاتحاد السوفييتي إلا بعد حين من صفقات الأسلحة، فقد لمس المسؤولون خطر الحصار الاقتصادي الذي أقامته الدول الغربية حول سوريا لإجبارها على الخضوع، حاولت سوريا فك هذا الحصار بإرسال وفود إلى دول أوروبا الغربية، فأوفدت السيد فاخر الكيالي إلى بلجيكا، والسيد خالد العظم إلى ألمانيا الغربية، لكن محادثتهما كانت غير مجدية، رفضت كل الدول الغربية تقديم مساعدات اقتصادية أو منح البلاد قروض لإجال طويلة تستطيع بواسطتها النهوض.

كانت الأسلحة السوفييتية تتكدس في العراق، فالجيش بحاجة إلى أبنية وتجهيزات، بينما أصيب الاستثمار الفردي بالكساد بالإضافة إلى عجزه عن الاستثمار في المشاريع الحيوية التي تتطلبها البلاد، كإقامة شبكة المواصلات لنقل المحاصيل من الجزيرة إلى اللاذقية، واستثمار الثروة البترولية والمعدنية، وتنفيذ خطة اقتصادية طموحة من شأنها رفع المستوى الاقتصادي للبلاد.

في شهر آذار ١٩٥٧ تعاقدت الدولة مع شركة "تكنواكسبورات" التشيكوسلوفاكية لإنشاء مصفاة حمص، وفي مطلع شهر آب وصل إلى موسكو السيد خالد العظم على رأس وفد اقتصادي وعسكري، فأجرى محادثات مع

السيد "كوسيفين" نائب رئيس الوزراء السوفييتي عرض خلالها الجانب السوري:

- ١- إطالة أمد استحقاقات صفقات السلاح إلى عشر سنوات أخرى.
- ٢- تنفيذ المشاريع العمرانية في البلاد بالإتفاق على تسديد نفقاتها على أقساط.
- ٣- تنفيذ مشاريع أبنية الجيش وتسديد نفقاتها على أقساط.
- ٤- مساعدة الحكومة السورية في عمليات التبادل التجاري وخاصة بالنسبة للمحاصيل الزراعية.

وافق الجانب السوفييتي على المقترحات السورية، وتم التوقيع على الإتفاقيات الخاصة بها في ٦ آب ١٩٥٧، مما أثار حملة إعلامية غربية مركزة ضد سورية، وصفتها بأنها قاعدة للشيوعية الدولية، بينما لم تجد الولايات المتحدة أمامها. وقد استفردت بالمنطقة سوى التآمر لقلب نظام الحكم، أو غزو سورية من الخارج.

المؤامرة الأمريكية على سورية:

بعد أسبوع واحد من التوقيع على الإتفاقيات مع الإتحاد السوفييتي أصدرت الحكومة السورية بياناً بتاريخ ١٢/٨/١٩٥٧ بعنوان "تفاصيل المؤامرة الأمريكية على سورية" جاء فيه:

"لم يرق للإستعمار الأمريكي أن تظل سورية حرة طليقة. فسعت مرات عديدة إلى قلب نظام الحكم في سورية حتى يحل محله حكم يستند إلى حراب

الأجنبي فينكل بأفراد الشعب ويكيد لهم ويمتص خيراتهم، أرسل الأمريكيون أمهر خبرائهم بالتآمر "هوارد ستون" فبدأ بإجراء اتصالات مع بعض رجال الحزب القومي السوري الإجتماعي للإحتكاك بضباط الجيش بهدف تبديل الأوضاع في سورية، بالتعاون مع العقيد ابراهيم الحسيني الملحق العسكري السوري في رومة وذلك تمهيداً لإعادة الشيشكلي إلى البلاد.

أكد "الحسيني" لأحد ضباط الإستخبارات الذي دس بين المتآمرين أنه اتفق مع السلطات الأمريكية للحصول على معونة مالية قدرها ٢٠٠ - ٤٠٠ مليون دولار لقاء تصفية الحكومة الراهنة في سورية وعقد صلح مع إسرائيل.

ولخص "الحسيني" خطته للإستيلاء على السلطة بقوله: "تقوم بعض قطعات الجيش بالتحرك إلى العاصمة لإحداث انقلاب عسكري بينما يقوم عملاء أمريكيون باغتيال مجموعة من الضباط ضماناً لنجاح الانقلاب.

أما "أديب الشيشكلي" فقد تسلل متنكراً إلى سورية وأقام في منزل أحد الدبلوماسين الأمريكيين لإجراء اتصالات مع الضباط لضمان انضمامهم إلى الحركة. ولما لمس عدم جدوى الخطة، فر من دمشق إلى مكان مجهول بعد استلامه جزءاً من أموال المؤامرة.

كشفت السلطات السورية المؤامرة قبل استفحال خيوطها، وطردت ثلاثة من الدبلوماسين الأمريكيين لثبوت اشتراكهم في المؤامرة، بينما ردت الولايات المتحدة على ذلك، بطرد السفير السوري من واشنطن «فريد زين الدين» وتحرك الأسطول السادس إلى الشواطئ السورية، فنظمت المقاومة الشعبية،

وحمل الشعب السلاح للتصدي للغزو الأمريكي، لكن الغزو لم يحدث... حيث صدرت الأوامر للأسطول السادس بالعودة إلى برنامج الروتيني.

تعيين اللواء عفيف البزرة رئيساً للأركان:

في مطلع شهر حزيران قدم رئيس الأركان العامة اللواء توفيق نظام الدين مشروع مرسوم بإحداث تنقلات في صفوف بعض الضباط، فرفض السيد خالد العظم هذا الإجراء ووصفه «بأنه حدث كبير لا أوافق عليه فأنا لا أقبل بأن يعمل في الوزارة وزير يغير الاتجاه الذي تسير عليه الحكومة».

عرض السيد خالد العظم بوصفه وزيراً للدفاع، الموضوع على مجلس الوزراء، فأكد رئيس الوزراء استغرابه لهذه الخطوة التي تتضمن إبعاد «للسراج» الذي كشف المؤامرة العراقية ضد سورية عام ١٩٥٦

أصر رئيس الأركان على موقفه بحجة انقسام الضباط على أنفسهم، السراج والضباط البعثيون في جهة، والمقدم النفوري والبزرة وغيرهما في جهة أخرى.

في ٢ حزيران أعلنت بعض القطعات العسكرية في قطنا تمرداً ومنعت الضباط الذين أوفدهم رئيس الأركان من دخول القطعات، بينما أعلنت قطعات حوران عزمها الزحف إلى قطنا لإنهاء هذا العصيان، وجندت الشرطة العسكرية عناصرها وبدأت بإقامة المتاريس والحواجز على طريق دمشق - قطنا.

بأدر وزير الدفاع إلى دعوة الضباط لإجتماع حضره: «نظام الدين، البزري، النفوري، السراج، ومصطفى حمدون، بالإضافة إلى رئيس الوزراء وبعض الوزراء، اتفق في الاجتماع على إصدار قرارات بتعيين البزري رئيساً للشعبة الأولى، والسراج رئيساً للشعبة الثانية، والنفوري رئيساً للشعبة الثالثة، وحمدون رئيساً للشعبة الرابعة، وبقي اللواء توفيق نظام الدين رئيساً للأركان.

وفي ١٤ آب قدم اللواء نظام الدين استقالته من الجيش بعد وضوح الصورة التي تؤكد سيطرة الضباط الأربعة على شؤون الجيش، صدر مرسوم بتعيين اللواء عفيف البزرة رئيساً للأركان، وقد وصفته صحيفة النيويورك تايمز بأنه شيوعي ومؤيد للسوفييت.

أثار تعيين اللواء البزرة استياء الأوساط الأمريكية، فازدادت السماء السورية تلبداً في وجه السياسة الأمريكية، وبات تطبيق مبدأ ايزنهاور ضد سورية أمراً لا مفر منه.

بعثة اندرسون ومحاولة تطبيق مبدأ ايزنهاور:

في مطلع شهر أيلول وصل إلى العاصمة التركية «لوي اندرسون» وكيل وزارة الخارجية الأمريكية، وأجرى محادثات عاجلة مع السيد «عدنان مندريس» رئيس وزراء تركيا بهدف الحصول على معلومات حول الوضع في سورية، ووصل إلى أنقرة أيضاً الأمير «عبد الإله» الوصي على العرش العراقي، مع رئيس أركانه الفريق رفيق عارف، والملك حسين مع وزير خارجيته السيد سمير الرفاعي، عقد الجميع «طاولة مستديرة» لدراسة الوضع في سورية، أثناء هذا

الاجتماع الرباعي طار اندرسون إلى بيروت، وتحدث سريعاً إلى «كميل شمعون» ثم عاد إلى أنقرة لإطلاع حلفائه على الموقف اللبناني.

ماذا جرى في اجتماع أنقرة؟

١- كشف الفريق رفيق عارف رئيس الأركان العراقي، الموقف الأمريكي كما عكسه أندرسون بقوله: «ستصبح سورية جهاز إرسال للنفوذ السوفييتي في المنطقة، فقد استلمت وسوف تستلم شحنات كثيرة من الأسلحة السوفيتية، ووصل معها مجموعة من الخبراء السوفييت الذين سيحولون سورية إلى معسكر سوفييتي، وأكد أندرسون بأن هدف مهمته هو مناقشة الوضع في سورية وطلب مساعدتهم في منع التهور السوري، وقال: «إذا قررنا اتخاذ عمل عسكري ضد سورية، فيجب إيجاد المبررات له، لكي يصبح من الممكن الدفاع عنه في الأمم المتحدة، وعلينا تطمين الدول العربية الأخرى بأن ما نقوم به ليس حرباً ضد سورية، وإنما هو إجراء ضد حالة شاذة، ونصح اندرسون العراق بعدم المطالبة بوحدة سورية عراقية فورية حتى لاينكشف الغرض من هذه الخطوة».

٢- عقد السيد «لوي أندرسون» بعد عودته إلى واشنطن مؤتمراً صحفياً قال

فيه:

«إن الوضع في سورية خطير جداً، والولايات المتحدة مهتمة اهتماماً عميقاً بما يجري في سورية ومصر اللتين أصبحتا فريسة للشيوعية الدولية»، وقال: «لقد رفعت تقريري إلى وزير الخارجية «دالس» في إطار هذه الروح».

٣- نشرت صحيفة النجم الأحمر السوفيتية تعليقاً على إجتماع أنقرة جاء فيه:

تتلخص أهداف جولة أندرسون بغزو سورية حسب الخطة المتفق عليها وهي:

- قيام إسرائيل باستفزازات عسكرية على الحدود مع سورية.

- حشد القوات التركية على الحدود الشمالية لسورية، بهدف المناورات العسكرية.

- حشد القوات العراقية على الحدود الشرقية لسورية بهدف صد العدوان الإسرائيلي.

- البدء بالغارات الجوية العراقية - التركية على القرى السورية بحجة خرق القوات السورية لحدود البلدين.

- بدء الزحف العراقي التركي باتجاه سورية.

- مناشدة الولايات المتحدة للتدخل والمساندة لصد الهجوم السوري على البلدين.

تتجلى دقة هذه المعلومات بالحشود التركية التي اتجهت نحو الحدود السورية بحجة البدء بمناورات الخريف، حيث سارع الزعيم السوفييتي «بولفانين» باتهام تركيا بأنها حشدت قواتها على الحدود السورية للقيام بهجوم مبيت على سورية، بالتعاون مع الولايات المتحدة، وحذر «بولفانين» من أن النزاع المسلح مع سورية لن يقتصر على المنطقة فقط.

إن قصة الحشود التركية على سورية قديمة، تعيد للأذهان الحشود التركية إبان التوقيع على التصريح الثلاثي المصري - السوري - السعودي (آذار عام ١٩٥٥). في ذلك الحين فشلت هذه الأداة في تحقيق أهداف السياسة التركية، لكنها اليوم فشلت فشلاً ذريعاً.

أما الأردن فقد أعلن السيد «سمير الرفاعي» وزير الخارجية، بأن الأردن لا يفكر بالتدخل العسكري ضد سورية، بينما أوفد العراق رئيس وزرائه وأعلن بعد محادثاته مع القوتلي بأن سورية والعراق وصلتا إلى تفاهم تام.

أثارت بعثة أندرسون وبيان وزير الخارجية الأمريكية في ٥ أيلول ١٩٥٧، رد فعل رسمي وشعبي غاضب، فقد أصدرت الحكومة السورية بياناً ردت فيه على بيان الحكومة الأمريكية، فأعربت عن استغرابها لمضمون هذا البيان، إذ كيف يعرب العرب عن قلقهم إزاء ما يجري في سورية دون أن يتصلوا بسورية لبحث كل ما يتعلق بعلاقاتهم معها حسب ميثاق الجامعة العربية، وجاء في البيان توضيح لنية العدوان الأمريكي المبيت على سورية الذي لا يحتاج إلا لخلق الأجواء الدولية المناسبة.

وتبادلت الحكومة السورية مع الحكومة الأردنية مذكرة دبلوماسية أعربت فيها عن استغرابها لموقف الأردن وعتبها على الحكومة الشقيقة التي ذهبت تشتكي للولايات المتحدة دون إطلاع سورية على شكواها، ردت الحكومة الأردنية على هذه المذكرة بأسلوب يؤكد عدم إشراك الأردن فيما خطط في أنقرة ضد سورية، وينكر إجراء أي محادثات مع «لوي أندرسون» باعتباره لم يزر عمان.

وفي المملكة العربية السعودية سارع الملك سعود إلى زيارة بيروت وبعث رسالة عاجلة إلى الرئيس الأمريكي إيزنهاور ناشده فيها سلوك الاعتدال تجاه سورية، ثم أوفد ولي العهد ورئيس الوزراء (الأمير فيصل) إلى واشنطن حيث صرح بعد اجتماعه مع إيزنهاور في ٢٣ أيلول بأنه بحث مع الرئيس الأمريكي الوضع في سورية وقال: «إن سورية بلد شقيق وهي دولة مستقلة متحررة من أي سيطرة أجنبية، وأن السعودية ليست قلقة بشأن موقف سورية، إذ لاصحة للشائعات عن تغلغل النفوذ الشيوعي فيها».

وفي ٢٧ أيلول وصل إلى دمشق الملك سعود فصرح للصحفين: «أرغب أن أعلن دون لبس أو غموض وبالصدق والإخلاص.. أنني أستنكر كل اعتداء على سورية، وعلى أي بلد عربي آخر مهما كان مصدره، وإنني سأقاوم مع أشقائي السوريين والعرب أي اعتداء يقع عليهم بصرف النظر عن مصدره.

ورفعت سورية شكوى إلى هيئة الأمم المتحدة بشأن الحشود التركية على أراضيها، فقررت الأمم المتحدة إرسال لجنة تحقيق دولية بهذا الصدد.. ولم يأت مطلع تشرين الأول حتى بدأت الحشود التركية بالإنسحاب.

وفي ٣ تشرين الأول أكد الرئيس الأمريكي أن الوضع السوري أخذ بالاستقرار وبدأ يخف الخطر الذي شعرت به دول عربية مثل لبنان والأردن والعراق والسعودية.

وفي ١١ تشرين الثاني زار دمشق وفد مجلس الأمة المصري، برئاسة «أنور السادات» وفي جلسة مشتركة مع النواب السوريين أعلن نواب البلدين قيام الإتحاد السوري - المصري.

هكذا فشلت بعثة أندرسون وسحبت الحشود التركية، ولعبت السعودية دوراً دبلوماسياً بارزاً إلى جانب سورية، بينما برهنت مصر على مساندتها العسكرية لسورية.

استهدف التكالب على سورية بصورة خاصة، وعلى المنطقة بصورة عامة، تحقيق ثلاثة أهداف:

١- تصفية مشكلة إسرائيل على أساس الأمر الواقع أي تحويل خطوط الهدنة إلى حدود دائمة.

٢- فرض تنظيم دفاعي يخدم المصالح الأمريكية وحدها.

٣- انحياز العرب إلى السياسة الأمريكية في جميع المسائل الدولية حتى تتحول إلى منطقة النفوذ الأمريكي.

لكن المشاريع الأمريكية والأحلاف واحتكار السلاح، والضغط الإقتصادي والحرب النفسية، والإشتراك بالتآمر لقلب نظام الحكم في سورية، والتخطيط لغزو سورية بعد العدوان الثلاثي على مصر، لم تؤد كلها إلا إلى زيادة التلاحم الوطني والقومي للشعب السوري، وتعميق الصداقة العربية - السوفيتية، وترسيخ التوجه الوحدوي مع مصر، إنه درس قديم حديث، يجب على الإدارات الأمريكية المتعاقبة إدراكه وإلا كان مصير السياسة الأمريكية الفشل المستمر في الإمتحان السوري الصعب.

على طريق الوحدة

على الرغم من الضغط الأمريكي على سورية، ومحاولة قلب نظام الحكم بالقوة للقضاء على حكومة التجمع القومي في البلاد، وتحطيم الجبهة البعثية - الشيوعية فيها، كان حماس الجماهير كافياً لإظهار مدى تماسك سورية على الساحة الدولية، وإخفاء واقع الخلافات القائمة بين أطراف التجمع القومي من جهة، وبين ضباط الأركان من جهة ثانية، وبين المدنيين والعسكريين من جهة ثالثة، فلم يجد هؤلاء جميعاً طريقاً إلا طريق الوحدة، ترسو على شاطئها سفينة البلاد، فهي الهدف والأمل قبل كل شيء، وهي الأمان والطمأنينة على مستقبل البلاد، وهي منجاة من سطوة الجيش على السلطة، ومنجاة من حكم الائتلاف القومي، نظرت كل فئة سياسة سورية إلى الوحدة بمنظارها الخاص، بينما نظر إليها الشعب على أنها النتيجة الحتمية لكل حكم تقدمي، على الرغم من اختلاف المناظر، شهد قيام الوحدة بين سورية ومصر إجماعاً رسمياً وشعبياً وحزبياً لم يشد عنه إلا الحزب الشيوعي السوري لأسباب سنشرها بعد قليل، بالإضافة إلى بعض السياسيين ممن كانوا في السلطة أو خارجها، الذين خافوا على كيان البلاد وظنوا أن الوحدة تتحقق بالإبقاء على الكيانات.

قد لا يكون الطرح الوجداني ناجحاً، وقد لا تكون مصر شعباً وحكومة مستعدة له كل الاستعداد، وقد لا تكون الممارسات التي طبقت بعد الوحدة

ممارسات وحدوية، أو ربما بدأت العلة من دستور الوحدة ومحاولة عبد الناصر تطبيق تجربته في مصر على سورية، وأخطاء أخرى ارتكبت أثناء السير على الطريق لتحقيق الوحدة، أو خلال الوحدة ذاتها، لكن تلك الأخطاء مهما كثرت، فإنها لا تلغي الحقيقة، وهي: الوحدة هي السبيل الوحيد أمام العرب للنهوض، وللتحرر ولبناء مجتمعهم الموحد، ومن هنا فإن ما سنقول في هذا الفصل لا يقصد الوحدة كهدف آمنت به الجماهير، بل يستهدف الذين سلكوا الدرب نحو قيام الجمهورية العربية المتحدة، منهم من آمن بالوحدة وناضل في سبيلها، ومنهم من وجدها المخرج والملاجئ، ومنهم من أراد بها شراً وسوءاً، الحكم على الوحدة لا يأتي نتيجة انتكاستها، وإنما يجب أن ينبع من كونها الهدف...

أولاً: التجمع القومي:

عناصر التجمع القومي هي: حزب البعث العربي الاشتراكي، الحزب الشيوعي، الحزب الوطني، الكتلة الديمقراطية.

١- حزب البعث العربي الاشتراكي:

الوحدة هي مقدمة الثالث المقدس للحزب منذ بداياته في الأربعينات وحتى تأسيسه ٧ نيسان واستمرت كذلك حتى اليوم، لكن الحزب نظر إلى الثورة المصرية في بداياتها (٢٣ تموز ١٩٥٢) نظرة سلبية لم تنجل إلا في مطلع عام ١٩٥٥، عندما حققت الثورة المصرية جلاء القوات البريطانية عن مصر، ونالت السودان استقلالها، ثم نص الدستور المصري على أن مصر هي جزء من الأمة العربية.

في مهرجان البعث بمناسبة الذكرى العاشرة للجلاء، طرح الحزب شعار وحدة سورية ومصر باعتبارها نواة للوحدة العربية الشاملة، وأكد بأن الشعب يريد لها وحدة كاملة وعاجلة.

وعندما قرر البعث الاشتراكي في الوزارة الائتلافية أصدر بياناً بعنوان: «الضرورة القومية فرضت على حزبنا مغامرة الاشتراك في الحكم»، فقد اشترط الحزب على رئيس الوزراء (صبري العسلي) أن يتضمن البيان الوزاري فقرة تلتزم بها الحكومة تتعلق بتنفيذ الإتحاد بين سورية ومصر، لكن حزب الشعب وبعض أعضاء الحزب الوطني والمستقلين هددوا بحجب الثقة عن الحكومة، إذا تضمن البيان الوزاري هذه الفقرة، فاكتمى رئيس الوزراء بالتصريح أمام مجلس النواب في ٢٧ حزيران ١٩٥٦ بأن الحكومة ستشرع في توثيق العلاقات مع مصر من خلال محادثات فورية، تؤدي إلى سياسة مشتركة بين البلدين تنضم إليهما فيما بعد الدول العربية المنحرة حتى يصبح بالإمكان تحقيق وحدة عربية شاملة.

وفي ٥ تموز تقرر تشكيل لجنة وزارية برئاسة السيد «صبري العسلي»، وعضوية صلاح البيطار وأحمد قنبر، ومهمتها القيام بمفاوضات مع مصر من أجل الوحدة.

في ٦ تموز عام ١٩٥٦ ألقى السيد صلاح البيطار وزير الخارجية بيان أمام مجلس النواب شكر فيه إجماع النواب على تأييد قرار الحكومة بتشكيل لجنة وزارية لبحث الوحدة مع مصر وقال: «إذا كنا جادين في تقرير عظم الأخطار المحيطة بنا، فهذا الإتحاد هو سبيل للوقاية والدفاع، وإذا كنا واثقين بإمكانات

شعبنا، مؤمنين بنزوعه الصادق إلى الحرية والعدالة والوحدة، فهذا الإتحاد سيكون المحرك الفعال لتلك الإمكانيات».

لم تحقق اللجنة الوزارية هدف الإتحاد المنشود، بسبب تأميم عبد الناصر لقناة السويس في ٢٦ تموز ١٩٥٦، وانشغال مصر بمعركة القناة الدبلوماسية والعسكرية. في مطلع عام ١٩٥٧ تألفت وزارة السيد صبري العسلي الثانية، فأكد البعثيون مجدداً ضرورة المثابرة على تحقيق الإتحاد مع مصر، واقترحوا تشكيل لجنة وزارية للسفر إلى القاهرة بشأن الوحدة، لكن وجهة نظر عبد الناصر عاجلتهم قبل مغادرة اللجنة إلى القاهرة، كان يرى أن الشعب المصري غير مستعد للوحدة، وبأنه يرى ضرورة التدرج بالتقارب بين القطرين بعقد اتفاقيات عسكرية وثقافية واقتصادية وقضائية. بعد ظهور نتائج بعثة أندرسون والحشود التركية على سورية، وصل إلى البلاد في ١٨ تشرين الثاني ١٩٥٧ وفد مجلس الأمة المصري برئاسة السيد «أنور السادات» وأعلن في جلسة مشتركة الإتحاد بين سورية ومصر، وصفت جريدة البعث هذا القرار التاريخي بقولها: «نسير اليوم نحو تحقيق خطوة تاريخية كبرى، ليس في حياة قطرين عربيين فحسب، وإنما في حياة الشعب العربي كله، هذه الخطوة هي اتحاد سورية ومصر».

كان البعث يمثل الرغبة الشعبية الجامعة لتحقيق الوحدة مع مصر كنواة للوحدة العربية، وفي سبيل هذا الهدف، انطلق قادة الحزب وبأقصى سرعة نحو عبد الناصر، كانوا يتطلعون نحو الوحدة دون التوقف عند مقوماتها الدستورية، كانوا يرون فيها حدثاً ثورياً وليس فقهيّاً، فوافقوا دون تردد على شروط عبد الناصر بحل الحزب واندماجه بالإتحاد القومي، ظنوا بأن عبد الناصر سينفذ

فلسفة البعث تنتشر في الوطن العربي من خلال موقع عبد الناصر بين الجماهير العربية، فلم يتوقفوا عند إرساء الجذور الصلبة لكيان الوحدة الجديد، كانت الوحدة بالنسبة للبعث هدفاً قبل كل شيء، ثم منجاة من هيمنة الشيوعيين، وفرصة لتحقيق قفزة نوعية في كيان البلاد الإقتصادي والإجتماعي.

ب- الحزب الشيوعي السوري:

وضعت قضية الوحدة العربية أمام الحزب الشيوعي السوري منذ نعومة أظفاره، في الثلاثينات ناقش السيد «ديمتر وف» مع قادة الأحزاب الشيوعية العربية موضوع الوحدة العربية فقال:

«إن البلاد العربية خاضعة للإستعمار المباشر، فكيف ينمو شعار الوحدة مثلاً بين بلاد مثل سورية يحكمها الإستعمار الفرنسي، وعراق نوري السعيد الذي يحكمه الإستعمار الإنكليزي.. إن الوقت غير مناسب لمناقشة هذا الشعار، من الأفضل في هذه المرحلة رفع شعار التضامن العربي أو تضامن الشعوب العربية في سبيل الإستقلال، إنه شعار عملي ومفهوم من قبل الجماهير الشعبية، دون أن ينفي فكرة الوحدة العربية، وإمكان تطورها».

بعد الحرب العالمية الثانية كانت سورية أول بلد عربي تحرر وحقق الجلاء عن أراضيه، فنشطت المشاريع الهاشمية لتحقيق الوحدة العربية، (الهلال الخصيب) و(سورية الكبرى) هذه المشاريع حاربها الحزب الشيوعي وكشف الأصابع البريطانية التي تحركها.

في مطلع الخمسينات برز شعار الوحدة بشكله الحقيقي المعبر عن آمال الجماهير العربية، فأيد الحزب الشيوعي السوري الوحدة العربية. وجرى حوار طويل بين البعثيين والشيوعيين حول مفهوم الوحدة ومفهوم الاشتراكية، فبرز الخلاف الجوهرى بين الحزبيين: رأى البعثيون عدم إمكانية تحقيق الاشتراكية في قطر عربي واحد، ولهذا قالوا أن الطريق إلى الاشتراكية هو الطريق إلى الوحدة، عارض الشيوعيون ذلك وقالوا بإمكان تحقيق الاشتراكية في قطر واحد ورفعوا شعار: عبر الاشتراكية تتحقق الوحدة العربية، وبرهن الشيوعيون على مقولتهم بأن البورجوازية هي التي تحول دون قيام الوحدة العربية، ولهذا يجب أن تزاح ويزاح نفوذها، وأن تصل إلى الحكم الفئات التي لا تتناقض مصالحها مع تحقيق الوحدة وفي طليعتها الطبقة العاملة.

وفي عام ١٩٥٧ برز الخلاف بين البعثيين والشيوعيين على أشده - رغم حرص الطرفين على التجمع القومي. وكان الخلاف حول أسس قيام الوحدة بين سورية ومصر، نادى البعثيون بالاندماج الكلي أي ذوبان الكيانين السوري والمصري في كيان واحد جديد، أما الشيوعيون فكان لهم رأي آخر، قالوا بوجود الأخذ بالظروف الموضوعية في كل بلد عربي وعلى أساس ذلك تقوم الوحدة، وقالوا بأن أي وحدة تقوم على غير ذلك الأساس لن يكتب لها البقاء.

وفي ١٣ كانون الثاني ١٩٥٨ أصدر الحزب الشيوعي السوري بياناً حول الوحدة بين سورية ومصر، اقترح فيه قيام اتحاد فيدرالي بين البلدين، يأخذ بعين الاعتبار الشروط الخاصة في كل بلد، وجاء في البيان بأن هذا الشكل الودوي سوف يقدم فرصاً لتعزيز الحرية والديمقراطية.

كان الموقف النهائي للحزب الشيوعي السوري من موضوع الوحدة ينادي بضرورة استنادها إلى النضال ضد الإستعمار، وعلى أساس الديمقراطية التي تأخذ الظروف الموضوعية في كل بلد بعين الاعتبار، وصف السيد «خالد بكداش» اشتراك الشيوعيين بالتجمع الوطني بقوله: «إذا أخذنا سنة ١٩٥٤ وما بعدها نجد أن التعاون بين القوى التقدمية أعني الشيوعيين والبعثيين وفئات البورجوازية الوطنية النيرة مكن من عودة الديمقراطية الحقيقية للبلاد.

على الرغم من هذه النظرة الإيجابية للتجمع الوطني، كما يقول عنه الشيوعيون، أو التجمع القومي كما يقول عنه البعثيون، فإن الشكوك سادت بين الطرفين، وتعمقت بعد وصول اللواء عفيف البزرة إلى رئاسة الأركان، واعتبر بعض المؤلفين (خالد العظم - باتريك سيل) بأن الخوف من سيطرة الشيوعيين على مقدرات الجيش كان من بين العوامل التي عجلت بالوحدة، التي لم يوقع السيد خالد بكداش على وثيقة إعلانها.

ج- الحزب الوطني:

قلنا بأن الحزب الوطني هو الوريث الشرعي للكتلة الوطنية، تولى زعامته السيد «شكري القوتلي» الذي ربطته علاقات ؟ عميقة الجذور بالمصريين والسعوديين أدت إلى وقوف الكتلة الوطنية ثم الحزب الوطني ضد مشاريع الوحدة الهاشمية.

كان أعضاء الحزب الوطني منقسمين متفكرين لا يوحدتهم رأي، وهذا نابع من طبيعة تكوينهم، كانوا من فئات متضاربة المصالح جمعتها الظروف، فمنذ

انتخابات عام ١٩٤٧ والحزب يعاني انقساماً حاداً بين التيار الذي يقوده السيد «شكري القوتلي» وبين التيار الآخر الذي يقوده «ميخائيل اليان».

في عام ١٩٤٩ وبسبب وجود القوتلي في الاسكندرية، فاز جناح «ميخائيل اليان» فعدل الحزب نظامه الداخلي وأدخل فيه مادة تنص على النظام الملكي في سورية، تمهيداً للإتحاد مع العراق.

في عام ١٩٥٤ دخل الحزب الوطني ممثلاً بالسيد «صبري العسلي» بمحادثات مع خالد العظم، وصالح الدين البيطار، لتشكيل جبهة وطنية تهدف إلى إسقاط وزارة السيد فارس الخوري، فأدى ارتباط العسلي بهذه الجبهة إلى انفصال كل من لطفي الحفار، وبدوي الجبل، وسهيل الخوري وميخائيل اليان.

اندمج السيد «صبري العسلي» بالتجمع القومي مقابل حصوله على رئاسة الوزارة، فأحدث انقساماً جديداً في صفوف الحزب، قسم من أعضائه ارتبط بالسعوديين، والقسم الآخر (صبري العسلي، فاخر الكيالي) عزز من أواصر تعاونه مع المصريين.

حرص السيد «صبري العسلي» على بقاء مركزه في رئاسة الوزارة، وعندما شعر أن خصومه داخل الحزب الوطني، بالإضافة إلى خصومه الأصليين «حزب الشعب» قد تكتلوا ضده لإسقاط وزارته، بل وتآمر قسم منهم لإسقاط نظام الحكم، وضع كل ثقله إلى جانب البعثيين والشيوعيين والكتلة الديمقراطية باعتبارهم أغلبية في مجلس النواب، هكذا نبغ حماس الحزب الوطني ممثلاً بالسيد «صبري العسلي» للوحدة مع مصر.

د- الكتلة الديمقراطية:

تألفت هذه الكتلة برئاسة السيد خالد العظم بعد انتخابات عام ١٩٥٤ فوصل أعضاؤها في مجلس النواب إلى ٣٨ نائباً، ثم انخفض إلى ٢٨ نائباً، بسبب عدم تكليف رئيسها بتشكيل الحكومة وعدم قدرته على توزيع الحقائق الوزارية على أعضاء كتلته.

قامت هذه الكتلة من النواب المستقلين الذين لم يرتبطوا لا بأحزاب اليمين، رغم انتمائهم لليمين، ولا بأحزاب اليسار وهذا أمر مفروغ منه.

وقف السيد خالد العظم بصلاية ضد مشاريع الوحدة الهاشمية، كان من المؤمنين بالكيان السوري ونظامه الدستوري الجمهوري الديمقراطي، تمتع بفكر إصلاحى واقتصادي لكنه نظر إلى الوحدة من خلال الإبقاء على الكيانات، ولهذا طرح مشروع الاتحاد الفيدرالي بين سورية ومصر، ووقف إلى جانب تعزيز العلاقات مع مصر والسعودية في مختلف المجالات، بادر إلى فتح قناة العلاقات السورية - السوفيتية، وكان وراء توقيع الإتفاقيات الاقتصادية مع الاتحاد السوفيتي.

للسيد العظم رأي بالوحدة أعلنه في اجتماع مجلس الوزراء بتاريخ ٢١ كانون الثاني ١٩٥٨ جاء فيه: «ما هو جدوى قيام الوحدة طالما أن في سورية ائتلاف وطني برلماني» وكان من بين المنتقدين لحماس حزب البعث للوحدة الفورية مع مصر، حاول وضع العراقيل في وجه الإندفاع الوحدي لكنه كان وتراً وحيداً في مجلس الوزراء، حاول تنظيم مؤيديه وتحويل كتلته النيابية إلى حزب سياسي يعارض فكرة الوحدة الإندماجية، لكن قيام الوحدة سبقه، ولما

وجد أن الأمور تجري متسارعة، تقدم بدارسة مفصلة حول الدستور المؤقت للجمهورية العربية المتحدة، حاول فيها تهدئة العاصفة، ولكن أحداً لم يأخذ بآرائه.. فما كان منه إلا أن وقع مع الموقعين على ميثاق الوحدة.

ثانياً - العسكريون:

برهنت مجموعة الضباط القوميين التي أطاحت بنظام الشيشكلي عن تجردها ونبيل مقصدها عندما سلمت السلطتين التنفيذية والتشريعية في البلاد إلى السياسيين فازداد الدور الذي لعبته هذه المجموعة بازدياد الدور الذي لعبه حزب البعث العربي الاشتراكي، على الساحة السياسية والنيابية، واتسعت قاعدة مؤيديهم وأنصارهم في أوساط القوات المسلحة.

في ٢ حزيران ١٩٥٧ وبعد أزمة الأركان التي أحدثتها اللواء توفيق نظام الدين، تقرر تعيين البزرة رئيساً للشعبة الأولى، السراج رئيساً للشعبة الثانية، النفوري للشعبة الثالثة، حمدون رئيساً للشعبة الرابعة، وفي ١٤ آب ١٩٥٧ قدم رئيس الأركان «نظام الدين» استقالته، فعين اللواء البزرة رئيساً للأركان فتمت لهؤلاء الضباط السيطرة التامة على شؤون الجيش السوري.

كانوا منقسمين على أنفسهم: البزرة والنفوري من جهة، والسراج وحمدون من جهة ثانية، ولكل منهم مجموعة كبيرة من الضباط تسانده، كان إيمان كل فريق منهم بالوحدة والقومية العربية متفاوتاً، بحسب إرتباطاته الحزبية والعقائدية، ولكنهم رأوا في الوحدة السبيل الوحيد لايصال البلاد إلى شاطئ الأمان.

ظهر لهم التباين الشديد القائم بين عناصر التجمع القومي (الحزب الوطني، حزب البعث، الحزب الشيوعي، الكتلة الديمقراطية) ولمسوا عدم القدرة على توحيد صفوفهم، وبالتالي توحيد صفوف أتباعهم من الضباط، لأنهم لم يتفقوا على رأي موحد، وشعروا بأن أي خلل في السلطة المدنية نتيجة الشكوك السائدة بين عناصر التجمع سيؤدي إلى انهيار الحكومة وبروز حزب الشعب الذي يكرهون.. ولهذا ألفت بين قلوبهم فكرة واحدة وهم الذين أبهرتهم انتصارات عبد الناصر، واحتكوا أكثر من غيرهم بالجيش المصري من خلال القيادة المشتركة، وهي التوجه إلى القائد العام «عبد الناصر» لرجائه إعلان الوحدة مع سورية فوراً.

ثالثاً - حزب الشعب:

ارتبط اسم حزب الشعب بصفتين: الأولى السعي لإنجاز الإتحاد مع العراق، والثانية تأمر بعض عناصره لقلب نظام الحكم في سورية، لتحقيق الهدف الذي سعى إليه الحزب منذ تأسيسه في منتصف شهر أيار ١٩٥٧ حدثت مشادة برلمانية بين «رشدي الكيخيا» و«خالد بكداش»، هدف حزب الشعب من ورائها إحداث أزمة سياسية في البلاد تنهار من جرائها حكومة التجمع القومي، انسحب السيدان «رشدي الكيخيا» و«أحمد قنبر» من مجلس النواب، وغادرا إلى حلب، لكن الأزمة لم تحدث ، وسارت أمور الحكومة ومجلس النواب سيرها الطبيعي.

في نهاية عام ١٩٥٧ زار السيد رشدي الكيخيا القاهرة بدعوة من الرئيس «عبد الناصر»، لم تنشر تفاصيل هذه المحادثات، أما ثمارها فقد تمثلت بتخلي الكيخيا عن عزلته البرلمانية، فحضر جلسة النواب التي صوت خلالها على ميثاق^١ وحدة مع مصر.

لا بد لكل من قرأ تاريخ حزب الشعب ولمس عمق ارتباطه مع العراق، من أن يقف عند الأسباب التي دفعت رئيس حزب الشعب حضور جلسة الوحدة والتوقيع على وثيقتها.

حل السيد خالد العظم موقف حزب الشعب بقوله:

١- أراد حزب الشعب ألا يفوته قطار الوحدة فيزيد من عزله السياسية؟

٢- أراد حزب الشعب أن يوقع على صك تحطيم التجمع القومي وانهيار حكومته.

٣- أراد حزب الشعب أن يوقع على صك إنهاء سيطرة العسكريين على شؤون البلاد.

٤- أراد حزب الشعب الذي وصل إلى نهاية المطاف بعد ملاحقة معظم رجالاته في المؤتمرات التي عرفتها البلاد، أن يرى انهيار الأحزاب الأخرى التي كان لها الدور البارز في انهياره.

لهذه الأسباب أيد حزب الشعب الوحدة مع مصر، دون أن يتخلى عن حقيقة عواطفه مع العراق.

الوحدة

١٢ كانون الثاني ١٩٥٨ - آذار ١٩٥٩

في ١٢ كانون الثاني ١٩٥٨ توجه أربعة عشر ضابطاً إلى القاهرة دون علم الحكومة تاركين ورائهم الزعيم النفوري نائب رئيس الأركان، لتقديم مذكرة إلى الحكومة لشرح أسباب رحلة الضباط المفاجئة إلى القاهرة وقد ضم الوفد العسكري كل من:

عفيف البزرة رئيس الأركان، مصطفى حمدون رئيس الشعبة الأولى، أحمد عبد الكريم رئيس شعبة العمليات، أحمد الهنيدي، طعمة العودة الله، حسن حدة، عبد الغني قنوت، محمد النسر، ياسين فرجاني، عبد الله جسومة، جادو عز الدين، مصطفى رام حمداني، أكرم الديري، جمال الصوفي.

وفي صباح اليوم المذكور استقبل وزير الدفاع «خالد العظم» الزعيم النفوري الذي سلمه مذكرة الضباط المؤرخة في ١١ - ١ - ١٩٥٨ أكدت المذكرة أن الوحدة بين سورية ومصر ضرورة مستمدة من ماض وحاضر ومستقبل مشترك، عبر القطران عن إرادتهما في الوحدة الكاملة، وخاضا المعارك ضد الرجعية الداخلية، والإستعمار الخارجي، حتى توصلا إلى هذه المرحلة التي مكنتهما من إعلان إرادتهما رسمياً على لسان ممثليهما في الجلسة التاريخية المنعقدة بتاريخ ١٨ تشرين الثاني ١٩٥٧ في دمشق، وحددت المذكرة شكل الوحدة بأنها إندماجية لها دستور واحد ورئيس واحد، وسلطان تشريعتان وتنفيذتان موحدتان، وقائداً أعلى للقوات المسلحة ومجلس دفاع أعلى.

وحملت المذكرة كل حكومة أو فئة تنهاون في تنفيذ هذه الوحدة خطورة ونتيجة عملها أمام الشعب.

اجتمع مجلس الوزراء الذي أذهلت بعض أعضائه المفاجأة، وناقش مذكرة الضباط، وقرر إيفاد وزير الخارجية «البيطار» إلى القاهرة للإطلاع على محادثات الضباط مع الرئيس عبد الناصر، دون تخويله سلطة البحث في أي مشروع للوحدة مع مصر.

فلم يجد البيطار بدءاً من الإنضمام إلى وفد الضباط احتراماً للتنسيق المسبق بين حزب البعث وهؤلاء الضباط القوميين. وصل «البيطار» القاهرة في ١٦ كانون الثاني واشترك في المحادثات التي جرت مع الجانب المصري، وفي ٢٠ كانون الثاني أعلنت الأهرام القاهرية «أن قراراً تاريخياً قد اتخذ بعد اجتماع طويل، تم بين عبد الناصر وكل من البيطار وعفيف البزرة، وأكدت بأن الوحدة دخلت مرحلة حاسمة وعميقة».

ونقلت الأهرام عن البيطار قوله «تم الاتفاق على شكل ومحتوى الإتحاد العضوي بين مصر وسورية».

وفي ٢٢ كانون الثاني اجتمع مجلس الوزراء للإطلاع على محضر الاجتماع الذي عقد بين البيطار والضباط من جهة، والرئيس عبد الناصر من جهة ثانية، فوجئ بعض الوزراء بنص المحضر الذي جاء فيه «تتحد سورية ومصر في دولة واحدة نظامها جمهوري رئاسي، يتولى السلطة التنفيذية فيها رئيس الدولة، والتشريعية مجلس تشريعي واحد منتخب انتخاباً حراً مباشراً من الشعب».

ونص المحضر على المراحل التنفيذية لتحقيق الوحدة كما يلي:

١- اجتماع الرئيسين والحكومتين في القاهرة لإعلان قيام الجمهورية العربية المتحدة

٢- اجتماع المجلسين التشريعيين في دمشق والقاهرة لإصدار القرارات التالية:

أ- قيام الدولة العربية الواحدة.

ب- ترشيح رئيس الجمهورية الجديد.

ج- تفويض رئيس الجمهورية المنتخب بإصدار دستور مؤقت.

٣- استفتاء الشعب على القرارات التشريعية وانتخاب رئيس الجمهورية.

٤- يعلن رئيس الجمهورية المنتخب الدستور المؤقت.

٥- يتم تشكيل الوزارة الجديدة.

٦- يضع رئيس الجمهورية الخطوات التنفيذية للدستور الدائم، الإتحاد القومي، الانتخابات لمجلس الأمة الجديد، توحيد مرافق الدولة.

حاول بعض الوزراء «خالد العظم» التأثير على اتجاهات مجلس الوزراء بتفويض وزير الخارجية التفاوض مع الرئيس عبد الناصر حول مشروع للإتحاد الفيدرالي، وفي ٢٥ كانون الثاني غادر البطار إلى القاهرة، وبعد يومين عاد

بالجواب المصري: «الرئيس عبد الناصر غير موافق على الإتحاد الفيدرالي، إما قيام وحدة كاملة وفق شروطه المبلغة للضباط أو لا شيء على الإطلاق»

في ٣٠ كانون الثاني بدأت الخطوة التنفيذية الأولى لقيام الوحدة، انتقل رئيس الجمهورية «شكري القوتلي» ومجلس الوزراء ومجموعة من الضباط إلى القاهرة، تمهيداً لإعلان الجمهورية العربية المتحدة، وبعد اجتماع مطول مع القيادة المصرية، وزع الرئيس عبد الناصر مشروع الدستور المؤقت للدولة الجديدة، ودون محضر الاتفاق على قيام الجمهورية العربية المتحدة.

في ١ شباط ١٩٥٨ كلف الرئيس عبد الناصر السيد «صبري العسلي» تقديرًا لخدماته الواحدة، أن يعلن من شرفة قصر شويكار محضر اجتماع الوفدين السوري والمصري أمام الجمهور المصري المحتشد، فجاء في الإعلان: «بأن الوحدة هي ثمرة القومية العربية وهي طريق العرب إلى الحرية والسيادة، ولهذا وجد المجتمعون أن من واجبهم الخروج من نطاق الأمانى إلى حيز التنفيذ فأعلنوا اتفاقهم التام وإيمانهم الكامل وثقتهم العميقة بوجوب وحدة مصر وسورية في دولة واحدة اسمها الجمهورية العربية المتحدة».

وفي ٥ شباط اجتمع مجلس النواب السوري لتنفيذ الخطوة الثانية، تليت رسالة رئيس الجمهورية فوقع النواب على مضبطة إعلان الوحدة، وترشح السيد جمال عبد الناصر لرئاسة الجمهورية، وإجراء الاستفتاء العام لانتخاب رئيس الجمهورية، ومنحه صلاحية إصدار الدستور المؤقت، حضر الاجتماع جميع نواب المجلس ما عدا السيد خالد بكداش الذي غادر البلاد إلى إحدى الدول الاشتراكية، كان في مقدمة الحضور السيد رشدي الكيخيا، رئيس حزب

الشعب الذي كان مقاطعاً جلسات المجلس منذ أربعة أشهر بسبب المشادة الكلامية مع خالد بكداش.

تحولت جلسة مجلس النواب إلى مظاهرة شعبية تعالت فيها الهتافات والتصفيق وحيا النائب سهيل الخوري الرئيس عبد الناصر.

بعث السيد أكرم الحوراني رئيس مجلس النواب رسالة إلى السيد أنور السادات رئيس مجلس الأمة المصري، تضمنت قرارات مجلس النواب، اتخذ مجلس الأمة المصري الخطوات ذاتها، وتحول اجتماعه إلى مظاهرة لم تقل حماساً عن المظاهرة البرلمانية السورية.

في ٢٢ شباط ١٩٥٨ تم الإستفتاء في سورية ومصر على انتخاب رئيس الجمهورية ومنحه صلاحية إصدار الدستور المؤقت فجاءت نتيجة الإستفتاء ٩٩, ٢٥ %.

في ٢٢ شباط وصل إلى دمشق الرئيس عبد الناصر رئيس الجمهورية العربية المتحدة، فقدمت الوزارة السورية استقالتها لإتاحة المجال أمام الرئيس لإصدار الدستور المؤقت، وتشكيل الحكومة الجديدة.

في ٥ آذار ١٩٥٨ أعلن رئيس الجمهورية الدستور المؤقت للجمهورية العربية المتحدة، وأصدر في اليوم التالي مراسيم تشكيل أول وزارة للجمهورية العربية المتحدة.



عبد الناصر وشكري القوتلي يوقعان ميثاق الوحدة بين مصر وسوريا



الأيدي متشابكة بعد توقيع ميثاق الوحدة

مقتل الإمام يحيى في اليمن

في الوقت الذي بدأت الشعوب العربية تستيقظ فيه من غفوتها وتتعلم معنى الحرية والإستقلال الحقيقي. وبعدها استمر الإمام يحيى في حكم اليمن التسلطي لمدة ثلاثين عاماً، حدثت على الصعيد الداخلي هناك كثير من المعطيات أدت في النهاية إلى قتل الإمام يحيى.

فلقد أحس الضباط اللذين تلقوا تدريباتهم العسكرية في بغداد وكذلك المدنيين اللذين تلقوا تعاليمهم في الخارج وخاصة بمصر بالفروقات الشاسعة بين بلادهم والبلاد الأخرى.

إضافة إلى أن أسلوب الحكم الطائفي الذي يفرضه الإمام والذي يصادر بموجه أراضى الشافعيين ويوزعها على اليزيديين على شكل هبات وعطايا جعل الشافعة يحقدون عليه. فقد تعرضت مصالحهم الإقتصادية للخطر. وخاصة رجال الدين الشافعي فقد زاد أستيائهم عندما وجدوا أن كافة الموظفين والعمال في مناطقهم زيديين. ثم أن الملك توج جشعه الإقتصادي عندما نقل التجارة الخارجية إلى بيته لمنع الشافعيين من ممارستها.

ثم ألحق ذلك بنظام ضرائبي قاسي أرهق كواحل الفقراء والفلاحين بالذات مما دفع بهم إلى الهجرة خارج البلاد. وقد أدى ذلك كله إلى تنامي حركة المعارضة بين عامة الشعب.

ولعل أكبر خطأ ارتكبه الإمام عندما أراد تعديل نظام الحكم في بلاده من إمامياً إلى ملكياً وراثياً. حيث أراد أن يجعل ابنه أحمد ولياً للعهد مما أشعل نار الغيرة في نفوس اليزيديين بالذات لأن الكثيرين منهم كان تواقاً للعرش. مما جعل الجميع يسخطون عليه.

وقد أدى ذلك بدوره إلى قيام أول تنظيم سياسي في البلاد سمي بحزب الأحرار اليمني.

وبتاريخ العاشر من شباط. وبينما الإمام عائد بسيارته في إحدى إقطاعياته الزراعية أقدم علي ناصر القردي على قتل الإمام ورئيس وزراءه عبد الله العمري وحفيده الحسين بن حسن.

لكن سيف الإسلام أحمد ولي العهد استطاع وبواسطة الذهب والمال تجنيد القبائل اليزيدية الشمالية للقضاء على النظام الجديد. وأباح العاصمة لهم بعد الزحف عليها.

وقد فشلت الحركة بسبب سوء التخطيط لها من جهة. وتدخل الملك عبد العزيز آل سعود ضدها من جهة أخرى.

إضافة إلى أن الإمام أحمد صور حادثة قتل أبيه على أنه حرب ضد الإسلام يقوم به الكفرة والنصارى.

ويقدر الباحثين أن حوالي ربع مليون مقاتل من القبائل دخلوا صنعاء وقد سبق وقلنا أن رجال القبائل يكرهون سكان المدن. ويعتدون عليهم، وقد

سُنحت لهم الفرصة الآن. فدخلوا المدينة ولاهَمَ لهم سوى القتل والسلب والتدمير. واستمرت تلك الحالة الهمجية سبعة أيام متوالية.

وبعد ذلك استولى الإمام أحمد على السلطة فملاء السجون بالرجال وقطع رؤوس الزعماء منهم. ومات منهم الكثيرون في السجن. ولم يطلق سراح أي منهم حتى قامت ثورة ١٩٦٢.

أما منظمة الأحرار اليمنيين فقد تبعثرت وتشتت فصائلها ودخل الخوف والإحباط في قلوب قادتها.

انقلاب ١٩٥٥

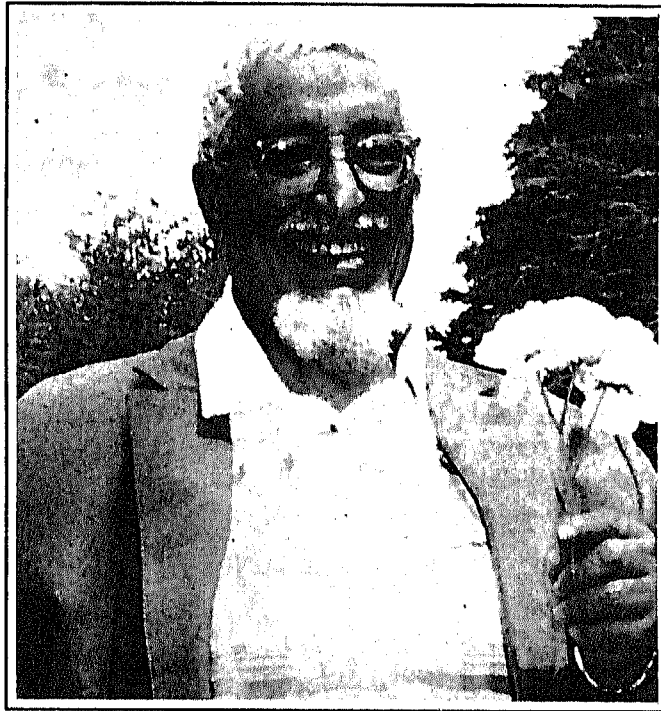
كل ذلك كان يزيد في حقد الشعب اليمني على السلطة ويجعله ينتظر الفرصة السانحة بفارغ الصبر حتى وقعت أحداث الانقلاب في عام ١٩٥٥.

وللحق نقول أن تلك الحركة الانقلابية كانت وليدة ساعتها. ولقد لعبت فيها النخوة العربية إذا جاز التعبير الدور الرئيسي في إشعال جذوتها.

فبينما كان ثلاثة من جنود الإمام يجبون الأموال من قبيلة النجدة نشأ خلاف بين الجبابة وأهل القرية فقتل أهل القرية الجبابة الثلاثة. ووصل الخبر إلى الإمام أحمد فاشتد غضبه وطلب من نائبه محافظ تعز والكولونيل أحمد يحيى الثلاثا بتأديب تلك القبيلة.

لكن الثلايا. وبدلاً من أن يذهب بقواته لتأديب القبيلة قام بمحاصرة قصر الإمام أحمد بـ ٦٠٠ جندي وطالبه بالتنازل عن العرش لأخيه سيف الإسلام عبد الله الذي انضم إلى الثلايا طمعاً في السلطة.

وفي هذه الأثناء كان البدر قد فر إلى حجة وجمع هناك قوة قبلية عددها ٨٠٠ رجل اتجه بها نحو قصر أخيه المحاصر بخاربة قوات الثلايا النظامية.



الإمام البدر

إضافة إلى هذا فقد كان الإمام أحمد أكثر دهاء حيث طلب من الثلايا أن يرسل له إلى داخل القصر بعض الجنود لمساعدة أفراد العائلة من نساء وأطفال بالخروج.

وعندما دخل إليه الجنود استطاع إغوائهم بالمال وضمهم إلى جانبه. كما أنه أرسل مع النساء رسائل وأموال إلى من يثق بهم خارج القصر لينضموا إليه. وسرعان ما انضم إليه الجنود المحاصرين له في الخارج حيث لم يبق مع الثلايا سوى ٤٠ أربعين مقاتلاً فقط.

فقتل الثلايا. وسيف الإسلام عبد الله. والعباس. وستة آخرين.

وقد أدرك الوطنيون حينها أنه لا خلاص لهم إلا بإلغاء حكم الإمامة نهائياً.

الحركة العمالية

ظهر التنظيم النقابي في المملكة مع بداية الستينيات. على هيئة تجمعات عمالية معظمها من العائدين من المهجر أو من جنوب الوطن.

أما العمال القادمين من الأقطار العربية فقد تمكنوا من نشر الأفكار القومية التي تأثروا بها في البلدان التي كانوا يعملون بها.

وأسسوا لأنفسهم نقابات تحولت إلى منظمة سرية حصرت أعضائها في البداية على أعضاء حركة القوميين العرب. ثم توسعت لتشمل كل المؤمنين بنضالها السياسي السري.

ويبدو أن الماركسيين لم يستطيعوا أن يجذبوا أعداداً كبيرة لتنظيمهم بسبب تدني الوعي العمالي آنذاك الحاصل نتيجة انتشار الأمية الواسعة بينهم. مما جعل منافسيهم من القوميين العرب ينشؤون أول تنظيم نقابي في العهد الجمهوري في منطقة تعز. وكان ذلك التنظيم يضم إلى جانب العمال موظفي بعض المؤسسات الحكومية وأصحاب الدكاكين والمطاعم والمخابز.

ومن البديهي أنه لم يكن بالإمكان تأسيس تنظيم عمالي راسخ بالمفهوم العلمي المعاصر بسبب انعدام الصناعات الكبيرة نوعاً ما.

هذا بالإضافة إلى أن ارتباط العمال بنظامهم القبلي كان يجعلهم يعطون الأولوية لمصلحة القبيلة قبل أي اعتبار آخر لذلك فإن تلك التشكيلات لم تكن بالنضوج المطلوب. مما أدى إلى تعدد التنظيمات حيث بلغت أربعين تنظيمًا صغيراً عام ١٩٦٠.

وككل التنظيمات العمالية في العالم. فقد كان سلاحها الإضرابات لقد أضرب عمال الموانئ عام ١٩٥٦ لمدة ٣٢ يوماً وكان يوازهم عمال مصافي النفط. وكانوا يطالبون بوحدة اليمن في وقت كانت تسوده شعارات انفصالية مثل «عدن للعدينيين» والشمال للشماليين. وما شابه ذلك. كما أنهم طالبوا بتحديد ساعات عملهم ثماني ساعات.

عهد ما قبل الثورة

وتحديداً منذ منتصف الخمسينيات. اشتدت الأزمة الاقتصادية والاجتماعية على الواقع اليمني. وتأثرت بذلك قوى المعارضة تأثيراً كبيراً ووجدت فيما يحدث حولها من حركات ثورية عربية وعالمية حافزاً لها لإثبات وجودها. فقد تأثرت كثيراً بالثورة المصرية على سبيل المثال. وبدأ الشعب يدرك الدور الأمريكي في المنطقة. ويكره أمريكا لأنها تساعد حلفاءها ضد شعوبهم. لهذا طالبت القوى الوطنية في الشمال والجنوب بتصفية الاستعمار البريطاني من جنوب اليمن.

التأثر بالثورة المصرية:

كانت القوى الوطنية اليمنية ترى في الثورة المصرية انعطاف في مسيرة الحركة التحررية العربية ككل. وعلى اليمن بشكل خاص. فقد تعلم منها اليمنيون أن الشعوب تستطيع الوقوف بوجه الإستعمار. بل وبتصفيته نهائياً من خلال إزاحته عن بلدانها. كما تعلموا من الثورة المصرية أنها وبرغم ضعفها وقفت ضد الإقطاع ورأس المال. وطورت الإقتصاد الوطني عبر قانون الإصلاح الزراعي أو قوانين التأميم.

لذلك جعلوا من شخصية عبد الناصر مثالاً يحتذى به. وكانوا يعتبرونه المناضل الحق من أجل تحقيق الوحدة العربية.

التيارات الأخرى:

إضافة لذلك كانت هنالك تيارات سياسية أخرى تتسرب إلى المملكة تدريجياً ومنها:

حركة القوميين العرب:

وهي حركة فلسطينية الأصل كان شعارها «وحدة - تحرر - ثار» وكانت في البداية تعادي الشيوعية إلا أن أفكارها تطورت في الستينيات وأصبح شعارها «الوحدة - الاستقلال - الاشتراكية»

حزب البعث:

كذلك فقد دخلت أفكار حزب البعث العربي الاشتراكي إلى اليمن عام ١٩٥٦ على يد موسى الكاظم. ولكونه لم يكن يملك أية خبرة تنظيمية كان نشاطه محدوداً للغاية حتى عام ١٩٥٩ حيث أسس أول فرع للتنظيم البعثي في عدن. وأبدأت حلقاته الأولى بالتكوين عام ١٩٦٠ في صنعاء. وأنضم إليه عدد من الضباط اللذين لعبوا دوراً بارزاً في الثورة عام ١٩٦٢.

ولكن، وعند انفصال الوحدة السورية المصرية انحصر دور البعثيين على انتقاد عبد الناصر الذي كانت شعبيته تتزايد باستمرار مما جعل الكثيرين يبتعدون عن التنظيم. وهذا بدوره أتاح الفرصة للتنظيمات الأخرى لكي تتبلور على الساحة.

الإتحاد الشعبي الديمقراطي:

وكان أول تنظيم سياسي يعني له منهاج خاص به تحت أسم «الميثاق الوطني». كما أسس منظمة للشبيبة اليمنية كريدف للحزب. وقد تأسس في بداية الستينيات وطرح شعار له «نحو يمن ديمقراطي موحد».

وتلخصت مواد ميثاقه إلى أربعة بنود:

١- الكفاح المسلح ضد الإستعمار والإقطاع والرجعية وعملائهم وأعوانهم من أجل صيانة واستقلال الشمال. وإقامة حكم ديمقراطي يعبر عن إرادة الشعب ويخضع لرقابته.

٢- النضال من أجل تدعيم وصيانة وحدة كفاح الشعب اليمني وإقامة جبهة وطنية واسعة على أسس ديمقراطية.

٣- الكفاح بحزم ضد الإستعمار وعملائه بالجنوب من أجل التحرر الوطني والوحدة اليمنية.

٤- العمل على تدعيم التضامن الكفاحي بين الشعوب العربية خاصة. وشعوب آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية. وجميع قوى التحرر والسلم في العالم وتأييد الجهود الرامية إلى صيانة السلم العالمي.

الضباط الأحرار وثورة ١٩٦٢

في منتصف عام ١٩٦٠ تقرر تكوين منظمة الضباط الأحرار من عدة شرائح ثورية متباينة في الأرسقراطية القبلية. ومن عائلات الملاكين ومن الفئات الوسطى في المدينة ومن أشخاص ذوي انحدار عمالي وفلاحي.

وكان التنظيم يجمع العديد من أعضاء الفئات السياسية المتواجدة في الساحة آنذاك كالناصرين والبعثيين والقوميين العرب. إلا أنهم كانوا يشترطون على الراغبين في العضوية إلغاء ارتباطهم بتنظيمهم الأساسي حتى لا يفضح أمرهم. وقد بلغ عددهم حوالي ٦٠/ ستن ضابطاً. ومعظمهم ممن أنهوا دراساتهم العسكرية في مصر والعراق واليمن. وقد أدركوا بأنه لم يعد يوجد قوة في البلاد قادرة على إنقاذها سواهم. فاتفقوا على تحقيق المجتمع الديمقراطي والعدالة الإجتماعية وإنهاء الإستغلال.

واعتبروا منظمهم واحدة من حركات القومية العربية. ولهذا السبب قرروا إقامة علاقات وطيدة مع مصر عبد الناصر.

وكانوا يضعون نصب أعينهم أن أهم عمل يتوجب عليهم القيام به هو قتل الإمام أحمد. وكسر الطوق الديني المقدس الذي أحاط به نفسه بعد ما حور المثل الدينية والآيات القرآنية لخدمة مصالحه.

وقد نفذ عملية الإغتيال هذه ثلاثة من الضباط الأحرار وذلك بأن أطلقوا عليه تسع رصاصات. ومع ذلك فقد عاش ثمانية أشهر ثم توفي بتاريخ ١٩ سبتمبر ١٩٦٢م.

وكما حدث في الثورة المصرية عندما استعان الضباط الأحرار باللواء محمد نجيب ليتصدر السلطة لبعض الوقت. فإن الضباط الأحرار اليمينيين كانوا أيضاً صغار السن والمراتب العسكرية. وعديماً الخبرة فاستعانوا بالمشير عبد الله السلال كواجهة للحكم وذلك لكونه معروفاً كقائد عسكري للحرب وقائد لفوج البدر ومسؤول عن قصر السلاح. إضافة لكونه قام بدور هام في الثورة. ولولا مساعدته لقضي عليها.

فبعد ما توفي الإمام أحمد وخلفه ابنه البدر بأقل من عشرة أيام وفي صباح ٢٦ سبتمبر عام ١٩٦٢ قام الضباط فجراً بتطويق البلاط الملكي بستة دبابات مصفحة. وأربع مئة جندي وأربعين ضابطاً.

وكاد الانقلاب أن يفشل. فقد حدث صدام مسلح كبير بين القوة الملكية الحامية للقصر وبين قوات الثورة. وكادت ذخيرة الثوار أن تنفذ لولا أن عبد الله السلال. وبصفته مسؤولاً عن قصر السلاح، أمر بفتح المخازن وتزويد الثوار بما يريدون من ذخيرة وعتاد قلب وجه المعركة. فقد كان الثوار يتوقعون استسلام الحراس دون مقاومة. خاصة وأنهم كانوا قد كلفوا قبل قليل أحد أعضائهم في اغتيال البدر داخل القصر. إلا أن الرصاصة الأولى خانته وقبض عليه. ولكن وبعد اشتداد القصف الخارجي على القصر وتهدم طوابقه العلوية استطاع البدر الفرار من القصر مع جميع حاشيته وحراسه.

بينما قامت مجموعة أخرى من الضباط باحتلال مبنى إذاعة صنعاء لتبدأ بزف أخبار الثورة للشعب.

وقد أجمع الخبراء العسكريون أنذاك أن الإنقلاب لم يكن مخطط له بما يكفي.
وإن الصدفة والحظ ساعدا على نجاحه.

أهداف الثورة:

وفي اليوم التالي للإنقلاب في ٢٧ سبتمبر ١٩٦٢ أصدر مجلس قيادة الثورة البيان المتضمن القضاء على الحكم الفردي المطلق. وعلى النفوذ الأجنبي، وإنهاء الحكم الملكي، وإقامة نظام حكم جمهوري ديمقراطي إسلامي، أساسه العدالة الاجتماعية، وإحياء الشرعية الإسلامية الصحيحة. وتنظيم الجيش على أسس حديثة. وإحداث ثورة ثقافية تعليمية تقضي على مخلفات العهود البائدة.

وتحقيق العدالة الاجتماعية عن طريق نظام إجتماعي يتلائم مع واقع الشعب اليمني وروح الشريعة الإسلامية. وتشجيع رأس المال الوطني، على أن لا يتحول إلى احتكار واستغلال. وتشجيع عودة المهجرين إلى الداخل والاستفادة من خبراتهم وأموالهم.

وعلى الصعيد القومي:

الإيمان بالقومية العربية، والعمل على تحقيق الوحدة العربية الشاملة.
والعمل على تدعيم الجامعة العربية، وإنشاء علاقات اقتصادية مع جميع الدول العربية دون استثناء.

وعلى المستوى الدولي:

الالتزام بسياسة عدم الإنحياز في الأمم المتحدة وتأييد الأمم المتحدة مواقفها من أجل السلام.

وعلى ضوء بيان مجلس قيادة الثورة أصدر السياسي التقدمي العدني عبد الله باذيب بيان له حول المتطلبات الداخلية للدولة مطالباً فيه:

١- بتصفية جميع العناصر الرجعية من أعمدة الحكم البائد والوقوف بحزم ضد العناصر الإنتهازية التي تحاول التمسح بالثورة بهدف حرفها عن اتجاهها الصحيح وسلبها محتواها الديمقراطي ونسفها من الداخل.

٢- تكوين فرق للمقاومة الشعبية في كل مدينة وقرية للوقوف في وجه أية محاولة إستعمارية رجعية لإعادة النظام الملكي البائد.

٣- مصادرة أراضي وممتلكات المالكين، وكل من ارتبط بهم، واستغل نفوذه لتكوين إقطاعيات وثروات غير مشروعة.

٤- إطلاق الحريات الديمقراطية، وفي مقدمتها حرية الكلمة الكتابة والتظاهر والأحزاب والتنظيم السياسي، والنقابي، لحماية النظام الجمهوري الثوري وتحقيق أهدافه التقدمية.

٥- القضاء على فلول ومخلفات الرجعية، واستئصال تركتها الفاسدة.

٦- الاستناد الكامل على الجماهيرية الشعبية، وتعبئة طاقاتها الثورية في خدمة الجمهورية في الداخل، وعلى الأصدقاء الحقيقيين لشعبنا اليمني في الخارج.

٧- إعادة النظر في الإتفاقيات المعقودة بين الحكومة البائدة والدول الأخرى، وإلغاء كل اتفاقية تمس بكرامة واستغلال مصالح الشعب.

٨- مساندة نضال الشعب في الأجزاء المختلفة. والعمل على إثارة قضيته في هيئة الأمم المتحدة والمحافل الدولية.

٩- التمهيد لوضع دستور للبلاد، تضعه جمعية تأسيسية انتخاباً عاماً حراً مباشراً تتحول منها فيما بعد إلى مجلس نيابي تكون الحكومة مسؤولة أمامه.

١٠- الوقوف بحزم ضد الشركات والبنوك والإحتكارات الأجنبية وضد المشايخ والمساعدات التي يتخفى وراءها الإستعمار الأمريكي الذي يتآمر مع الإستعمار البريطاني والرجعية العربية.

١١- التعجيل بتنفيذ الإتفاقيات الإقتصادية المعقودة مع الدول الاشتراكية وعلى الخصوص الخاصة بتعمير اليمن. وتوثيق وتوسيع التعامل معها.

١٢- إنشاء بنك مركزي للدولة، وعملة جديدة لليمن، ورسم سياسة سليمة.

١٣- بناء القطاع العام وتشجيع رأس المال الوطني وتحقيق التعاون بين القطاعين العام والخاص.

١٤- تحقيق النهضة التعليمية والثورة الفكرية، وإنشاء المدارس على نطاق واسع. والقضاء على الأمية. وتأسيس الجامعات. وإحياء التراث اليمني الخالد، وتشجيع رجال الفكر والقلم.

١٥- إصلاح الجهاز الإداري، وإيجاد نظام قضائي سليم، ومنع استخدام الشرعية كأحيولة لإبتزاز أموال الناس وأفكارهم.

١٦- إلغاء الخطاط والتنافيد وجميع الأنظمة المحجمة البالية وغير الإنسانية.

١٧- الإسراع بإصلاح الطرقات. وإيجاد شبكة مواصلات تربط كل أجزاء البلاد، ربطاً وثيقاً.

١٨- إنشاء مشاريع الري، وتحقيق الإصلاح الزراعي بالقضاء على الإقطاع وتوزيع الأراضي على الفلاحين. وتوفير وسائل الإستثمار والري لهم.

أما على النطاق الخارجي:

١- سلوك سياسة خارجية متحررة ومعادية للإستعمار والرجعية والحرب.

٢- توطيد العلاقات مع جميع الدول العربية المتحررة والدول الاشتراكية وجميع الدول الصديقة.

٣- التضامن مع جميع الشعوب العربية في كفاحها المشترك من أجل التحرر الوطني والديمقراطية والتقدم. وتحقيق الوحدة العربية الشاملة على أسس ديمقراطية محررة.

٤- التضامن مع جميع الشعوب العربية وشعوب آسيا وإفريقيا وأمريكا اللاتينية والدول المحبة للسلام من أجل تصفية الإستعمار وصيانة السلام العالمي.

٥- إتباع سياسة الحياد الإيجابي، والتعايش السلمي، والتعامل مع جميع الدول على أساس المساواة والإحترام والنفع المتبادل.

وعلى ضوء ذلك البيان يمكننا أن نستخلص الصورة التي كانت تعيشها اليمن قبل الثورة. فكل المطالب المطروحة على الصعيد الداخلي، كانت مفقودة في الأصل، بحيث يؤكد لنا أن اليمن آنذاك كانت مثل القارة المهجورة التي لازالت تعيش في القرون الوسطى.

أضف إلى هذا أن الصيغة التي أعد فيها البيان تدل على النضوج السياسي السابق لأوانه في منطقة كهذه. مما يثير الشك بأنه أعد بإشراف جهة خارجية. وعلى الأرجح أنه صياغة مصرية طنانة. إذا ما قورن مع أسلوب إذاعة صوت العرب في تلك الفترة.

فهرس الجزء الخامس

٥	مقدمة
	سوريا ما بعد الإستقلال
٧	رئاسة القوتلي الثانية
٩	إنقلاب حسني الزعيم
٢٢	الإنقلاب الثاني ومصرع الزعيم
٢٦	إنقلاب الشيشكلي الأول
٣٩	إنقلاب الشيشكلي الثاني
٤٥	الشيشكلي رئيساً للجمهورية
٥٣	الإطاحة بالشيشكلي
٦٠	لبنان الكبير
٧٥	تطورات ومشاكل تحت ظل الإستقلال
٩٤	عبد الناصر وثورة ٢٣ يوليو
١١١	بروز عبد الناصر
١٢٤	الجلء البريطاني عن مصر
١٢٧	عبد الناصر يحكم
١٣٣	الزعامة العالمية

١٣٨	تأميم قناة السويس
١٤٠	العدوان الثلاثي
١٦٨	نتائج حملة السويس
١٧١	عودة الحياة النيابية إلى سوريا
١٨٦	مشروع دالس
١٨٩	إنتخاب القوتللي رئيساً للجمهورية
١٩٢	اتفاقية الدفاع السورية المصرية
١٩٨	الميثاق الثلاثي
٢٠٠	محادثات الوحدة مع مصر
٢٠٣	المؤامرة العراقية ضد سوريا
٢٠٩	ماذا في العراق....؟
٢١٩	ثورة ١٤ تموز عام ١٩٥٨
٢٢٣	الزحف إلى بغداد
٢٢٨	القضاء على الملكية
٢٣٢	حكومة الثورة
٢٣٥	الإنتفاضة الشعبية
٢٤٧	حلف بغداد
٢٥٧	مصرع نوري السعيد
٢٦٧	عودة إلى الساحة السورية
٢٦٨	مبدأ ايزنهاور

٢٧٢	الانتخابات التكميلية
٢٧٤	الإنفاقات الإقتصادية مع الإتحاد السوفيتي
٢٧٥	المؤامرة الأمريكية على سوريا
٢٧٨	بعثة أندرسون
٢٨٥	على طريق الوحدة
٢٩٧	الوحدة
٣٠٣	مقتل الإمام يحيى في اليمن
٣٠٥	إنقلاب ١٩٥٥
٣٠٩	عهد ما قبل الثورة
٣١٢	الضباط الأحرار وثورة عام ١٩٦٢